الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الإقتصادية ،التجارية و علوم التسيير

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية
تخصص: تسيير

عنـــوان:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
من الاقتصاد المحمي إلى اقتصاد السوق

من إعداد الباحث:
عبداللاوي محمد إبراهيم

تحت إشراف:
الدكتور مليكي سمير بهاء الدين

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. مليكي سمير بهاء الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د حاكمي بوحفص	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
أ.د بوثلجة عبد الناصر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بن حميدة محمد	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. بلعربي عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2013-2014

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله و أدخله فسيح جنانه

إلى الحضن الدافئ و بحر الحنان و العطاء الذي لا ينضب أبدا،

إلى من تسبق فرحتها فرحتي، و تسبق دمعتها دمعتي

إلى أغلى الناس إلى والدتي

أمد الله بعمرها

إلى من هي بمثابة الروح من الجسد

إلى نور الأمل الذي أضاء لي الطريق

إلى زوجتي

حفظها الله و رعاها

إلى فلذات الأكباد و الكواكب التي بها أستنير

أبنائي مريم الباتول

محمد شعيب رعاهم الله

إلى من حبهم في قلبي، رمز الإخلاص و الوفاء مع المحبة

إخوتي و أخواتي

المقدمة العامة:

مباشرة عقب الاستقلال عمدت الجزائر إلى انتهاج النظام الاشتراكي كنموذج اقتصادي موسوم بآلية التسيير و التنسيق ذا الطابع المخطط و الملكية العامة لوسائل الإنتاج و التوزيع.و نظرت إلي القطاع العام باعتباره محركا للتقدم الاقتصادي بحيث ارتكزت إستراتيجية التنمية المنتهجة حينها على سياسة الصناعة المصنعة المعتمدة في تمويلها على سياسة التأميم.حيث تمثل هدفها في تشييد و إقامة صناعات ناشئة بغية التزود بالمنتجات الأساسية و النصف مصنعة باتجاه المبادلات الصناعية الداخلية. إلا أن الاعتماد على القطاع العام أدى إلي استخدام الحكومة لقدراتها الإدارية بشكل يتجاوز حدودها. و أصبحت في كل مكان تقريبا.

في حين اتجهت اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرير الاقتصادي و الانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي و تقليصه و تحفيز دور القطاع الخاص، و إزالة القيود أمام التجارة الخارجية، و دعم المنافسة المحلية و الدولية. في إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي و السياسات المعززة له في المدى الطويل.

إن التقييم الأولي أفضى إلى نتائج جد سلبية خاصة مع أوائل العقد الثامن من القرن العشرين ليتم الشروع مباشرة في تحديث و تجديد البنية التحتية من الناحية الهيكلية و المالية المتعلقة بالمؤسسات العمومية غير أن رياح التغيير لم تأت أكلها و لم يتم التوصل إلى الأهداف المرجوة ليزداد الأمر تأزما في سنة 1986 تاريخ انهيار و تراجع سعر البترول و ارتفاع حجم المديونية و غيرها من الأزمات الاجتماعية. غير أن النظام الاشتراكي استطاع أن يصمد و يستمر. ليدخل الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة و المتعلقة بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

كنموذج نقيض و وجهة مخالفة تماما للرؤى الاشتراكية المعتمدة أنفا، لتشرع الحكومة في برنامج تحرير الأسواق ، تحفيز المبادرات الخاصة ، دفع عجلة المنافسة، و اعتماد إستراتيجية تنموية قائمة على ترقية المناولة و المقاولاتية الخاصة بمضاعفة أحجام و عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة... .

لتصبح الدولة مطالبة بالتنظيم و التشجيع و التحفيز و توفير المناخ المناسب دون التدخل في شؤون الحياة الاقتصادية تبعا لمبادئ السوق تماشيا مع مبادئ الكينزية و مبادئ الإنعاش و الدفع الاقتصادي المسطر من قبل الحكومة و مقتضيات برامج دعم النمو مثل برنامج المشروع الخماسي القاضي بدعم النمو 2004-2009 و الذي خصص له مبلغ 150 مليار دولار حيث بلغت قيمة الناتج الخام في 2007 بـ 135.28 مليار دولار.بيد انه و في الوقت الحالي فمن الصعب جدا أن نؤكد الأهداف المسطرة من قبل الحكومة و التي تم التوصل إليها. فمن خلال الاضطلاع و مراجعة الأرقام المتعلقة بإنشاء المؤسسات الجديدة نفهم بأن مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يزال ضيق الأفق و ضعيف النمو.

فبلغة الأرقام على الجزائر أن يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بها ما نسبته 350% مما كان عليه سنة 2007(410.959 مؤسسة). و هذا حتى يتم التوصل إلى نفس نصيب الثقل النوعي الموجود بالدول المتقدمة .و السعي لأن تحتل حيزا متميزا في الأدبيات الاقتصادية-السياسية. لترقيتها و هو ما تجسد من خلال إنشاء وزارة لهذا الغرض في جويلية 1993 و بالرغم من ذلك فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تزال في الجزائر لم تحظ بالمكانة المتصورة لها في الاقتصاد الوطني و لا تزال كذلك قطاعا هشا و معرضا للعديد من المعوقات التي تعرقل تنميته. فمازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل و نشط في الاقتصاد الوطني حيث أن القطاع الخاص ينتج مابين 70% إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي في معظم دول العالم إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50%. فبالرغم أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و التي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية القطاع الخاص،غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على نمو القطاع الخاص, إن المسائل المتعلقة بالعقار و التمويل و البيروقراطية و المنافسة غير الشرعية تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي تعيق نمو قطاع الأعمال بالجزائر.

أدت التطورات و التغيرات المتسارعة محليًا و دوليًا لتكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص،و زيادة قدرته للمشاركة و المساهمة في التنمية و النمو الاقتصادي، و لا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة كأحد أهم المتطلبات اللازمة لنمو القطاع الخاص و تعزيز مشاركته في التنمية من خلال توفير المزيد من فرص العمل للمواطن، و تنويع مصادر الدخل و توليد القيمة المضافة و تأمين الاستقرار في الإيرادات.

و هناك العديد من المتغيرات المؤثرة على قرارات القطاع الخاص و فرص الاستثمار و منها ما هو اقتصادي و اجتماعي و سياسي و قانوني, حيث يعتبر الاستقرار الاقتصادي شرط أساسي لتنمية القطاع الخاص لكنه غير كافي و يتحدد أساسا في التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي, مثل وضع الميزانية العامة للدولة, و ميزان المدفوعات, و معدل التضخم , إضافة على العوامل الأساسية لتنمية الاستثمار الخاص مثل توافر سوق للأوراق المالية, و تطور الجهاز المصرفي, و تطور القوانين و الأجهزة التنظيمية, و سياسة الدعم و التحفيز التي تقدمه الدولة للمستثمرين, و خاصة ما يتعلق بمسألة نسبة الضرائب المفروضة, و الإعفاءات الممنوحة, و هناك شروط مكملة أخرى لا تقل أهمية عن الشروط السابقة مثل, نظام الحكم الراشد و الاستقرار السياسي و التشريعي...الخ.

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير القطاع الخاص و من خلاله المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع إقامتها، من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول بشكل عام، و الدول النامية بشكل خاص، و ذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية

من ناحية، و المساهمة في معالجة مشكلتي الفقر و البطالة من ناحية أخرى. و لذلك أولت دول كثيرة و من بينها الجزائر لهذا النوع من المؤسسات اهتماماً متزايداً، و قدمت لها العون و المساعدة بمختلف السبل و وفقاً للإمكانيات المتاحة.

و نظراً لأهميتها أخذت الجزائر تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامتها و خاصة بعد أن أثبتت قدرتها و كفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، و بدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. و يأتي الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة ، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة ، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية و الفنية و الإنتاجية و التسويقية، و تفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية و التوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

و عليه يجب أن تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، و قدرتها على تعزيز الكفاءة من خلال المنافسة.

1- إشكالية الدراسة:

تبعا لما سبق ذكره نقول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد إحدى المقومات الأساسية للنهوض بالاقتصاد، فهي تشكل المحرك الأساسي للتنمية المنشودة و العامل الهام في تحقيق الانتعاش الاقتصادي بفاعلية كما تعد أداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية لأي دولة و دعامة لا غنى عنها لترقية الأداء الاقتصادي و تفعيل اندماجه و الرفع من تنافسيته أمام ما نشهده اليوم من منافسة حادة،غير متسامحة مبنية على قواعد عمل جديدة تحكم المبادلات التجارية الدولية.

هل أن التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية المتجهة نحو الاعتماد على قوى السوق ستسمح بإعادة الاعتبار لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى يفرض نفسه كأداة و وسيلة لتحقيق التنمية و يصبح كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي؟ و هل سيكون اقتصاد السوق التركيبة الأفضل التي تخدم مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

فالإشكالية هده تقودنا إلى طرح مجموعة تساؤلات سنحاول الإجابة عليها من خلال دراستنا للموضوع كما يلي:

- ما هي الأسس التنظيمية و التحفيزية التي تمكن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من لعب الدور المنوط به؟
- ما هي الأسس المناسبة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؟
- ما هي دواعي الاهتمام بالدور التنموي لهدا النوع من المؤسسات؟

2- فرضيات الدراسة:

حتى نتمكن من التسرب أكثر فأكثر في جوهر الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بشكل فعال في تدعيم النمو و تحقيق التنمية من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الكلية،

- أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل النهج الاقتصادي الجديد في العالم لما له من مرونة كبيرة في التكيف مع مختلف الأوضاع و من تم المقدرة على خلق قيمة مضافة في شتى القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية،

- النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يستدعي مجابهة العديد من المشاكل على غرار مشاكل العقار، الإدارة، النظام الجبائي، مشاكل التمويل و السوق الموازية، و البيئة الإقتصادية.

3- دوافع و مبررات اختيار الموضوع:

تعود دوافع و مبررات اختيار موضوع دراستنا إلى عدة أسباب موضوعية ، ترتبط أساسا بطبيعة التخصص ، ناهيك عن الرغبة الملحة للدولة الجزائرية خلال الآونة الأخيرة و التي تسعى جاهدة للعب الأدوار الأولى على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم المناسب له حتى يؤدي الدور الذي يجب أن يلعبه، كما هو جاري بمختلف دول العالم لاسيما داخل الدول المنتهجة لنظام السوق.

أيضا من أسباب اختيارنا للموضوع رأيتنا لدور أو تدخل الدولة لتعديل اختلال التوازن في السوق، أي أن السياسات العامة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمشي على قدم و ساق مع أساسيات اقتصاد السوق، أيضا أن تأثير البيئة الانتقالية على نماء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. لهذا ينبغي أن يكون مصحوبا بمحاولات توفير ظروف مناسبة و مساعدة لأداء دورها على أحسن وجه في النشاط الاقتصادي مع ضرورة تجسيد سياسة تدعيميه على الميدان و من تم إنشاء مجموعة هيئات تأخذ على عاتقها الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيم نشاطها داخل المحيط الاقتصادي و تعمل على توفير مناخ ملائم و مشجع لزيادة الاستثمارات الداخلية و تنمية النسيج نفسه بالتطرق إلى جملة المتغيرات المساعدة في ذلك كالتكوين و دعم الاستثمار و من تم الإبداع.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية بحثنا هذا في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية و المتداولة بين الباحثين و المفكرين الاقتصاديين ،و مقرري السياسات التنموية في الاقتصاد الدولي، خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة كان لها أثر واضح على أهمية و مكانة هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية. مع

اقتراح حتمية الاهتمام بها بغية تحفيز و بعث الروح المقاولاتية لها خاصة و أن دورها في إنعاش حظوظ التنمية الاقتصادية كبير باتفاق الأغلبية المهتمة بهذا المجال ، على غرار تعدد البرامج و الإجراءات التحفيزية و أساليب التنشيط التي عملت التنظيمات الدولية،(منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE)، و(منظمة الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة للإنماء PNUD) ، و (المكتب العالمي للعمل BIT)، و غيرها من التجمعات الاقتصادية الكبرى كبرنامج الاتحاد الأوروبي، أو اتحاد جنوب شرق آسيا، على وضعها و العمل على تنفيذها كسياسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ما مدى تأثيرها و ما قامت به الجزائر في هدا الشأن.

و أخيرا و ليس آخرا فإن أول ما سنبدأ به يتعلق بالفترة الانتقالية للاقتصاد الوطني أو بالأحرى دراسة تفتح الاقتصاد الوطني بغية تحضير آليات اندماجه في الاقتصاد العلمي متسائلين حول طبيعة السياسة الحكومية لتخفيف معالم الاندماج بالتطرق إلى مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها في الاقتصاد الوطني، مع إبراز جملة من الحلول على ضوء التجارب العالمية الناجحة التي تمكن الجزائر من الاستفادة من إجراءات تطوير و ترقية مؤسساتها.

و لهذا فإن أهمية البحث تنبع ليس فقط من قلة الدراسات التي تناولت هدا الجانب في الجزائر، و لكن كون أن الموضوع يكتسي أهمية بالغة في نظر مقرري السياسة التنموية و الباحثين في هذا المجال في كل البلدان.

5- منهجية الدراسة:

حتى نتمكن من التوصل إلى الإجابة على إشكالية الموضوع و إثبات صحة الفرضيات قمنا بالاعتماد على انتهاج المنهج الوصفي الذي يتلاءم و طبيعة الموضوع، و هذا ما يبرز في القسم الأول من البحث من خلال التعريفات المقدمة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أيضا الوصف الدقيق للظاهرة محل الدراسة و هذا ما يمكن الاستدلال به من خلال الفصل الأول و الثاني، اللذان يعتبران بمثابة الإطار النظري لموضوع البحث ، كما تم استخدام المنهج التحليلي في القسم الثاني و هذا بعرض التطور الذي عرفه هذا القطاع من خلال بعض التجارب العالمية في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و دورها في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة.

6- أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث و صحة الفرضيات من عدمها، اعتمدنا في عملية جمع البيانات و المعلومات لدراستنا على العناصر التالية:

- الاعتماد على نتائج الدراسات السابقة المتطرقة لموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول النامية على غرار الجزائر.

- المراجع المشكلة من الكتب و المقالات بمختلف اللغات، و حتى الرسائل الجامعية، و مواقع الانترنت التي تعرضت للموضوع محل الدراسة، بصورة شاملة أو جزئية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

- مختلف الإحصائيات و التقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية، بالإضافة إلى مختلف القوانين و التشريعات المتعلقة بموضوع البحث.

7- الدراسات السابقة:

- تفعيل دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية (دراسة حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في سورية) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ،إعداد رامي زيدان، جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد،سنة 2005.

حيث تناول بحثه بان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تحظ بالاهتمام الكافي و التخطيط الملائم لها و تمثل هذا في ما يلي:

1- عدم و جود أي معيار لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سورية، و هذا ما يصعب الدراسة أمام الباحثين.

2- من خلال دراسة معامل الارتباط تبين من أن مساهمتها في تكوين القيمة المضافة و الإنتاج الإجمالي و تشغيل اليد العاملة كان أقل مما يجب أن يكون عليه.

3- على الرغم من عدم انخفاض نسبة مساهمتها،فإنها ضلت خارج بقعة الضوء، حيث لوحظ عدم وجود أي جهة ناظمة لها، ترع شؤونها و تهتم بتطورها.

- اقتصاديات منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها المرتقب في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان، د. طلعت الدمرداش إبراهيم ، مجلة الإداري العدد 65 السنة 1996.

حيث تناول بحثه ما يلي:

1- يؤكد ارتفاع الوزن النسبي لمنشآت الأعمال الصغيرة و المتوسطة بين إجمالي المنشآت العاملة في سلطنة عمان تعاظم دورها في النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع، مما يعطي أهمية لهذه الدراسة في إبراز دور تلك المنشآت في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالسلطنة، مع إلقاء الضوء على مشاكلها و متطلباتها المؤسسية و التمويلية و الفنية من أجل دعم إسهامها في جهود التنمية بالسلطنة

2- محاولة طرح مفهوم لمنشآت الأعمال الصغيرة و المتوسطة. و يمكن بالاعتماد عليه تحديد الوزن النسبي لمنشآت الأعمال الصغيرة و المتوسطة في سلطنة عمان.

3- إبراز الدور المرتقب لمنشآت الأعمال الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية بالسلطنة.

4- محاولة التعرف على المشكلات التي تواجه منشآت الأعمال الصغيرة و المتوسطة بالسلطنة، و أوجه القصور في أداء تلك المنشآت، و محاولة طرح مقترحات و بدائل لعلاج تلك المشكلات.

و خلص البحث إلى ما يلي:

1- نظرا لارتفاع الأهمية النسبية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني ، فمن المرتقب أن يكون لها دور بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية، و أن هذا الدور مرهون بمزيد من الدعم و التشجيع المرتقب توجيهه لتلك المنشآت.

2- لا يوجد حتى الآن جهاز متخصص لرعاية مصالح المنشآت الصغيرة و المتوسطة في السلطنة، أو حتى إدارة متخصصة تابعة لأية جهة حكومة، و كذلك لا يوجد أي تنظيم رسمي أو غير رسمي بين المنشآت الصغيرة و المتوسطة العاملة داخل فرع النشاط الاقتصادي الواحد، سواء في شكل لجان أو اتحادات.

3- تتعامل المنشآت الصغيرة و المتوسطة في سوق الائتمان مثلها مثل المنشآت كبيرة الحجم و بنفس الشروط، و لا توجد مؤسسة تمويلية متخصصة لتقديم الائتمان أو ضمان مخاطر الائتمان للمنشآت الصغيرة و المتوسطة، كما أنه لا يوجد برنامج لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة بشروط تمييزية أو تفضيلية تشجيعية.

4- لا يوجد برنامج حوافز تشجيعية (مالية أو عينية) يقدم للمنشآت الصغيرة و المتوسطة دون غيرها من المنشآت الكبيرة، و لكن لوحظ الحوافز التشجيعية للتنمية تستفيد منها بالأساس المنشآت كبيرة الحجم.

5-تعاني المنشآت الصغيرة و المتوسطة بالسلطنة من العديد من المشكلات الاقتصادية، و التمويلية، و التسويقية، و الإدارية و مشكلات نقص المعلومات، و التي تؤثر سلبا على أداء تلك المنشآت و تقلل من دورها المرتقب في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالسلطنة.

- المشروعات الصغيرة و المتوسطة: المفهوم و المشكلات و إطار التطوير،أ.د. سيد ناجي مرتجى ، نـدوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات و آفاق التنمية. القاهرة ، جمهورية مصر العربية 18-22 يناير 2004.

تناول بحثه ما يلي:

- تناول موضوع المشروعات الصغيرة و المتوسطة من حيث المفهوم و الأهمية مع التعرض للمشكلات التي تواجه هذه المشروعات و التي تعوق الاستفادة منها و إطار التطوير لها و بالذات في الوطن العربي و المجتمعات النامية لما لهذه المشروعات من أهمية في الاقتصاد القومي لكل دولة من حيث مساهمتها في الإنتاج و التصدير و تشغيل العمالة.

و خلص البحث إلى ما يلي:

❖ أهم الخصائص المميزة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة:

1- الارتباط بين الملكية و الإدارة (المالك هو المدير عادة).
2- الشكل القانوني عادة ما يكون مشروع فردي أو شركة أشخاص.
3- استقلالية صاحب المشروع أو مديره بالقرارات.
4- مرونة في التصرف و التغيير.
5- وجود الاتصالات و العلاقات الأسرية إلى حد كبير.
6- صعوبة توفير ضمانات التمويل و الاقتراض و الاعتماد على التمويل الذاتي.
7- عدم وجود أنظمة متقدمة أو قصور في تطبيق هذه الأنظمة لارتفاع تكلفتها.
8- إمكانيات مادية محدودة تتعلق بالإنتاج و التسويق و ضعف في مجالات الخبرة و التخصص الوظيفي.
9- أنظمة العمل و إدارة العاملين تعتمد على رأي صاحب المشروع.
10- ضيق نطاق نشاط المشروع.

❖ للتطوير للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و لمعالجة مشكلاتها، يقترح الإطار الآتي للتطوير:

1- تحديد المشروعات الصغيرة و المتوسطة على مستوى كل دولة وفقاً لمفهوم أو تعريف محدد و تصنيفها حسب نوع النشاط و إعداد قاعدة بيانات خاصة بها و تحديد مساهمتها في الاقتصاد القومي.
2- حصر المشكلات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات و هي بالطبع قد تختلف من دولة لأخرى، و حتى إذا تشابهت المشكلات فقد تختلف الأهمية النسبية لهذه المشكلات بين الدول.
3- تحديد جهاز أو جهة مركزية تتولى الإشراف العام و التنسيق بين الأجهزة و الوزارات المعنية و المشروعات الصغيرة بالنسبة لبرامج الدعم و المساعدات و كذلك أعمال التخطيط و الرقابة.
4- تقديم المساعدات اللازمة لهذه المشروعات تحت إشراف الجهة المركزية و التي تتمثل في:
4-1 التمويل عن طريق القروض و المساعدات المالية و تشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة حتى على مستوى الأسر.
4-2 خدمات الإدارة كالتدريب للعاملين و المديرين بها و وضع الأنظمة الإدارية المختلفة.
4-3 تقديم إعفاءات ضريبية و تبسيط إجراءات المحاسبة الضريبية.
4-4 تبسيط إجراءات إنشاء المشروع.
4-5 المساعدة التسويقية في السوق المحلي و كذلك تقديم مساعدات و نصائح التصدير للخارج أو الأسواق الخارجية.
4-6 الخدمات و الاستشارات الفنية و الإدارية.
4-7 التغطية التأمينية و الحماية المناسبة للعاملين بهذه المشروعات.

8-4 تبسيط عملية الرقابة على هذه المشروعات و ربطها جميعاً بنظام إشرافي مركزي فعال.

8- إطار الدراسة:

لقد تضمن هذا البحث قسمان رئيسيان ، نظري و تطبيقي، أما النظري فهو يتجزأ إلى ثلاثة فصول، أما الفصل الأول: الموسوم بخصوصيات التنمية في الجزائر فيتناول دراسة تفصيلية و قراءة تحليلية لمسيرة الاقتصاد الجزائري، مع التطرق إلى جملة من المتبصرات حول هذا الاقتصاد و دواعي انتقاله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق،مع التطرق إلى شتى التطورات التي عاشها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،كما تم التركيز على دراسة مدى تأثير الإطار التشريعي و المؤسساتي على تنظيم و تأطير هذه المؤسسات ، و دراسة مختلف السبل و الإجراءات المعتمدة للنهوض بهذا القطاع مع التركيز على دور الشراكة الأجنبية في هذا المجال من خلال البرامج التي خصت بها الجزائر.

أما الفصل الثاني و المعنون بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطارها النظري و التطبيقي ، فلقد جاء على ضوء تجارب بعض الدول الرائدة و المتقدمة في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الوقوف على التعريف المعتمد في الجزائر خاصة ما تضمنه القانون التوجيهي لها ، و أيضا البحث في الخصائص التي تميز هذه المؤسسات عن غيرها من الأحجام الأخرى و الأشكال التي تأخذها.

أيضا فلقد حاولنا أن نبرز الأساس النظري لها و أهميتها الاقتصادية و الاجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و الاهتمام المتزايد بها من قبل جهات عديدة ، قمنا من خلاله البحث في الأفكار النظرية حول موقع هذه المؤسسات في مختلف الأفكار الاقتصادية بتحديد أسباب الاهتمام بها في اقتصاديات الدول، و الدور الذي تلعبه في تنميتها، كما تناولنا أثر التحولات الاقتصادية العالمية على المكانة التي تحتلها و بدراسة قدرتها التنافسية في ظل العولمة و ما تتركه من آثار واضحة على تطورها و بقائها، و البحث في مختلف السياسات التي انتهجتها مجموعة من التنظيمات و التجمعات الاقتصادية و تجارب بعض الدول في أساليب تطويرها و ترقيتها.

و قد كان الفصل الثالث يخص إستراتيجية التنمية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،من خلال البحث في واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و أيضا إبراز تطوراتها، مع محاولة التركيز على الدور الاقتصادي و الاجتماعي لها، و آفاق تطورها من خلال عرض جملة من البيانات و الأرقام التفصيلية و المعطيات الإحصائية، التي تبرز بوضوح مدى إسهام قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التشغيل و خلق قيمة مضافة، و من ثمة التنمية الجهوية، و تحقيقها لبعض المجاميع كالناتج

الإجمالي، و الاستثمار و التجارة الخارجية. كما تم التركيز عند نهاية القسم النظري على جملة من الصعوبات و العراقيل التي تكبح مسار انطلاقة هذه المؤسسات في الجزائر... .

أما بالنسبة للجانب التطبيقي، فلقد تم التطرق إلى دراسة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،من خلال تحليل عينة دراسة مست 213 مؤسسة، بالاعتماد على استمارة أسئلة ،تعلقت بالمتغيرات الأساسية المشكلة لمحور البحث و المتمثلة في التمويل ،الإبداع ،البيئة الإدارية و الإقتصادية، الجباية ،التشريع ،بالإضافة إلى تهديدات الاقتصاد الموازي، و درجة الانفتاح الاقتصادي التي تبرز في حجم مساعدات الدولة لهذا القطاع الناشئ، و كلها أسباب و نتائج قد ترهن مستقبل الاقتصاد الوطني.

تمهيد:

إن جَودة أداء الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، و حُسن أداء القطاع الخاص و العام على مستوى الاقتصاد الجزئي، هما عاملان متكاملان، يُشكلان معاً طرفي المعادلة، و لا تقل أهمية أَحدهما عن الآخر. فهما وجهان لعملة واحدة و وحْدة المصير تشمل كليهما.إن التحديات الاقتصادية الداخلية و الخارجية التي تواجهها الجزائر في الوقت الحاضر كبيرة و معقدة. و قد تراكمت هذه التحديات لأنها تباطأت في عملية الإصلاح الاقتصادي تحت أعذار مختلفة.

و علي الجزائر مواجهة هذه التحديات, من خلال انتهاج إصلاح اقتصادي متكامل مع التنمية الاقتصادية و البشرية و التكنولوجية، باعتباره ضرورة مُلحة لا تقبل التأجيل، فهو الحل الذي سيساعدها على تَصويب مسار الإصلاح الاقتصادي. و قد جاء وقت أصبح فيه الإصلاح و كأنه هدف بحد ذاته، و التثبيت الاقتصادي، و تحرير التجارة و الدعوة إلى تحجيم دور الدولة، أولوية في برامج الإصلاح.

و هذا لأن التجارب السابقة بينت خطأ هذا التوجه حيث أن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يكون وسيلة لإدارة الطلب من جهة و تحفيز الإنتاج من جهة أخرى، و يجب أن يكون كذلك مرتبطاً بخطة لتنمية سوسيوإقتصادية طويلة الأجل. فالتحرير الاقتصادي غير المرتبط بخطة لتوسيع قاعدة الإنتاج و زيادة الإنتاجية يشكل خطراً على الاقتصاد الوطني. و الإصلاحات المرتبطة ببرامج لمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية كالبطالة مثلا و بشكل مباشر، يشكل خطراً على السِّلم الاجتماعي.

المبحث الأول : دوافع تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

مباشرة عقب الاستقلال شهد الاقتصاد الجزائري تحولات جذرية أملتها الظروف الوطنية و الدولية، و لعل أبرزها يتمثل في تبني سياسة اقتصادية عمدت على تحقيق أهداف أساسية مرتبطة بتحقيق الاكتفاء الذاتي، لتفادي التبعية إلى الخارج ثم تحقيق التوازن الجهوي، مع تطوير الصناعة و الزراعة و ترقية السياحة و توفير مناصب الشغل. مما عكس النظرة الاشتراكية القائمة على اعتماد التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العام الممزوجة و المطعمة بنظرة جزائرية ذات خلفية عربية خالصة.

لكن سرعان ما كشفت الإستراتيجية المنتهجة خاصة مع أزمة 1986. التي أزاحت الوشاح عن الوضع الاقتصادي الذي دخل مرحلة اضطراب جعلته مطالبا بمزيد من التفتح لتحسين الوضع،

مع مزيد من الاستيراد للمواد الصناعية و التكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى فتح المجال للقطاع الخاص و البنوك الجديدة لخلق نوع من المنافسة النوعية. ثم العمل برؤى جديدة متمثلة في تبني خيار اقتصاد السوق كحل بديل للاقتصاد الموجه.

المطلب الأول: مسيرة الاقتصاد الوطني قبل التسعينات

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال مجموعة تطورات عبر عدة مراحل أثرت و بشكل كبير على مسيرته التنموية، خاصة خلال المرحلة الأخيرة المتسمة بتطبيق الجيل الأول و الثاني للإصلاحات في منتصف الثمانينات، و التقدم في تطبيق الجيل الثاني المرفوق بسلسلة إصلاحات بمعية صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.و التقلبات الاقتصادية التي تخللت مسار الاقتصاد الوطني ، لم تمكنه من تحقيق الاستقرار الوطني و من تم بناء قاعدة تنموية ثابتة.

1- الاقتصاد الوطني ذو الطابع الاشتراكي: انفردت هذه المرحلة بفراغ في النظرة الاقتصادية و التنموية المراد إتباعها، و عادة ما يطلق على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، و المتمثلة في برنامج طرابلس لسنة 1962، و الذي يعتبر أول النصوص الأساسية التي حكمت السياسية و فق النسق الاشتراكي. و غيرها من المواثيق المطبقة على غرار ميثاق الجزائر لسنة 1964 و الميثاق الوطني...[1]. فأهم ما ميز هذه المرحلة، أنها مهدت الظروف الملائمة لعملية التخطيط المركزي و التدخل الواسع و الهيمنة الكبيرة للدولة و احتكارها لمعظم الأنشطة الاقتصادية، و في شتى المجالات بحيث كانت - المنتج الوحيد و المستثمر الوحيد -، مما خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي من خلال الاعتماد على التخطيط و التسيير المركزي، مع التوجه إلى اعتماد سياسة الصناعة المصنعة و بصيغة أكبر نحو مجال الاستثمار في القطاع العام، باعتماد التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية (المخطط الثلاثي الأول و الرباعي الأول و الثاني). مع جملة من الخطوات القائمة على إرساء قواعد الاقتصاد الموجه و القيام بسلسلة من التأميمات مست جل القطاعات الاقتصادية، ابتداء من قطاع المناجم سنة 1966 و البنوك سنة 1967 ثم قطاع المحروقات سنة 1971 [2].

1 - عبد اللطيف بن أشهو: التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980 -ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1988 . ص: 32

2 - أوكيل سعيد، لعلاوي علاوي وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية - تسيير واتخاد القرارات في اطار المنظور النظامي ، جامعة الجزائر 1994- ص: 30

عموما فلقد تميزت هذه المرحلة من مسيرة الاقتصاد الجزائري بتخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي، مقارنة بباقي القطاعات مع إعطاء الأولوية لفروع المواد الوسيطة و التجهيز و إعطاء كافة الاهتمام للمؤسسات الوطنية لخلق المزيد من القيمة المضافة.

لهذا يمكن أن نقول أن جل التعديلات التي تخللت مسار الاقتصاد الوطني مرورا بهيكلة قطاع الفلاحة سنة 1971، ثم هيكلة القطاع العام و الانطلاق في حملة مراقبة الأسعار. مكنت من تحقيق نتائج طيبة خاصة من الناحية الاجتماعية، المشبعة بإيرادات صادرات المحروقات التي عرفت ارتفاعات كبيرة نتيجة التحسن الكبير في أسعار المحروقات. مما سمح بتحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول تأرجح ما بين 06 و07 % في المتوسط السنوي المرفوق بانخفاض في معدل البطالة الذي انخفض إلى 18% بعدما كان 30% خلال الحقبة الأولى من الاستقلال[1]. مع ذلك فإن السياسة التوسعية المعتمدة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية، أثرت فيها بعد النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى و جود سوق داخلية كبيرة لم يتمكن الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود الإنتاج الوطني، خاصة في المجال الفلاحي و مع تزايد معدل النمو الديموغرافي[2]، ازداد الوضع سوءا بازدياد المديونية الخارجية التي و صلت إلى أكثر من18 مليار $ سنة 1979 بعدما كانت في حدود المليار الدولار سنة 1970[3].

2- **مسيرة الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات:** جاءت هذه المرحلة متزامنة مع انطلاق المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، معلقة بذلك الإصلاحات الجذرية كون أن بوادر الضعف على وجه الاقتصاد الجزائري بدأت تظهر خاصة على ضوء ما ذكرناه من اختلالات[4]. فكان الهدف من الإجراءات المتبعة إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية.

1 - محمد السويدي ، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1980 ، ص 41

2 - La dette extérieure de l'Algérie , Ammar BELHIMER, pp.28-36 ;Ed casbah .1998

3 - Rapport sur la dette 2001/2002 dans le monde http.WWW.dette2000.org/ Rapport

4 - L'expérience algérienne de développement , Ahmed BENBITOUR , ed : ISPG , 1993, p 19 .

الجدول رقم 01 : التوقعات و الانجازات المتعلقة بالاستهلاك المالي في القطاع الصناعي للفترة الممتدة من 1980-1984

الوحدة:مليون دج أسعار جارية

السنوات	تسجيلات المشاريع مع إعادة التقييم الحالي	توقعات قوانين المالية	استهلاكات القروض	% للتوقعات و الانجازات
1980	22279	35630	32568	91
1981	27090	38240	25834	68
1982	37172	36790	24711	67
1983	23330	32791	18518	56
1984	9556	33740	19112	57
المجموع	119407	177191	120743	68

Source: M.ECREMENT, indépendance politique et libération économique:1962-1985.Alger: OPU.1985

الجدول رقم 02 : بنية الاستثمارات الصناعية للمجموعات السلعية للفترة الممتدة من 1980-1984

المجموعات السلعية	باقي الإنتاج		الاستثمارات الجديدة		المجموع	
	10^8 دج	%	10^8 دج	%	10^8 دج	%
البترول و الغاز	28	33.9	49.2	37.1	63	40.8
السلع الوسيطة	15.6	18.8	57.6	43.4	43.3	28.1
السلع التجهيزية	11.5	13.9	5.7	4.3	13.2	8.6
السلع الاستهلاكية	27.6	33.3	20.1	15.1	34.7	22.5
المجموع	82.7	100	132.6	100	154.2	100

Source: M.ECREMENT, indépendance politique et libération économique:1962-1985.Alger: OPU.1985

ذلك أن استثمارات سنوات السبعينات لم ترقى إلى المستوى المرجو[1]. فسلسلة الإصلاحات المتبناة استهدفت قطاع المؤسسات بعملية إصلاح شامل من خلال إصدار المرسوم رقم 80-242 و هيكلة المؤسسات العمومية مع نهاية سنة 1983، حيث تم تجزئة 100 مؤسسة عمومية تضم 314 نشاط اقتصادي، إلى ما يقارب 500 مؤسسة جديدة بهدف إضفاء المزيد من المرونة

1 - أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية 1993 – ص 53

على هذا القطاع. و من ثم السعي وراء تخصيص المؤسسات، أيضا من بين أهداف العملية الابتعاد التدريجي عن المركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي و الجهوي، بإقامة مقرات الشركات في مختلف ربوع الوطن [1].

كما سمحت هذه الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة، و نتيجة الصحة الجيدة لسوق المحروقات بتحقيق نتائج لا باس بها، كما كان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن و تم تحقيق نسب لا بأس بها من النمو بلغت 5% خلال الشطر الأول من الثمانينات.

3- **الأزمة البترولية لسنة 1986**: القنبلة الموقوتة بدأت في العد التنازلي في النصف الثاني من العقد الثامن ، و كان لهذه الأزمة تأثيرا بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني كون مداخيل المحروقات كانت تمثل 98 % من حجم الصادرات الجزائرية. حيث أصبحت مظاهر الركود و الجمود في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا من أي وقت مضى، و أصبح الاقتصاد الوطني يعاني من خلل هيكلي كبير، و لم تستطيع توفير خدمات البنية التحتية ، فأصبح الأمر صعب للتغلب على جل هذه الاختلالات الهيكلية و المتمثلة في نسب عجز الموازنة العامة و الميزان التجاري[2].

عموما فكل هذه العوامل أصبحت تجري بما لا يشتهي الاقتصاد الجزائري حيث أنها أثرت في معدلات النمو الاقتصادي، بحيث أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تراجع من 15% ما بين (1980-1986) إلى حوالي 2% بين 1987-1991، و انعكس ذلك على نصيب الفرد من الدخل الوطني ، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ توفير مناصب الشغل الذي فقد أكثر من 10 نقاط في اقل من عقد من الزمن[3].

فأمام حالات الجمود و الركود الاقتصادي لجأت الحكومة إلى الدخول في موجة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية التي عزمت تجسيدها في نهاية 1987 بإصدار قانون 19/87 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي، حيث تم تقسيم حوالي 350 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة، و مزارع فردية تتمتع بحقوق الاستغلال الطويلة الأجل بغية النهوض بها بعد الإهمال الذي طالها، و عانت منه خلال المخططات التنموية السابقة. فنصيب القطاع الفلاحي من

1 - Algérie , restruction et réformes économiques 1973 -1993, Hocine BENISSAD , Ed O.P.U, 1994 ,p 95.

2 - L'économiques Algérienne , Abdelhamid BRAHIMI , défis et enjeux , Ed d'ahlab , 1991 , pp 315-316 .

3- Analyse de la population active en AAlgérie, N° 30 ; quelques résultats issus de l'enquête (main d'œuvre-Juin 1989) Ed ; ONS 1993.

الأموال المستثمرة كان ضعيفا جدا، حوالي 20% في الفترة الممتدة بين 1967-1969، و 1% بين 1970-1973.

كما تم إصدار جملة من القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية في جانفي 1988، كنمط جديد لتنظيم القطاع الاقتصادي الجزائري[1]. كما لجأت الدولة إلى التوسيع في الإنفاق العام على أمل تنشيط الطلب، و استرجاع حيوية النمو الاقتصادي الذي بقيت معدلاته في تذبذب مستمر، و كانت النتيجة نفاذ الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة ، و ارتفاع حجم المديونية و خدمتها مما تسبب في تراجع قيمة العملة الوطنية أمام الدولار الأمريكي بنسبة 60% مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة[2].

فالإصلاحات الاقتصادية التي أُنتهجت في الجزائر مطلع الثمانينات عرفت فشلا ذريعا على المستوى الاقتصادي. مثل سياسة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي لم ترقى إلى مستوى الأهداف المرجوة، حيث بلغ العجز المالي لهذه المؤسسات في فترة 1984-1987 إلى 125 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 18.5 مليار$ ، كما أن الظروف الخارجية جاءت مخيبة و لم تكن في صالح الجزائر، ناهيك عن تراجع سعر البترول، و قيمة الدولار التي تمثل عملة التبادل في مجال المحروقات، ما أدى إلى انخفاض الكبير في إيرادات الجزائر من 13 مليار$ سنة 1985 إلى 7 مليار$ سنة 1986.الأمر الذي تسبب في اضطراب الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية مما استدعى ضرورة تبني سلسلة إصلاحات بمعية صندوق النقد الولي. بفعل الاختلال الكبير الذي عرفه الاقتصاد الوطني كان من الواجب البحث عن بديل للسياسة المنتهجة منذ الاستقلال و القيام بسلسلة تعديلات هيكلية قصد التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق[3].

4- **الجزائر و صندوق النقد الدولي**: ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير-، من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية [4] ، و هكذا مع بداية سنة 1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح يتمثل في

1 - بهلول محمد حسن ، الجزائر بين الازمة الاقتصادية و الازمة السياسية - مطبعة دحلب، الجزائر 1993 - ص 29

2- Ammar BELHIMER La dette extérieure de l'Algérie , ,Ed casbah .1998 –p 39.

3 -MOURAD BEN ACHENHOU, reforme économiques dette et démocratie, édition Echrifa, Alger,1992, p119

4 -L'expérience algérienne de développement , Op.cit P.27

الإصلاح بالتدرج و كان ذلك في سرية تامة هذا بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

4-1- أولى اتفاقيات الجزائر و صندوق النقد الدولي: و قد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989 في سرية تامة، و المبادرة كانت من البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية، و انتهت في أبريل من نفس السنة[1]. و قد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقيات التالية:

4-1-1الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989 : لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في 30 ماي 1989، و قد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون و حدة حقوق سحب خاصة .DTS في إطار اتفاق STAND BY و قد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990. [2]

إن انخفاض مداخل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية، كل هذا جعل الجزائر تلجأ إلى تسهيل التمويل التعويضي و الطارئ، و الذي قدر بـ351 : مليون و حدة حقوق سحب خاصةDTS. لقد كانت هذه المفاوضات مثالية، و سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة و بمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية. لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصـــادرات بنسبة % 19 عما كانت عليه سنة 1988، كما أن الإنتاج الداخلي الخام هو الآخر ارتفع بنسبة % 2.9 سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة % 3.8 هذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة.

4-1-2 الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني 1991: كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، مما جعل المفاوضات تتواصل بينها و بين صندوق النقد الدولي، مع بداية سبتمبر 1990 ، و قد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 ، حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أبريل 1991[3]. حيث حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر ب 300مليون DTS أي ما يعادل 403

1 - يونس أحمد البطريق، الأحداث الرئيسية في التطوّر الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، 1983 ، ص 19

2 - عبد المجيد قدي، التمويل بالضريبة في ظل التغيّرات الدولية- دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، - 95 88، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية غير منشورة 1995، ص 259

3 - Mourad BENACHENHOU , Op.cit P.119.

مليون دولار، مع خدمة دين تقدر ب16 : مليار دولار لسنتي 1990-1992 ، [1] و قد وزع هذا القرض على أربع أقساط متساوية أي ما يعادل 100 مليون دولار لكل قسط، و يستمر تحرير الأقساط بناء على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق و المتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية 27 أبريل 1991 التي صادق عليها الصندوق، و قد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي: الأول في جوان 1991 ، الثاني في سبتمبر 1991 ، الثالث في ديسمبر 1991 ، و الرابع في مارس1992، و مما سبق يتضح أن هذه الفترة تميزت باستعمال هذا القرض مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر، يـهدف اتـفاق الاسـتعداد الائتماني هذا إلى: [2]

- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار.
- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.
- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.
- إصلاح النظام الجبائي.
- ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طَريق الضبط الإداري لأسعار السلع.
- وضع شبكة اجتماعية للعائلات لامتصاص الغضب الاجتماعي الناتج عن تطبيق هذا البرنامج.

و كإجراءات عملية لجأت الحكومة في 01 أكتوبر 1991 بتقليص دعم موارد المحروقات و الكهرباء، تطهير المؤسسات المالية، تحرير % 40 من الأسعار، تخفيض قيمة الدينار الجزائري، لكن خلال تلك الفترة الجزائر كانت تعيش وضع اقتصادي و اجتماعي صعب هذا من جهة و من جهة أخرى هي في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة، لكن هذه التمويلات يجب أن يوافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي آخر.

4-1-3 اتفاق الاستعداد الائتماني أبريل1994 : لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الإختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري و التي يمكن اعتبارها قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي و الخارجي و التي نحصرها فيما يلي:

- الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من % 95 من حصيلة الصادرات لسنة 1994، رغم الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات سنة1993 .

1 - BENBITOUR AHMED, l'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, ALGRE, Edition marinoor, 1988, p78.

2 - هادي خالدي، مرجع سابق، ص 116

- الاختلالات المالية الداخلية (عجز الميزانية الدائم).
- عبء خدمة المديونية التي بلغت % 86 سنة 1993 أين كانت سنة 1992 تقدر ب 76 % و قد أثر هذا على صادرات الجزائر.

و لقد تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة و الفلاحة.
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن.
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

و على هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل DTS 731.5 وزع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره DTS 389 و تتسلمه مباشرة بعد الاتفاق؛ و الثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات.

و كإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليه سابقا نذكر منها ما يلي:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار =36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%.
- بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية.
- تخفيض عجز الميزانية إلى % 3.3 من الناتج الداخلي الخام.
- تقليص وتيرة التوسع النقدي(الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى % 14وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

أما النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق هذه الإجراءات نذكر من أهمهما[1]:

- بلغت الأسعار المحررة % 85 في حين تم رفع أسعار النقل، البريد بنسبة تتراوح من 20 % إلى30%.
- كبح معدل التضخم في حدود29.05%.
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى % 5.7 من الناتج الداخلي الخام.
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994 ، و بالتالي و صل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار.

1- BENBITOUR AHMED, Op.cit, pp 95- 96.

- تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار الواحد.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 و حددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 . و الأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995.

نظرا للظروف التي عاشتها الجزائر أيام تبنيها للنظام الاشتراكي و مما أحدثه من تصدعات في الاقتصاد كان من الواجب تغيير النظام، و قد رافق هذا التغيير جملة تدابير و إصلاحات اقتصادية متتالية و على نطاق أوسع بمعية المؤسسات المالية الدولية بهدف تعديل مفردات النظام و النَسَق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب وفق آليات السوق بشكل يمس جميع جوانب النشاطات لمختلف القطاعات[1].

4-1-4 مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998 : خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الإختلالات، زيادة على انخفاض أسعار البترول ، و تضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي ، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين ماي 1994 و ماي 1995 ، و خلال هده الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون و كان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلي اقتصاد السوق و ضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد.

4-1-5 برنامج الاستقرار الاقتصادي: وهو عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف:

1- رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل و خفض معدل البطالة تدريجيا و تحرير التجارة الخارجية، و التسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.

2- احتواء وتيرة التضخم و محاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين.

3- خفض تكاليف التصحيح خاصة للفئات الأكثر تضررا.

4- إعادة توازن ميزان المدفوعات.

1 -Coase.R »problem of social cost , « Journal of law and economics .N° 03 .P17.

لتحقيق هذه الأهداف و بهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي أُتُخذت عدة إجراءات تمثلت في:

- ضبط الإنفاق.
- تعديل الأسعار.
- إنشاء آليات الانتقال لاقتصاد السوق.
- تثبيت كتلة الوظيف العمومي.
- اللجوء إلى التمويل الثنائي و متعدد الأطراف.
- جدولة مستحقات الديون الخارجية.

و كان من نتائج هذا البرنامج:

✓ تراجع التضخم إلى 29 % بدلا من 40 بالمائة المتوقعة.

✓ تحسن احتياطات الصرف.

و رغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين:

✓ أولا، لم تستطيع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة.

✓ ثانيا، أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية.

4-1-6 برنامج التعديل الهيكلي1995-1998: كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش، و كان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي كانت كالتالي:

✓ تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 %خارج المحروقات.

✓ تخفيض التضخم إلى 10.3 % .

✓ تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 % مقابل 2.8 % خلال1994-1995.

✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

✓ تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات.

✓ و ضع إطار تشريعي للخوصصة.

و لتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت فيما يلي:

4-1-6-1 سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية: هي سياسة خاصة بالإجراءات المالية و النقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم و تقليص عجز الميزانية و زيادة الموارد عن طريق :

- ✓ توسيع الضريبة على القيم المضافة.
- ✓ مكافحة الغش و التهرب الضريبي و تقليص النفقات.
- ✓ إزالة دعم الأسعار مع عقلنة نفقات التجهيز، و بهدف تخفيض التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية ، و تكوين سوق القروض لإعادة تمويل البنوك.
- ✓ إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة.
- ✓ تحقيق معدلات فائدة لاستيعاب الادخار الخاص.

4-1-6-2 سياسة متوسطة المدى: سعت السلطات إلى توفير الوسائل لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي، و تحسين مردوديته. بالاعتماد على مصادر تمويلية تُلغي التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة و متابعة تحرير التجارة بهدف رفع القيود الإدارية و المالية و تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثاني: نتائج وانعكاسات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية و أثره علي النمو

مكّن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، و المتعلق بالإصلاحات الهيكلية من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية. بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق، و تمكنت من العودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة 1998 معدل 3.8 % و تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات، و تَحَـكم السياسة النقـدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود % 5و زيادة احتياطات الصرف.

و أثر هذه الإصلاحات علي النمو كان واضحا، فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من 1987 إلي 1994 ، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره % 3.4، و نمو بمعدل 2.2% سنة 1991 في مقابل معدل نمو سكاني، كان يتراوح في حدود1.1% . إن هذا النمو السلبي في التسعينات يعكس لنا مدي التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات و الحاجيات للمجتمع الذي عرف نوعا من الانفتاح العشوائي على الخارج، في إطار محيط دولي غير ملائم ، و هذا النقص و الضعف في الإنتاج له علاقة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقي ضروري لتحقيق النمو ، بالإضافة إلى تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات ، كما أن هذا النقص في الإنتاج يرجع إلي قلة التمويل بوسائل الإنتاج من المواد الأولية، جراء انخفاض أسعار البترول ، و كذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الآن ، و قد

ترتب على صعوبة التحكم في هذه العوامل بالإضافة إلي سوء التسيير و التنظيم تدني و انخفاض معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال النصف الأول من التسعينات، حيث و صل النمو إلي (0.9%) سنة 1994.

كما أن ضعف معدل الاستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو ، حيث اعتمدت الجزائر علي أولوية جديدة، لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقلص الاستثمار لصالح القطاعات المنتجة و خاصة الصناعة و الزراعة، و هي القطاعات الهامة التي تنتج السلع و المنتجات و توفر مناصب العمل ، إن هذا التوجه لم يساعد الاقتصاد الجزائري في حل أزمة الإنتاج و تقليص الاعتماد علي الواردات ، و من ثم تأثر النمو الاقتصادي من خلال هذه القطاعات الواعدة ، و قد وصل معدل الاستثمار في الجزائر إلي اضعف ما كان عليه قبل 1979 بمعدل 19 %سنة 1990، و هو أمر هام يطرح لنا محدودية مخططات الإصلاح في تحقيق نمو حقيقي و قابل للاستمرار في المدى القصير، أما في النصف الثاني من التسعينات فقد تم معالجة أوجه القصور السابقة، بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاح مند 1995 الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق ، و تم احتواء الركود الاقتصادي و تحولت معدلات النمو إلي الايجابية في ظل الإصلاح لأول مرة مند سنوات، رغم التراجع الطفيف سنة 1997 بسب الظروف المناخية السيئة ، و انخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـ24 %و كذا ضعف نمو القطاع الصناعي.

و رغم هذه النتائج الإيجابية للإصلاح الذي نفذته الجزائر في المجال المالي و النقدي إلا أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا حيث ارتفعت معدلات البطالة إلى حدود 32 بالمائة سنة 1998 و تدهور القدرة الشرائية و ضعف و انعدام المداخل بسبب غلق المؤسسات، و تسريح العمال مما أدي إلي ضعف و تدهور المستويات المعيشية للأفراد و ارتفاع ظاهرة الفقر و الإقصاء و التهميش بالإضافة إلي انكماش القطاعات الرئيسية، و خاصة القطاع الصناعي و انفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية و انفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

و في الأخير بدت في ظل الإصلاحات، محاور السياسة الاقتصادية غير متماسكة و تظهر التحديات و الانشغالات القطاعية أكثر أبعادا و أكثر حدة، و هو ما يطرح محدودية برامج الإصلاح على مستوى هذه القطاعات الواعدة بالنمو، و رغم جهود الإصلاح و تكاليف ذلك إلا

أن الاقتصاد لم يستفد من نتائج مقارنة بهذه التكاليف، و ما يزال الاقتصاد الجزائري تحت رحمة و رهانات خارجية أثرت على ماضيه و ستحدد مستقبله القريب، أما من حيث النمو الاقتصادي فقد أدى الإصلاح إلى نمو في حالة الجزائر، فبعد معدلات النمو السلبية قبل الإصلاح تمكنت الجزائر بفضل هذه الإصلاحات من تحقيق معدلات نمو ايجابية و متواصلة باستثناء سنة1995 ، و قد دام هذا النمو حتى نهاية برنـــــامج الجيل الأول سنة 1998 حيث و صل إلي 3.8 بالمائة أما معدل النمو في الجزائر خلال 1998/1962 وصل إلي 1.4% ، و إن كان هذا النمو غير كافي، و لا يسمح بالقضاء علي المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة و انتشار الفقر، زيادة على انه حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي و الزراعي و قطاع الخدمات.

و علي الرغم من كل ما ذكرناه إلا أن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات و كانت أثاره واضحة على إطار الاقتصاد الكلي و التوازنات المالية و خاصة النمو الاقتصادي بشكل دقيق. فمن أهم العوامل التي أدت إلى تبني اقتصاد السوق ما يلي :

1- **التحولات العالمية**: بعدما عقد معهد الاقتصاد الدولي في أمريكا مؤتمرا قدمت فيه عشرة بلدان بحوثا و مجموعة أسئلة مشتركة حول التحولات الجذرية التي يشهدها العالم. كتب " جون وليام سون" بحثا أورد فيه عشرة إصلاحات في السياسة الاقتصادية سميت فيما بعد باتفاقية واشنطن، فيها مجموعة من الإصلاحات الموجهة إلى السوق و هي التي تمكن الاقتصاديات الراكدة في جميع البلدان النامية التي تديرها الدولة أن تأخذ بها لجذب رأس المال الخاص، و قد تبنت هذه الاتفاقية الإدارة الأمريكية و المؤسسات المالية الدولية بهدف تطبيقها كمرحلة او محطة أولى لسياسة الاصلاح الاقتصادي. في الدول التي تعتمد على التخطيط المركزي و اعتبرت هذه البنود اللبنة الأولى للنظام العالمي الجديد المتسم بالعولمة[1].

و حقيقة فلقد عرفت نهاية القرن 20 تَغْيِيرات هامة على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي بمختلف الدول المنتهجة للنظام الموجه بفعل تغيير الأيدلوجية الاقتصادية، و خوصصة المؤسسات العمومية و السعي وراء تحرير التجارة الخارجية و القطاع الخاص. مع محاولة فتح الاقتصاد على السوق العالمية و الاندماج و الانضمام إلى مختلف التكتلات الدولية و الجدول أدناه يشير إلى نسبة التحول في بعض الدول ذات التوجه المخطط.

1- Michel CHSSUDOVSKY , La mondialisation de la pauvreté,Ed ISBN ,2000, p45.

الجدول رقم 03: يشير إلى التقييم النسبي لانتقال بعض دول أوروبا الشرقية إلى اقتصاد السوق سنة 1998 بالنسبة المئوية

الدول	التقديم العام	تحرير أسواق المبادلات	الخوصصة و إعادة الهيكلة	المؤسسات المالية	الإصلاحات القانونية	حصة القطاع الخاص من PIB
المجر	%86	%85	%89	%83	%89	%80
بولونيا	%82	%85	%81	%78	%89	%65
التشيك	%80	%78	%85	%67	%89	%75
استوانيا	%77	%70	%85	%72	%78	%70
يلوفنيا	%71	%70	%78	%67	%67	%55
سلوفاكيا	%70	%78	%81	%56	%56	%75
خزكستان	%60	%67	%67	%50	%50	%55
روسيا	%59	%56	%70	%39	%67	%70
أوكرانيا	%52	%56	%59	%44	%44	%55
بلروسيا	%33	%37	%30	%33	%44	%20

Source : BERD transition report : 1998. Reprit par problèmes économiques N° 2638-2639,30/11/1999,p

ملاحظة: إن النسب المعتمدة تم احتسابها بناء على تقرير أعده البنك الأوربي لإعادة التعمير و التطور (BERD) ، فالمجر على سبيل المثال يلبي 86% من المعايير التي تحدد مدى التقدم في مسيرة الانتقال نحو اقتصاد السوق بصورة عامة.

2- **دوافع التحول نحو اقتصاد السوق** : أمام الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني ، وجدت الحكومة نفسها أمام اختيارين كلاهما صعب ، أولهما الاستمرار في نفس النهج الاقتصادي رغم فشله و بالتالي دفع ثمن النزيف الاقتصادي و الاجتماعي ... .أو تبني اقتراحات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي مع دفع ثمن إرضاء متطلباتها و شروطهما مع إمكانية إنقاذ ما يمكن. فتحقق الاختيار الثاني و من تم أضحت الجزائر مجبرة على إعادة النظر في تسيير مجمل القطاعات الاقتصادية و إتباع برامج التعديل و التطويرات المالية و إصلاحات في الميادين الجبائية و البنكية و التجارية و الصناعية و حتى الفلاحية مع مراجعة مناهج الاستثمار و تحرير أسعار السلع الاستهلاكية و غير الاستهلاكية مع إعادة النظر في السعر الحقيقي للعملة الوطنية حيث تراجعت قيمة العملة كما سبق ذكرها إلى أكثر من 40.17 %

داخل الأسواق الدولية في أبريل 1994[1]، و لعل أهم الدوافع التي أدت إلى هذا التحول تتمثل فيما يلي :

- **ارتفاع معدل التضخم:** حيث يعود السبب في ذلك إلى التوسع المستمر للكتلة النقدية حيث عرفت زيادة بـ: 20% كل سنة منذ بداية الثمانينات و يرجع ذلك إلى :
- **العجز النقدي للخزينة** : حيث بلغت 190 مليار دينار جزائري إضافة إلى العجز المالي للمؤسسات العمومية
- **عجز المنظومة المصرفية** : ففي نهاية 1990 كانت 50% من الكتلة النقدية تتداول خارج المنظومة البنكية أي ما يعادل 170 مليار دينار جزائري.
- **الارتفاع الكبير في حجم الأجور دون أن يقابله تطور في الإنتاجية.**
- **العجز في أحجام الموازنة العامة :**

الجدول رقم 04 يشير إلى العجز في الموازنة العامة بين 1985 -1990،

وحدة القياس : مليار دولار

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
مجموع الإيرادات	36.8	32.3	30.5	26.7	27.6	28.4
مجموع النفقات	46.4	37.8	37.8	31.4	29.6	25.3
الرصيد	9.6-	5.5-	3.9-	4.7-	2-	3.1

Source : Ahmed Bouyacoub, l'entreprise publique et l'économie (88-93),les cahiers de Cread , N°39, 1997 ,Algérie, pp23-34.

التفسير: يعود سبب هذا العجز إلى اعتماد موارد الميزانية على إيرادات المحروقات غير المستقرة و المرتبطة بالأسواق العالمية، فانخفاض عوائد البترول تسببت في تقليص الموارد بنحو 4.8 مليار$[2]،و تزايد النفقات العامة أمام شح الموارد الجبائية و نقص التحصيل الضريبي الناجم عن الأزمة المالية المتسبب الأساسي في تبرير العجز ، كما شهدت الفترة ذاتها ركود الجهاز الإنتاجي و عدم مرونته ، و يمكن ترجمة هذا الركود الكبير لنسبة النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي :

1- Banque d'Algérie ,situation financière et perspectives a moyen terme de la république algérienne « Alger décembre 1996, p32

2 -Ahmed Bouyacoub, l'entreprise publique et l'économie(88-93),les cahiers de cread , N°39, 1997 ,Algérie, pp23-34.

الجدول رقم05 : يشير إلى تذبذب معدلات النمو الاقتصادي بين 1987-1990

السنوات	1987	1988	1989	1990
معدلات النمو	%2.5-	%1.4-	%3.4-	%1.7-
الناتج و الخام	%1.4-	%2.2-	%3.4-	%2.5-

المصدر : أحمد سفيق، التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و آثارها البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي ، مطبعة النور ،الجزائر ، 1999 ، ص:80

التفسير: زيادة على هبوط معدلات التبادل و ضعف دخل الصادرات بحوالي 50%، إضافة إلى مظاهر الضعف و الجمود الذي ساد النظام المنتهج، فإن معدلات نمو الناتج الداخلي جاءت في اتجاه سلبي كنتيجة للركود الإنتاجي و انخفاض حجم الاستثمارات إلى الخارج خاصة من حيث الأغذية و الأدوية مما فسر و لا يزال يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني .

أيضا ما يستدعي الانتباه إليه خلال المرحلة الأنفة تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد عن 15% ما بين (1980-1986) ثم إلى حدود 2% بين (1987-1990)، الأمر الذي انعكس سلبا على نصيب الفرد من الدخل الوطني و صعب من مهمة تلبيات طلبات التشغيل المتزايدة الممزوجة بمعدلات النمو الديمغرافي المتصاعدة و التي فاقت معدلات النمو الإقتصادي حيث انتقلت البطالة من 16.5 % سنة 1985[1] إلى 16.9 % سنة 1987 تم 19 % سنة 1989 [2].

3 - **العوامل الخارجية**: لعل أهم الأسباب و الدوافع الخارجية التي دفعت بالاقتصاد الوطني إلى إتباع سياسة اقتصاد السوق نفاذ الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة، حيث بلغت الاحتياطات مليون دولار سنة 1992 أيضا نسبة المديونية الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي المنتقلة من 62.8 % سنة 1992 إلى أكثر من 75 % سنة 1995[3]. و الجدولان أدناه يوضحان ذلك:

1 -ONS .1993

2 - أحمين شفيق.التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و أثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي ، مطبعة النور ، الجزائر 1999. ص 81

3 - AMMAR BELHIMER , La dette extérieure de l'Algérie , Ed casbah .1998 –p 40.

الجدول رقم 06 : يشير إلى تطور حجم المديونية من 1980-1989

المقياس : مليار دولار أمريكي

السنوات	1980	1984	1985	1986	1987	1988	1989
مجموع الديون	19.29	16.16	18.46	22.77	26.94	24.66	24.94

Source : AMMAR BELHIMER, La dette extérieure de l'Algérie, Ed casbah .1998 –p40 .

الجدول رقم 07 : يشير إلى تطور حجم المديونية من 1990-1994

المقياس : مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
مجموع الديون	27.85	28.19	26.81	25.75	28.90

Source : AMMAR BELHIMER, La dette extérieure de l'Algérie, Ed casbah .1998 –p40 .

التفسير: يشير الجدولان إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية المتنقلة من 18.46 مليار$ سنة 1985 بعد ما كانت في حدود 16.16 مليار سنة 1984 ثم قرابة 25 مليار$ سنة 1989 ثم إلى حدود 29 مليار$ سنة 1994[1].

كما كان لخدمة الدين[2] حصتها هي الأخرى حيث عرفت معدلاتها تزايدا واضحا حيث أضحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات و انتقلت بدورها من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى أن بلغت 7 مليار دولار مطلع سنة 1989 ثم تطورت بشكل ملحوظ خلال منتصف التسعينات حيث شارفت حدود 94 % أواخر سنة 1994 .

الجدول رقم 08 : يشير إلى تطور حجم خدمة المديونية من 1990-1994

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
مجموع الديون	% 64.4	% 79.9	%76.5	%82.2	%93.4

Source : Banque d'Algérie « situation financière et perspectives a moyen terme de la république algérienne »Alger décembre 1996,p32.

1 - Mohamed chérif BELMOLOUD, le management des politiques publiques ; une approche institutionnaliste, le cas de l'Algérie , les cahiers du CREAD , N0 45 , PP/5- 16.

2 - ONS .1994

الجدول رقم 09 يوضح تطور بنود الموازنة العامة خلال الفترة 1990 - 2004

وحدة القياس : مليون د.ج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات	الرصيد	PIB	نسبة الرصيد إلى
1990	152500	136500	16000	554388.1	2.88
1991	248900	212100	36800	862132.8	4.26
1992	311864	420131	108267	1074695.8	10.07-
1993	313949	476627	162678-	1189724.9	13.67-
1994	477181	566329	89148-	1487403.6	6-
1995	611731	759617	147886-	2004994.7	7.37-
1996	825157	724609	100548	2570028.9	3.91
1997	926668	845196	81472	2780168.0	2.9
1998	774511	875739	101228-	2830490.7	3.57-
1999	950496	961682	11186-	3238197.5	0.35.-
2000	1125161	1178122	52961-	4123513.9	1.28-
2001	1505526	1321028	184498	4260810.7	4.3
2002	1432800	1550646	117846-	4537690.6	2.6-
2003	1517673	1752691	235018-	4758693.8	4.9-
2004	1618400	1775300	156900-	5379697	3-

المصدر : - Rétrospective Statistique, 1970-2002, Edition 2005

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسنوات2000،2001 ،2002 ،2003 ، 2004.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد للسنوات 2004 ،2003 ،2002.

التفسير: فعجز الموازنة كما هو معروف عبارة عن حدوث فجوة بين الإيرادات المتوقعة و النفقات المتوقعة للدولة، و يأخذ عجز الموازنة العامة شكلين:

- أولهما أن يكون العجز ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة و عدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد في النفقات العامة للدولة، و هذا هو الذي يصيب الدول النامية و الجزائر واحدة منها.

- أما الشكل الثاني للعجز فيكون ناتجا عن إتباع إحدى السياسات الاقتصادية التي تخلق هذا العجز في الموازنة العامة و هذا ما يظهر في اقتصاديات الدول المتقدمة.

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة أحد عوامل الاختلال الأساسية التي تعبث بأوضاع التوازن الاقتصادي العام الداخلي. و في الجزائر إن تزايد الإنفاق(أنظر الجدول السابق مباشرة) بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة أدى إلى نشوء ظاهرة عجز الموازنة، و التي تتزايد معدلاته من سنة لأخرى، الأمر الذي يقتضي منا الوقوف على هذه الظاهرة و معرفة أسبابها و من ثم محاولة و ضع سبل لمعالجة هذا العجز المزمن.

بشكل مفصل يمكن القول أن الجزائر عرفت صعوبة كبيرة للدخول إلى الأسواق العالمية خاصة مع بدء الدائنين في التشكيك بقدرة الجزائر في الوفاء بديونها بداية 1987 و ما زاد من حدة التشكيك إنهيار أسعار النفط في السوق العالمية منتصف الثمانينات، مما جعل السلطات المالية تسارع إلى انتهاج اللامركزية في تسيير المديونية الخارجية و السماح في آن الوقت للمؤسسات العمومية بتحويل القروض التجارية بشروط غير ملائمة أي بمعنى قروض محولة بتكاليف عالية أو قصيرة الأجل ، أي من بين العوامل المؤثرة سلبا على النمط المعتمد عدم تنوع العملات المكونة للديون الخارجية حيث تتكون من أربعة عملات رئيسية و هي الدولار الأمريكي ، الين الياباني ، المارك الألماني ، الفرنك الفرنسي ، فالهيكلة الخاصة بهذه الأخيرة أثرت سلبا على حجم الديون بنسبة 30 % من دون اقتراض جديد .

فالمرحلة هذه عرفت بمرحلة الإصلاحات المحتشمة حيث حاولت السلطات تعزيز و تكثيف جهودها لتدارك الأوضاع الاقتصادية الكلية المختلفة ثم تلتها مرحلة التردد و التراجع في الإصلاح الممتدة بين 1992-1993 المتميّز بالتخوف تارة و الارتخاء تارة أخرى بخصوص السياسة الاقتصادية حيث طفت فيه الإختلالات الاقتصادية من جديد نتيجة تباطؤ خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة تراجع قيمة العملة الوطنية و بالرغم من أن الإستراتيجية كانت تهدف إلى الوفاء بخدمة المديونية بشكل كلي و التي و صلت إلى حدود30 % من حصيلة الصادرات علاوة عن الزيادة في الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي، أيضا ارتفاع قيمة الاستثمار الحكومي 6 % سنة 1994 و كنتيجة لذلك تراجعت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي.

أما بالنسبة للاختلال المالي فلقد كانت سلبية هي الأخرى بفعل عجز الميزانية العامة التي عرفت عجزا قدر بـ 10 % من سنة 1993 نتيجة لعدم تعديل سعر الصرف و انتشار الدعم الحكومي للسلع الواسعة الاستهلاك التي شكلت 05 % من قيمة الناتج المحلي لسنتي 1992 و 1993.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1994

بعد التراجع المخيف في سعر البترول و تضاءل فرص الحصول على التمويل الخارجي، حصلت أزمة في ميزان المدفوعات مما دفع بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين (ماي 1994 و ماي 1995[1]) أين تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة الجدولة للديون، و كان الهدف تخفيض قيمة العملة استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق و ضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد و من بين مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة الزمنية ما يشير اليه الجدول التالي :

الجدول رقم 10 : مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1993 - 2000

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو %	-	1	4	3.8	1.2	5	3.2	2.6
التضخم %	-	29	29.8	18.7	5.7	5	4.2	1.1
احتياطي الصرف مليار$	1.51	-	-	4.3	1	-	-	-
عجز الميزانية %	-	6	1.3	1.3	3	-	-	-
المديونية الخارجية مليار$	25.7	28.9	31.7	33	33.8	33.2	31.8	30.4
الميزان التجاري مليار$	1.45	0.52-	0.32-	1.97	5.11	0.80	3.36	-

المصدر : معطيات جمعت من مصادر متنوعة

بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تم إبرام اتفاق للاستعداد الائتماني لـــمدة سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف:

1- رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل، و خفض معدل البطالة تدريجيا و تحرير التجارة الخارجية ثم التسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق تطبيق سياسة نقدية صارمة.

1 - دريد عروة ، مجلة الاقتصاد و الاعمال ، يوليو 2003 –ص 07

2- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائد في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية بما فيهم الشركاء التجاريين.

3- خفض تكاليف التصحيح خاصة للفئات الأكثر تضررا.

4- استرجاع قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياجات النقد الأجنبي.

و لتحقيق هذه الأهداف، و بهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات منها :

- ضبط الإنفاق.
- تعديل الأسعار.
- إنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق.
- تثبيت كتلة الوظيف العمومي.
- اللجوء إلى التمويل الثنائي و المتعدد الأطراف.
- جدولة مستحقات الديون الخارجية، و لقد كان من نتائج هذا البرنامج.
- تراجع التضخم من 40 % كنسبة متوقعة إلى 29 %.
- تحسن احتياطات الصرف الأجنبي، و مع ذلك إلا أن الإصلاحات المنفذة لم تثبت فعاليتها لسببين:
  - ✓أولهما أن السلطات لم تتمكن من منع تراكم خسائر المؤسسات العامة.
  - ✓ثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية .

1- **برنامج التعديل الهيكلي**: يمكن تبيان نقاط هذا البرنامج فيما يلي:

1-1 **أداء النمو الاقتصادي في الجزائر قبل الشروع في الإصلاح**: عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة فترتين:

1-1-1 **الفترة الأولي (التالية للاستقلال)**: تميزت بفراغ في النظرة الاقتصادية و النموذج المراد إتباعه، و لذلك تعرف هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، و على الرغم من قصرها (1966/1962) إلا أن من بين إيجابياتها أنها كانت مرحلة هامة، مهدت و هيئة الظروف لعملية التخطيط المركزي و التدخل الواسع و المهيمن للدولة، رغم ما يميزها من أنها فترة إتسمت بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، و كذا تدمير للبنية التحية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي. و تلت هذه الفترة مرحلة أخرى في مسيرة الاقتصاد الجزائري و البلدان النامية عموما

و هي الاعتماد علي الانتشار الواسع لدور الدولة في جميع المجالات، بحيث كانت المنتج و المستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد على التخطيط و التسيير المركزي، فاعتمدت الجزائر على سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي، و اعتبار النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة، ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية و البنى التحتية للاقتصاد و الذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة.

1-1-2 أما الفترة الثانية: فتميزت بالتركيز و تخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، و أعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطة و التجهيز، لقد كان الهدف هو التصنيع و بسرعة كبيرة من خلال الاعتماد علي القطاع العمومي و من ثم المؤسسات الوطنية، و بالتالي فقد لعبت الدولة دورا هاما و جوهري في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج و العمالة و خلق القيمة المضافة، و لقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا باس به، و خاصة في مجال النمو الذي تراوح خلال هذه الفترة مابين 6% إلى% 7 في المتوسط السنوي ، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980 ، و قد تحقق كذلك هذا النمو بعد ارتفاع أسعار النفط، و التي ترتب عنها مساهمة كبيرة لهذا القطاع في النمو الاقتصادي.

كما أن هذه السياسات ترتبت عنها بعض الانعكاسات السلبية، أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلي وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، و مع تزايد النمو الديمغرافي أدت هذه السياسات إلي ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلي 18 مليار دولار سنة 1979، بعد أن كانت لا تتعدي مليار دولار و احد سنة 1970، و مند سنة 1980 و بناءا علي ما ذكرناه من اختلالات شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، و قد سمحت هده الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة- ارتفاع أسعار النفط - بتحقيق نتائج لا باس بها و كان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن و تم تحقيق نسب لا باس بها من النمو و صلت إلي حدود 5 % خلال النصف الأول من الثمانينيات.

و لكن و مع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات التي كانت تمثل 98 %من الصادرات الجزائرية، حدث اكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلي خلل مزدوج في ميزانية

الدولة و ميزان المدفوعات و أصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من إختلال هيكلي كبير غير قابل للتقويم أو التعديل، و بالتالي تعثر مرة أُخرى أداء الاقتصاد و أصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو، و قد أدت هذه الإختلالات المتلاحقة إلي بلورة جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية و بالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة " الإصلاح " نشير إليها بعد تحديد خلفية و ماهية الإصلاح.

2-**أداء النمو في ظل الإصلاح**: قبل الشروع في فترة الإصلاح لابد من ذكر بعض المفاهيم التي أُعِدت للإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية من خلال ما يسمي بتوافق واشنطن:

2-1 **الإطار العام و المفاهيم النظرية للإصلاح الاقتصادي**: لقد ظهرت في أدبيات الفكر الاقتصادي المعاصر الكثير من المصطلحات و المفاهيم التي تحاول تعريف المناهج و المداخل الفكرية في الاقتصاد الدولي و في المجال الإصلاح بالذات، و رغم اختلاف المسميات و المصطلحات، من إصلاح و تكييف و تصحيح إلا أن المعنى غالبا ما يرمي إلى:

- التكييف الهيكلي هو التكيف مع الصدمات و التغيرات الداخلية و الخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف إزالة الإختلالات و تحقيق أهداف التنمية.
- الإصلاح هو التعديل في الاتجاه المرغوب، و في عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمى بالصدمات الخارجية.

أما الأصل التاريخي لهذا المصطلح فيعود إلى أوائل الثمانينات، بعد الأزمة المعروفة بأزمة الديون الخارجية بسبب عجز المكسيك و التي كانت من أكبر البلدان المدينة عن الوفاء بدفع الديون. نتج عنها لجوء هذا البلد إلى المؤسسات المالية الدولية بتعهد بتطبيق سلسلة من الإجراءات، تمثلت في التثبيت و التكييف الهيكلي. و منذ سنة 1982 و حتى الآن فإن إجراءات الإصلاح الاقتصادي تتم بالاتفاق الرسمي مع المؤسسات المالية الدولية، و منذ ذلك الوقت فإن الإصلاح يعني تعديل مفردات النظام و الَنسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب، أما المفهوم العام فيعني الإجراءات التي تتخذها الحكومات و التي تساعد على تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق.

2-1-1 **الإصلاح الاقتصادي من منظور اتفاقية واشنطن**: يعود هذا التوافق أو ما يسمى اتفاقية واشنطن إلى سنة 1989 عندما كانت الصحافة الأمريكية تتحدث عن عدم رغبة دول

أمريكا اللاتينية في القيام بالإصلاح الاقتصادي الذي يتيح لها فرص الخروج من أزمة المديونية.

2-1-1-1 بنود الاتفاقية:

1- الترشيد المالي بما يتطلبه ذلك من تقييد بالميزانية بهدف الحد من العجز المالي.

2- مراقبة الإنفاق العام و وضع أولويات له بما يتطلبه ذلك من الابتعاد عن سياسات الدعم و الإعانات.

3- الإصلاح الضريبي بهدف توسيع قاعة الضريبة مع تخفيض الضرائب الهامشية.

4- تحرير السياسة المالية بهدف ضمان تحديد أسعار الفائدة تبعا لقواعد و آليات السوق الحرة.

5- إتباع أسعار الصرف التي تساهم في نمو مطرد في تجارة الصادرات غير التقليدية.

6- تحرير التجارة و ضرورة الابتعاد عن نظام الحصص مع تخفيض القيود الجمركية إلى حدود 10 % خلال عشرة سنوات.

7- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و إزالة كافة أشكال العراقيل و العقبات أمامها و معاملة المستثمر الأجنبي بالمساواة مع المستثمر المحلي.

8- تخصيص المشاريع العامة.

9- إعادة تكييف القوانين بما يضمن تشجيع و إنشاء شركات جديدة مع ضمان المنافسة التامة.

10- ضمان حقوق الملكية و توافرها لجميع المستويات لتَجنب المبالغة في التكلفة.

و عموما فقد أثارت هذه الاتفاقية الكثير من التساؤلات و الشكوك و عبرت عن المبدأ الذي بموجبه تصدر توصيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

و لقد تم تطوير هذه الاتفاقية من خلال اتفاقية واشنطن الجديدة و التي تركز في محتواها على إتباع نظرية اقتصاد السوق كطريق للتنمية. إن البلدان النامية وجدت في هذه الاتفاقية الإصلاحية مقابل الوعود الأمريكية بتخفيض الديون تشجيع كبيرا، أما البلدان المتحولة في أوروبا الشرقية فقد و جدت فيها الأمل المفقود لإصلاح أنظمتها الاقتصادية. و قد عبرت هذه الاتفاقية عن اقتصاد السوق و الترويج للنظام الاقتصادي القائم على العولمة.

2-1-1-2 انعكاسات اتفاقية واشنطن: بعد حدوث الانهيار السوفيتي و ما تلاها من مشاكل اقتصادية تدخل كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للترويج لهذه الاتفاقية حول

الإصلاح الاقتصادي، و بحدوث الأزمات المالية العالمية تبين صعوبة ما تتطلبه هذه الاتفاقية و الإصلاحات و مدى تأثيرها على السوق و الاقتصاد العالميين.

و مع تباطؤ خطى الإصلاح و تناقص نتائجه، و ظهور الكثير من الانعكاسات و الإفرازات السلبية لهذه العملية بدأ الحديث عن ضرورة التعديل و الانحراف عن البنود السابقة و التوصيات العشرة السالفة الذكر، لما ظهر من اختلال و تباين بين الدول من جراء تطبيق هذه البنود و التي تهدد الاستقرار السياسي للبلدان المعنية بالإصلاح، و في الوقت الذي تزيد فيه فرص المنافسة الدولية بين البلدان الغنية من أجل الحصول على أسواق لصادراتها.

و لذلك بدأ صندوق النقد الدولي يدعو إلى ضرورة و جود إطار شامل لتنمية شاملة، و دعا إلى ضرورة تناغم أهداف التنمية الاقتصادية مع أهداف التنمية البشرية.

و استنتاجا لما حصل خلال عقد كامل من الإصلاح تبين أن هنالك انعكاسات هامة تتمثل في وجود الأزمات المالية التي وقعت و أمتد تأثرها إلى الدول الأخرى.

و تلت هذه المرحلة مرحلة التخطيط الذي تم خلال الفترة 67-89. حيث أتبعت الجزائر نموذج التخطيط الاقتصادي معتمدة على سياسة نمو الاقتصادي مع التركيز على الصناعة الثقيلة و استعملت المؤسسة العمومية أذات للتخطيط و وسيلة لتنفيذ هذه السياسة من خلال تدخل الدولة.

و على الرغم من المآخذ التي تحسب على نظام التخطيط المتعلقة بضعف منظومته و غياب الرؤية التنظيمية، و عدم كفاءة المخططات الخاصة بالمؤسسة، و تفككها و عدم انسجامها مع خطة الدولة و عدم كفاية أنظمة الإعلام من حيث تقديم المعلومات الضرورية للمؤسسة لمتابعة نشاطها و التي تعتبر حيوية لتنفيذ السياسة الكلية للاقتصاد، و من تم معرفة تطور الأسواق و السلع الاستهلاكية.

إضافة إلى ما لحق بالتخطيط من عوائق تتمثل في نقص قدرات الإنجاز بسبب محدودية العرض و خاصة في قطاع البناء و الأشغال العمومية، و تثاقل نظام الاستيراد التابع لدولة، و الروح الإتكالية التي خلفها هذا النموذج، كل هذه العوامل إضافة إلى نوعية تكنولوجية المعتمدة ، و رغم هذه النتائج السلبية و الإفرازات إلا أن الخطة صادفها بعض النجاح المتعلق بخلق القيمة المضافة و إنشاء مناصب عمل و نسبة الاستثمار على الناتج التي بلغت % 45 أواخر عقد السبعينات، النمو الاقتصادي عرف معدلات قياسية و صلت 6 % سنويا بالقيمة الحقيقة مقارنة بـ 3 %لمجموع البلدان متوسطة الدخل، زيادة على تحسن الجوانب الاجتماعية و المعيشية

للأفراد.

2-1-2 **مرحلة الإصلاحات المحتشمة:** حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، و عرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، و تم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة1989-1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة.

و قد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا و ما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة و تعديلات تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% خلال 1988-1991 ، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة .

و بفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق و خفضه مع تحسن أسعار البترول أدى إلى تحسن ميزان الحساب الجاري حيث، تحول من عجز بنسبة 3 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988إلى فائض 6% سنة 1991 ، و من جهة أخرى فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك ، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة ، و من ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا، خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 و ذلك للأسباب التالية:

- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حّدَ من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج و كان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة.
- الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية، و من ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية و ليست هيكلية.
- الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب اقتناء مصالح في الجزائر و هو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية.
- تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للإختلالات من خلال الصدمات ، حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة.

لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع الصناعات التحويلية و البناء.

و أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة كانت كالتالي:

1- تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987.

2- استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 .

3- قانون المنافسة و الأسعار 1989.

4- شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية و المحلية على المؤسسات سنة 1990 .

5- إصدار قانون النقد و القرض سنة 1990.

6- إدخال المرونة في سوق العمل و في تحديد الأجور و علاقات العمل و الترخيص بتسريح العمال بأسباب اقتصادية.

ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن المنافع المتوقعة لعملية التحرير و الاصطلاح لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة ، حيث كانت الإصلاحات جزئية، و لذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية تخصيص الموارد و من ثم وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الاقتصادي الدائم، حيث أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة 1.5 % في المتوسط خلال 1986-1991.

2-1-3 مرحلة التردد و التراجع في الإصلاح : خلال هذه الفترة 1992-1993 حلت فترة أخرى في مسار الإصلاح، يمكن تسميتها بفترة التردد و التراجع حيث طبع مسار الإصلاح طابع التردد و الارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية ، في الوقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية إلى الظهور من جديد، و لذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة و زيادة الإختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي. الذي و صل 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي ، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6 % سنة 1994 و نتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار و الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي. أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجزا قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف، الذي قوى الإيرادات من الصادرات البترولية و كذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992-1993 ، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية .

إن التناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية و التردد في تعديل سعر الصرف، إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة .عموما و على الرغم من كل المساعي لتخفيف أعباء الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء خدمة المديونية و محاولات إعادة جدولة الديون و التي تزيد عن 17 مليار دولار على مدى أربعة سنوات خاصة و أن نسبة خدمة الديون تجاوزت 100 % من مداخيل التصدير خلال الثلاثي الأول من سنة 1994[1].

3- **اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995 - ماي 1998**: بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهة السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، و بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، فإنها تطلب مساهمة مالية من الصندوق، و في نفس الإطار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، و هذا لمدة 03 سنوات- ماي 1995 ، ماي 1998- في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض.

بمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر ب 1.169 مليون و حدة حقوق سحب DTS أي ما يعادل % 127.9 من حصة الجزائر في الصندوق، و تبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر. فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس و نادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الإنفاق، و على هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان1995 و31 ماي 1998 ، بالإضافة الفوائد المستحقة السداد ما بين 01 جوان 1995و 31 ماي 1996 ، و من المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية الآخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999و تستمر حتى سنة2011[2] ,و لقد سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة للمفاوضات التي تمت حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة بين نادي لندن و الجزائر، و مفاوضات حول الدين العمومي مع نادي باريس.

لقد تمحور البرنامج أساسا على إستراتيجية تسعى إلى تحقيق نمو متزايد و استقرار مالي،

1 - **ابراهيمي عبد الحميد ، المغرب العربي في مفترق الطرق في التحولات العالمية ، مركز الدراسات الوحدة العربية .**

2 - آريم النشاشيبي وأخرون ، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 123.

بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل، تدعيم الطبقات الاجتماعية المحرومة، و توازن في ميزان المدفوعات. خلال الفترة 1995-1998 أُتخذت عدة قرارات نذكر منها[1]:

- حل و إعادة تنظيم و حتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خوصصة بعضها.
- إنشاء شركة للتأمين على الصادرات من أجل تنويع الصادرات و ترقيتها.
- إنشاء البنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية.
- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية.

و من خلال السياسة التي تبنتها الحكومة ابتداء من سنة 1995 ظهرت فوائض متتالية بالنسبة للميزانية[2] و هذا يعود إلى الإجراءات المتخذة في جانبي الميزانية، فالإيرادات عرفت تطورا ملحوظا ما بين1995-1997 و هذا راجع لتحسن أسعار النفط، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية، أما الإيرادات غير البترولية بقيت في شبه استقرار، أما النفقات عرفت انخفاض ملحوظ و هذا راجع إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة بالإضافة إلى إلغاء الدعم على الأسعار مع تجميد عملية التوظيف. و عليه فان مجمل الإصلاحات مست ما يلي :

3-1 **إصلاح السياسة المالية** : نظرا لمحدودية موارد الدولة و ارتباطها المباشر و شبه الكلي بعوائد النفط التي تحدد أسعارها السوق العالمية، كان لزاما على الحكومة إتباع سياسة مالية محكمة و صارمة لا تعمل على تقليص العجز المسجل فحسب ، بل على إنشاء فائض في الميزانية .

- ✓ **من جانب الإنفاق** : عملت الجزائر على ترشيد الإنفاق الحكومي باتخاذ عدة إجراءات من بينها إتباع سياسة أجور مشددة ، تحرير الأسعار و تحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة. حيث انخفضت مبالغ إعانات الأسعار التي كانت تستوعب 4.9 % من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0.8 % سنة 1996، و هذا من أجل إيصال فائض ميزانية إلى 0.6 % قبل السنة الأخيرة من الاتفاق[3]. إلى جانب التحكم في مناصب العمل و

1 - Ben issad Hocine, L'ajustement structurel En Algérie, Le Chemin parcouru, paru dans El Watan, N°247, du 25/01/1999, p07.

2 - محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سابق، ص 17

[3]– محمد راتول : العولمة الاقتصادية و تحولات الاقتصاد الجزائري ، الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدين العربية بجامعة سكيكدة أيام 13-14 ماي 2001

عدد العمال في الوظيف العمومي و المؤسسات العمومية الشيء الذي يمكن من تخفيض النفقات الجارية

- ✓ **من جانب الواردات** : إن الاعتماد على تصدير المحروقات لم يمنع السلطات من محاولة تحسين موارد خارج المحروقات بترقية النظام الضريبي و جعله أكثر فعالية من خلال تحسين الهيكل الضريبي، و اتخاذ عدة تدابير لعل أبرزها يكمن في منح قوانين و إعطاء مزايا ضريبية للمستثمرين المقيمين و غير المقيمين و في جميع القطاعات، باستثناء القطاعات الحكر على الحكومة [1].

2-3 تحرير الأسعار و إلغاء الدعم عنها : يمكن تحليلها من خلال:

3-2-1 تحرير الأسعار: و يهدف إلى تقليص الدعم الذي تقدمه الحكومة، حيث أعيد النظر في نظام الأسعار بمقتضى القانون 89-12 الصادر في جويلية 1989 أين قسم الأسعار إلى قسمين[2]:

الأسعار المقننة و الأسعار الحرة.

يمتد تطبيق حرية الأسعار إلى جميع المنتجات التي لم ينص أي قانون عن تحديدها و هي تطبق على المنتجات التي لا تتميز بالخصوصية الأساسية للاقتصاد و العائدات بهدف تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم أسعار السلع و الخدمات التي من أجلها يقدم نظام العرض و الطلب نتائج إيجابية لصالح الاستثمار و الإنتاج و الطلب، إضافة لقياس كثافة المنافسة التي تمثل بعد ذلك مؤشر ممتاز للوضعية الحقيقية للسوق[3].

ابتداء من سنة 1993 تقلصت هذه المواد إلى خمسة مواد مدعمة فقط و هي: الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب، دقيق الأطفال، و قد بلغت المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال الفترة 91-1993 ما يلي:

1 - ابراهيمي عبد الحميد ، المغرب العربي في ظل التحولات العالمية ، مرجع سبق ذكره - ص 85 .

2 - قانون رقم 89-12 المؤرخ في 07/05 /1989 الجريدة الرسمية رقم 29 -1989.

3- Yousef Deboub , Le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, 1985, p101

جدول رقم 11: المبالغ المخصصة لدعم الأسعار

السنوات	1991	1992	1993
المبالغ المخصصة لدعم السلع الاستهلاكية	17.65	29.5	22.7

المصدر: قوانين المالية 91-92-93

مع مطلع سنة 1992 كانت الجزائر تطبق نظاما لدعم السلع الاستهلاكية العامة الذي بلغت تكلفته على الموازنة ما نسبته 5%[1] من إجمالي الناتج المحلي، و قد شجع هذا النظام على تراكم المخزونات بغرض المضاربة و من ثم ظهور الأسواق الموازية بالإضافة إلى انتشار ظاهرة تهريب السلع المدعمة إلى البلدان المجاورة.

لقد تطلب إلغاء هذا الدعم عملية تحرير ضخمة لنظام الأسعار، بالإضافة إلى إحداث زيادات كبيرة في الأسعار المحددة إداريا و خلال الفترة 1994 إلى 1996 اضطرت الحكومة إلى رفع سعر المنتجات الغذائية و البترولية المدعمة بنسبة تصل إلى % 20 و ذلك للوصول إلى مستوى الأسعار الدولية و بهدف دعم الفئات المحرومة تولت الحكومة مساعدة هذه الفئات و ذلك عن طريق إنشاء برنامج الشبكة الاجتماعية(قانون المالية 1992)وبعده صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة سنة 1993 و يتلقى موارده من تخصيص ميزانية الدولة.

3-3 **الإصلاحات الضريبية** : تميز النظام الضريبي قبل التسعينات بالتعقيد و الثقل لذلك أصبح نظام ضريبي صعب التحكم في تسييره و مكلف للغاية حيث تميز بزيادة في الضرائب و الرسوم المتميزة بمعدلات مختلفة، تعدد الوثائق المستعملة من المصالح الضريبية و المؤسسات (1200 وثيقة)، و مهما يكن فإن هذا النظام مستوحى من النظام الفرنسي في ظل اقتصاد مخطط مركزي. و في إطار الإصلاحات الميزانية التي تبنتها الحكومة ضمن قانون المالية لسنة 1991 بإدخال إصلاحات عميقة على النظام الضريبي من أجل تحديثه و عقلنته، و لهذا أنشأت ضرائب جديدة و إلغيت الضرائب السابقة و تمثلت الضرائب الجديدة في الضريبة على أرباح الشركاتIBS، الرسم على القيمة المضافة، الضرائب على الدخل الإجمالي، و في سنة 1992 أدخلت تعديلات على الرسم العقاري، هذا بالإضافة إلى إصلاح الجهاز الضريبي.

1 - آريم النشاشبي وآخرون، مرجع سابق، ص 2

3-3-1 إصلاح الجهاز الضريبي: لقد شرعت الحكومة منذ عام 1992 في إعادة تنظيم الإدارة الضريبية أين مسّ البرنامج جميع المصالح التي لها علاقة بالمجال الضريبي، و تمثل في النقاط التالية:

- تشجيع المكلفين بتقسيم مبالغ الضريبة.
- وضع أنظمة معالجة مع تسجيل التصريحات الضريبية.
- إعداد برنامج لتحقيق و كشف المخالفات و التأخر في الدفع و عدم التصريح (الغش الضريبي و التهرب الضريبي).

حيث أن التهرب الضريبي في الجزائر بلغ مستوى عال جدا، أين بلغ سنة 1994 مبلغ 9208 مليون دينار و هو مبلغ لا يستهان به، أما في سنة 1995 تقلص المبلغ 6962 مليون دج، و هو مبلغ مرتفع إذا ما قورن بمستوى الإيرادات الضريبية على مستوى الموازنة.

3-3-2 إصلاح النظام الضريبي: أشرنا سابقا أن الحكومة مع مطلع 1991 قامت بإدخال إصلاحات عميقة على النظام الضريبي و ذلك عن طريق إنشاء ضرائب جديدة و هيTVA : IBS، IRG، جاءت لإلغاء ازدواجية النظام الضريبي عن طريق IBS فالضريبة على أرباح الشركات جاءت بعد إدماج المؤسسات الوطنية و الأجنبية في مجال تطبيقها، حيث كانت تخضع المؤسسات الوطنية للضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية بمعدل % 50 في حين كانت المؤسسات الأجنبية تخضع إما للضريبة على مداخيل مؤسسات البناء بمعدل 8% أو اقتطاع الضريبة على الأرباح غير التجارية من المصدر بالنسبة للمؤسسات الخدمية بمعدل 25 %، و بتطبيق الضريبة على أرباح الشركات يتم توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات الوطنية و المؤسسات الأجنبية، و الذي يسري في إطار مبدأ شمولية القواعد الجبائية و من ثم الدخول في اقتصاد السوق.

أما الضريبة على الدخل الإجمالي IRG جاءت لتحلّ محلّ مختلف الضرائب المفروضة على المداخل و التي كانت تحمل تسمية نوعية و المتمثلة فيما يلي:

- ✓ الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية.
- ✓ الضريبة على الأرباح غير التجارية.
- ✓ الضريبة على مداخل الديون و الودائع و الكفالة.
- ✓ الرسم العقاري المفروض على الملكية المبنية.

- ✓ الضرائب التكميلية على الدخل.
- ✓ الضرائب المفروضة على الرواتب و الأجور.

إن الهدف من إحداث هذه الضريبة هو تجسيد مبدأ شمولية الجباية من جهة و محاربة الغش الجبائي من جهة أخرى، و هذا نظرا لتنوع المداخل التي يمكن أن يحصل عليها الفرد الواحد و من ثم يصعب مراقبة مختلف هذه المداخل و هذا ما يؤدي إلى ضعف الضرائب المحصلة و هكذا فإن الضريبة على الدخل الإجمالي IRG تطبق على مجموع المداخل التي يحصل عليها نفس الفرد.

الرسم على القيمة المضافة: لقد تم تعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP و الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات TUGPS بالرسم على القيمة المضافة.

إن هذا الإصلاحات الجبائية الذي تمس الضرائب غير المباشرة الهدف منه هو تبسيط الجباية غير المباشرة و ذلك عن طريق إلغاء النظام الذي كان سائدا للرسم على رقم الأعمال TUGP، TUGPS الذي يعتبر معارضا للنظام الاقتصادي الحديث، كما أن الرسم على القيمة المضافة لا يمس الإنتاج و لكن القيمة المضافة فقط أي يفرض على الثروة الجديدة المكونة فعلا.

كما يهدف الرسم على القيمة المضافة إلى تنمية و تقوية المنافسة التي تخوضها المؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية، و ذلك عن طريق إلغاء العبء الجبائي الذي تتحمله المنتجات الوطنية و خاصة الموجهة للتصدير، و بمعنى آخر فإن الهدف الأساسي لإدخال الرسم على القيمة المضافة هو إدماج الاقتصاد الوطني في اقتصاد السوق و تنميته.

أما الرسم على النشاط المهني TAP عوض كل من الرسم على النشاط الصناعي TAIC و الرسم على النشاط غير التجاري TANC برسم و حيد هو الرسم على النشاط المهني TAP، و هو يفرض على كل من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاط صناعي أو تجاري أو غير تجاري و يحسب على رقم الأعمال.

وبهدف توسيع الوعاء الجبائي و مكافحة الغش الضريبي تضمن قانون المالية لسنة 2001 عدة تدابير نذكر منها[1] :

- ✓ إعادة هيكلة الرسم على القيمة المضافة عن طريق تخفيض المعدلات من 7%،14%،21% إلى معدلين رئيسيين هما 7%، 17%).

1 - مشروع قانون المالية لسنة 200.

✓ إقامة نظام الإخضاع للضريبة أحسن تكيفا مع المهن الحرة.

وكانت تهدف الحكومة من هذه التدابير دعم الجباية من خلال زيادة مواردها.

3-4 الإصلاح النقدي و المالي: حيث أُجبرت السلطات على الاعتراف علنية و لأول مرة بالصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر، و بأخطاء الماضي الشيء الذي يحتم إدخال تغيرات و إصلاحات عميقة تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة.

أظهر انخفاض عائداتنا من العملة الصعبة عيب أسلوب التنمية المتبع، فإقامة الهياكل و بناء المصانع لا يكفي لوحده إذا لم تكن هناك فعالية اقتصادية تؤكد على الاستخدام الحسن لعناصر الإنتاج و المحافظة عليها.إذ لا بد من اتخاذ إجراءات و أدوات تسمح بالانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة[1] ، و ذلك يتطلب لا مركزية في الأعمال و السلطات من أجل تحرير المبادرات و تسريع النشاط.

و في سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق تمت إعادة هيكلة النظام المالي بما يستجيب و متطلبات السوق ، حيث أُدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي لفترة 1989-1991 و كانت تهدف إصلاحات القطاع المالي إلى زيادة الاعتماد على قوى السوق و المنافسة و لهذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العامة، إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد و تخصيصها. لكن هذه التغيرات و الإصلاحات برزت في الميدان السياسي أكثر منها في الميدان الإقتصادي.

حيث قامت الحكومة آنذاك، أساسا بتكريس و تجسيد استقلالية المؤسسات في الواقع، و إدخال آليات نظام السوق للمؤسسات ، و إعطاء المبادرات و الحريات للمؤسسات من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الجديد ، و استخدام مقاييس التسيير السليم ، و تحرير قدرات الموارد البشرية ، من أجل الاستخدام العقلاني للإمكانيات و الطاقات المتاحة ، و بالتالي رفع المردودية و تحقيق الفعالية ، مما يسمح بالقضاء على أساليب الرداءة في التسيير.و من أجل تكريس ذلك ميدانيا تم صدور مجموعة من القوانين[2].

[1] BOUZIDI AL MADJID: 25 questions sur le mode de fonctionnement ode l'économie Algérienne, imprimerie de l'APN Alger 1988.

[2] – مجموعة القوانين المتمثلة في :

- القانون رقم 1/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بإعادة توجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية .
- القانون رقم 2/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بالتخطيط .
- القانون رقم 3/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بإنشاء صناديق المساهمة.
- القانون رقم 25/88 المؤرخ في 1988/07/12 المتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص.

تميزت المرحلة الأولى للإصلاح بإنشاء إطار مؤسسي ملائم و تمثلت الخطوة الأولى في قرار 1987 بانسحاب الخزينة من عملية تمويل الاقتصاد، أين اقتصرت مسؤوليتها على تمويل الاستثمارات في البنية الأساسية و القطاعات الإستراتيجية، ثم سنة 1989 أين تم إنشاء سوق النقد بين البنوك التجارية التي منحت لها الاستقلالية. ثم حدثت نقطة تحول بصدور قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14.

و لكن رغم هذا ، فلقد واجهت هذه الإصلاحات صعوبات جمة يتمثل جوهرها في المضاربين أي القطاع غير الرسمي الذي يسيطر على 180 مليار دج من مجمل 300 مليار دج و الذي أصبح له قوة اقتصادية ، و الذي أحس بالخطر من جراء تطبيق هذه الإصلاحات التي كانت تهدف إلى القضاء عليه بأساليب اقتصادية إلى جانب مشاكل أخرى ظهرت عند التطبيق و هي الفهم السيء لها من قبل مسيري المؤسسات الاقتصادية العمومية و الذين قاموا برفع خيالي لأسعار المنتجات دون محاولة تقليل التكاليف و رفع الإنتاجية.كما صاحب هذه الإصلاحات تطورات أمنية خطيرة أدت إلى المساس بالكثير من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية العمومية ، الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كثيرة تتمثل في :

- معدل تضخم مرتفع 32 % سنة 1992، و 20.8 % سنة 1993.
- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، و تدهور التبادل الخارجي و عدم توازن ميزان المدفوعات.
- عف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية ، و ضعف التكامل الصناعي تزايد عدد السكان ، الذي يؤدي غلى زيادة حجم الطلب الشيء الذي أدى إلى عدم توازن بين العرض و الطلب.
- تزايد حجم البطالة.
- عجز في مجال السكن و في المرافق الاجتماعية الأخرى .
- استيراد أكثر من 50 % من المواد الغذائية .
- انخفاض عوائد الصادرات .

3-4-1 صلاح الجهاز المصرفي ضمن قانون 10-90 : يعد قانون النقد و القرض أول قانون يهتم بالأمور النقدية و يعتبر النقد متغير خارجي و أداة للتنظيم و يمثل هذا القانون مصدرا أساسيا لبقية المراسيم و القواعد الصادرة بشان تنظيم السوق النقدية في الجزائر و التي

- القانون رقم 29/88 المؤرخ في 1988/07/19 المتعلق بإعادة تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية .
- القانون رقم 12/89 المؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بالأسعار و المنافسة.

ترمي في مجملها إلى تطوير فعالية الميكانزمات التي تقوم عليها السوق باعتبارها أحد المصادر الأساسية لتمويل نشاط البنوك التجارية و الاقتصاد الوطني عامة. حيث نص على مايلي :

- ✓ منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية و تكليفه بتسيير السياسة النقدية.
- ✓ إنشاء مجلس النقد و القرض.
- ✓ تطبيق قواعد تتسم بالشفافية و تحكم العلاقة بين الخزينة و النظام المالي.
- ✓ إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة و العامة بالنسبة للحصول على الائتمان و إعادة التمويل من البنك المركزي و إعادة الفائدة.

3-4-2 **إصلاح سياسة سعر الصرف** : شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، و كان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقة الداخلية و الخارجية للدينار الجزائري ليواكب التطورات التي تشهدها التطورات التجارية و نقتصر هنا على التعديلات التي تمت خلال الفترة 1990-2004.

حيث استفادت البنوك التجارية من مبلغ 217 مليار دج ما بين 1991 و 1996 كتعويض عن 80 % من خسائر الصرف الناتجة عن تخفيض سعر الدينار ، و إعادة تمويل عدد من البنوك و خلال عام 1991 و كجزء من محاولة لتعديل الأسعار النسبية المحلية و زيادة الانفتاح، خفض الدينار الجزائري بأكثر من % 100 أي 22 د.ج للدولار الواحد. و خلال الفترة 1991- 1994 و صل معدل التخفيض الاسمي لقيمة الدينار في المتوسط إلى 4% فقط سنويا، مما جعل قيمة الدينار حوالي 24 دينار لكل دولار في السوق الرسمية، غير أن هذا الاستقرار النسبي لم يتفق مع الظروف الاقتصادية آنذاك، حيث أن صدمات التبادل التجاري المعاكسة و السياسة المالية أدت إلى ارتفاع التضخم بمعدلات عالية و لذلك ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية بنسبة % 50 بين أكتوبر 1991 و نهاية 1993 ، كما ارتفعت مرة أخرى النسبة بين السعر في السوق الموازية و السعر الرسمي بحلول 1994 إلى أربعة أضعاف، و في عام 1994 قامت السلطات العمومية بتخفيض الدينار بـ 7.3 % في مارس 1994 و 40.19 % في أفريل 1994 ، حيث أن تسوية سعر الصرف هو من بين الإجراءات الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي و كان الهدف من ذلك هو :

- تضييق الفجوة بين السعر الرسمي و السعر الموازي.
- السماح بإنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996.

- إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة .

ابتداء من سنة 1994 بُدأ في تحرير معظم الأسعار و إلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي ، حيث ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية و البترولية التي كانت مدعمة ارتفاعا مذهلا فاق في بعض السلع 200% الشيء الذي كان له الأثر السلبي على مستوى معيشة شرائح اجتماعية واسعة ، رغم أن السلطات لجأت إلى إحداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية إلا أن هذا الأخير لم يكن محضرا له جيدا .و أُتبعت سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف و جرى بعض التخفيض الاسمي حتى منتصف عام 1996 ، و منذ ذلك الوقت أدت السياسة المالية المتشددة و تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر إلى تعزيز استقرار سعر الصرف مما يساعد بدوره على تثبيت التوقعات بانخفاض التضخم، كما أصبح سعر الصرف مرنا من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة البنك المركزي الجزائري، و من الخطوات المهمة التي اتخذت في يناير 1996 استحداث سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك.

ويمكن توضيح أسعار صرف الدينار مقابل الدولار في الجدول التالي:

جدول رقم 12: أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04
سعر الصرف	12.2	21.4	22.8	24.12	42.89	52.17	56.18	28.41	60.35	69.31	77.19	83.3	79.8	77.39	82

Source : International Financial States tics FMI octobre2005

5-3 الإصلاحات التجارية: قبل التسعينات كانت القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية تخضع للتخطيط المركزي حيث كانت تحتكر الدولة جميع المعاملات الخارجية بمقتضى قانون 78–02، و لهذا كان حق الاستيراد محتكر لدى مؤسسات عمومية عامة التي منحت لها الحكومة حق الاستيراد أما بقية المؤسسات العامة الأخرى و الشركات الخاصة فتحتاج إلى ترخيص من البنك المركزي لدفع قيمة ما استوردته.

خلال عام 1989 بدأ تنفيذ برنامج تدريجي لتحرير النظام التجاري أين ألغيت قيود الاستيراد المركزية و حلّ محلها نظام أكثر مرونة يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي و الائتمان لاستعماله حسب تقديرها الخاص و هكذا أصبح بإمكان الشركات الاستيراد كما يمكن للمتعاملين . الاحتفاظ بالعملة الصعبة ما عدا شركة سونا طراك[1].

1 - التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر، 1998 ، ص 21.

لقد صاحب قانون النقد و القرض سنة 1990 قانون المالية التكميلي و الذي أدخل نظاما يضم شركات الامتياز و شركات البيع بالجملة مما أسهم إلى حد ما في إلغاء الاحتكارات و ذلك عن طريق ممارسات مجلس النقد و القرض و الذي كان يعطي الموافقة على الاستيراد أو الاستثمارات الأجنبية، و منذ أبريل 1991 أصبح من حق كل من أدرج في السجل التجاري الجزائري القيام باستيراد السلع و إعادة بيعها كشركة للبيع بالجملة كما منح المستوردون الحق في الحصول على العملة الأجنبية بالسعر الرسمي و هكذا أزيلت كل القيود على تراخيص الاستيراد، و في عام 1992 أدى تجدد الاختلال المالي إلى قيام السلطات بإعادة القيود على النقد الأجنبي مع تجديد الحظر على الواردات. و في نهاية هذه السنة بدأت السلطات في تطبيق قواعد صارمة على التمويل بحيث تخضع المعاملات التي قيمتها أكثر من 100000 دولار لموافقة اللجنة الخاصة و تمول من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية، و قيدت الواردات وفقا للتطبيق التالي: أولوية السلع الإستراتيجية مثل الأدوية، أولوية ثانية السلع المستعملة في الصناعات الإستراتيجية، المحظورة أي السلع الاستهلاكية الكمالية.

يضمن برنامج الإصلاح الذي انتهجته الجزائر سنة 1994 عدة قرارات لتحرير التجارة الخارجية و قد تعدت هذه الإجراءات في مراحل هي:

- ✓ إلغاء القاعدة الخاصة بتمويل بعض الواردات بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص بالمستورد.
- ✓ تحرير الواردات من المعدات الصناعية و المهنية المستعملة.
- ✓ إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء ذات الأهمية التاريخية و الأثرية.
- ✓ خفضت الحماية الجمركية و كذلك الحدود القصوى للتعريفة الجمركية من % 60 إلى 50 % سنة 1996 و إلى % 45 سنة 1997 مع استمرار التعديل على مراحل يتناسب مع التعريفات الجمركية للدولة الشريكة.

ونتيجة هذه الإصلاحات (تحرير التجارة) ارتفعت الواردات بشدة سنة 1994 و استمرت على هذا الحال سنة 1995 غير أن هذه الزيادة في الواردات تراجعت سنة 1997 لعدة أسباب منها: انخفاض الدخل العائلي، و تحسن الإنتاج الزراعي المحلي بالإضافة إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في الحصول على التمويل الأجنبي إلا أنّه عادت الواردات من جديد للارتفاع خلال سنتي 1998 /1999 بفضل التخفيض في التعريفات الجمركية و محاولة

انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC و استمرت على هذا الحال إلى غاية 2004 و يعتبر تراجع الرسوم الجمركية عاملا محفزا.

3-6 إصلاح المؤسسات العمومية و الخوصصة : قبل عام 1994 بذلت السلطات جهودا معتبرة نحو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية إذ منحت لمعظم هذه المؤسسات الاستقلالية القانونية و المالية مع إعادة تأهيل هذه المؤسسات بإعفائها من الديون، نظرا للوضع المالي المزري الذي تميزت به المؤسسات العمومية المستقلة لجأت السلطات للتدخل للتطهير المالي للمؤسسات العمومية من خلال المواد المستخرجة من قوانين المالية و مخططات التعديل الداخلية المقدمة من المؤسسات العمومية الاقتصادية[1] و قد دخلت عملية التطهير المالي مرحلتها الفعلية في بداية نوفمبر1991، حيث تم إنشاء حساب خاص302 – 063 و الذي سمي بصندوق تطهير المؤسسات العمومية 2 و الذي خصصت من خلاله مبالغ ضخمة لتطهير المؤسسات العمومية ذات الهيكل المختل،المرسوم التنفيذي 91- 75 المؤرخ في 1991/03/16. غير أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين رئيسيين هما:

- لم تتمكن السلطات من منع التراكم المتزايد للخسائر في المؤسسات العمومية.
- لم تشتمل الإصلاحات على إعادة الهيكلة الفعلية للمؤسسات العمومية.

منذ عام 1994 بدأت السلطات تتصدى لهذه النقائص و ذلك من خلال الإصلاحات التالية:

- تطبيق قانون جديد للاستثمار يسمح بالمشاركة الأجنبية.
- منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية الكبرى المثقلة بالديون و متابعة إصلاحها و إعادة هيكلتها (1994- 1996).

حيث بذلت الدولة جهودا جمة قبل سنة 1994 نحو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بمنحها الاستقلالية القانونية و المالية كما سبقت إليه الإشارة مع إعادة تأهيلها و إعفائها من الديون ثم استبدال الديون القائمة في ذمتها اتجاه البنوك التجارية بسندات حكومية غير أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لعجز الدولة على منع التراكم المتزايد في خسائر المؤسسات العمومية من جهة و لأن الإصلاحات لم تشتمل على إعادة الهيكلة الفعلية للمؤسسات العمومية من جهة أخرى و للتصدي لمثل هذه النقائص عمدت السلطات الحكومية إلى إخضاع جميع الشركات العامة لقيود

1 - Mustapha Mekideche, L'Algérie Entre Économie De Reste Et Économie Émergente, 1986, 1990, Edition Dahlab, ALGER , 2000, p39.

مالية أكثر تشددا مع تطبيق آلية (البنوك / المؤسسات) في سبتمبر 1996 ، بهدف التصدي لعمليات السحب على الكشوف المتراكمة بأسعار فائدة عالية " فبعد إجراء تدقيق مالي لحسابات 399 مؤسسة قامت البنوك التجارية و الشركات القابضة بالاشتراك مع ممثلين عن البنك المركزي و الخزينة في تجديد الوحدات الإنتاجية القادرة على الاستمرار و تلك المتعثرة، و وضعت الخطة لتطبيع العلاقة المالية بين المؤسسات القوية اقتصاديا و الجهاز المصرفي مع تجميع نسبة كبيرة من المسحوبات على المكشوف في شكل قروض متوسطة[1] الأجل بأسعار فائدة منخفضة ، و بلغ عدد المؤسسات التي استفادت من هذه الخطة حالي 206 مؤسسة ، اما المبلغ المخصص لهذه العملية فقدر بنحو 160 مليار دينار جزائري[2]".

- إقرار قانون للخوصصة الأول بالتعاون مع البنك الدولي في 1996.
- خوصصة 250 مؤسسة عمومية سنة 1998 / 1999.

ففي عام 1995 بدأ تنفيذ برنامج للخوصصة 1 المرسوم التنفيذي 95-22 المؤرخ في26 97 / 08/ المعدّل و المتمم بمرسوم 12/97.على جميع شركات البناء العامة و خفض حجمها و تصفيتها و ترتب على هذا البرنامج حلّ 19 مؤسسة و تسريح عمالها مما أدى إلى و ضع خطة جديدة للتأمين ضد البطالة في جويلية 1994، تقدم بموجبها مدفوعات إنهاء الخدمة في شكل مبالغ مقطوعة للعمال المسرحين على مدى الفترة 1994- 1997.

و في أفريل 1996 بدأ تنفيذ برنامج للخوصصة بمساندة البنك الدولي، و في هذه السنة صيغت أعمال صندوق التطهير المالي معلنا بذلك عملية الإنقاذ الحكومية (انتهت جميع المدفوعات في مارس 1997) استهدف برنامج الخوصصة حوالي 200 شركة من الشركات العمومية الصغيرة معظمها في قطاع البناء، لكن عملية الخوصصة لم تتسارع خطاها إلا في نهاية 1996 بعد إنشاء 05 شركات جهوية قابضة، و بحلول أبريل 1998 كان قد تم بالفعل خوصصة أو حل أكثر من 800 مؤسسة محلية.

إضافة إلى هذه المبادرات نحو الخوصصة أُنشأت مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص(الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص)هدفها تسهيل الإجراءات الإدارية و التخفيف من العراقيل و التعقيدات الإدارية و مساعدة المستثمرين من القطاع الخاص المحلي و الأجنبي على

1- Naas abdelkarim , le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie de marché, Paris, ZARS ,2003 P 46

2 -Ahmed Dahmani, l'état dans la transition à l'économie de marché ; l'expérience algérienne de réforme , les cahiers du CREAD , N°50 ;1999. Pp/47 .69

تخطي العقبات البيروقراطية و الحصول على إعفاءات ضريبية.التي عانى منها المستثمرون الخواص إلا أن عمل هذه اللجنة و تشكيلاتها عرقلت مشاريع استثمارية عديدة، إلى جانب أن المسار الذي يجب أن يسلكه ملف الاستثمار طويل جدا ، يستغرق في بعض الحالات أكثر من سنة ، الشيء الذي أدى إلى هروب المستثمرين الجزائريين إلى الخارج ، فما بالنا بالمستثمرين الأجانب.

إن صيرورة الخوصصة في الجزائر تبقى بطيئة إذ لم نقول متوقفة لأن الطلب الداخلي ضعيف و متردد حيث لم يتم تنشيطه أو إعانته من طرف البنوك و الطلب الخارجي يعاني و مهمل بسبب الغموض و نقص الامتياز لجلب الأطرف الأجنبية ،بالإضافة إلى أن برنامج الخوصصة أصبح موضوع جدل لدى الفئة السياسية.

بعد هذا العرض نقول أن خيار الخوصصة جاء من خلال اعتماد ترسانة قانونية و تنظيمية من خلال إصدار جملة من الأوامر على غرار الأمر رقم:95-22 المؤرخ في : 26 أوت 1995 و المعدل بالأمر 97-12 المتعلق بخوصصة مؤسسات القطاع العام ناهيك عن الأمر 95-25 و المرتبط بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، كما لا يفوتنا أن نقول أن أول تجربة خاصة بالخوصصة في بلادنا انطلقت سنة 1995 و المتعلقة بخمس فنادق غير أن التجربة لم تكن ناجحة لأسباب أمنية و تنظيمية أيضا غياب بورصة القيم المنقولة كان سببا كبيرا في فشل العملية، و بقيت الأمور حالها إلى غاية 1998 أين تم الإعلان عن قائمة 140 مؤسسة معروضة للخوصصة حيث ركزت السلطات الحكومية على حل و تصفية المؤسسات العمومية المحلية (EPL) بدل اعتماد خيار الخوصصة و تم حلّ 935 مؤسسة من أصل 1324 مؤسسة و ذلك مرورا بمرحلتين أساسيتين انطلقت الأولى سنة 1994 و انتهت سنة 1997 و جاءت مرتكزة على المؤسسات المحلية غير المستقلة و تم حل 696 مؤسسة ، أما المرحلة الثانية فبدأت سنة 1997 و مست 293 مؤسسة و خصصت للمؤسسات العمومية المحلية المستقلة[1] . بشكل مختصر نقول انه بالرغم من مساعي الخوصصة إلا أنّ العملية استهلكت الكثير من الجهد و من الوقت دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة و لعل الجدول أدناه يشير إلى حصيلة الخوصصة في الجزائر.

1 - Benabdellah . y, la réforme économique en Algérie, entre et production , revue mande arabe Maghreb –machrek , N°166 ;1999 . p/16-31

الجدول 13 : يشير إلى نتائج الخوصصة في الجزائر.

نوع العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الإجمالية	05	07	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية اكبر 50 %	01	02	11	12	07	33
الخوصصة الجزئية أقل 50 %	00	03	01	01	06	11
الاستفادة من طرف الأجراء	08	23	29	09	00	69
الشراكة	04	10	04	02	09	29
التخلي على الأصول	02	13	18	30	20	83

مصدر " تقرير وزارة الصناعة و مساهمات الدولة 2007

التفسير: رغم العراقيل التي عرقلت مسار الخوصصة في الجزائر إلا أن هذا لا يمنع من القول أن العملية كانت ناجحة في جزئياتها و من بين هذه التجارب الناجحة على ضوء سيدال التي فتحت 20 % من رأسمالها من خلال عرض 2.5 مليون سهم للتداول في البورصة ، و رياض سطيف و فندق الاوراسي ، إضافة إلى دخول بعض المؤسسات العمومية في شراكة مع مؤسسات أجنبية كما هو الحال بالنسبة لشركة ENAD و مع شركة HENKEL الألمانية و مركب الحجار مع شركة هندية للطب ISPAT.

لا غرو أن حالات اللاإستقرار التي شهدها الاقتصاد الجزائري جعلتها و احدة من الدول المطالبة بتغيير معالم التنمية صوب خصوصيات جديدة تحكمها معايير و تضبطها قوانين خاصة لأجل التكيف مع الوضع الجديد للاقتصاد الحر القائم على قوى السوق كون أن القطاع الخاص فيها يعتبر بمثابة الحد الفاصل بين الفشل و النجاح .

المبحث الثاني: حيثيات العهد الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: خصوصيات اقتصاد السوق

يتسم بجملة من المميزات :

- العمل بمبدأ حقيقة الأسعار؛
- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛

❖ تنمية الوساطة المالية؛

فالميزة الأولى تقتضي تحرير الأسعار مما يجعلها تساهم في لعب الأدوار الأولى بغية الوصول إلى المزيد من الحقيقة بين العرض و الطلب ثم كسر الاحتكار و العمل على تنمية عمليات المنافسة و هو منهج يجعل من نظام الأسعار العالمية مرجعا على المستوى الوطني.

أما فيما يخص الميزة الثانية فإن اقتصاد السوق يشترط الملكية الخاصة أو الفردية على المستوى الوطني أو الأجنبي لتطوير المؤسسة و جهازها الإنتاجي[1]، أما بالنسبة لمسألة تنمية الوساطة المالية ، فإن مسألة تحرير و توزيع ادخار المؤسسات و العائلات تصبح سهلة في و جود شبكة بنكية تنافسية يحيطها بنك مركزي مستقل مهمته الأولى المحافظة على التوازنات المالية الداخلية و الخارجية .

1- **الاستثمار الخاص و تطوراتـه** : فالهدف من و راء السياسة الإصلاحية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية و التي مست عدة مجالات و قطاعات كان تحقيق مزيد من الترقية و التطوير على مستوى الاستثمار الخاص مع السعي و راء تحقيق توفير الظروف الملائمة للدخول إلى اقتصاد السوق مع محاربة التضخم و امتصاص العجز في الميزانية و التحكم في تطور الكتلة النقدية ، تحرير الأسعار كما سبقت إليه الإشارة ثم التوسع الأمثل في مجال التجارة الخارجية كل هذا لم يكن ليكون ممكنا دون تحديد دور الدولة في الحياة الاقتصادية [2].

2- **المقومات الأساسية لبيئة و مناخ الأعمال** : حيث يقوم البنك العالمي و المؤسسات المالية الدولية بتمويل مشترك بغية تقديم تقرير سنوي حول تقييم ممارسة أنشطة الأعمال عبر العالم في شكل مسح شامل لكفاءة بيئة الأعمال لأكثر من 145 دولة يشارك فيه أكثر من 3000 خبير على المستوى المحلي و أبرزها ما يمس التقرير :

✓ بدء النشاط : و يتضمن تفعيلا كامل حول الإجراءات المتطلبة لبدء المشروع إضافة إلى المدة و التكلفة و حجم رأس المال للمشروع الفعلي في النشاط .

✓ تسجيل الملكية : عدد الإجراءات اللازمة إضافة إلى المدة و التكلفة

✓ الحصول على الائتمان: يتضمن تكلفة الضمانات و نوفر الحقوق القانونية للدائنين و معلومات الائتمان.

1-Benissad.M.H. l'ajustement structurel objectifs et expériences Algérie , Ed Alin ;1994 .p 7

2- Revue l'économie , N°18 –dossier : « enjeux des réformes » Ed agencee d'Algérie presse. P12

✓ تصفية المشروع: يتضمن نسبة استعادة رأس المال بعد التصفية.... و غيرها من المؤشرات المتعلقة بمناخ الأعمال في الدول العالم المختلفة، و الجدول رقم 14 يقدم مقارنة موضوعية بين الجزائر و دول الجوار حول ممارسة نشاط الأعمال.

الجدول رقم 14: يشير إلى و ضع الجزائر في تقييم ممارسة الأعمال مع تونس و المغرب

المعايير	الجزائر	المغرب	تونس	ملاحظة
عدد الأيام لإطلاق مشروع جديد	26	11	14	مدة طويلة في الجزائر
عدد الإجراءات لإنشاء مؤسسة	14	9	6	اجراءات معقدة و بيروقراطية كبير
تكلفة التأسيس /الدخل حسب كل فرد	%27.3	%12.3	%11	التكاليف معدومة من السعودية
عدد الأيام لتسجيل الملكية	52	82	57	مدة معقولة يستحب تحسينها
تكلفة التسجيل مقارنة مع قيمة الملكية	9	6.1	6.1	مصاريف ادارية عالية في الجزائر
احترام العقد حسب اللجوء إلى المحاكم (بالأيام)	407	240	27	بطيء و عديم فعالية المحاكم في الجزائر
حماية المستثمرين من 1 ضعيف إلى 7 عالي	2	4	6	ضعف الكفاءة في الجزائر
تكلفة حماية العقد مقارنة بالناتج الداخلي للفرد	%28.7	%17.7	%12	اجراءات مكلفة و بطيئة في الجزائر
صرامة قانون العمل من 1 مرن 100 غير مرن	55	77	54	تشريعات غير مرنة و لكنها حسنة
تكلفة تصريح حسب عدد أسابيع الأجر	17	101	27	تكاليف محدودة في الجزائر
عدد الأيام للتأكيد التصريح بالإفلاس	42	20	15	مدة عالية جدا

Source : la pratique des affaires en Algérie , le Maroc et la Tunisie Banque mondial 2005 .

المطلب الثاني : آليات عمل اقتصاد السوق :

فكما هو معلوم فإن فلسفة اقتصاد السوق تقوم على جملة من الفرضيات تشترط الملكية الخاصة و الفردية لوسائل الإنتاج ، ثم التخصص و تقسيم العمل بما فيها التبادل النقدي / السلعي على نطاق و اسع خاصة و أن هذا النظام يتيح حرية كاملة في اتخاذ القرارات بما فيها إمكانية الاختبار الحر و هذا ما يمكن من الوصول إلى مبدأ كمال السوق المعروف بسيادة السوق و فق مبدأ المنافسة الكاملة كشرط أساسي لعمل آلياته بكفاءة ، كما لا يفوتنا التنويه بأن تقبل آليات السوق يرتبط بجملة عوامل أهمها :

1- واقعية شروط السوق

2- الإطار الاجتماعي و الاقتصادي للسوق

3- أساليب إدارة الاقتصاد الوطني ، و هذا لا يعني ترك الحرية كاملة للقطاع الخاص ، و إنما المقصود من اقتصاد السوق أنه نظام متكامل لأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية ، و حتى السياسة شرط توفر المعلومة الصحيحة و إمكانية تداولها. و في إطار البحث عن أفضل حل توافقي بين التدخل الحكومي و آليات السوق، فإن هناك ثلاثة أسئلة رئيسة خاصة بالتدخل الحكومي، تمثل الإجابة عليها مسألة أساسية لخلق الإطار الكفء للتدخل الحكومي ، و من جملة هذه الأسئلة:

- ماذا يجب على الدولة أن تفعل؟ (تحديد مواطن التدخل).
- كيف تقوم بالتدخل؟ (تحديد آليات التدخل).
- كيف تصنع قرارات التدخل؟ (البعد المؤسسي لآليات التدخل الحكومي).

وفي هذا الإطار تستطيع الحكومة أن تغير من قواعد اللعبة على نحو يسمح للفاعلين من القطاع الخاص أن يتحرك في إطار إيجابي لدعم رفاهية المجتمع ككل. فالتدخل الحكومي يمكن أن يعدل من سلوك الأفراد بل يكون هو نفسه داعم للمنافسة بينهم (Stigltiz 1998) [1]، و لهذا تم اقتراح العديد من مواطن التدخل الحكومي كما تناولت الأدبيات الآليات التي يمكن من خلالها أن تحقق الدولة الكفاءة في عمليات التدخل (Tanzi 2000) [2]. و لكن الملاحظ أن مواطن التدخل المطروحة كما طرحتها الأدبيات الحديثة لا تختلف بصورة معنوية عما أقرته الأدبيات الأساسية إلا فيما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على الاقتصاد و السلع و الخدمات في ظل التقدم التكنولوجي و العولمة الاقتصادية. إذ أشارت الأدبيات إلى أهم مواطن التدخل الحكومي تشمل توفير البنية الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية و تشمل العديد من المجالات مثل التكنولوجيا و المجال المالي و رأس المال المادي و حماية البيئة و الحماية الاجتماعية إلى غير ذلك من العديد من المجالات. و نظرا لأن الحجم الكبير لمثل هذه المشروعات كان حتى و قت قريب أكبر من قدرة أي منتج فرد، و للرغبة في الاستفادة من الآثار الخارجية الإيجابية الناتجة عن و حدة نظام الاتصالات أو غيرها من النظم.

1 - Stiglitz, J. (1998). "Redefining the Role of the State: What should it do: How should it Do it and How should these decisions be made?", Paper presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Tokyo, the World Bank.

2 - Tanzi, V. (2000). "The Role of the State and the Quality of the Public Sector", IMF, Working Paper No. WP/00/36.

كما شملت محاور التدخل أيضا توفير المؤسسات اللازمة لتقوية و تدعيم دور السوق و دعم القطاع الخاص. فوفقا للأدبيات فإن الدولة مسئولة توفير الدعم للقطاع الخاص بما يتماشى مع أهداف المجتمع التنموية. كما يتطلب دعم للقطاع الخاص اتخاذ إجراءات خاصة ليؤتي ثمار إيجابية و هو ما يتطلب قدراً كبيراً من الشفافية و وضع معايير لكفاءة الأداء للقطاع الخاص. من المحاور الهامة أيضا للتدخل الحكومي هي حماية الاقتصاد الوطني من التعرض للصدمات الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية، ففي ظل العولمة الاقتصادية يصبح الاقتصاد أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية إذ إنه من الصعب السيطرة على حركة المعاملات الاقتصادية حالياً مقارنة بذي قبل(Williamson 1999)[1].كذلك يؤكد هذا التيار التوافقي على أن الصورة التقليدية لدور الدولة أو التدخل الحكومي تعني قيام الدولة من خلالها قطاعها الإنتاجي بتقديم السلع و الخدمات العامة يغفل التطور التي طرأ على المجتمعات و السلع و الخدمات المختلفة، بل و يتجاهل اختلاف الآلية باختلاف الدور الذي تلعبه الدولة. و هنا يمكن تمييز بين أربعة أدوار أساسية لدور الدولة في الحياة الاقتصادية(HM Gouvernement 2007) [2]:

1- المقدم المباشر للسلعة أو الخدمة (Direct provider): و هنا لابد من سبب استراتيجي لقيام الدولة بتولي المسؤولية المباشرة عن العملية الإنتاجية إذ تكون تكلفة الفشل (Market failure) مرتفعة بصورة معنوية و من أمثلة ذلك القوات المسلحة. و يقتضي النجاح للقيام بهذه المهمة أن يكون لدى الحكومة معلومات كافية عما يحيط بكيفية أداء تلك الخدمة.

2- الرقابة و إدارة توفير الخدمات العامة (Commissionner): في هذه الحالة فإن الخدمة يمكن توفيرها بواسطة القطاع الخاص و يتم تصحيح حالات الفشل السوقي من خلال آليات التدخل الحكومي سواء من خلال الضرائب أو الدعم أو التقنين و غيرها من الأدوات.

3- توفير المعلومات (Information provider) و هنا تقوم الدولة بتوفير المعلومات للأفراد حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة بدون تدخل مباشر من قبل الدولة.

1 - Williamson, J., (1999) "What Should the World Bank Think About the Washington Consensus," Institute for International Economics, Washington, D.C., available at:http://www.iie.com/papers/williamson0799.htm, Published subsequently in the World Bank Research Observer, 2000.

2 - HM Government, (2007). "Building on progress: The role of the state", Prime Minister's Strategy Unit, Cabinet Office, The UK.

4- المنظم أو المراقب (Regulator): و هنا تقوم الدولة بتنظيم العملية التي يتم من خلالها توفير الخدمة و التي عادة ما تكون الدولة مسئولة عن توفيرها. و هنا تحدد الدولة المعايير المختلفة لأداء الخدمة و تراقب من يقدمها، كقيام الدولة بتنظيم سوق الاتصالات.

5- المشرع أو المقنن(Legislator): و هنا تقوم الدولة بسن التشريعات التي تحدد القواعد التي تؤسس عليها السياسات المختلفة.

في ظل هذا العبء غير الهين الملقى على عاتق الدولة و في ظل التسليم بإمكانية الفشل إذ لم تراع الضوابط المختلفة، أكدت الأدبيات المختلفة على أنه من أجل الوصول إلي أفضل الحلول لمشكلتي فشل السوق و فشل الحكومة لابد علي كل من الحكومة و القطاع الخاص العمل بشكل ديمقراطي من خلال إدراك علاقة التشابك التي تربطهما و محاولة تعظيم المنفعة منها. و المقصود بالديمقراطية هنا هو السلوك و ليس هيكل القطاع (كهيكل الحكومة مثلاً من حيث كونها سلطوية أو ليبرالية)، فما يحدد درجة نجاح سياسة معينة ليست السياسة في حد ذاتها و لكنها طريقة التطبيق و كفاءة الأطراف المعنية بهذا التطبيق.

بصورة أساسية فإن هناك من الإجراءات التي يمكن أن تجعل عملية التدخل الحكومي مكمل و داعم لدور القطاع الخاص على نحو يدعم عملية النمو الاقتصادي. و تتمثل أهم هذه الإجراءات في نوعين من القرارات، الأولى و تختص بعملية صنع القرار الحكومي و الثانية تتعلق بأداء المؤسسات العامة بصفة خاصة. فعلى مستوى صنع القرار توصي الأدبيات بما يلي:

1- تشجيع تقديم القطاع الخاص (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية) للسلع و الخدمات العامة و الاجتماعية. حيث يترتب على إشراك القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني في المساهمة في توفير الخدمات العامة تشجيع المنافسة و خلق آلية للرقابة و المحاسبة الحكومية (Stigltiz 1998).

2- الحد من القرارات الحكومية المقيدة للمنافسة و تشجيع تلك التي تشجع المنافسة: فوفقا للإطار الداعم للتكامل بين القطاع الخاص و التدخل الحكومي على الحكومة أن تتولي مهمة تشجيع و ضمان المنافسة. و هنا سوف تواجه الحكومة بمزيد من المواجهة مع بعض جماعات الضغط و أصحاب المصالح الراغبين في استمرار القيود علي المنافسة لتحقيق مصالحها من الأوضاع الاحتكارية المختلفة (Tanzi 2000).

3- تطبيق مبادئ الشفافية و الانفتاح لدي الحكومة: فقد جرى العرف أن تلجأ الحكومات في

بعض الأحيان إلي حجب المعلومات لتحجيم المشاركة الخارجية في عملية اتخاذ القرار[1]. و لكن غالبا ما يكون هذا الحجب من أجل تحقيق مصالح خاصة لمسئولي الحكومة. و هو ما يؤكد على ضرورة ممارسة درجة معنوية من الشفافية و ذلك للحد من سيطرة جماعات المصالح و تحسين الأداء الحكومي. فالسرية ترفع من تكلفة دعم الحكومة لجماعات المصالح و تجعل عملية إصلاح الأخطاء و تقييم المسئولين الحكوميين أكثر صعوبة. كما أن عدم التزام مبادئ الشفافية و الإفصاح تجعل المعلومات وسيلة للتكسب لمن يملكها. كذلك تؤثر السرية بشكل سلبي على السوق إذ إنها تعني أن المعلومات لا تنشر بشكل منتظم و هو ما قد يسبب صدمة للسوق إذا ما تم نشر قدر كبير من المعلومات بشكل مفاجئ. كما أن غياب الشفافية يحول دون المشاركة الفعالة للأفراد و المؤسسات غير الحكومية في عملية صنع القرار، و تسمح بالتالي لجماعات المصالح بالمزيد من التربح (Stigltiz 1998).

4- تحقيق التوازن بين دور أصحاب الخبرة و أصحاب القرار (الجهاز التنفيذي). فقد لا تعكس القرارات و التوجهات الحكومية في كثير من الأحيان أراء الخبراء. و نظراً لوعي النظام السياسي وعلى وجه التحديد في الدول المتقدمة- بهذا الوجه من أوجه النقص فقد اتجهت دول عديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية إلي تمثيل الخبراء في مجالس مستقلة تمتلك سلطات تشريعية و تخضع لرقابة الكونجرس. و لضمان استقلالية هذه المجالس يحظر القانون علي أعضائها الاتصال بأجهزة الحكومة الأخرى كما يضع قيوداً علي الانتقال بينها و بين القطاع الخاص. و يعتبر نموذج الولايات المتحدة مثالاً أمكن فيه تحقيق استقلالية الخبراء عن أصحاب القرار، و إن ظل عنصر الخبرة غير ممثل لكل فئات و قطاعات الشعب لأن خبراء مجال معين عادة ما يكونون من العاملين بهذا القطاع. و لعل أكثر النماذج التي تشير إلى فكرة تمثيل جانب الخبرة في عملية صنع القرار هي حالة السياسة النقدية. إذ أن البنك المركزي مستقل و يدار بواسطة خبراء معينين من قبل السياسيين. و السياسيون المنتخبون هم من يحاسبون علي أداء حكوماتهم علي الرغم من أن هذا الأداء

[1] تحاول الحكومات في بعض الأحيان تبرير السرية بأن نشر المعلومات من شأنه أن يحدث ارتباكاً في السوق، وهو تبرير يناقض تماماً أحد الأسس الهامة لنظام السوق وهو توافر المعلومات.

يرجع جزئياً إلي أداء المعينين، في الوقت الذي من الممكن فيه أن يكون تعينهم قد تم من قبل القيادة السياسية السابقة (Stigltiz 1998).

1. المهام الجديدة للدولة في ظل اقتصاد السوق :
2. فالتوجه نحو اقتصاد السوق يتطلب مجموعة من الإصلاحات و التدخلات بمجموعة من الترسانات القانونية على عدة مستويات من الاستثمار و النظام المالي و البنكي بهدف تحقيق مزيد من الفعالية لعوامل الإنتاج و الأكثر فعالية لتدخل الدولة[1]
3. تشجيع المبادرة الخاصة و سيطرة القطاع الخاص :
4. لقد أظهرت التجارب المستحقات من الدول النامية و جود علاقة وطيدة بين الخوصصة و تدفق الاستثمار فتشير تقديرات البنك العالمي إلى أن 27.8 % من إيرادات الخوصصة التي جنتها الدول النامية ما بين 1990-1996 كانت نتيجة لتدفق الاستثمار[2].
5. ورغم كل الإجراءات المنتهجة في الجزائر للنهوض و الدفع بالخوصصة إلا أن النتائج المحققة جاءت هزيلة نوعا ما تبعا للقراءة في الجدول أدناه .

1- Pickhardt ,M(2001) « Fifty-year after Samuelson's » the pure theory of public expenditure », paper presented at the 52 nd international Atlantic economic conference ; USA. Philadelphia .

2- F.M.I. »perspective de l'économie mondiale , 1995,p66

الجدول رقم 15 : يشير إلى توزيع رغبات الاستثمار حسب قطاع النشاط

تاريخ فتح المظاريف	الوحدات	العروض المستقبلة	طبيعة العارضين	العروض المرفوضة
1998-11-22	11 فندق	15	خواص و طنين	9
1998-11-29	11مصنع الأجور	19(86 دفتر أعباء مسحوبة)	خواص و طنين: 15 و مجموعات عمال:4	--
1998-12-03	11 فندق(نفسها بتاريخ 22-11-1998	26(46 دفتر أعباء مسحوبة)	خواص و طنين:12 أجانب: 5	--
1998-12-06	12 مصنع للماء المعدني و المشروبات	17(115 دفتر أعباء مسحوبة)	خواص و طنين	1
1998-12-20	4 مصانع للمياه المعدنية و المشروبات	11(31 دفتر أعباء مسحوبة)	خواص و طنين:11	1
1998-12-21	12 مصنع الآجر	12(46 دفتر أعباء مسحوبة)	خواص و طنين:10 ومجموعة عمال: 2	--
1999-02-08	وحدة تسويق مواد أولية	10(30 دفتر أعباء مسحوبة)	خواص و طنين:14 ومجموعة عمال: 8	1
1999-02-17	10 فنادق	10(30 دفتر أعباء مسحوبة)	خواص و طنين:10	--

Source :Ministère de l'industrie et de la restructuration ,colloque sur » la restructuration industrielle : point de situation et perspective », El aurassie, le 2et 3 mars ,1999,p.36.

- ومن خلال هذا الجدول يمكن استنتاج أن:
  - هناك فرق شاسع بين عدد دفاتر الأعباء المسحوبة و العروض المقدمة ،
  - الغياب المطلق و عدم اهتمام المستثمرين الأجانب بمصنع الأجر و بالفنادق إذ لم يقدموا بالنسبة لهذه الأخيرة إلا عرضا واحدا فقط.
  - الاهتمام بمصانع المياه المعدنية و المشروبات (41 % و 29% من العروض).
- بين هذا و ذاك نقول أنّ ضعف النتائج المحققة على مستوى عملية الخوصصة يعود إلى :
  - كثرة المتدخلين في عملية الخوصصة (المجلس الوطني لمساهمة الدولة ،الشركات القابضة و مجلس الخوصصة)، تداخل قانوني في الصلاحيات فضلا عن الإطار القانوني الذي لا يوضح من له الصلاحية في طلب التعهدات لعملية الخوصصة

- تحضير الصفقة ، التصريح بعق العملية ، التوقيع على العقود و متابعة تطبيقها ،تعتبر الشركات القابضة عائقا لعملية الخوصصة حيث أن هدفها هو المحافظة على السلطة .
- إن كل هذه المشاكل لا تخفي عن المستثمرين الأجانب المهتمين باقتناء بعض الوحدات في إطار عملية الخوصصة إذ أن هذه المشاكل تعطي صورة واضحة عن الخلافات الموجودة في عملية الخوصصة .
- فرغم البطء المسجل في النمو الاستثمارات الخاصة في الجزائر إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور نواة اقتصادية جديدة سمحت بجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال الاتصال و البناء و بعض الصناعات الغذائية و الجدول الموالي رقم 16 يشير إلى رغبات الاستثمار حسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار .

الجدول رقم 16 يشير إلى توزيع رغبات الاستثمار حسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

الوحدة : * عدد المشاريع ** مليار دينار

قطاع النشاط	العدد*	%	عدد العمال	%	المبلغ **	%
الزراعة	1001	%03	35180	%03	736646	%03
البناء و الأشغال	5898	%20	381693	%30	604934	%24
الصناعة	11495	%38	476344	%38	1138197	%45
الصحة	516	%02	13528	%1	30432	%1
الخدمات	2959	%10	161405	%13	196442	%08
السياحة	1243	%04	50860	%04	179308	%08
المواصلات	6758	%22	139315	%11	288750	%11
التجارة	238	%01	10397	%01	106253	%01
المجموع	30108	%100	1268722	%100	25458872	%100

المصدر :APSI مديرية الشباك الوحيد 2005 .

المطلب الثالث: تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة

فالتوجه الجديد للسياسة الحكومية يجعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خيارا استراتيجيا في ظل اقتصاد السوق غير أنها تلاقي صعوبات و عراقيل جمة تأثر بالسلب على مسار نموها و من بين هذه العراقيل نذكر :

- **مشكل التمويل** : فمسألة حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على قروض من الهيئات البنية لتغطية مصاريف التسيير و الاستثمار و لمصاريف العاملين يعد مشكلا صعب تخطيه خاصة في ظل افتقار النسيج الاقتصادي لمنشآت مالية متخصصة و نمط هذه المؤسسات ، ناهيك عن العبء الضريبي الذي يعتبر عائقا يصعب تخطيه كما أنه يحد من عملية إنشاء مؤسسات جديدة من زاوية نسبة اشتراك أرباب هذه المؤسسات في الضمان الاجتماعي و شتى التكاليف الاجتماعية كالتامين مثلا مما يثقل كامل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يدفعها للممارسة في كنف القطاع غير الرسمي و من اجل حل هذه المشاكل عملت وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة على تعديل و اتخاذ بعض الإجراءات و القوانين التي من شأنها خلق محيط ملائم لمثل هذه المؤسسات بوضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإنشاء ثلاثة صناديق للمساندة و هي :

- ❖ صندوق دراسة الجدوى.
- ❖ صندوق مساعدة إنشاء المؤسسات.
- ❖ صندوق ضمان القروض.

المبحث الثالث: آفاق و إستراتيجية ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إدراكا بأهمية الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات تهدف إلى إيجاد سبل و آليات كفيلة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظرا لما يمكن أن تلعبه مستقبلا إذا ما حظيت بالعناية الكافية، و إنشاء هياكل تهتم خصيصا بدعم و تأهيل هذه المؤسسات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، على اعتبار أنه ينظر لها كأفضل وسيلة للإنعاش الاقتصادي لما تتميز به من سهولة التكيف و المرونة.

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة

يرتبط نشوء و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية بدور الجماعات المحلية (المجلس الشعبي الولائي ، البلدي) في إستراتيجية التنمية. حيث سمحت مختلف النصوص

التشريعية المؤطرة و المنظمة لعمل الجماعات المحلية، على أن تقوم كل منهما بدور " **المقاول الخاص** " بإنشائها المؤسسات و الوحدات الاقتصادية المساهمة في تحقيق الأهداف المسطّرة و المبرمجة في المخططات التنموية، بحيث كان ينتظر من وراء توسيع صلاحيات البلدية و الولاية إضفاء مزيد من المرونة و الانسجام و خاصة تحقيق اللامركزية في ميدان التنشيط الاقتصادي و الاجتماعي من تم العي قبلا نحو تفعيل أو بالأحرى تنشيط النسيج الصناعي فتكون الدولة بذلك قد منحت كافة الصلاحيات و الاقتصادية بل و حتى السياسية من حيث منح الولايات و البلديات السيادة الكاملة في تحقيق التنمية المحلية من خلال وصايتها على هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتحديدها لإستراتيجيتها و تسييرها و تطلعات تطورها، و ذلك من خلال مختلف النصوص القانونية و التشريعية المنظمة لها و المحددة كمجال لتدخلها و منها:

1- قانون البلدية و الولاية: لقد سمحت مختلف النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم سير الجماعات المحلية بإنشاء مؤسسات عمومية محلية و جعلها تنشط تحت وصايتها، و قد تجسد وجود هذه المؤسسات ميدانيا في إطار كل من قانون البلدية[1] و الولاية[2]. و إذا كان قانون الولاية قد اكتفى بالنص على القاعدة العامة المتضمنة حق الولاية في التدخل الاقتصادي تاركا اختيار التدخل للسلطة التقديرية للمجلس الشعبي الذي يختار الوسائل الملائمة، فإن قانون البلدية ميز بين نوعين من وسائل التدخل الاقتصادي[3]:

- **النوع الأول:** و يشمل المرفق الاقتصادي الذي يقدم خدمات ذات مصلحة عامة.
- **النوع الثاني:** و يشمل المرافق الاقتصادية التي تقوم من أجل تحقيق المخطط المحلي للتنمية و يطلق عليه في قانون البلدية " المقاولة البلدية ". من خلال قراءة القوانين أو التعزيزات الخاصة بترسانة القوانين يبرز لنا بوضوح مساهمة الهيئتين في التنمية الصناعية، بفتح المجال أمامها في إحداث المناطق الصناعية، و إنشاء الوحدات في إطار مبادرة البلدية أو الولاية.

2- المراسيم التنظيمية:

2-1 مرسوم 71-139[4] و 71-179[1] و تنظيم المؤسسة المحلية : سمح كل من المرسومين 71-139 و71-179 الصادرين عام 1971، و المتعلقين بتحديد طرق تأسيس و تنظيم و

[1] قانون البلدية: الصادر بالأمر رقم 67-24 بتاريخ 8 جانفي 1967.

[2] قانون الولاية الصادر بالأمر رقم 69-38 بتاريخ2 ماي 1969.

[3] شيهوب مسعود أسس الإدارة المحلية و تطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1983، ص:174-175.

[4] مرسوم 71-139 الصادر بتاريخ 26 ماي 1971 ، يتضمن كيفية تنظيم وتسيير المؤسسة العمومية التابعة للولاية.

تسيير المؤسسات العمومية المحلية (البلدية أو الولائية)، من تحديد الإطار القانوني المنظم لهذه المؤسسات حيث يعتبرها " وحدات إنتاجية للأعمال و الخدمات " تساهم في إنجاز مخطط التنمية الاقتصادي المحلي[2]، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و تمارس نشاطاتها طبقا للقوانين و العرف التجاري (القانون الخاص). و يؤسس رأسمالها من حصص المجموعة المحلية و أحيانا من العناصر الايجابية للذمة المالية لمشروع خاص أصبح شاغرا. يحدد رأسمالها بمقتضى قرار وزاري مشترك بين وزير الداخلية و وزير المالية، بناءا على اقتراح مجلس الإشراف و المراقبة الخاصة بالمشروع. و يعدل رأسمالها بنفس الإجراءات.

أما إنشاء المشروع العام المحلي فيتم بموجب مداولة المجلس الشعبي و مصادقة سلطة الوصاية و الوزير أو الوزراء المعنيين. و أخيرا يجب أن يتطابق القانون الأساسي للمشروع مع القانون الأساسي النموذجي الصادر عن وزير الداخلية و الوزير المعني.

و رغم الاهتمام، فإنه لم يتسن لبرامج تطوير الصناعة المحلية لتستجيب لانشغالات المجموعات المحلية و لا للحتميات الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. فقد ظلت أبعادها محدودة في غالب الأحيان و نتائجها ضعيفة إلى غاية المخطط الرباعي الثاني، و خاصة المخطط الخماسي الأول حيث عرفت توجها حاسما تميز بوجود إرادة تريد أن تجعل من هذا القطاع أداة مفضلة للامركزية الاقتصادية، و هو الأمر الذي استدعى إعادة النظر في تنظيم تسييرها من خلال إصدار مجموعة من النصوص التشريعية أخرى جاءت لتكمل ما سبق.

2-1-1 مرسوم 81-378 و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : لقد جاء مرسوم 81-378[3] ليكمل الإطار القانوني الذي حدده المرسومين 71-139 و71-179 المتعلقين بكيفية تنظيم و تسيير المؤسسة العمومية المحلية، بحيث يحددان لنا صلاحيات البلدية و الولاية و اختصاصاتهما في قطاعي الصناعة و الطاقة، فخول لها هذا القانون صلاحية القيام بكل عمل يرمي إلى وضع شبكة صناعية عبر الإقليم التابعة لكل منها[4] هذه الشبكة تتكون أساسا من

[1] مرسوم 71-179 الصادر بتاريخ 30 جوان 1971 يتضمن كيفية تنظيم وتسيير المؤسسة العمومية التابعة للبلدية.

[2] المقصود بسلطة الوصاية هنا ، الوالي بالنسبة للمؤسسة البلدية ، و وزير الداخلية بالنسبة للمؤسسة الولائية.

[3] مرسوم 81-378 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية و الولاية و إختصاصاتها في قطاعي الصناعة و الطاقة

[4] المادة الأولى مرسوم 81-378 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة لها من الناحية القانونية و التي ينتظر أن تحقق الأهداف التالية[1] :

- العمل على التخفيض من اختلال التوازن الجهوي في كل المستويات .
- السعي لإنهاء الهجرة الريفية.
- الزيادة من قيمة الطاقات المحلية و ضمان استعمالها المعقول .
- المساهمة في توفير الاحتياجات المحلية انطلاقا من الإنتاج المحلي.
- إقامة صناعة محلية و دعمها بترقية الأعمال السابقة و اللاحقة بوحدات صناعية هامة.
- تسهيل التحكم في الأساليب الصناعية و نشر تقنياتها.
- تسهيل تطبيق التنظيم الجاري به العمل بتعبئة التوفير الوطني الخاص لصالح القطاع الصناعي و توجيهه.

و ينتظر من المؤسسات البلدية أو الولائية تحقيق هذه الأهداف في حدودها الترابية[2] أو إلى ما وراء هذه الحدود إذا سمحت لها بذلك الوسائل التي تملكها[3] .

و أمام التطورات التي عرفتها الحياة الاقتصادية و الاجتماعية تطلب ذلك إعادة النظر في العديد من القوانين ، كان من بينها مرسوم تنظيم تسيير المؤسسات المحلية.

2-1-2 مرسوم 83-200 و 83-201: لقد أعاد المرسوم 83-200 الصادر بتاريخ 19 مارس 1983 و المتعلق بتحديد شروط إنشاء المؤسسة العمومية المحلية و تنظيمها و تسييرها، و كذا المرسوم 83-201 الصادر بنفس التاريخ و المحدد بدوره لشروط إنشاء المقاولات العمومية المحلية و تنظيمها و سيرها، تنظيم وسائل تدخل الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي. فقد حدد المرسوم الأول شـــروط إنشاء و تنظيم المؤسسات العمومية المحلية بتقسيمها إلى أربعة أنواع[4]:

- مؤسسات ولائية.
- مؤسسات بلدية.
- مؤسسات مشتركة بين الولايات.

[1] المادة الثانية من نفس المرسوم.
[2] المادة 5 من المرسوم 81-378 .
[3] المادة 6 من نفس المرسوم .
[4] المادة 2 من المرسوم 83-200 .

- مؤسسات مشتركة بين البلديات.

و على عكس التنظيم السابق فإن موضوع نشاط مختلف هذه الأنواع يهدف إلى تسيير مرفق عام ذي طابع إداري أو صناعي أو تجاري فيقتصر عملها على تنفيذ الأهداف المسندة إلى المرفق العام الذي يتولى تسييره و هي أهداف إدارية أكثر منها اقتصادية بحيث لا تتدخل في تنفيذ برامج التنمية المحلية. أما المرسوم الثاني و المتعلق بتحديد شروط إنشاء المقاولات العمومية المحلية، تنظيمها و تسييرها . فإنه جاء مخالفا للمرسوم الأول، فقد شمل نوع مستحدث من وسائل التدخل الاقتصادي الذي يأخذ تسمية " المقاولة " و هي ثلاثة أنواع أيضا[1]:

- مقاولات الولاية ،
- مقاولات البلدية ،
- مقاولات بين بلديتين أو عدة بلديات.

تساهم كلها في إنجاز مخطط التنمية الاقتصادية المحلية الولائية و البلدية و ذلك بإنتاج المعدات أو تقديم الخدمات .و الملاحظ أن التنظيم الوارد في محتوى هذا المرسوم تبنى في عمومه نفس الأحكام السابقة خاصة تلك التي المتضمنة في المرسومين 71-139 و71-179 و لكن بصياغات جديدة سواء فيما يتعلق بالإنشاء أو بالأجهزة أو بالتسيير.

2-2- إعادة تنظيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة : أمام التطور الذي عرفته وضعية المؤسسات المحلية منذ اعتمادها كأداة لتحقيق المخطط المحلي للتنمية، إلى غاية انطلاق المرحلة الجديدة في تنظيم و تسيير الحياة الإقتصادية في الجزائر كان من الضروري أن يعاد النظر في تنظيمها و تسييرها، و أيضا في تحديد الأهداف المنتظر منها أن تحققها في ظل الظروف و المعطيات الاقتصادية و السياسية الجديدة، فقد كان لازما أن تصبح تساير التطور الحاصل منذ انطلاق ما يصطلح عليه بالإصلاحات الإقتصادية[2] التي مست بدورها هذا القطاع من خلال المقاييس و الإجراءات الأربعة التالية :

أ- استقلالية المؤسسات : قانون 88-01 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية،

ب- إنشاء صناديق المساهمة للجماعات المحلية قانون 88-03 المتضمن صناديق المساهمة،

ج- إصلاح نظام التخطيط: قانون 88-02 المتعلق بالتخطيط ،

[1] المادة 1 من المرسوم 83-201 .

[2] بالنسبة للإصلاحات الإقتصادية يمكن اعتماد سنة 1988 كانطلاقة حقيقية لها مع قانون 01-88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية .

د- مراجعة قوانين البلدية و الولاية 90-08 و 90-09 .

2-2-1 مرسوم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن القانون التوجيهي المؤسسات الاقتصادية العمومية: يسمح هذا المرسوم للجماعات المحلية من إنشاء مؤسسات عمومية اقتصادية، تكون أداة للتنمية المستمرة على المستوى المحلي، و ذلك بأن تملك فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة جميع الأسهم أو الحصص. تتمتع هذه المؤسسة، التي تأخذ غالبا شكل شركة ذات المسؤولية المحدودة، بالأهلية القانونية الكاملة بحيث تشترط و تلتزم و تتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض بمقتضى قانونها الأساسي، طبقا لقواعد التجارة و الأحكام التشريعية المعمول بها في مجال الالتزامات المدنية و التجارية و ينتظر منها تحقيق هذه الأهداف :

- إنتاج ثروات في خدمة البلاد و الاقتصاد،
- التحسين المستمر لإنتاجية العمل و الاقتصاد،
- تعميق الطابع الديموقراطي لإدارتها و تسييرها،
- التطوير المستمر للمستوى التكنولوجي و العلمي.

2-2-3- قانون 88-03 المتعلق بالصناديق المساهمة للجماعات المحلية: لقد حدد هذا القانون أسلوب تدخل الجماعات المحلية في إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث اشترط تنفيذ الاستثمارات عن طريق إنشاء هذه المؤسسات إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية. هذه الصناديق يعتبرها نفس القانون، عون ائتماني يتمثل دوره في:

- حماية رؤوس الأموال المسندة إليه بهدف المشاركة في التوسع الاقتصادي.
- دراسة و إطلاع الجماعات المحلية بالإمكانيات الاستثمارية المتاحة لها.
- استثمار رؤوس الأموال المسندة إليه.
- القيام بإحداث مؤسسات عمومية اقتصادية أو المساهمة في رأسمال مؤسسة موجودة.

و في مسألة إنشاء المؤسسات يتعين على صندوق المساهمة التابع للجماعات المحلية أن يفضل إقامة المؤسسات حسب الحصص التي تقدمها الجماعات المعنية، و ذلك ما لم توجد اعتبارات اقتصادية أو تقنية لها علاقة بغرض المؤسسة أو استقلالها.

2-2-4- قانون 88-02 المتعلق بالتخطيط : حدد هذا القانون مجال تدخل الجماعات المحلية في عملية تخطيط التنمية ، حيث أعطيت لها صلاحية إعداد مخططها للتنمية المحلية

المتوسط الأمد، تتحمل من خلاله مسؤوليتها، و تمارس صلاحيتها، في ميدان التنمية عامة و ميدان تنميتها المحلية خاصة و قد كان ذلك مدعما لدورها في مجال اللامركزية .

2-2-5- قانون البلدية 90-08 و قانون الولاية 90-09: لقد تحددت صلاحيات الجماعات المحلية (بلدية و ولاية) في التدخل الاقتصادي انطلاقا من القانونين 90-08 المتعلق بالبلدية و القانون 90-09 المتعلق بالولاية.

لقد أكد قانون البلدية على ضرورة إسناد كل مبادرة استثمارية إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية، فإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية أصبح من صلاحية هذه الصناديق كما يبينه قانون 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة.بينما يؤكد قانون الولاية على ضرورة العمل بالتخطيط المتوسط الأمد في تخطيط التنمية، حيث يربط كل مبادرة استثمارية تقوم بها الولاية، و التي من شأنها المساهمة في التنمية المحلية، بما يتم تسطيره من برامج و أهداف اقتصادية في مخطط الولاية المتوسط الأمد، و كل عملية استثمارية يجب أيضا أن تخضع للتشريع المعمول به في مجال ترقية الاستثمارات على المستوى الوطني.

لقد كان لمختلف الإجراءات القانونية المتعلقة بإعادة تنظيم تدخل الجماعات المحلية في الاقتصاد، حيث هناك إجراءات دعمت دورها خاصة في مجال لا مركزية التخطيط و التنمية المحلية (قانون 88-02 المتعلق بالتخطيط)، و هناك البعض الآخر خسرت معها امتيازاتها في التدخل الاقتصادي (خاصة امتيازاتها كمقاول مباشر للتنمية قانون 88-01 المتعلق بالمؤسسة العمومية و قانون 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة) و ذلك لفائدة اختصاصات مرتبطة فقط بتعريف المشاريع ذات المنفعة العامة و الخدمة العمومية .

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

إن إقامة و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر قد تحقق بفضل الاستثمارات الخاصة في المجال الصناعي. و لما كان من الضروري تأطير و تنظيم تدخل هذا القطاع في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، تطلب الأمر وضع إجراءات قانونية و تنظيمية لتوجهه و تحديد مجالات تدخله . و قد خص القطاع الخاص منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالعديد من القوانين الاستثمارية، حيث تم وضع أكثر من خمسة قوانين بالإضافة إلى الإجراءات التنظيمية الأخرى[1].

[1] تشمل على مختلف الإجراءات التي تضمنتها قوانين المالية و كل من قانون الضرائب و الجمارك...

1- قانون 1963 : يعتبر قانون 63-277 المتعلق بالاستثمارات أول قانون عرفته الجزائر المستقلة، جاء مباشرة بعد الاستقلال، و قد كان موجها أساسا نحو المستثمرين الأجانب حيث يشير بوضوح إلى " **إن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب و ذلك حسب إجراءات النظام العام**"[1].

في حين نجد أن هذا القانون لم يشر إلى رأس المال الوطني إلا في إطار الحديث عن الشركات المختلطة حيث نقرأ: " **تتدخل الدولة بواسطة الاستثمارات العمومية في إنشاء مؤسسات و شركات وطنية أو شركات مختلطة بمساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني بغرض تحقيق الشروط الضرورية لبناء الاقتصاد الاشتراكي، خاصة في النشاطات التي تمثل أهمية حيوية للاقتصاد الوطني** . "[2]

إن لم يكن هذا القانون يمنح ضمانات و امتيازات للقطاع الخاص الوطني، فإنه قد خص المؤسسات الأجنبية بضمانات و امتيازات عديدة، حيث أعترف لها بضمان جزء من رأسمالها كتعويض في حالة أي تأميم بالإضافة إلى اعترافه بحرية تحويل 50% من الأرباح المحصل عليها و هذا مهما كانت التغيرات التي تطرأ على قوانين مراقبة الصرف. و لقد وضع هذا القانون نظامين لاعتماد الاستثمارات :

- المؤسسات المعتمدة.
- المؤسسات المرتبطة بالدولة .

و يختلف هذين النظامين عند مستوى الامتيازات الممنوحة و هذا عملا بعدة معايير هامة (توطن المؤسسات، مناصب الشغل المتوفرة، الآثار غير المباشرة للاستثمار ...). و لما يتم اعتماد المؤسسة فإنها تستفيد من :

- تخفيض جزئي أو كلي للأرباح الصناعية و التجارة .B.I.C و من الرسوم على سلع التجهيز و الرسم على الإنتاج .
- الإعفاء من حقوق التسجيل للتحصيلات العقارية .

بينما المؤسسات المتعاقدة التي يجب أن تستثمر على الأقل 5 ملايين (فرنك جديد) و توفر على الأقل 100 منصب شغل يحب أن تخضع للأولويات الجغرافية و القطاعية المحددة في المخططات و البرامج الموضوعة من طرف السلطة العمومية .

[1] المادة 3 من القانون 63-277 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963.
[2] المادة 23 من نفس القانون.

كما تستفيد أيضا من المزايا التالية:

- ضمان ثبات النظام الجبائي لمدة 15 سنة .
- ضمان ثبات القروض المتوسطة و الطويلة.
- إعفاء كلي أو جزئي للضرائب و الرسوم على المواد المستوردة من الخارج.

و في هذا الإطار يجب عليها إبرام اتفاق مع الدولة حول التزامات و حقوق كل طرف. بالرغم من الامتيازات و الضمانات التي يقدمها هذا القانون، إلا أنه لم يحقق الهدف الرئيسي الذي وضع من أجله و المتمثل أساسا في المحافظة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و العمل على جلب رؤوس أموال أخرى للمساهمة في تلبية الحاجيات المستعجلة، فحدث العكس بحيث قام أغلبية المعمرين بتهجير رؤوس أموالهم و غلق أغلبية مؤسساتهم[1] ، كما لم يسمح بتعبئة رؤوس الأموال الأجنبية و الوطنية بسبب تخوف الأجانب و حتى الوطنيين من عدم الاستقرار السياسي، و من الراديكاليين فيما يتعلق بسياسة التأميم التي انطلق في تنفيذها مباشرة مع بداية الاستقلال[2] .

2- قانون 1966 : لقد أكدت لائحة مجلس الثورة بتاريخ 21 فيفري 1966 على ضرورة توسيع قانون الاستثمارات إلى رأس المال الوطني ، و وضع قانون حقيقي للاستثمارات الخاص الذي يجب أن يحدد الدور و المكانة و الكيفية و الضمانات الشرعية لرأس المال الخاص في إطار التنمية الاقتصادية و خلق الشروط الخاصة بتقدير سليم للأخطار و الأرباح مختلفة[3] (1). و هكذا فصل الأمر رقم 66 - 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ، في المكانة المعطاة للقطاع الخاص و الدور المنتظر منه تحقيقه في مجال التنمية الاقتصادية . و قد جاء لسد الثغرات التي ميزت القانون رقم 63-277، بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا رأس المال و بتحديد الضمانات و المنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا. مع التأكيد على دور الدولة و احتكارها للقطاعات الحيوية للاقتصاد حيث جاء فيه: " و في الفروع المعتبرة حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني فإنه أحتفظ للدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمارات فيه".

[1] Brahimi.A , L'ECONOMIE ALGERIENNE , opu 1991, p 79-81

[2] Terki.N , Les codes des investissements au Maghreb , CMERA , Alger 1979 p 20-21.

[3] Hadjseyd.M , Quelques aspects de l'évolutions du secteur privé industriel , In la revue de CENEAP ,N°2 JUIN 1985, p 51.

و قد جاء هذا القانون في مادته الرابعة مقيدا لعملية إنشاء و إنماء المؤسسات الصناعية أو السياحية حيث يشترط على المستثمر الحصول على الرخصة المسبقة حسب مقاييس تصنيفية حددتها المادة 21، و ميزت فيها بين التراخيص المقدمة إلى المستثمر الوطني و المستثمر الأجنبي حيث يراعى موقع و قطاع نشاط المؤسسة ، و مدى مساهمتها في تنمية اقتصاد البلد وفقا للمخططات و البرامج المسطرة في حين تؤخذ اعتبارات أخرى إذا تعلق الأمر بالمستثمر الأجنبي لمساهمته في فتح الأسواق الخارجية للتصدير، أهمية قيمة الأرباح التي تحصل عليها المؤسسة في الجزائر و التي تضاف إلى رأس المال، درجة الانتفاع من المواد الأولية المحلية.... ، و يتم منح هذه التراخيص من طرف الوالي بالاتفاق مع وزارة المالية و التخطيط أو الوزارة المعنية بأية استثمارات أقل من 500000 دج، و بقرار وزاري بناء على رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات[1] بالنسبة للمبالغ التي تتجاوز المبلغ أعلاه .

و يستفيد كل استثمار في إطار هذا القانون بنوعين من المزايا، تخص الأولى الضمانات الهامة التي تمنح له بصفة آلية، أما الثانية فتمنح وفق معايير منتقاة، و هذا بإضافة نوع ثالث بين هذه المزايا في حالة تعاقد المؤسسة مع الدولة و تتمثل الضمانات العامة في :

- تستفيد كل مؤسسة تخضع للاستعادة (التأميم) إلى حق تعويض يساوي قيمة الصفقة.
- للمؤسسة حق تحويل الأرباح بالنسبة لحصة رؤوس الأموال الأجنبية المستوردة فعلا أو حصة الأرباح المحولة أو المعاد استثمارها.
- حق تحويل رسوم الانتفاع حول البراءات أو المتعلقة بالتعويض ضمن المساعدة التقنية .
- حق نقل المبالغ الضرورية لتسديد القروض المتعاقد عليها في الخارج .
- حق توظيف المستخدمين الأجانب الضروريين للمساعدة التقنية في الإطار المحدد في الترخيص.

أما المزايا الأخرى التي تمنح وفقا للمعايير المشار إليها في المادة 21 من هذا القانون فهي:

- الإعفاء التام أو الجزئي أو التناقص لحقوق التمويل بالنسبة للحصول على العقارات الموجهة للنشاط.

[1] تأسست اللجنة الوطنية للاستثمارات بموجب قانون الاستثمارات 1966 ، و تختص في منح رخص الاستثمار، و قد توقفت عن نشاطاتها بين سنتي 1978-1981 .

- الإعفاء التام أو الجزئي أو المتناقص من الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات.
- الإعفاء التام أو الجزئي أو المتناقص عن الأرباح الصناعية و التجارية.
- تقليص نسبة الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج بالنسبة لمواد التجهيز المستوردة .

كما يمكن لهذه المؤسسات أن تستفيد في حالة توقيعها لاتفاقية مع الدولة أو الخالة التي يتعدى فيها المبلغ المستثمر (5 ملايين دينار) من:

- ضمان من الصندوق الجزائري للتنمية لتسهيل الحصول على تسبيقات مصرفية .
- استقرار و معدلات بعض عمليات التحويل الممنوحة من المؤسسات المصرفية
- أولوية الحصول على الرخصة في منطقة جغرافية معينة .
- نظام ضريبي متفق عليه لمدة 10 سنوات إذا كانت الأرباح الصافية لا تتجاوز 10 % من رأس المال الخاص المستثمر .
- ترتيب نظام الحصص لمواجهة المنافسة الأجنبية .

و بهذه الترتيبات، فقد تضمن الأمر رقم 284-66 المحدد لقانون الاستثمارات على عناصر عديدة لها جاذبية بالنسبة للاستثمارات الخاصة. فقد كان بإمكانه إنهاء النقاش الذي كان دائر حول مكانة و دور القطاع الخاص ، لو لم يكن هناك اختلاف في تفسيره ، و قصور في تنفيذه، و نصه على شروط تعسفية بالنسبة لجميع المؤسسات المرشحة للحصول على الرخصة[1]، و تراجع دور اللجنة الوطنية للاستثمارات عن أداء مهامها[2]، ترتب عن هذه الوضعية عدم التوجيه الملائم للقطاع الخاص الصناعي حيث لم تتحدد مجالاته و منافذه ، فتقلص دوره و مكانته في النشاط الاقتصادي و قد كان هذا الوضع بظواهر سلبية خطيرة، تتمثل في التهرب من أداء الضرائب و نشأة النشاط الموازي، و تسرب رؤوس الأموال و هو الشيء الذي استدعى تدخل الدولة في إعادة تنظيم هذا القطاع بإصدارها لقانون الاستثمارات لسنة 1982.

3- قانون 1982 : لقد أهمل قانون 1966 المتعلق بالاستثمارات، فلم يصبح يعمل به، الأمر الذي استدعى إعادة تنظيم هذا القطاع بإصدار القانون رقم 82-12 المؤرخ في 21 أوت 1982، الذي يعتبر القانون الأول من نوعه في توضيح و تنظيم تدخل القطاع الوطني الخاص، حيث يلتزم على وجه الخصوص بإزالة الغموض المشار إليه أعلاه بخصوص الرخصة و الحد

[1] المادة 21 المحددة لهذه الشروط والمقاييس و التي تعتبر حقا تعسفيا.

[2] لم تتمكن هذه اللجنة من مراقبة كل طلبات رخص الإستثمار، حيث من مجموع 5000 مؤسسة صناعية تم إحصاؤها عام 1978 فقط كانت 800 مؤسسة مرخصا لها بين 1967 و 1978 .

الأقصى للاستثمار، و قد استبعد في مجاله رأس المال الأجنبي و نص على تحديد المجالات و المنافذ المخصصة للقطاع الخاص عشية كل مخطط وطني للتنمية .و قد ميز هذا القانون بين ثلاثة أنواع من الاستثمارات :

- استثمارات للخلق L'investissement de création.
- استثمار للتوسيع d'extension .
- استثمار للتجديد Renouvellement .

ينتظر من ورائها تحقيق الأهداف التالية :

- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية و إنشاء مناصب العمل و تعبئة الادخار و تلبية حاجيات المواطنين من المواد و الخدمات.
- تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة التحويل الصناعي و المقاولة من الباطن.
- المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة في المناطق المحرومة و المعزولة، و استعمال اليد العاملة و الموارد المحلية .

و لقد كانت لقانون 1982 على عكس القانونين السابقين 63 و1966، إشارة واضحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المادة 11 منه المتعلقة بالميادين التي يجوز أن تنمو فيها نشاطات القطاع الخاص الوطني، حيث أكد على ضرورة تشجيع الاستثمارات في مثل هذه الميادين. كما أنه قد اشترط قانون 82 كما هو الشأن في قانون 66، الرخصة قبل الشروع في أي مسعى إداري حيث يخضع الاستثمارات المتعلقة بالتوسيع إلى رخصة تسلم بواسطة:

أ- قرار من الوالي بناء على رأي لجنة التراخيص للولاية commission d'agrément de wilaya بالنسبة لجميع الاستثمارات التي تقل عن 3000000 دج

ب- قرار وزاري يتخذ بناء على رأي اللجنة الوطنية للتراخيص commission national d'agrément بالنسبة للمبالغ التي تتجاوز3000000دج .

و قد تم تحديده الحد الأقصى بموجب قانون مالية 1985، حيث يصل المبلغ المرخص به لمستثمر فردي بـ 12 مليون دينار، و المبلغ المرخص به للشركات هو 35 مليون دينار،على أن لا يجوز أن يسمح في أي حال من الأحوال في إطار هذا القانون الجمع الأفقي و العمودي

لنشاطات مماثلة أو مترابطة في أيدي مالك واحد لرأسمال، كما تحظر أيضا مبادرة الشخص الواحد بنشاطات متعددة سواء كان ذلك مباشرة أم بواسطة الغير .

الامتيازات : تختلف الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الخواص الذين يستوفون الشروط المحددة في هذا القانون من منطقة لأخرى و من نشاط لآخر .

*** بالنسبة للمناطق المحرومة :**

- تعفى الاستثمارات المنجزة في المناطق المحرومة من الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية لا تتجاوز 5 سنوات و من الضريبة العقارية لمدة لا تتجاوز 10 سنوات و من التخليص من الرسم الوحيد عند الإنتاج فيما يخص شراء التجهيزات للنشاط المعتمد، قصد صناعة منتجات خاضعة للرسم.

- الإعفاء من الرسم عند النشاط الصناعي و التجاري و من الدفع الجزافي لمدة لا تتجاوز 5سنوات.
- و تعفى الاستثمارات المنتجة للمواد من الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية لمدة لا تتجاوز 5 سنوات، و من الرسم الوحيد الإجمالي إذا كانت المنتجات خاضعة للرسم ، و من الرسم على النشاط الصناعي و التجاري و من الدفع الجزافي لمدة لا تتجاوز 3 سنوات .

*** أما باقي الاستثمارات الأخرى فتستفيد من الامتيازات التالية :**

- الإعفاء الجزئي أو المتناقص من الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية لمدة لا تتجاوز 5 سنوات و الإعفاء الجزئي من الرسم العقاري لمدة لا تتجاوز 10 سنوات.

و يستفيد المستثمر المستوفي لشروط هذا القانون، بالإضافة للتسهيلات التي يحصل عليها فيما يخص الحصول على قطعة أرض، و ضمان التموين بالتجهيزات و العتاد و المواد الأولية لممارسة نشاطه، و إمكانية الاستفادة من الإعلام الاقتصادي و التقني، يستفيد أيضا من بعض الامتيازات المالية في شكل :

- الحصول على قروض مالية قابلة للتسديد على المدى الطويل و المتوسط تخصص لتمويل استثمارات حيث لا تتجاوز 30 % من إجمالي الاستثمار المرخص.
- الحصول على قروض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال .

و قد ظهر مع عملية تطبيق هذا القانون نقائص عديدة ، جعلت السلطات العمومية القيام بتعديله مع بداية الإصلاحات بجملة من الإجراءات القانونية و التنظيمية تضمنت في قانوني الاستثمار

1988 و1993 ومراسيم تنظيمية أخرى نتطرق إليها ضمن الحديث عن سياسة الدعم الذي عرفه هذا القطاع .و كانت أهم العراقيل التي تضمنها هذا القانون :

- كانت الإجراءات القانونية تفرض على المستثمرين الوطنيين الإقامة على التراب الوطني، و هو التزام كان سببا في إبعاد المستثمرين الوطنيين غير المقيمين (المهاجرين) عن قطاع الاستثمارات الاقتصادية لاستخدام مواردهم المالية في نشاطات موازية (الصرف غير القانوني، التجارة غير الرسمية...)
- اعتماده سياسة الاحتكار في توجيه الاستثمارات، حيث أعتبر بعض النشاطات غير مسموح الاستثمار فيها، فهي إما حكرا على القطاع العام أو أنها مشبعة.
- يعتبر السقف المخصص للاستثمار حاجزا أمام المستثمرين للحصول على التكنولوجيات و تحقيق درجة كبيرة للاندماج الصناعي .
- كانت إجراءات الحصول علي الرخصة المسبقة، عائقا أمام تحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية.

4- قانون 88-25 المؤرخ في 1988/07/12 : جاء قانون 88 لتصحيح النقائص التي ظهرت عند تطبيق القوانين السابقة من خلال جملة التعديلات التي أعطت حرية أكبر المؤسسات، و سمحت لها بأن تبادر في أي مجال تريده، شرط أن يتماشى ذلك مع الخطة الوطنية المسطرة من السلطة، و أن لا يمس قطاعات السيادة الوطنية و الإستراتيجية .

و أهم تعديل تضمنه هذا القانون، هو إلغاء كل من إجراء الاعتماد الذي كان مطبقا في قانون 1982، بإعطاء حرية غير مقيدة للمستثمرين الخواص. و أيضا إلغاء القيد المتعلق بالحد الأقصى لمبلغ الاستثمار، حيث مكن أصحاب رؤوس الأموال الوطنيين سواء المقيمين منهم في الجزائر أو غير المقيمين من إنشاء مؤسسات في الجزائر .

و رغم أنه جاء مقيدا في مجال تدخل القطاع الخاص في بعض القطاعات الإستراتيجية، إلا أنه كان يمثل حافزا أمام المستثمرين الخواص في إنشاء و ترقية المؤسسات الصناعية الخاصة حيث حظيت باهتمام كبير في إطار هذا القانون بإدراجها ضمن النشاطات ذات الأولوية المنتظر منها تحقيق الأهداف التالية :

- المساهمة في إنشاء مناصب العمل .

- تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق إنتاج التجهيزات و المواد و الخدمات، لاسيما استعمال المواد الأولية نصف المصنعة.
- إحلال الواردات.
- ترقية نشاطات المقاولة من الباطن و الصيانة، قصد توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية و إضفاء المزيد من الفعالية و أداء الإنتاج.
- إحداث و تطوير النشاطات المتعلقة بهدف التصدير.
- تنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية، بتشجيع إنشاء و إقامة نشاطات داخل البلاد، خاصة في الهضاب العليا و المناطق المحرومة.
- تحقيق اقتصاديات العملة الصعبة باستعمال تكنولوجيا مؤكدة تخدم الاقتصاد الوطني.

و على عكس ما ورد في القوانين السابقة، فإن قانون 88 لم يشر للامتيازات الممنوحة للاستثمار الخاص، بل ترك مهمة تحديد هذه الامتيازات (الجبائية و التخفيضات المالية) إلى ما تقره قوانين المالية.

5- قانون الاستثمارات 1993 : شهدت السنوات التسعينات صدور العديد من الإجراءات القانونية و المراسيم التشريعية المؤطرة و المنظمة للحياة الإقتصادية، يهدف من ورائها توفير الشروط الضرورية لتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الحر، و قد كان من بينها مرسوم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار الذي جاء ليحل محل قانون 88-25 بتحديده للإجراءات التي تطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية.

لقد أعطى هذا المرسوم حرية مطلقة للمستثمرين[1] في إحداث المؤسسات ضمن الأنشطة الاقتصادية الصناعية أو الخدمية غير المخصصة صراحة للدولة، و يشترط في ذلك فقط تقديم تصريح بالاستثمار من الوكالة الوطنية للاستثمار[2] ، هذا التصريح يشمل معلومات تقنية وطنية عن المشروع المراد إنشائه و ذلك حتى يستفيد من مختلف الامتيازات و الضمانات الممنوحة له حسب أهميته و التي نقسمها إلى ثلاثة أنواع أساسية :

[1] حسب المادة 3 من مرسوم 93=12.

[2] نتطرق إلى هذه الوكالة عند الحديث عن الهيئات الساهرة على تدعيم ص.ص.م

1-5 : النظام العام و الامتيازات الممنوحة للمستثمرين : تستفيد الاستثمارات من الامتيازات التالية برسم إنجاز الاستثمار طول فترة لا يمكن أن تتجاوز ثلاثة سنوات ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة :

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة بـ 5% تخص العقود التأسيسية و الزيادة في رأس المال.
- إعفاء الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمارات من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع و الخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار و يمكن أن تكون هذه السلع محل التنازل أو التحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

يمكن أن يستفيد الاستثمار بناء على قرار الوكالة الامتيازات التالية ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله :

- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان أو أقصاها خمسة سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري.
- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة في المقطع السابق.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط المشار إليها في الفقرة أعلاه.

- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعطاء المحددة في المقطع الأول ألاه مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات الذكورة و ذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع و التنظيم في مجال الضمان الاجتماعي[1].
- تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك و الموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير من إعفاء من الحقوق و الرسوم.
- تستفيد كذلك عمليات الخدمات المرتبطة بالمشتريات المذكورة أعلاه من نفس الإعفاء من الرسوم[2].

2-5 : الأنظمة الخاصة و الامتيازات الممنوحة للمستثمرين :

أ- الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة :

- **تعريف المناطق الخاصة:** هي مناطق مصنفة كمناطق للترقية و مناطق التوسيع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية، و نعيين المناطق الخاصة و نضبط حدودها عن طريق التنظيم[3].

- **الامتيازات الممنوحة للاستثمارات في المناطق الخاصة:** تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة في مدة لا تتعدى ثلاث سنوات أو إذا صدر قرار من الوكالة يجدد الوكالة اجل أطول للإنجاز للاستفادة من الامتيازات التالية:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال الدولة جزائيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة للإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الدولة.
- إعفاء السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم المضافة، سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية, إذا كانت هذه السلع و الخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

[1] المادة (18) (ترقية الاستثمار 1993) ص 13 و 14.

[2] المادة (19) (ترقية الاستثمار 1993) ص 14.

[3] المادة (20) و (24) (ترقية الإستثمار1993) ص 14 و 16

- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار و يمكن أن تكون هذه السلع موضوعة تنازل أو تحويل طبق للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة. إضافة إلى هذه الامتيازات يمكن أن يستفاد من بعد الامتيازات بقرار من الوكالة.
- الإعفاء من ضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على نشاط الصناعي و التجاري طيلة فترة أدناها خمس سنوات و أقصاها عشر سنوات من النشاط الفعلي.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها فترة أدناها خمس سنوات و أقصاها عشر سنوات.
- تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط.
- الإعفاء من ضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على نشاط الصناعي و التجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة خمس سنوات قابلة للتمديد، بناء على قرار من الوكالة.
- إلى جانب الامتيازات التي تمنح من طرف الدولة، و قد تصل إلى الدينار الرمزي، التنازل عن أراضي تابعة للأملاك الوطنية لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة[1].

ب) الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:

- **تعريف المناطق الحرة:** المناطق الحرة هي تلك المناطق التي يتم فيها عملية الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة.

يمكن القيام باستثمارات تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملية قابلة للتحويل الحر و بسعر رسمي من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها في المناطق الحرة.

تنجز هذه الاستثمارات في مجال نشاطات موجهة للتصدير يفهم من التصدير تسويق السلع و الخدمات التي أنتجتها هذه الاستثمارات خارج الإقليم الجمركي الوطني بما فيه المناطق الحرة.

[1] المادة 21.22.23 ترقية الاستثمار (نصوص تشريعية) 1993 ص 14.15

تعتبر العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المناطق الحرة و المؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني كأنها من عمليات التجارة الخارجية في مفهوم التشريع المعمول به[1].

- الامتيازات الممنوحة للاستثمارات في المناطق الحرة:

- تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة من جميع الضرائب و الرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و الشبه الجبائي و الجمركي باستثناء:

- الحقوق و الرسوم بالسيارات السياحية غير مرتبطة باستغلال المشروع.
- المساهمات و الاشتراكات في نظام القانوني للضمان الاجتماعي.
- تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية التي تمارس بالمناطق الحرة من الضرائب.
- يخضع العمال الأجانب الذين جرى توظيفهم، لنظام الضريبة الجزافية على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم.
- تستورد السلع و الخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمار أو الأزمة لاستغلاله بكل حرية.
- يرخص للمستثمرين المستفيدين من أحكام هذا الفصل أن يقوموا ببيع حصة من إنتاجهم في الجزائر، و تكون هذه البيوع خاضعة للتشريع و التنظيم المعمول به، لاسيما ما يحكم منها التجارة الخارجية[2].

الامتيازات الأخرى:

- يمكن أن تستفيد الاستثمارات من فوائد مخفضة على القروض البنكية المحصل عليها.
- يمكن أن يستفيد استثمار إعادة التأهيل أو الهيكلة المخصص لاستئناف النشاط بعد غلق المشروع أو إعلان الإفلاس (تمنح الامتيازات بناءا على قرار من الوكالة).
- يمكن للنشاطات التي لا تعمل بوتيرة متواصلة و التي تدرج ابتداء من تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي فريقا ثانيا و ثالثا و رابعا بغية تحسين استعمال قدراتها التحويلية و الخدماتية و تستفيد طوال فترة خمس سنوات قابلة للتمديد من تكفل الدولة بنسبة 50% من إسهامات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي فيما يخص، الفريق الثاني،

[1] المادة 25.26 ترقية الاستثمار (نصوص تشريعية) 1993 ص 16.

[2] المادة 35.36.37 ترقية الاستثمار(نصوص تشريعية) 1993 ص 18.

75% فيما يخص الفريق الثالث و100% فيما يخص الرابع (يمنح هذا الامتياز بقرار من الوكالة).

لقد ألغى هذا النص التشريعي صراحة كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس الموضوع و القوانين المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات، و واقع الأمر، أن القراءة المتأنية لمحتوى المرسوم التشريعي 93-12 المذكور أنفا، تبرز أن هذا الأخير هو نتاج إصلاحات الإقتصادية، الذي تم الشروع فيها ابتداء من عام 1988، تزامنا مع إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما سبق هذا النص، صدور القانون التجاري[1] و القانون المتعلق بالتحكيم في مجال التجارة الدولية [2].

و تأسيسا لما تقدم، نجد أن هذا النص، أبرز إلى حدّ كبير إمكانية تحرير الاقتصاد الوطني عبر وضع حيز التطبيق القواعد المتعلقة باقتصاد السوق و بذلك تغيرت النظرة فيما يخص السياسة الإقتصادية ككل من سياسة مناهضة للاستثمار الخاص و خاصة الأجنبي منه و اعتباره امتدادا للتبعية الإقتصادية و السياسية، إلى فتح الباب على مصراعيه الرأسمال الوطني الخاص و الأجنبي و اعتبارهما عوامل أساسية للهدف المعلن عنه في مجال التنمية و حلاًّ بديلاً لتحقيق الإنعاش الاقتصادي المنشود و منه القفزة النوعية للاقتصاد الوطني.

لذلك اعتبر هذا القانون حلا إستراتيجيا، الهدف من ورائه البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر و رؤوس الأموال الوطنية الخاصة و الأجنبية باستثناء القطاعات المخصصة صراحة للدولة، و هذا عن طريق مختلف الضمانات و التحفيزات الجمركية الهامة بالإضافة إلى حرية المستثمرين مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في فض النزاعات في حالة حدوثها. كما أعتبر حلا لمشكلة المديونية الخانقة الشيء الذي يسمح للجزائر بأن تسيطر على سياستها التنموية و النهوض بها و من محاسن هذا القانون، نجد أنه لم يطالب المستثمر بأي التزام يخص شروط إقامة المشاريع، كما أنه لم يتناول في أي من مواده تحديد سقف يحظى امتلاك رأس مال المؤسسة و عليه فإن هذا قد يبيح للمستثمر الأجنبي إمكانية امتلاك حصة 100 % للمشروع الاستثماري.

[1] - أنظر مرسوم تشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، يعدل ويتمم الأمر رقم 75-50 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري (الجريدة الرسمية رقم 27 سنة 1993).

[2] - أنظر مرسوم تشريعي رقم 93-09 المؤرخ في 25 أفريل 1993، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية (الجريدة الرسمية رقم 27 سنة 1993).

3-5 الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20-08-2001 : لقد جاء هذا الأمر، من أجل تحديد النظام الذي يعمد إلى تطبيقه على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، في هذا الصدد نشير هنا إلى أن هذا التشريع جعل الاستثمار حرّا و مشجعا و هذا عبر، إلغاء لفظ الأنشطة المخصصة للدّولة أو لفروعها، ضمن هذا الأمر أصبح قطاع الاستثمارات مفتوح لجميع الشركاء الوطنيين و في العالم في إطار تشريعا قانونيا يندرج ضمن مسعى تحرير الاقتصاد، كما يركز هذا النص التشريعي على إعطاء أهمية بالغة للاستثمارات التي يتم إنجازها ضمن نشاطات اقتصادية الهدف من ورائها إنتاج السلع و الخدمات، و هنا نفهم أن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية و الخدماتية لها أهمية بالغة في سياسة الحكومة إلى جانب ذلك تطرق هذا الأمر إلى أن الاستثمارات التي يتم إنجازها تأخذ شكلين أساسين و هما: الامتياز و/أو الرخصة هذه الأخيرة، يمكن إنجازها في حرية تامة، و تستفيد بحكم هذا الأمر من حماية قانونية و ضمانات نصت عليها قوانين و تنظيمات معمول بها، إلا أن المشرع ربط ذلك بوجوب احترام التنظيمات و التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة و التي تهدف أيضا إلى حماية البيئة و الإقليم، و كان المقصود بالاستثمار ضمن هذا الأمر هو :

1- الحصول على أصول الهدف من ورائها إنشاء و تحقيق كيان اقتصادي قائم بذاته أو بعبارة أخرى إنشاء كيان اقتصادي مثل مؤسسة أو مصنع أو وحدة الغاية منها القيام بنشاطات إنتاجية في مجال السلع و الخدمات.

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة سواء أن تكون هذه المساهمات حقيقية (عينية) أو حتى (نقدية)، حيث أن حجم المساهمات في رأس المال تأخذ الشكلين السابقين أو أن تكون مجتمعة، و حسب دليل المستثمر، فإن تقييم المساهمات العينية تكون مصحوبة بوساطة "خبير المساهمات" هذا الأخير يكون هدفا لملاحق تدمج في نظام المؤسسة و ضمن هذا الإطار يتحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة التي يقصد بها تعيين المساهمات الأولية بنسب قيمية حسب المستويات التالية:

جدول رقم 17: الحد الأدنى للمساهمات الخاصة

القيمة الكلية للاستثمارات	الحد الأدنى للأموال الخاصة
أقل أو يساوي 2 مليون د.ج	% 15
أكثر من 2 مليون د.ج وأقل من 10 مليون د.ج	% 20
أكثر من 10 مليون د.ج	% 30

Source : B.N.A- Guide d'investisseur étranger en Algérie: 2001 p 4.

إن هذه المستويات، لا يمكن تطبيقها فيما يتعلق بالاستثمارات المحققة في النشاطات التي تحكمها النصوص الخاصة (مثل قطاع المحروقات).

استثمارات قد تنشأ من جراء إعادة الاعتبار أو إعادة هيكلة المؤسسات القائمة، و يتعلق الأمر هنا بكل تصرف أو سلوك استثماري يلتزم به المستثمر انطلاقا من إسهامات جديدة (حقيقية عينية أو نقدية)، بهدف استعادة نشاطات مؤسسة بعدما تم حلها و قفل من حساباتها. و تضمن الجهاز الجديد نظاما عاما و نظاما استثنائيا .

- **النظام العام** : يمكن للاستثمارات التي تندرج سواء ضمن إطار استخدام نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة الهيكلة، أن تستفيد بالإضافة للحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، من المزايا الآتية :

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من السم على القيمة المضافة فيما يتعلق السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية.
- تشجيع الاستثمارات التي تستعمل التكنولوجيات غير الملوثة.

- **النظام الاستثنائي**: يخص هذا النظام تشجيع الاستثمار في المناطق التي ينبغي ترقيتها و التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات تحافظ على البيئة و تدخر الطاقة و تؤدي إلى تنمية مستديمة، حيث تستفيد من المزايا التالية :

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادة في رأس المال.
- قد تتكفل الدولة جزئيا أو كلبا بمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أمقتناة من السوق المحلية، و ذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

كما يستفيد الاستثمار بعد معاينة انطلاق الاستغلال من المزايا الإضافية التالية:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، الدفع الجزافي زمن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمارات، مثل تأجيل العجز و آجال الاستهلاك.

لقد تم بموجب هذا الأمر استحداث جهاز جديد بدل وكالة ترقية و متابعة الاستثمار " APSI" يدعى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " ANDI " و شباك وحيد و تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر.

6- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: جاء القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 و المتضمن قانون توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ليسد الفراغ القانوني الذي كان يعرفه هذا القطاع و ليرفع اللبس عن معايير التصنيف و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ينص عل اعتماد جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع و ترقية إنشاء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من خلال :

- وضع مراكز للإرشاد تهتم بتسهيل إجراءات تأسيس المؤسسة.

- إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة إلى تسهيل الحصول على التمويل البنكي للاستثمارات التي تدخل في هذا الإطار.
- تشجيع إنشاء مؤسسات جديدة و توسيع حقل نشاطها.
- ترقية تداول المعلومات ذات الطابع الصناعي، التجاري، الاقتصادي، المهني و التقني خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- وضع سياسات تهتم بالتكوين و تسيير الموارد البشرية التي تحفز و تشجع الابتكار، الإنتاجية و ثقافة المؤسسة.
- تحسين الخدمات البنكية فيما يخص معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ترقية صادرات السلع و الخدمات من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- التكفل بترقية المقاولة من الباطن باعتبارها أحسن وسيلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و تظهر أهمية هذا النص القانوني لكونه الأول الذي ينظم نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يستحوذ عليها القطاع الخاص الوطني، حيث كانت تعمل في إطار يغيب فيه أي نص قانوني يحمي حقوقها و يؤكد على واجباتها. و قـــــد عملت الوزارة المعنية بهذا القطاع على وضع هذا القانون حيز التنفيذ من خلال النصوص المتعلقة بما يلي:

- إنشاء المصالح المحلية للوزارة للتكفل بانشغالات المتعاملين و تطبيق سياسة القطاع.
- إنشاء المديريات الجهوية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إنشاء بنك معلومات خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتنافسية، و معايير الكفاءة الجودة و الإنتاجية.
- تعميق أسلوب التشاور مع الجمعيات المهنية و المنظمات ذات العلاقة بالقطاع.
- تطوير أسلوب المناولة كنمط إستراتيجي لتكثيف و توجيه نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

7- قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 : يعتبر هذا القانون المرجع الأساسي، الذي جاء من أجل تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال، فهو في الواقع ليس بقانون خاص بالاستثمارات و لكن هذا لا يمنع، من وجود نصوص مواد تعنى بالجانب الاستثماري و هكذا نجد أن هذا النص كرّس المبادئ التالية:

- استقلالية البنك المركزي،
- إلغاء الفوارق بين القطاع العام و القطاع الخاص،
- اعتماد مفاهيم الاستثمارات المقيمة و غير المقيمة بدلا من الوطنية و غير الوطنية،
- أصبح ترخيص الاستثمارات و ابتداء من صدور هذا النص من صلاحيات مجلس النقد و القرض للبنك المركزي بدلا من اللجنة الوطنية للاستثمارات التي تخضع لسلطة الإدارة و يدخل هذا الأمر في إطار تبسيط عملية قبول الاستثمار بخضوع ذلك إلى ما يسمى بـ "رأي المطابقة" "Avis de Conformité" و هذا بتقديم الطلب إلى المجلس المذكور و يقوم هذا الأخير بالبت في ملف الاستثمار خلال شهرين[1].
- تحسين مستوى العمال و الإطارات الجزائرية.
- إحداث ترقية في مستوى الشغل.
- اقتناء وسائل تقنية و علمية و الاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع و العلامات التجارية المسجلة و العلامات المحمية في الجزائر و ذلك تطبيقا للاتفاقات الدّولية المبرمة في هذا الشأن.
- إحداث توازن في سوق الصرف.
- لقد أعطى هذا النص التشريعي الضوء الأخضر لغير المقيمين بالاستثمار المباشر، و يكون بذلك قد أدخل تمييزا واضحا بين المقيمين و غير المقيمين.

كما كرّس هذا النص التشريعي مبدأ الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدّولية، التي تبنتها الجزائر، و تجدر الملاحظة هنا أنه إلا غاية تاريخ صدور هذا النص التشريعي فإن الجزائر، لم تصادق، على أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

إن قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، لم ينص على جانب الامتيازات، بالرغم من تناوله جانب الضمانات المتعلقة بالتحولات المالية، على كل حال، فإن صدور هذا القانون أعتبره الملاحظون نقطة البداية، التي من خلالها أقرت الجزائر مبدأ القطيعة مع الممارسات السابقة في

[1] - ارجع إلى المادة "50" من قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

مجال التعامل مع الاستثمار الأجنبي عموما و المباشر خصوصا، فقد كرّس مبدأ الانفتاح لصالح رؤوس الأموال الأجنبية[1].

المبحث الرابع: إشكالية القطاع غير الرسمي في الجزائر:

في إحدى المقالات التي تضمنتها صحيفة "الكريدايت بانك" لسنة 1982 و المتطرّقة إلى القطاع غير الرسمي معتبرة إياه إحدى قواعد القطاع الرسمي باعتبار أن انعدام الأنشطة غير الرسمية سيكون سببا مباشرا في فقدان بعض من المؤسسات أو بالأحرى البعض من الأنشطة الرسمية لفاعليتها و تنافسيتها في النسيج الرسمي بسبب افتقارها إلى الحركية و إلى التنمية الناجمة من المنافسة غير الرسمية فالنتيجة المترتبة عن هده تكون الزوال و في أحسن الحالات طرق باب المنافسة غير الرسمية، أيضا و في نفس المقال و في ظل تحرير الأسعار فان ما يستحيل تحقيقه على القطاع الرسمي يصبح ممكنا و ممكنا جدّا بالنسبة للقطاع غير الرسمي، هذا دون إهمال دوره الاجتماعي في مواجهة البطالة و ما جاوره[2] ، بشكل مختصر لا يمكن تصوّر اقتصاد بدون قطاع غير رسمي، من خلال هذا المقال بدأت نشأة تيار القطاع غير الرسمي الذي أصبح يرى إليه كأحد أعمدة التنمية، و هذا ما يمثل حقيقة و واقعا يجب دراسته و التفكير فيه.

المطلب الأول: مفاهيم القطاع غير الرسمي

استخدم مرادف غير الرسمي لأول مرة كإشارة للبحث عن فرص تعظيم الربح، فمجموعة كبيرة من الأجراء في القطاع الرسمي يستخدمون نشاطات ثانوية غير رسمية بهدف مضاعفة الكسب و هذا ما يمثل أحد أشكال الأجر الإضافي المساعد على تحسين مستويات المعيشية و الاجتماعية في آن واحد، موضوعيا و من خلال هذه المداخل قد نتمكّن من التوصل إلى محاصرة الإطار الخاص بمفهوم القطاع غير الرسمي مما سيسمح لنا بتحديد مجال الاستقصاء الذي يمكننا من تقدير مدى مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل[3].

عمليا قد يصعب تحقيق هذه النقطة، كما قد يستحيل تصور مصطلح القطاع غير الرسمي دون الخوض في التبصر الذي يعود إلى العقود الماضية خلال حقبة الخمسينيات و الستينيات حيث

[1] - نشير هنا إلى أن عمليات الاستثمار المختلفة المقدمة من قبل المستثمرين غير المقيمين قدرت بحوالي 184 مشروعا بتكلفة إجمالية تقدر بـ 72.946.46 د.ج ، وهذا ما تم نشره من قبل بنك الجزائر في سنة 1993.

[2]- PESTIEAU Pierre,1982, "l'Economie souterraine", Ed: Pluriel- Inédit, pp:182.

[3]- Abdelkader BELARBI, (2009) « De la précarité de l'emploi formel a la durabilité de l'informel en Algérie », Revue N° 7, Faculté des Sciences économiques, Université de Khemis Miliana.

سنجد أنفسنا يصدد الحديث عن[1] الاستراتجيات التي تعدّ سببا كافيا لتبرير نشأة أو ميلاد هذا المفهوم المستخدم لأول مرة في الدراسات الأدبية و بالتحديد من طرف KEITH Hart في إحدى دراساته لدولة غانا و مع ذلك فان نتائج هذه الدراسة لم تنشر إلا مع مطلع1971، تم استخدم هذا المصطلح للمرة الثانية من طرف المكتب الدولي للعمل سنة 1972 في إحدى تقاريره عن و ضعية العمل في كينيا ، فبالنسبة للمكتب الدولي للعمل فان هذا المصطلح يعني : " مجموعة المؤسسات الصغيرة و غير الرأسمالية و التي تنمو بها النشاطات الخلاقة للمداخل"، يستنتج من هذا التعريف أنه يستند على سبع خصوصيات :

- سهولة الالتحاق بالنشاط؛ ضيق مجاله؛ استخدام الموارد المحلية؛ الامتلاك الأسري للمؤسسة؛ استخدام تقنيات كثيفة الاحتياج لليد عاملة، مهارة اليد عاملة مكتسبة خارج مجال التكوين الرسمي، توفر أسواق تنافسية خالية من الأنظمة و القوانين الضابطة.

فالجدل النظري غير المثبت بالبديهيات التجريبية بسبب غياب تعريف دولي متفق عليه يفتح المجال أمام تماطل الاجتهادات الرامية إلى تبني تعريف دولي مشترك و موحّد حول القطاع غير الرسمي، و في هذا الصدد هناك صفات أخرى أضيفت إلى الخصوصيات السبعة التي يتصف بها القطاع غير الرسمي و تتمثل أساسا في مرونة أوقات العمل التي يتميز بها هذا الأخير، أيضا انخفاض أسعار ما يقدمه من منتجات أو خدمات[2]، بالإضافة إلى ضعف نسبة استخدام الطاقة في هذا القطاع مع غياب إمكانية اللجوء إلى استخدام القروض فيه...؛ فحتى و أن أقرّ عدد من الدارسين للقطاع غير الرسمي أن ففي الأصل فان القطاع غير الرسمي يبقى قديم النشأة و أن الكثير من دارسيه يرجعون ظهور مصطلحه إلى حقبة الخمسينات تحت اسم: "القطاع غير المنضم" الذي يشير إلى وحدات إنتاجية صغيرة الحجم و إلى جزء من النشاطات غير النقدية بدليل النماذج الرياضية المشتركة بين كل من: Lewis سنة 1954 و Hirschmann سنة1958 إلى غير ذلك من الدراسات التي تثبت أن هذا المصطلح يبقى غير جلي، فهناك أكثر من ثلاثون عبارة للإشارة إلى هذا القطاع و كلها عبارات و معاني تشير إلى مختلف النشاطات غير المصرّح بها أي تلك النشاطات غير المأخوذة في الحسبان عند حساب

[1]- MARTINET" Secteur informel:débats et discussions autour d'un concept "in NEDELEC S et Coquery Vidrovitch C," Tiers Monde : L'informel en Question? "Harmattan 1991, p : 31.

[2]- SETHURAMAN S V, 1976, "le secteur urbain non structuré : concept mesure et action, in revue internationale du travail, vol : 114, N°: 01, juillet- Août, BIT, Genève, pp: 350.

الناتج الداخلي الخام و هذا ما يجعل من هذا القطاع أشد تعقيدا سواء من حيث منهجية التقدير و التحليل أو من حيث المفاهيم، كما نجده في نظام المحاسبة الوطنية الأمريكية المستخدمة لمصطلح الاقتصاد غير الملاحظ إضافة إلى مفاهيم أخرى مثل الاقتصاد الموازي و اقتصاد السراديب و الاقتصاد الخفي كذلك الاقتصاد الأسود و الاقتصاد غير المهيكل أو حتى اقتصاد الظل...، أو كما جاء في تعريف الديوان الوطني للإحصاء الذي يعتبر هذا القطاع قطاعا خارجا عن القانون و الذي تغيب فيه استخدام الدفاتر المحاسبية، كما يكون فيه رقم الأعمال محدود بالإضافة إلى عدد العاملين... [1]، كل هذه المرادفات لا تعني بالضرورة نفس المعنى و عليه و لإزالة الإبهام نعود إلى المؤتمر الخامس عشر لإحصائيي العمل المنعقد سنة 1993 الذي كان هدفه تفكيك مفهوم القطاع غير الرسمي من صورته المتعلّقة بالمخالفة القانونية و سريته التي كان من خلالها يشقّ طريقه إلى الممارسة، كلّ هذا يجبرنا بالعودة إلى المناقشات التمهيدية للمؤتمر الرابع عشر المنعقد سنة 1987 و الذي حاول فيه ممثل دولة كينيا تفسير و تبيان تم البرهنة أن الأنشطة غير الرسمية التي يجري الحديث عنها لا يمكن اعتبارها كأنشطة سرية أو خفيّة داخل الدول النامية، و إن كانت كذلك داخل الدول المتقدمة، مضيفا أنّه في حالة الدول السائرة في طريق النموّ لا يمكن الحديث عن اقتصاد السراديب، مما يعني الرفض الصريح لمصطلح [2] Moonlightingأو الممارسة على ضوء القمر و هو المصطلح المستخدم في الدول الرّائدة، فالحجة المستخدمة أثنائها أن هذه الأنشطة في الدول المتخلّفة تمارس عامة تحت ضوء الشمس In full sun معللا و جهة نظره باستخدام مصطلحSwahili jua kali الذي يعني Under the extreme sun و كلّها مصطلحات تشير إلى أن أنشطة القطاع غير الرسمي بعيدا عن التستّر و الاختباء تمارس بشكل عادي أمام نظر الدولة، أيضا من بين الاجتهادات الأساسية لهذا المؤتمر اقتراح بدء العمل بإبعاد الفلاحة و الأنشطة الأولية من مجال القطاع غير الرسمي، على أن تتمّ معالجة هذه الأنشطة بشكل منفصل حتى تتوفّر معلومات صحيحة و مقبولة ضمنيا عن القطاع غير الرسمي بعيدا عن المخاتلة و التضليل، كما اقترح خلال هذا المؤتمر إدراج الأنشطة الثانوية و تلك المتعدّدة في القطاع غير الرسمي مما يساعد في التذكير على أن هذا الأخير يوصف في العموم على أنه " جملة و حدات منتجة للسلع و الخدمات الموجهة أساسا إلى خلق مناصب عمل و عوائد بالرغم من الضعف الذي يسوده من حيث تقسيم

[1]- BERNARD C, 1991," Nouvelles logiques marchandes au Maghreb", Ed: Paris CNRS, p: 31.

[2]- Le terme « moonlighting » signifiant « au clair de lune » utilisé dans beaucoup de pays industrialisés.

العمل و رأس المال و غياب علاقات العمل خاصة أثناء اكتساب طابع العمل لصفته الموسمية أو الظرفية "[1]، بشكل مختصر حتى لا نبتعد عن محور دراستنا نقترح استخدام ثلاثة ألفاظ بعد تعريفها إشارة إلى ثلاثة أصناف من الاقتصاد غير الملا حظ كالاقتصاد غير القانوني، اقتصاد السراديب و الاقتصاد غير الرسمي الذي يهمنا في تحليلنا نظرا لشيوع استخدامها في كثير من الدراسات الأكاديمية:

1- الاقتصاد غير القانوني: يمثل جملة أنشطة ممنوعة كتجارة المخدرات و التهريب، قد تكون هذه النشاطات غير ممنوعة إلاّ أنها تكون غير مصرّح بها كإتمام الملابس الجاهزة و غير ذلك...؛

2- اقتصاد السراديب: يخص أنشطة غير مشروعة، مستترة كلّيا أو جزئيا و يعود هذا إلى عدّة أسباب منها:

- التهرب الضريبي لتجنب بعض الرسوم كالرسم على القيمة المضافة و ما شبه ذلك؛
- الغش في المشاركات الاجتماعية بعدم التصريح بالمجموع الصحيح للعاملين؛
- انتهاك بعض مقاييس العمل كالأجر الأدنى و عدد ساعات العمل...؛
- عدم امتلاك السجل التجاري.

3- الاقتصاد غير الرسمي: كل التحاليل و الدراسات و إن اختلفت فإنها تجتمع حول خيوط الاقتصاد غير الرسمي الذي يعرفه الأستاذ " هني" بأنه: " ذلك القطاع المنحصر على جملة أنشطة لا تراها الدولة أو أنها تتعمّد غضّ البصر عنها"[2]، أو ذلك القطاع الذي يغطي جزء من النشاطات ضعيفة الإنتاج لمؤسسات صغيرة، لذلك فهو يعد محطة انتظار و ملجأ للبطالين و المؤسسات التي تجد نفسها في مأزق، لذلك فإن اليد العاملة التي تنشط فيه تكون غير مؤهلة و مفتقرة إلى الخبرة[3] و هي تعمل لحسابها الخاص، غير أن فرص إبراز المهارات تبقى ضئيلة و قد تكون منعدمة خاصة فيما يتعلق بجانب الخدمات و التجارة اللذان يعدان محطّ اهتمام الجميع لأنهما لا يتطلبان مهارات أو خبرات كما أن اليسير من رأس المال المستثمر بهما كفيل بتحقيق ربح يفوق ما يحققه موظف في العمل الرسمي و قد يصل الفارق إلى 5 أضعاف الأجر الأدنى،

[1]- CHARMES J," La mondialisation favorise-t-elle le travail informel ?", in Journée d'étude,"Regards critiques sur les enjeux de la mondialisation", a l'Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines – Centre d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement (C3ED) ,26 Octobre 2001, 07p.

[2] -HENNI A, 1990, " Essai sur l'économie Parallèle, cas de l'Algérie", Ed :ENAG Alger, pp: 70-101.

[3] -Analyse de la population Active en ALGERIE, collection statistique N°: 30, ED : OPU : 1989, P: 134.

و هذا ما يخالف التعريف الكلاسيكي الذي يستصغر فرص الربح في العمل غير رسمي عكس ما و رد في التقرير الثامن للمؤتمر الجهوي الإفريقي السابع: " أن الربح مضمون في العمل غير الرسمي متى تحقق التنظيم"[1].

أما فيما يخص تعريف البنك العالمي للقطاع غير الرسمي فقد حدّده بالإضافة إلى ما سبق بثلاثة خصائص:

- أنها وظيفة غير مصرحة؛
- أنها لا تستفيد من الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي؛
- حجم المنشأة أو المؤسسة يبقى صغيرا[2].

نتبين من هذا التعريف أن القطاع غير الرسمي عبارة عن و حدات مؤسساتية إنتاجية ذات مستوى تنظيمي هزيل، تملك و سائل إنتاجية قديمة و تتميّز بتقسيم ضعيف تارة و مفقود تارة أخرى بين العمل و رأس المال، في حين أن علاقات العمل تبقى فيه قائمة على أساس روابط عائلية تعود ملكيتها دائما للقطاع العائلي، و هذا ما يمكن تلخيصه في التعريف الإحصائي المقدّم في المؤتمر الرابع عشر لإحصائيي العمل الذي اعتبر القطاع غير الرسمي "مجموعة و حدات إنتاجية تشكّل عنصرا في صلب نظام المحاسبة الوطنية للقطاع المؤسساتي العائلي في شكل مؤسسات فردية"، هذه المؤسسات كما سنتقدم بتوضيحه تختلف عن الشركات و شبه الشركات من حيث معيار الوضعية القانونية و طبيعة المحاسبة المعتمدة أو المتوفّرة، و هكذا و بالرغم من افتقارها إلى محاسبة كاملة تمكّن من التمييز بين الأنشطة الإنتاجية الخاصة بالمؤسسة و باقي الأنشطة التابعة لأحد أفراد الأسرة فإنها لا تشكّل كيانا مستقلا، منفصلا عن الأسرة أو أحد أفرادها المالكين لها.

فالقطاع غير الرسمي إذا يحتوي على مؤسسات ذات حساب خاص كما أن أنشطته غير معدّة بهدف التهرّب الجبائي أو التملص من دفع المشاركات الاجتماعية، مؤسسات يقول عنها الاقتصادي ***Charmes*** في أحد تعريفاته: "بأنها مؤسسات فردية تكون فيها الأصول و النفقات و مختلف الالتزامات صعبة الفصل عن العائلات و ممتلكاتها[3]، فهو يميّز في ذلك بين القطاع غير الرسمي المحصور أي المؤسسات الصغيرة، المؤسسات الحرفية أو التجارة التقليدية...، و

[1] - VERNIERES Michel, op. Cit, p : 107.

[2] - BANQUE MONDIALE, Octobre 1997," Etude sur la pauvreté en Algérie", ED : ESKA, BM.

[3]- CHARMES J, "Le secteur informel en Afrique", in www.cybercale.tm.fr/jarna/ 1998

القطاع غير الرسمي غير محدد الموضع [1] (العمل بالمنازل...) معترفا في تصنيفه بصعوبة فهم القطاع غير المهيكل[2]، من هنا يمكن استنتاج تعريف للقطاع غير الرسمي نقول فيه أينما كان مكان العمل، و مهما كانت أهمية القيم المنقولة و مدّة النشاط و طبيعة ممارسته، بشكل أساسي أو ثانوي فالقطاع غير الرسمي يعرّف كقطاع محتو على:

- مؤسسات غير رسمية لعمال ينشطون لحسابهم الخاص و الذين بإمكانهم توظيف عمّال غير معوّضين بأجور ظرفية أو موسمية متفق عليها لأسباب مهنية متوقفة على طبيعة الظروف الاقتصادية، و يحتوي هذا القسم سواء على المؤسسات التي تعمل لحسابها الخاص و حتى المؤسسات غير المسجلّة حسب ما تقتضيه المعايير القانونية المنصوص عليها كمعيار الجباية أو الضمان الاجتماعي[3]...

- مؤسسات الموظفين غير الرسميين الذين بإمكانهم توظيف أجير أو عدّة أجراء بشكل دائم و الذين يشبعون ميزة واحدة أو جملة منها:

- حجم المنشاة أو المؤسسة الصغير نسبة إلى عدد العمّال الناشطين بها و المعرّفين على أساس عتبة الخطوط الدنيا الملحقة إلى التشريعات الوطنية أو الممارسات الإحصائية
- عدم تسجيل المؤسسة أو الأجراء.

بشكل مختصر فحتى و إن صعبت عملية فهم هذا القطاع فان فهمه لا يسهل إلا من خلال القيام بتحقيق و إنما تستدعي المسألة تنويعات في المقاربات المنتهجة حسب تنوع أشكال الأنشطة المطلوب دراستها[4]، و في نفس السياق فان عددا من المختصين يقترح تصنيفات خاصة بهم بالنسبة للنشاطات غير الرسمية، و بشكل عام فإننا نهتمّ بذكر ثلاثة تصنيفات رئيسية تجتمع حول محور القطاع غير الرسمي[5]:

[1]- LAUTIER B, DE MIRAS C, MORICE A, 1991, "L'état et l'informel ", Ed : l'Harmattan Paris, p: 18.

[2]- PENOUIL M et LACHAUD J P, op. Cit, p:45.

[3]- Abdelkader BELARBI, (2010) : « le rôle du secteur informel dans la lutte contre le chômage en Algérie», Revue périodique N°13Revue, Faculté des Sciences économiques, Université de Laghouat, pp 278-298.

[4]- PORTES Alejandro, CASTELLS Manuel, BENTON Lauren A, 2002," The informal economy, studies in advanced and less developed countries", The Johns Hopkins University Editions, p: 212-218.

[5]-COMO Odoardo, "Une économie africaine de plus en plus informelle" in Revue "Développement et Coopération" N°: 6, Novembre et Décembre, 1996, pp : 9-10.

- الصنف الأول يخص مادون القطاع المتعلق بالمؤسسات الجزئية الصغيرة و التي تمثل أحدى العناصر الديناميكية القوية التي ترتبط في الأصل بالقطاع المهيكل من حيث المداولة و أغلبية هذه المؤسسات تعدّ مستقلة و مموّنة للأسواق ضئيلة المداخل.
- الصنف الثاني يخص مادون القطاع le sous secteur المتعلق بالمؤسسات العائلية بحيث أن أغلب النشاطات تستلزم يد عاملة نسائية مقابل أجور بخسة.
- الصنف الثالث يخص مادون القطاع الخاص بالخدمات المستقلة كعمليات البيع السريع و هي تحتاج إلى عمال باليوم يحدث هذا دون اشتراط كفاءات أو مهارات، و يبقى هذا النوع من النشاطات يشكل الحصة الكبيرة من القطاع غير الرسمي.

وأمام صعوبة المحاصرة بكل المقاييس السوسيو - اجتماعية و بالخصوص حجم و وضعية هذه الوحدات أمام القانون فان المحاسبة الوطنية الجزائرية[1] و كذالك الديوان الوطني للإحصاء يعتمدون جملة من المعايير سهلة القياس، تسهّل من تحديد النشطين بالقطاع غير الرسمي كاعتماد معدل غير المساهمين و عدد المؤمّنين الاجتماعيين غير الأجراء و أيضا عدد الموظفين و الأحرار حسب حجم المؤسسة، و عليه فان حتمية اللجوء إلى تقدير و حساب حجم القطاع غير الرسمي تصبح ضرورة ملحّة قبل القيام بأيّ شيء.

المطلب الثاني: القطاع غير الرسمي بالجزائر

إن الاهتمام بمشكل القطاع غير الرسمي في الجزائر لم يبدأ إلا أخيرا بعدما اكتسب حصة كبيرة من السوق، فبعيدا عن جدل التعريفات المنتهجة في تحديده فالقضية الأولى تعلقت بكيفية المحاصرة أو كيفية تضييق الخناق على هذا الأخير، بحيث أن التلميحات ما هي إلا سياسية ليس إلا، و مع ذلك يجمع الدارسون أن القطاع غير الرسمي انتشر في عدّة محطات من حياة الاقتصاد الجزائري خاصة تلك التي مرّت بالاضطرابات و الأزمات، و يرى خبراء المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي أن تطورات القطاع غير الرسمي مرّت بثلاثة مراحل:

1-1 المرحلة الأولى: 1962-1989: شهدت هذه المرحلة تحسن كبير على مستوى سوق العمل خاصة من باب توفير مناصب الشغل، و يرجع هذا التحسّن إلى جملة الاستثمارات المعتمدة و التي اعتبرت حينها ضخمة متمركزة و بنسب عالية على الصناعة الثقيلة و قطاع البناء و الأشغال العامة مما أدى إلى خلق حركية اقتصادية كبيرة سمحت بتقليص حجم البطالة،

[1]- ZIDOUNI H, 2002, " L'économie non observée, sources et approches utilisées par la comptabilité nationale algérienne ", Réunion sous régionale sur les échanges Méthodologiques, Rabat (Maroc), 22-25 juillet 2002.

غير أن بروز و استفحال ظاهرة الممارسة غير الرسمية المتمثلة في انتشار ظاهرة " الطرابندو"، " تجارة الحقيبة" أيضا " البيع المشروط" و غيرها من المظاهر السلبية الناجمة عن الجمود في الاقتصاد الذي كان له من التأثيرات السلبية على مسار الاقتصاد الوطني.

1-2 المرحلة الثانية: 1990-1997: اجتاحت هذه المرحلة أزمات مالية مصحوبة باضطرابات سياسية عصفت بالاقتصاد الجزائري، هذا إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار كما أشرنا إليه أنفا و ذلك بالتنسيق مع البنك العالمي و صندوق النقد الدولي في 1989، 1991 ثم 1994 و التي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية و تطبيق برامج التعديل الهيكلي تنفيذا لوصايا و صندوق النقد الدولي.

1-3 المرحلة الثالثة: 1998-2013: ابرز ما اتفق عليه المحللون لأوضاع الاقتصاد الجزائري هو استرجاع هذا الأخير للتوازنات المايكرو-اقتصادية الداخلية و الخارجية مما ساهم في دفع عجلة التنمية بفضل النتائج المحققة من خلال برامج الاستقرار و النمو الكبيرين الناجم عن صحة صادرات قطاع المحروقات، أيضا عن التخلي الطفيف للدولة عن دعم الإنفاق العام، أيضا تراجع معدلات البطالة إلى أدنى من 10% بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة، كما تميزت هذه المرحلة بظهور كثيف لشبكات الاختلاس و تبييض الأموال.

2 - أسباب استفحال القطاع غير الرسمي بالجزائر: فأغلب الدراسات تربط ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي بتزايد البطالة و ارتفاع نسبها، أما إذا تعلقت المسألة بوضع الاقتصاد الجزائري فانّه انطلاقا من الإحصائيات المتعلّقة بهذا العمل فيمكن الاستدلال بها لنقول انه خلال الفترة الممتدّة بين 90-1996 ارتفع العمل غير الرسمي بنسبة نموّ سنوية تعدّت 9,27%[1]، و بين1999-2005 قد ارتفع بنسبة تبلغ 8% أي ما يوافق ضعف معدّل نماء العمل الرسمي بما يوافق انتقالا من 911000 إلى ما يقارب 1250000 عامل حسب معطيات CNES 2005 و هي نسبة لا تزال في تزايد مستمرّ حسب ذات المصدر بمعدّل نموّ يفوق معدّل خلق مناصب الشغل بالقطاع الرسمي. بإيجاز نقول أن هناك علاقة طردية بين البطالة و العمل غير الرسمي، بحيث أن ارتفاع البطالة يؤدي إلى تزايد العمل غير الرسمي و هي مسألة بديهية الفهم خاصة إذا ثم الاستشهاد بالإحصائيات الرسمية للديوان الوطني للإحصاء الذي يشير إلى أن نسبة البطالة في بلادنا تراجعت إلى حدود 10,2% نهاية 2009 و رغم تحسّن سوق العمل من حيث القدرة على

[1] - BOUTALEB K., 2002, " Le marché du travail en Algérie: le Poids de l'emploi informel", in Revue" économie et management", N°: 1, Mars 2002, p :112

توفير ضعف ما و قّره سنة 2006 و المقدّرة بـ 250 ألف منصب عمل مستحدث و حتى و إن كانت أغلبية مناصب العمل هذه مؤقتة أو ظرفية، إلا أن هذه التحسّن لا يفسّر و إلى حدّ الساعة أسباب ميول أو أسباب استمرار معدّلات العمل غير الرسمي في التزايد، أو بطرح آخر أسباب التوافد المتنامي على العمل في القطاع غير الرسمي!!!

إن تحليل وضعية الشغل في الجزائر يحمل جملة خصوصيات، بدءا باختلال متزايد بين طلب مستمر على الشغل و عرض محتشم بحيث أن الفرق بينهما و صل سنة 1997 إلى ما نسبته 84,84%، و مما قد يزيد الوضع تفاقما هو عودة معدلات النموّ الديموغرافي إلى التزايد و نسب التسرّب المدرسي في سنّ مبكّر، أيضا توافد عمالة نسويه متزايدة على سوق العمل، فحسب تقرير المكتب الدولي للعمل فان نسبة النشاط النسويه انتقلت من 1,8% سنة 1996 إلى 9,6% سنة 1998 و هي في تزايد مستمرّ[1]، هذا التزايد و إن كان سيصعّب من مهمّة سوق العمل في تدارك التأخر المتراكم عليه فانه يشكل في حقيقة الأمر انتفاضة ضدّ الضغط الاجتماعي الموجه إليها، كما أن هذه القفزة تترجم بتزايد في نسب الفقر[2]من جهة و دينامكية القطاع غير الرسمي في تلبية رغباتهن على العمل و في بيوتهن إن لم و لن يتمكّن القطاع الرسمي من استدراكهنّ جميعا[3]، هذا دون أننسى بطالة الشباب المتحصل على الشهادات الجامعية التي انتقلت في أقل من عشرية واحدة من 11,9% إلى 19,7% سنة 1998 حسب معطيات الإحصاء العام للسكان في الجزائر و من التحليل لهذا الإحصاء نجد أن أكثر من 48%من هم متحصّل على شهادة الليسانس و أن 35% مهندسي دولة و 17% متحصل على شهادة الدراسات ما بعد التدرّج و عليه فان استمرّ الفارق بين العرض و الطلب على العمل في التزايد فان التوجّه سيكون صوب النشاطات غير المهيكلة أو القطاع غير الرسمي المموّل الأول للعمل غير الرسمي، خاصة و نحن ندرك أن نسبة العجز في تغطية الطلب على العمل ما بين 1990-2001 لم تتعدى نسبة 27% و إن تحسّنت خلال الآونة الأخيرة فإنها غير كافية حسب و جهة نظر المختصين لإيقاف عجلة القطاع غير الرسمي.

---

[1] - OIT- Organisation Internationale du Travail, 1996," un nouveau rapport statistique du BIT met en lumière les tendances mondiales du marché du travail ", communiqué de presse, OIT.

[2] - CHARMES J, 1999, "Informal sector, Poverty and Gender", a Review of Empirical Evidence, Background paper for the World Development Report 2001, Washington, The World Bank, p: 44.

[3] - CHARMES J, 1998, "Contribution of Women Working in the Informal Sector in Africa: a Case Study", Paper prepared for the United Nations Statistics Division. "Umbrella Gender Statistics Programme" and presented at the Delhi Group Meeting on Informal Sector Statistics, Ankara, 28-30th April 1998.

أيضا ما يزيد من حدّة الممارسة غير الرسمية انتشار ظاهرة التسرّب المدرسي، فتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن الفئة غير المدرجة في المنظومة التربوية بلغ 1931110 شابا يتراوح متوسط عمرهم بين 6-18 سنة عام 2001 ثم أكثر من 2 مليون شابا مطلع 2010 و هو ما يمثل ترسانة أو جيش يمول القطاع غير الرسمي بالعمالة إلى غير ذلك من الأسباب التي تزيد في اتساع رقعة القطاع غير الرسمي على غرار البيروقراطية.

الخلاصـــــــــة:

إن التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تواجهها الجزائر في الوقت الحاضر كبيرة و معقدة و قد تراكمت هذه التحديات نتيجة التباطأ في عملية الإصلاح الاقتصادي. و إن نهج الإصلاح الاقتصادي المتكامل المترافق مع التنمية الاقتصادية و البشرية و التكنولوجية، لم يعد ترفاً نأخذه أو نرفضه أو نؤجله، بل أصبح اعتماده ضرورة ملحة لا تقبل التأجيل، فهو الحل الذي سيساعد الجزائر على تجاوز عقبات التنمية المحلية و تسريع و تيرتها و هو الذي سيساعدها على الاندماج في التكتل الاقتصادي العربي و من خلاله دخول النظام الاقتصادي العالمي. حيث أن نظام السوق و المنافسة و الانفتاح على التجارة الدولية و الاستثمار الخارجي يتطلب المرونة و السرعة في الحركة و يتطلب بالتالي تغيراً جذرياً في أسلوب الإدارة الاقتصادية و اتخاذ القرار.

تمهيد: يعتبر مفهوم المؤسسة معقد و مركب، مشتق من لفظ ENTREPRENDRE و الذي يعني" التعهد و الالتزام بفعل عمل يكتسي أهمية كبرى" أي التكفل بمهمة هامة نسبيا، الأمر الذي جعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محور اهتمام رجال الفكر و الاقتصاد، و واضعي السياسات منذ القرن السابع عشر، أين استمدت أفكارهم من نظرية المقاولين أو المذهب المنظمي الذي أطلقه عليه كانتيليون و عمل شومبيتر على تطويره، لينتشر من جديد في الدول المتقدمة باعتماده كأساس نظري لتطوير المؤسسة الصغيرة، و يأتي على رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية حيث أضحت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة فيها تعتبر النجاة بعد عصر الصناعة، و قد لخص ذلك شوماخر في كتابه "الصغير جميل، "Small is Beautiful".

و مع عقد السبعينات تأكدت أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أبدت المؤسسات الحكومية و المنظمات الدولية اهتماما كبيرا بالدور الذي يمكن أن تلعبه في تدعيم اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية معا، و المساهمة في مواجهة مشاكلها حتى مع التحولات الاقتصادية العالمية الحالية.

يظهر اليوم أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أضحت المحرك الأساسي لإقلاع النشاطات الاقتصادية. تجد مبرراتها في المكانة الهامة التي توليها معظم دول العالم لها، سواء المتقدمة أو النامية ، و خير دليل على ذلك أنها تساهم بنحو 60% من القيمة المضافة العالمية، و تساهم أيضا في خلق 70% من مناصب الشغل في العالم، و كذا مساهمتها في حجم كبير من تصدير السلع و الخدمات، و بالنظر إلى المكانة الهامة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة و أنها تمتلك قدرة كبيرة على البقاء، و أيضا المنافسة، رغم ما تحمله العولمة من تحديات كبيرة على اقتصاديات مختلف الدول خاصة منها النامية، التي تطمح عن طريق هذه المؤسسات تحريك عجلة التنمية فيها.

أمام هذه الأوضاع على الحكومات في مختلف دول العالم أن تعمل بوضع البرامج و السياسات التي تشمل على إجراءات و أساليب تحفيزية و تدعيميه من شأنها تنمية هذه المؤسسات و لا يتأتى لها ذلك إلا بمساعدة المنظمات الدولية .

نحاول من خلال هذا الفصل التطرق أولا، إلى الإطار النظري و البعد الإيديولوجي الذي تطورت فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم ننتقل إلى دراسة الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي،

و انعكاسها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع التركيز خاصة على أساليب تنشيط إنشاء هذه المؤسسات و دعم تنميتها على ضوء بعض التجارب.

المبحث الأول:مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلية إنتاج، يتم فيها تجميع و توليف بعض العناصر الاقتصادية لهذا نالت اهتماما متزايدا بمرور الزمن ،و كانت محور دراسات عديدة من قبل المفكرين نظرا لأنها تقوم بوظيفتين أساسيتين، أولا على مستوى الأفراد،حيث تتولى مهمة إنتاج الخبرات و الخدمات لإشباع الحجات، ثانيا على مستوى المجتمع، و تتمثل في خلق الثروة فبواسطة كفاءتها و فعاليتها يتم توليد القيمة المضافة و يعاد ضخ جزء منها في الدوائر الاقتصادية الأمر الذي يساهم في تحسين مستويات المعيشة و خلق وظائف جديدة.

رغم أن مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يزال محل جدل من طرف العديد من الكتاب و المفكرين، فيظهر الآن و كأنه تنظيم متعدد لم يعد فيه البعد الاقتصادي كافيا رغم أنه شرط ضروري، ليظهر تصور جديد يتمثل في البعد الاجتماعي الذي تتلاءم فيه الرشادة الاقتصادية بشكل إجباري مع تلبية حاجات عمال المؤسسة.

لهذا فمن الصعب أو يكاد يكون مستحيلا اقتراح أو تحديد طريقة مقننة لتعريف هذا النوع من المؤسسات نظرا لاختلاف مدلول المصطلح الواحد و طريقة التعبير عنها باستخدام الكلمات التي يتميز بها كاتب عن بقية الكتاب، تبعا لاختلاف وجهات النظر، فتعدد التعاريف و النصوص أدى إلى بروز مجادلات حول تحديد مواصفاتها، و نظرا لهذا الجدل الموجود بين مختلف الاقتصاديين ارتأينا إعطاء ملخص لمختلف ما جاء في أدبيات الفكر الليبرالي القائم على المنافسة الحرة و الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص أو ما يعرف بثورة المقاولين (Entrepreneurs). خاصة و أن هناك عودة صريحة إليه بعد انتعاش قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توسعه، فبمختلف الدول المتقدمة التي بنت نظامها الاقتصادي على الحرية الاقتصادية، و الدول النامية التي تعرف في غالبيتها مرحلة انتقالية اتجاه تبني النهج الرأسمالي.

المطلب الأول: الأسس النظرية و الإيديولوجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهميتها من حجمها الصغير الذي تتمتع به، مما يسمح لها من تحقيق مزايا في فترات الأزمات، فبموازاة ضعف التراكم في المؤسسات الكبيرة، و تفشي

ظاهرة البطالة في اقتصاد منكمش، تلعب المؤسسات الصغيرة في مثل هذه الأزمات دور المنظم، و مصحح الاختلال المسجل، فبفضل العلاقات المكثفة بين المؤسسات الكبيرة من جهة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة أخرى تتمكن هذه الأخيرة من إعادة توزيع الفائض المحقق على مستواها نحو المؤسسات الكبيرة، مؤدية إلى تثمين أكبر لرأس المال فيها، و بانتشارها الأفقي على المستوى الجهوي و العمودي على فروع النشاط الاقتصادي سيؤدي ذلك إلى الرفع من الطلب على العمل و منه تحقيق تثمين أفضل له .

لقد أكد انتعاش قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توسعه في مختلف الدول المتقدمة التي بنت نظامها الاقتصادي على الحرية الاقتصادية، أن هناك عودة صريحة إلى الفكر الليبرالي القائم على المنافسة الحرة و الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص أو ما يعرف بثورة المقاولين، التي عمت مختلف اقتصاديات البلدان المتطورة بدون استثناء، حيث أضحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي فيها .

فيما يخص الدول النامية، فقد أدركت أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية و دور كفيلين بتصحيح الاختلال المسجل على مستوى النشاط الاقتصادي، بمساهمتها الفعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة فيها، فلقد عملت هذه الدول في الرفع من مجال تدخلها المباشر في إيجاد السبل و الأدوات الكفيلة بإعطاء دفع لهذه المؤسسات .

1- نظرية المقاول و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يبني مختلف الباحثين المهتمين بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أفكارهم على نظرية المقاولين أو كما يطلق عليه البعض بالمذهب المنظمي أو بالأحرى ألمقاولاتي، الذي بدأ ينتشر في عدد كبير من الدول المتقدمة و النامية، إذ يعتبره البعض أنه طريق النجاة في اقتصاد ما بعد عصر الصناعة[1]. و هو يشكل مجالا رحبا لتنمية المقاولين لما لهم من القدرة على إنتاج الربح، و هم لا يهتمون في ذلك بالأشخاص ذاتهم بقدر ما تهمهم الخصائص التي تميزهم عن غيرهم و أثار تصرفاتهم في الحركية الاقتصادية .

فعلى الرغم من أن مفهوم المنظم متداول في الفكر الاقتصادي منذ القرن 17 منذ كانتيلون Cantillon (1680-1734) و ساي، SAY (1767- 1832) و شيسون - Chesson(1836-

[1] عبد السلام محمد أبوقحف: مقدمة في الأعمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2003. ص 191 وأنظر أيضا،
VERSTRAETE. T ; Entrepreneuriat , connaître l'entrepreneur, comprendre ses actes, éd.l'Harmattan France 1999. p.48.

1910)[1] إلا أن الذي أعطاه دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية هو ج. شومبيتر في نظريته للتنمية الاقتصادية، حيث يرى أن المنظم هو مجدد، صاحب الابتكارات و الاكتشافات العلمية و التقنية يسهم عن طريق الربط بين مختلف الطاقات و الإمكانات في ابتكار أساليب اقتصادية لإنتاج السلع المعروفة أو ابتكار سلع لم تكن معروفة سابقا أو اكتشاف أسواق جديدة لم تكن موجودة لتصريف السلع، أو إدخال منشآت أو تنظيمات جديدة للاستفادة من الاكتشافات العلمية و المبتكرات في عملية التنمية الاقتصادية[2].

فالمقاول حسب شومبيتر ليس بالضرورة مالك لرأس المال، فهو يختلف عن الرأسمالي من حيث كون هذا الأخير يسلف المال ليحصل على الفوائد، بينما يقوم المنظم بتوظيف تلك الأموال. و حسب بعض الكتاب فإن المنظم يتعدى هدف تحقيق الربح من وراء إقدامه على توظيف أمواله، إلى تحقيق ذاته و وجوده[3].

يرتبط مفهوم المنظم أيضا، بمفهوم المقاول الذي يقوم بإنشاء مؤسسة جديدة، بهدف تحقيق التغيير، التجديد، و الفعل. كما يرتبط مفهوم المؤسسة بنظام اقتصادي محدد ألا و هو النظام الرأسمالي. فبالرغم من أن المبادرة الفردية كانت موجودة منذ القدم، إلا أن ظهور المؤسسة كتعبير عن هذه المبادرة و كأساس لتنظيم قوى الإنتاج، ترجع إلى القرن السابع عشر، فهي إذن مرتبطة بالنظام الرأسمالي. و تظهر فكرة المنظم مرتبطة عضويا بالمؤسسة الخاصة التي تبحث عن الربح، و لتحقيق التنمية المنشودة يتطلب الأمر وجود عدد كبير من المقاولين و انتشار عقلية المؤسسة في المجتمع، و لا يتحقق ذلك في اقتصاد أي دولة إلا إذا احتلت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مكانة كبيرة في النشاط الاقتصادي.

و قد أخذ المذهب المنظمي ينتشر في الكثير من الدول المتقدمة و النامية فيعتبره البعض انه بمثابة النجاة من اقتصاد ما بعد الصناعة، خاصة و انه عرف توسعا حتى مع وجود أسوأ ركود شهده العالم منذ الثلاثينيات و طبقا لما نادى به ريتشارد لوف Richard Louv في كتابه " America II أداة تنمية أمريكا2 ".و قد لخص لوف الأسباب التي تدعو إلى تبني أو تواجد هذا المذهب الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي[4]:

---

[1] VERSTRAETE. T op- cit P.83

[2] حسن عبد القادر صالح: الوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل، عمان 2002، ص 35-36.

[3] VERSTRAETE. T op- cit P77.

[4] عبد السلام محمد أبوقحف: مقدمة في الأعمال، مرجع سبق ذكره. ص192.

- يتلاءم المذهب مع الابتعاد عن اقتصاد التصنيع إلى الاقتصاد الخدمي و اقتصاد المعلومات.
- إن مركزية السكان تحفز النزعة الجديدة، و هي كذلك نتيجة لها في نفس الوقت.
- إن الابتعاد عن نظم الإنتاج الكبير، و التحول إلى الخدمات الفردية للسلع و الخدمات اتجاه من شأنه أن يحفز هذا المذهب. فالأموال التي تنفق الآن على سلع الإنتاج الكبير من المرجح أن تتجه نحو الحرف التخصصية ذات الطابع الشخصي للصناعات العائلية.
- إن العائلة التي يكتسب فيها الزوجان أجرين تؤثر أيضا في تشجيع الاتجاه نحو المذهب المنظمي .ففي الأسر ذات الدخل المزدوج يكون الاحتمال أكبر أن يخاطر أحد الزوجين بإقامة مشروع جديد.
- إن هذه النزعة هي صمام الأمان في مجتمع ، نتيجة لتكنولوجيا الكومبيوتر الجديدة، حيث لا يوجد مجال كاف للصغار من أصحاب التطلعات الذين يأملون في أن يكونوا من طبقة التنفيذيين .
- إن أيسر طريقة ليكون المرء منظما هي أن يؤدي العمل بنجاح في المنزل.

2- **الأسس الإيديولوجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : يمكننا أن نربط نظرية المنظم التي أتى بها شومبيتر بثلاثة تيارات فكرية يمكن أن تكون إطارا مرجعيا للدراسة النظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-1 **التيـــار الأول**: و يمكن أن نرجعه إلى (هال سبنسر)، حيث أسقط نظرية التطور و الانتقاء على النظم الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك باعتماد مفهوم البقاء للأكثر قدرة على التكيف، ففي المجال الاقتصادي، فإن السوق و قوانينها هي مكان المعركة، ففيها يتم الالتقاء بين الأقوياء و الضعفاء، فالأفراد الذين لهم القدرة على التكيف مع ظروف السوق، يصلون إلى الثروات و يضمنون استمرار جنسهم، و في نفس الوقت ينسحب الأفراد الأقل تكيفا، و منه، فالنجاح و الفشل يتوقفان على قدرات كل واحد، و عليه أن يتحمل نتيجة عمله، فمن ينجح يرجع ذلك إلى قدرته على التكيف و من يفشل لا يلوم إلا نفسه. كما أن إعانة الفاشلين هي إعاقة لعمل القوانين الطبيعية على المستوى الاجتماعي مما يؤدي إلى القضاء على محفزات التطور، لأنها تسمح بإعادة إنتاج العناصر الأقل كفاءة في المجتمع. و عندما تتجسد القوانين الطبيعية

في الواقع سيتحرك أفراد مسئولون عن أنفسهم و مصيرهم. و في كل المجالات سوف تبرز نخبة تبين الطريق الواجب إتباعه، فهذه النخبة هي محرك التطور الاجتماعي و رائداته، و هي:" إنها مجموعة المقاولين الذين يحركهم الربح بجمعهم لوسائل العمل و الكفاءات و تحمل المخاطر، لذلك و حتى تستطيع هذه الفئة أن تكمل مهمتها يجب على المجتمع أو الأنظمة الاقتصادية أن تقبل داخلها، قانون الاختلاف الطبيعي و تثمنه، من خلال وضع القواعد و المحفزات المناسبة لذلك "[1].[1]

2-2 **التيار الثاني**: صاحبه ف.ا. شوماخر الذي وقف عام 1973 في كتابه "الصغير جميل،Small is Beautiful" إلى جانب المشروع الصغير كمؤسسة منفردة و ليس لمجرد نسخة من المشروع الكبير[2]. و قد لخص شوماخر وجهة نظره بخصوص المؤسسات الصغيرة أو منشأة أو الأعمال الصغيرة في الآتي[3] :

- إن الملكية الخاصة – في المؤسسة الصغيرة- مسألة طبيعية و مثمرة و عادلة.

- إن الملكية الخاصة في المشروع المتوسط تكون قد أصبحت فعلا إلى حد كبير غير لازمة من الناحية الوظيفية.

- إن الملكية الخاصة في المشروع الكبير تصبح قصة خيالية هدفها تمكين أصحاب المؤسسات الذين لا يؤدون أي وظيفة من أن يعيشوا بصورة طفيلية على عمل الآخرين.

يؤكد شوماخر،على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة في إحداث مناصب العمل، مهما كانت طبيعتها أو مردوديتها ، ذلك أن العمل يخلق الاطمئنان و يعطي قيمة للإنسان، و يؤدي في نفس الوقت إلى أحداث ظروف قادرة على توليد النمو الذي بدوره يساهم في القضاء على الأفكار غير المنتجة و تكوين أفكار جديدة. و المؤسسة التي يتكلم عنها شوماخر هي:" المؤسسة ذات الحجم الإنساني، التي تتحدد أبعادها في، الحجم، التكنولوجيات، الموقع".

2-2-1 **الحجم** : إن المؤسسة صغيرة الحجم هي المؤسسة التي تسمح للإنسان من تحقيق ذاته و هي الأفكار التي نادى بها شومبيتر في نظريته للمنظم .

---

[1] عبد السلام محمد أبوقحف: مقدمة في الأعمال، مرجع سبق ذكره.192-193.

[22] Galen Spencer Hull : La petite entreprise à l'ordre du jour .éd, l'Harmattan , paris, 1987,p18.

[3] عبد السلام محمود أبو قحف : مقدمة في الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 192-193.

2-2-2 **التكنولوجيا** : يعتبر شوماخر أن التكنولوجيا الحالية غير إنسانية لأنها تسلب للإنسان طاقته الإبداعية، و مع ذلك هناك ضرورة استعمال التكنولوجيا المعاصرة في المؤسسات الكبيرة، أما ما يناسب المؤسسات الصغيرة هي التكنولوجيا الوسيطة و هي حل للمشاكل المتولدة من بنيات الإنتاج الكبير و تكون ملائمة في مناطق إقامتهم.

2-2-3 **الموقع**: فالمؤسسة الصغيرة المستعملة للتقنيات البسيطة نسبيا يسهل توطنها في المناطق الداخلية، و بالتالي تسمح للأفراد أن يجدوا عمل في مناطق إقامتهم. و لقد كان شوماخر أحد الذين أحدثوا تحولا كبيرا في الأفكار الاقتصادية في الولاية المتحدة الأمريكية خلال السبعينات، حيث تم تبني أفكاره الواردة في كتابه " الصغير جميل " و قد ظهر ذلك جليا في الثمانيات حيث ظهرت كتابات عديدة منها "البحث عن التفوق In Searech of Excellence" لـ بترز& وترمان Peters & Waterman التي أبرزت الاتجاه إلى المهن الحرة، و تحمل المخاطرة، و أظهرت برامج خاصة عن الدراسات ذات الطابع المنظمي، و دورات للتنفيذيين في مجال الأعمال لكي تحشد مهاراتهم فيه. و قد كان التأثير واضحا حتى على مستوى مقرري السياسة العامة للبلاد، ففي خطابه الذي دافع فيه عن إصلاحات الإدارة الضريبية نادى الرئيس رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق بأن ذلك هو عصر المنظم، و اعتبر الأعمال الصغيرة هي الوسيلة للإصلاح الاقتصادي[1].

2-3 **التيار الثالث**: يستمد أفكاره من مدرسة شيكاغو التي يتزعمها فريدمان عند تطرقه إلى ثلاثة عناصر: اختيارات الرجل الاقتصادي و حرية السوق و عدم تدخل الدولة.

2-3-1 **اختيار الرجل الاقتصادي**: تبنى فكرة اختيار الرجل المناسب على تحقيق أقصى المنافع المتجسدة في الأرباح المحققة في الميدان الاقتصادي، فهي التي تدفع إلى المخاطرة و الابتكار الذي يقوم به المنظمون.و يصبح الربح بذلك مكافأة هؤلاء المقاولين الذين يبتكرون و يحتملون المخاطر و يحققون حرية أكثر للنشاط الاقتصادي.

2-3-2 **حرية السوق**: تبقى السوق التي تسودها المنافسة الحرة هي أفضل وسيلة لتوزيع أمثل للموارد الاقتصادية، مما يساعد على تحسين المستوى المادي للمجتمع.

[1] Galen Spencer Hull : La petite entreprise à l'ordre du jour, op-cit.p.19-20

2-3-3 عدم تدخل الدولة: تفرض الحرية الاقتصادية على الدولة أن تبتعد عن تسيير الاقتصاد، فعادة ما يؤدي تدخل الدولة، في الحياة الاقتصادية و تقنين الأنشطة الاقتصادية ،إلى عرقلة نشاط الخواص و المنتجين و تحويل الموارد اقتصادية إلى مجالات غير إنتاجية، كبرامج الحماية الاجتماعية مثلا و هو ما يحد من القدرة الابتكارية و الإبداعية للمنتجين.

3- مظاهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : إن الحديث عن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تناول مناقشته العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال قرن من الزمن ، منذ أن ظهر خلاف بين مناصري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاركة الديمقراطية و التقنية المناسبة (Technique appropriée) و اللامركزية من ناحية، و بين دعاة حركة التصنيع السريع و التقنية المتقدمة (Technique avancée) و الإنتاج الكبير و الحكومة المركزية بصورة متزايدة من الناحية الأخرى[1].

و قد أخذ الاهتمام بهذه المؤسسات يبرز من خمسينيات القرن الماضي، خصوصا عند المهتمين بمشاكل التنمية و النمو ، و كذا المسيرين، و مقرري السياسات التنموية سواء في البلدان المتطورة أو البلدان النامية الحديثة العهد بالاستقلال و كذا الهيئات و المؤسسات العالمية و الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. و يتزامن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسط أيضا بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها الاقتصاد العالمي و حصول العديد من البلدان على استقلالها السياسي.

المطلب الثاني:إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- صعوبات تحديد التعريف: أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي، و بين المهتمين بأمرها، ذلك لأنه من الصعوبة بما كان وجود تعريف محدد و دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب الآراء التي طرحت بشان تحديد مفهوم واضح لهذا النوع من المؤسسات كل هذه الاختلافات الجوهرية تجعلنا نسلم بصعوبة إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، إذ يختلف من دولة أخرى، و ذلك باعتراف العديد من الباحثين و المؤلفين، و أيضا باعتراف الهيئات و المنظمات الدولية[2] المهتمة بالتنمية الاقتصادية

[1]- SEPENCER. HULL : La petite Entreprise A L'ordre de jour Ed. L'Harmattan 1987. pp, 68-69

[2]- تخلص مختلف الهيئات الدولية المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى نفس النتيجة فيما يتعلق بوضع تعريف لهذا القطاع. و من هذه الهيئات نجد: .OCDE, ONUDI, BIT

و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالأمر ليس بالسهولة التي تبدو عند القيام بالمقارنة بين وحدة أو مؤسسة صغيرة و مؤسسة أخرى ذات حجم كبير، فالمشكل الذي يطرح يكمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه الوحدة أو المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من جهة و المؤسسة الكبيرة من جهة أخرى، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، إذ هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد و وضع تعريف شامل و موحد لهذه المؤسسات نتطرق إلى أهم هذه القيود فيما يلي :

2- **اختلاف درجة النمو**: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية و البلدان النامية و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجية المستعملة في كل دولة، و أيضا في وزن الهياكل الاقتصادية . من مؤسسات و وحدات اقتصادية . يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات و الهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع آخر يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، بسبب اختلاف درجة النمو و التطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان من جهة و الجزائر أو المغرب من جهة أخرى، و بنفس النظرة، ينطبق نفس الأمر عند المقارنة بين مؤسسة تعتبر كبيرة في موريتانيا أو مالي إذ تعتبر صغيرة في إيطاليا. فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة أن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من بلد إلى أخر الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول.

3- **اختلاف النشاط الاقتصادي**: تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه و باختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية للمؤسسات[1]، فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي و أخرى تنتمي إلى القطاع التجاري، تتضح الاختلافات، فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني و هياكل و معدات... . فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك إلى العناصر المتداولة من مخزونات البضائع و الحقوق، لأن نشاطها يرتكز علي عناصر دورة الاستغلال كما تستخدم المؤسسة الصناعية عدد كبير من العمال، قد تستغني عنه المؤسسة التجارية. أما على مستوى التنظيم

[1] Gilles Bressy , Economie d'entreprise , éd SIREY 1990 p 56.

الداخلي فان طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف و مستويات اتخاذ القرارات على عكس المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط... . و لهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية، الصغيرة و المتوسطة، بحكم حجم استثماراتها و عدد عمالها و تعقد تنظيمها، مع مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة، إذن من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4- **اختلاف فروع النشاط الاقتصادي**: يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة و التجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية و التجارة الخارجية، و ينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية و الصناعة التحويلية، و كل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية و صناعة الغزل و النسيج و المؤسسات الكيماوية و الصناعة المعدنية الأساسية و صناعة الورق و صناعة الخشب و منتجاته، و تختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة و حجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد و الصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.

المطلب الثالث: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- **تعدد معايير التعريف** : إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها، تصطدم بوجود عدد هائل و متنوع من المعايير و المؤشرات، ففي بلجيكا مثلا، يوجد أكثر من ثمانية و عشرين معيارا[1]، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم و القياس، كمعيار عدد العمال، حجم الاستثمارات، و منها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعايير يمكن أن تحدد لنا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى.

يخلق تعدد المعايير صعوبات كبيرة في اختيار المناسب منها، يقدر على وضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات على اختلاف أوجه نشاطاتها و القطاعات التي تنتمي إليها.

[1] La politique pour les PME dans la CEE , In Collection ISGP , Carrefour d'Echanges,1991, p91.

1-1 خصائص التعريف الصحيح و الجيد[1]: قد يكون للتعريف أكثر من شكل و منظور و قد يختلف أيضا من دولة إلي دولة و من مناخ اقتصادي إلى آخر، بل و الأكثر من ذلك أنه قد يختلف داخل الدولة الواحدة باختلاف تعريف الهيئات و المؤسسات، للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل الدولة الواحدة كُلاً حسب استخدامه للتعريف و الهدف من إتباع الهيئة أو المؤسسة لسياسات معينة، و سنتناول ذلك فيما بعد في الفقرة الخاصة بتجارب الدول المختلفة في وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن التعريف لا يمكن أن يكون منفصلاً عن الاستخدامات التي وضع من أجلها فإذا كان الغرض هو معالجة قطاع بأكمله أو مؤسسات بعينها في هذا القطاع بشكل مختلف و مميز عن غيرها في نفس القطاع، فلابد أن يسمح التعريف الموضوع بهذا التمييز أو التباين و قد تميز السلطات في جميع أنحاء العالم بين المؤسسات الصناعية و المؤسسات الخدمية في تعريفها و ذلك لأنها ترغب في تقديم خدمات أو منافع مختلفة لكل منها، و ذلك قد يكون لأسباب خاصة بطبيعة القطاعين في قدرة أحدهما على تحقيق مكاسب أكبر من الآخر، أو لأسباب خاصة بالسلطات و الجهات المسئولة برغبتها في تنمية قطاع ما على حساب قطاع آخر لميزة ما في هذا القطاع عن الثاني في تلك الدولة أو لغيرها من الأسباب المتعلقة بسياسات الدولة الاقتصادية.

و فيما يلي نستعرض بعض الجوانب التي لابد أن تتوافر في التعريف ليكون صحيحا و جيدا و قابلا للاستخدام من قبل الجميع و بصورة واضحة و سهلة.

1-2 مرتبط بالمعلومات المتاحة: لابد أن يتضمن التعريف قدراً من التحديد يناسب المعلومات المتاحة و لا يتعدى حدود إمكانية تواجد البيانات أو الطرق الممكنة للحصول على المعلومات، و ينبغي تقييم قدر الحاجة إلى البيانات الدقيقة و الشاملة عن المؤسسة مقابل الوصول إلى تلك الدقة التي قد تفرض عبئا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،أو على الجهات التي تقوم بجمع البيانات عن هذه المؤسسات. و قد تقوم العديد من الجهات بجمع الكثير من البيانات، و لكن التحدي هنا هو القدرة على تنسيق هذه البيانات لإخراج معلومات مفيدة.

1-3 بسيط الفهم و سهل الاستخدام: لابد أن يكون التعريف سهل الفهم بالنسبة لأصحاب الأعمال، و كذلك بالنسبة لكل من صانعي السياسات و مقدمي الخدمات، و ألا يكون غامضاً

[1] الغرفة التجارية بالرياض: منتدى الرياض الاقتصادي، تنمية اقتصادية مستدامة، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، أكتوبر 2003، ص26.

أو خاضعاً للجدل أو للتفسيرات المتعددة. و ينبغي ألا يتضمن التعريف صيغاً معقدة، و ألا يحتوي على صفحات و قوائم تجعل من التعامل معه شيئاَ مستحيلاَ، و قد يكون ذلك عاملاَ مساعدا في تحديد الفئات التي سيتم التعامل معها من خلال هذا التعريف.

1-4 قائم على حقائق اجتماعية و اقتصادية: ربما يشمل التعريف على عدة عناصر متشابهة مع دول أخرى أو مجموعات من الدول و لكن لابد أن تكون الأولوية لوضع تعريف مناسب و متسق مع الحقائق و الأهداف الاقتصادية الوطنية. بحيث يكون الفيصل هنا ليس استخدام أي معيار من معايير تحديد التعريف، بل يكون الأساس النهائي لوضع التعريف هو الوضع الاقتصادي القائم بالفعل و مدى ملائمة التعريف لهذه الظروف و ارتباط قطاع المؤسسات الصغيرة بتلك الظروف و مدى تأثيرها على الوضع الاقتصادي.

1-5 قابل للتعديل وفق التغيرات الاقتصادية: قد تكون عملية التعديل دورية على التعريف حسب المتغيرات الاقتصادية أو التغيرات التي تحدث بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذاته، و لذلك لابد أن يكون التعريف مرناَ و قابلا للتعديل، و إلا ستدفع التغيرات الاقتصادية بمختلف جوانبها و مصادرها إلى تغيير التعريف بالكامل كلما أردنا تعديله، و لابد أيضاَ من وجود آلية لتغيير التعريف إذا أصابه أي خلل، أو تغيرت دقة هذا التعريف بتغير الظروف الاقتصادية.

2- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: رغم الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق و شامل لهذا القطاع، فان اغلب الدراسات و البحوث التي تمت في هذا الشأن تركز على ضرورة الانتهاء إلى تحديد ماهية هذه المؤسسات بالاعتماد على مختلف المعايير و المؤشرات، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة بحسب حجمها و حسب الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات تمكّن من التمييز بين نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، النوع الأول هو المعايير الكمية و التي تصلح للأغراض الإحصائية و التنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة و وضع الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات مما يساعد الجهات التنظيمية المسئولة عن مساندة و تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية، و هو يصلح لإجراء التحليل

الاقتصادي و تقويم كفاءة المؤسسات و تحديد الدور الكامن لكلٍ من المؤسسات الكبيرة، و الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

و تنحصر هذه المعايير المعتمدة في المعايير الكمية و النوعية، و هي تشمل على سبيل المثال لا الحصر :معيار عدد العمال، رأس المال[1]، مستوى التنظيم، كمية أو قيمة الإنتاج، حجم المبيعات... . و قد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا، كما قد يحتاج الأمر لاستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت، و تكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها.[2] فبالاعتماد على معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال نجد أن هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها : " تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال و قلة العمال، محدودية التكنولوجيا المستخدمة، بساطة في التنظيم الإداري و تعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5-65 ألف دولار و عدد العمال أقل من 10 [3] ".

- ✓ كما أن الاقتصاديون قد اختلفوا في التفرقة بين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة و المتوسطة حيث أن الاعتبار القائم بالتفرقة على أساس حجم العمال خاطئ؛ فمثلا مطبعة تشغل 10عمال تعتبر كبيرة، أما مصنع يشغل 100 عامل فهو يعتبر صغير هذا في الصناعة و في هذا ما يجعل التفرقة تتم على أساس الإنتاج الكبير و الإنتاج الصغير في المؤسسات التي تعمل في فرع واحد، أما في الزراعة فتدخل عوامل أخرى للتفرقة كمساحة الأرض، خصوبة الأرض طرق الزراعة[4] ... .
- ✓ أما فيما يخص الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فنجدها تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد و يتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة و القصيرة الأجل كما يتراوح عدد العمال فيها ما بين 10-15 ،عامل[5] و هناك العديد من دول

[1] - Baumol, W.J. (1993). « Formal entrepreneurship theory in economics: existence and bounds », Journal of Business Venturing, vol. 3, p. 197-210.

[2]- عبد الرحمن يسرى أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، الدار الجامعية، مصر، 1996 ، ص 17

[3]- سعاد لجينة، عضو مجلس إدارة غرف تجارة وصناعة تجربة تشجيع المشاريع الصغيرة في سلطنة لعمان، مارس 2005 ، ص05.

[4]- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -أفاق وقيود أ .آيت عيسى عيسى، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، ص 27.

[5]- مصطفى يوسف كافي، جامعة تشرين، دور المشروعات الصغيرة فى التنميتين الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الوحدة ،مؤسسة الحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، اللاذقية، 2006/09/05، ص 01.

العالم التي تستخدم هذا المعيار للتعريف بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة كما سيأتي تحليله من خلال المطالب المقبلة[1].

2-1 تعاريف وفق المعايير الكمية: إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير و المؤشرات الكمية و الإحصائية المحددة للحجم، بما يسمح استعمالها لوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات و لقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى وجود ما لا يقل عن خمسين تعريفاً مختلفاً للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتم الاسترشاد به في مختلف الدول، كما أوضح وجود اتجاه تفضيلي للمعايير الكمية في الدول النامية و الدول الصناعية المتقدمة، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم 18 : المعايير الكمية المستخدمة في تحديد أحجام المؤسسات[2]

المعيـــــار	الدول النـــامية	الدول المتقدمــة
عدد المشتغلين	6	9
رأس المال المستثمر	10	1
قيمة المبيعات السنوية	1	0
عدد المشتغلين و قيمة المبيعات	1	2
عدد المشتغلين و رأس المال المستثمر	16	3
قيمة المبيعات و رأس المال المستثمر	1	0
عدد المشتغلين و قيمة المبيعات و رأس المال المستثمر	4	0
المجموع	39	15

Source: Agence algérienne de Promotion du Commerce Extérieur (2008)، Alger، Bulletin l'Algérie en chiffres، p. 9-25.

و يمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين[3]:

2-1-1 المجموعة الأولى: و تضم مؤشرات تقنية و اقتصادية، نجد من ضمنها كل من:

- ✓ عدد العمال.
- ✓ التركيب العضوي لرأس المال.
- ✓ حجم الإنتاج.

[1]- محمد الشيخ، دراسات الجدوى الجامعة العمالية المنصورة، دار النشر المغربي2007.

2- Agence algérienne de Promotion du Commerce Extérieur (2008), *Bulletin l'Algérie en chiffres*, Alger, p. 9-25.

[3] Petite entreprise et croissance industrielle dans le monde aux XIX et XX éme siècles T1 éd, CNRS 1981 P 50.

- ✓ القيمة المضافة.
- ✓ حجم الطاقة المستعملة.

2-1-2 المجموعة الثانية: و تتضمن المؤشرات النقدية المتمثلة في رأس المال المستثمر و رقم الأعمال.غير أن مسألة الحصول على هذه المعايير تطرح في حد ذاتها بعض المشاكل، فهناك في البداية مسألة اختيار المناسب منها، ثم هناك الاختلاف الملاحظ في استعمالها من حيث المكان و الزمن، و أيضا بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، و غالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على أساس عدد عمالها، بحجة أن حجم العمال هو من المعلومات الأسهل حصرا من الناحية العددية، من جهة، و الأيسر تحصيلا فيما يخص نشاط المؤسسات من جهة أخرى، كما انه معيار تعتمده جل الدراسات بإشراكه مع معيار رقم الأعمال و القيمة المضافة، و بالعودة إلى الجدول رقم (19) الذي يعطينا صورة عن استعمال المعايير الكمية في وضع الحدود التي تفصل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الأخرى نجد أن المؤلف عمد إلى إدراج عينة تشمل بلدانا من مختلف مستويات النمو، حيث تعتمد كل منها معايير مختلفة.

الجدول 19: المعايير الكمية في تحديد التعريف

البلدان	قطاع المؤسسات الصغيرة		قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
	عدد العمال	رأس المال	عدد العمال	رأس المال
الجزائر (*)	-	-	500	15 مليون دج
فنلندا	-	-	350	-
فرنسا	-	-	500	5 مليون ف ف
بريطانيا	200	-	500	-
السويد	50	-	-	-
الهند	-	-	-	750 ألف روبية
اليابان	-	-	30	50 مليون ين

Source :SELLAMI.A : La petite et moyenne industrie et le développement économique Enal 1985، p 50.

(*) بالنسبة للجزائر فإن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001 يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي تشغل من 01 إلى 250عامل وأن لا يتجاوز رقم أعمالها 500 مليون دينار. وسندرسه أكثر تفصيلا لاحقا.

بالرغم من تعدّد المعايير الكمية، يمكن القول بأن معيار عدد المشتغلين يعتبر أكثرهم قبولاً على المستوى الدولي. و بصفة عامة، يتوقف المعيار المرجّح على طبيعة القطاع الذي ينتمي إليه نشاط المؤسسة و على الغرض من التحليل و الدراسة و نوعية البرامج المقترحة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توفير الخدمات الداعمة، و يفضّل الاعتماد على المعايير المزدوجة و المركّبة إذا ما توافرت البيانات و المعلومات التي تمكّن من استخدامها و بما يتوافق و خصائص القطاع و نشاط المؤسسة التابعة له.

أيضا في دراسة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت بها لجنة الاتحاد الأوروبي لوحظ أن في مختلف دول الاتحاد يتم التمييز بين المؤسسات بالاعتماد على المعايير الكمية و التي تختلف من بلد إلى آخر، و يرجع اعتماد المعايير الكمية في هذه الدول لأسباب إحصائية أو جبائية، و كذلك من اجل تحديد شروط الاستفادة من بعض المزايا و المساعدات في المجالات المالية و الجبائية، كما لوحظ أن هذه المعايير لا تختلف من بلد لآخر فحسب بل حتى داخل نفس البلد و من برنامج إلى آخر[1].

في حين أن معيار عدد المشتغلين بالمؤسسة يعتبر أكثر المعايير استخداماً للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة، و ذلك لعدّة أسباب أهمها توفر بيانات العمال – نسبياً – في غالبية الدول و لسهولة استخدام هذا المعيار خاصة عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية، كما أنه يسمح بالمقارنة الدقيقة بين المؤسسات التابعة للقطاع الواحد و التي تنتج أنواعاً متماثلة من السلع و تتقارب في فنونها الإنتاجية . و لكن يلاحظ أن الاسترشاد بهذا المعيار وحده قد لا يعكس بالضرورة الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب إغفاله لحجم رؤوس الأموال المستثمرة و تقنيات الإنتاج المطبقة و درجة الكثافة الرأسمالية، هذا إلى جانب اعتماده على بيانات العمالة بالأجر فقط ، و إغفاله للعمالة الأسرية بدون أجر و العمالة المؤقتة و الموسمية، و ذلك على الرغم من انتشارها في نطاق الأعمال الصغيرة، مما يعنى التقليل من حجم العمالة الفعلية المنتمية لهذا القطاع، و بالتالي من أهميته النسبية في الهيكل الاقتصادي .و نظراً للأسباب سالفة الذكر، يرى البعض أن معيار العمالة لا يُعد معياراً سليماً أو كافياً للتفرقة بين

1- أ.د. محمد فتحي صقر واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة – جمهورية مصر العربية18 -22 يناير 2004.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الكبيرة و أن الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فاعلية.

3-1 معيار رأس المال: يمثل رأس المال عنصرا حاكما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة سواء بالنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت من آلات و معدات و مبان أو بالنسبة للتقنية الإنتاجية المستخدمة، لذا فإن معيار رأس المال هو أحد المعايير الأساسية لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث الحجم، و لكن هذا المعيار يختلف أيضا من دولة لأخرى.

ففي اليابان يختلف مفهوم مؤسسات الأعمال الصغيرة و المتوسطة من قطاع لآخر داخل الاقتصاد الوطني الياباني، و اعتمادا على هذا المعيار تصنف مؤسسات الأعمال الصغيرة و المتوسطة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة على النحو التالي:

- ✓ قطاع الصناعة: يضم المؤسسات التي يقل رأسمالها عن 700 ألف دولار.
- ✓ قطاع تجارة الجملة: يضم تلك التي يقل رأسمالها عن 200 ألف دولار.
- ✓ قطاع تجارة التجزئة و الخدمات: تصنف المؤسسات التي يقل رأسمالها عن 60 ألف دولار.
- ✓ و على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. في الكويت حددت لجنة المال و الاستثمار المنبثقة عن لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك التي لا يتجاوز رأسمالها 200 ألف دينار كويتي (حوالي 675 ألف دولار أمريكي).

و في سلطنة عمان صنفت غرفة تجارة و صناعة عمان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاعات النشاطات الاقتصادية التجارية و المهنية و الحرفية بأنها تلك التي لا يتجاوز رأسمالها 25 ألف ريال عماني (لا يتجاوز 65 ألف دولار أمريكي)... .فرغم كل الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف شامل و دقيق للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، فإن أغلب الدراسات و البحوث ترتكز على ضرورة تحديد ماهية هذه المؤسسات بالاعتماد على مختلف المعايير منها:

3-2 المعيار الاجتماعي: فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تختلف باختلاف المكان و القطاع الذي تنشط فيه، و هي المؤسسات التي تشغل 300 عامل فأقل غير أن البعض الأخر يمدد هذا العدد إلى 500 عامل.

3-3 **المعيار الاقتصادي**: يحدد الأهمية الاقتصادية للوحدة الصناعية، و تتمثل في علاقة المؤسسات الإنتاجية بالسوق و نوع المنتجات المعروضة، فإن إنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إنتاج سلعي و العلاقة بينه و بين السوق هي علاقة العرض و الطلب.

3-4 **المعيار الفني**: فهو يتمثل في مكان عمل الصناعة و في نوع التكنولوجيا المستعملة التي تتعلق بالتجهيزات المستخدمة بطرق التنظيم و التسيير للوحدة الصناعية،[1] تحديد علاقة العمال بالمؤسسة، تحديد الشروط المادية و الاجتماعية للعمل بالإضافة إلى جانب التسويق الذي يلعب دورا كبيرا في الحسابات الاقتصادية للتكاليف و تقدير حالة الطلب و دراسة السوق.[2]

4- **المعايير النوعية**: من خلال نتائج الدراسة التي قام بها (J.E .Bolton) في بريطانيا في سنوات الستينات عرف خلالها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاعتماد على ثلاثة معايير هي:

- ✓ أن تكون المؤسسة مسيرة من طرف مالكيها بصفة شخصية.
- ✓ أن تكون حصتها في السوق محدودة.
- ✓ أن تكون مستقلة.
- ✓ فحسب الأستاذ (Bolton) أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تسير من طرف أصحابها أي مالكيها بطريقة مباشرة، كما تتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي أفقي أي عدم وجود تفويض للمسئوليات من طرف مالك المؤسسة.

كما يركز(Bolton) على أن حصة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في السوق تكون محدودة، فغالبا ما تكون حصتها في السوق ضعيفة بحيث لا تستطيع التأثير بصورة فعالة في أسعار البيع و ذلك عن طريق تغيير كميات السلع التي تنتجها.

أما المعيار الثالث الذي اعتمده (Bolton) و المتمثل في الاستقلالية، أي أن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة التي تنتمي إلى مؤسسة كبيرة لا تصنف ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ففروع الشركات الكبرى لا يمكن اعتبارها مؤسسات صغيرة أو متوسطة حتى و لو توفر فيها الشرطان السابقان.

1- ARREGLE Jean-luc et autre, les nouvelles approches de la gestion des organisations, economica, Paris, 2000.

[2]- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، 1993، ص. 26

- و لقد استند القانون في الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم (Small Busness Act) و الصادر سنة 1953، على ثلاثة معايير:

- استقلالية الإدارة.
- ملكية المؤسسة تكون لمقاول مستقل.
- أن لا تكون المؤسسة مسيطرة على السوق.

و قد تم تحديد مفهوم هذه المؤسسات طبقا لقانون (Act Small Busness) كما يلي:

المؤسسة التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة بحيث لا تسيطر على المجال الذي تعمل فيه"، و يرى (E.Staley) انه يمكن القول أن المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا توفرت فيها خاصيتين على الأقل من الخصائص التالية:

- استقلالية الإدارة، و عادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة.
- تعود ملكية المؤسسة أو رأسمالها لفرد أو لمجموعة محدودة من الأفراد.
- تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إلا أن احتياجها للأسواق يمكن أن يمتد خارجيا، كما أن أصحاب المؤسسة و العاملين فيها يقطنون في منطقة واحدة.
- تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط. و نجد الدكتور (G.Hirigoyen) يقترح المعايير النوعية التالية :
- المسؤولية: أي أن يتم تسيير المؤسسة من طرف شخص واحد.
- الملكية: أي أن المسير يمتلك غالبية أصول المؤسسة.
- الهدف الخاص بالمردودية: الإستراتيجية المتبعة في المؤسسة الكبيرة تختلف عن تلك التي تتبعها المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة حيث يركز مسيرها على المردودية في المدى القصير أكثر من تركيزه على المدى البعيد.

و قد تم تعريف هذه المؤسسات من طرف الكونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرنسا كما يلي: " هي المؤسسة التي يتحمل فيها مديرها بصفة شخصية و مباشرة المسئولية المالية و التقنية و الاجتماعية لها و هذا مهما كان طابعها القانوني" .

و من خلال ما سبق نلاحظ أن المعايير النوعية المعتمدة من طرف معظم المحللين لتحديد مفهوم أو تعريف لهذه المؤسسات هي:

- **المسؤولية** : أن يقوم صاحب المؤسسة أو المالك بالتسيير و اتخاذ القرارات، حيث يجمع بين عدة وظائف مالية، تسويقية... .

- **الملكية** : تكون ملكية المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة لفرد أو مجموعة محدودة من الأفراد.

المبحث الثاني: التجارب الدولية في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كما هو معلوم فكل دولة تنفرد بتعريف خاص بها يرتبط بدرجة نموها الاقتصادي، فنجد أن التعريف المعتمد، إما أن يكون ذو صبغة إدارية خالصة كتعريف ألمانيا، و هولندا... . أو ذو نزعة قانونية كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، كما هناك من التعاريف المتفق عليها من قبل المجموعات الدولية، كذالك المقدم من البنك الأوروبي للاستثمار في إطار الاتحاد الأوروبي، و تعريف اتحاد دول جنوب شرق أسيا (L' ANASE).

المطلب الأول: تعريف البنك الدولي و دول الاتحاد الأوروبي و بعض الدول المتقدمة

1- **تعريف البنك الدولي**: يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي:

1-1 المؤسسة المصغرة: و شروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 و إجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي و نفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

1-2 المؤسسة الصغيرة: و هي التي تضم أقل من 50 موظفا و تبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي و كذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

1-3 المؤسسة المتوسطة: و يبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي و نفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

2- **تعريف دول الاتحاد الأوروبي**: صدرت توصية المفوضية الأوروبية باستخدام التعريف الجديد داخل الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء، بناءا على قرار المجلس الأوروبي بتطبيق برنامج متكامل لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القطاع الحرفي عام 1994. و قد ظهرت مشكلة تعدد التعريفات و عدم اتساقها بوضوح عند بدء تطبيق البرنامج، و أدى لذالك، عملية تحديد التعريف الجديد، و هي عملية شاقة و تتضمن العديد من الخطوات. و قام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996 ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 3 أبريل 1996، و تفسر مقدمة التوصيات، السبب الذي من أجله وضع التعريف، على سبيل المثال، البرامج

الموجهة، و المعاملة التفضيلية، و برامج الإعانة، و الدعم الموجه، و نقص التنسيق، و تشوه المنافسة، و ناقشت المقدمة كذلك الكيفية التي تم بها التوصل إلى التعريف المقترح الذي يلخصه الجدول رقم (20) الموالي .

جدول(20): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	-	-
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

المصدر: جميع الاقتباسات مأخوذة من وثيقة (توصيات المفوضية بتاريخ 3 أفريل 1996 بشأن المؤسسات الصغيرة المتوسطة)، مكتب المطبوعات الرسمية للاتحادات الأوروبية، لكسمبورج.

و يمكن اعتبار المؤسسة إما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة بناءا على معيار الموظفين ثم أحد المعيارين الماليين (رقم الأعمال أو الحد الأقصى للموازنة) بالإضافة إلى معيار الاستقلالية أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأسمال المؤسسة قيد التعريف على 25 % كحد أقصى. و يتضح مما سبق أن تحديد حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض تعريفها قانونياً و من تم اقتصادياً يرتكز على ثلاثة معايير أساسية يتعلق أولاها بعدد الموظفين و ثانيها برقم الأعمال أو إجمالي الأصول في حين يرتبط ثالثها بموازنة المؤسسة.

تم تطبيق التعريف الذي اقترحته المفوضية بعد إدخال بعض التعديلات عليه من قبل غالبية الدول الأعضاء. على سبيل المثال، تستخدم إيطاليا معايير الحجم و الإيرادات/الموازنة و لكنها تضيف بعدا خاصا للتفرقة بين المؤسسة الصناعية و المؤسسة الخدماتية، و الأخير تم تحديد الحد الأدنى للعاملين به بأقل من عشرين عاملا بالنسبة للمؤسسة الصغيرة، و ما بين واحد و عشرين إلى خمسة و تسعين عاملا للمؤسسة المتوسطة. أما للمؤسسة التي تضم أكثر من خمسة و تسعين عاملا فتعد مؤسسة كبيرة. تضم إيطاليا أيضا للتعريف، فئة من المؤسسات الحرفية التي تنتج أنواعا معينة من السلع، بغض النظر عن المعايير الأخرى.[1]

من ناحية أخرى، فإن خدمات المؤسسات الصغيرة بالمملكة المتحدة تستخدم عدد العمال فقط في التعريف، و هو متسق نوعا ما مع المعايير التي حددها الاتحاد الأوروبي.

[1] اليونيدو، تحليل مقارن لاستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سياسات وبرامج دول مبادرة أوروبا الوسطى- الجزء الثالث:www.unido.org/doc/331152

و قد طبقت بعض الدول غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي هذه التعاريف ، كبديل عن وضع تعريف بنفسها أو أن الجانب الأكبر من تجارتها يتم مع الاتحاد الأوروبي أو لأنها تريد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلا.

3- تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول المتقدمة: رغم كثرة الكتابات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتشرة بكل من الدول المتقدمة و النامية، إلا انه و إلى حدّ الساعة لم يُتوصل إلى وضع تعريف محدد و دقيق. و يرجع ذلك إلى اختلاف مراحل النمو الاقتصادي و الظروف الاقتصادية لكل بلد.[1]

فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة لا تعتبر كذلك في دولة نامية كالجزائر أو المغرب على سبيل المثال، كما أن المؤسسة الصغيرة في اليابان أو أي بلد مصنع يمكن اعتبارها كبيرة في دولة مثل مصر أو تونس، فرغم صعوبة الاتفاق على تعريف واحد إلا أن هناك شبه إجماع حول جملة المعايير التي تستند إليها التعريفات الدولية المختلفة و تتعلق بحجم العمالة و رأس المال، و درجة الاستقلالية و رقم الأعمال و الحصيلة السنوية، و درجة استعمال التكنولوجيا...الخ.

3-1 في الولايات المتحدة الأمريكية: كون أنها أول دولة تبنت هذا النوع من المؤسسات بعد إصدار قانون الأعمال الصغيرة لعام1953 ، سمح لها بتأسيس أكثر من 23 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة ساهمت في توظيف أكثر من 85% من القوى العاملة، مؤسسات حملت حينئذ حسب (ميياك) اسم:"ستارت- أووب" هدفها مساعدة الشركات الحديثة على الاستمرارية و البقاء و النمو مع تقديم يد المساعدة الإدارية و الفنية خاصة خلال مرحلة الانطلاق، كما عرّف هذا القانون المؤسسة الصغيرة و المتوسط "على أنها، تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه" [2] و قد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين[1] ،كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] - Boudjenah, Y. (2002), Algérie, décomposition d'une industrie : la restructuration des enterprises publiques (1980-2000) : l'État en question, Édition l'Harmattan, Paris, p. 65-82

[2]- Verstraete, T. (2003), *Proposition d'un cadre théorique pour la recherche en entrepreneuriat* , Édition de l'ADREG, p. 13-20.

الجدول رقم (21) : التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية و التجارة بالتجزئة	من1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو اقل

المصدر :لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1994 ، ص:11.

إضافة إلى ذلك فالقانون الأمريكي يعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة إذا كان:

- عدد عمالها أقل من 300 عامل.
- رأس مالها ما بين 200 - 500 مليون دولار.
- إذا كان إنتاجها السنوي لا يكفي لتحقيق العلاقة ما بينها و بين السوق أي علاقة العرض و الطلب و لقد تم تحديدها بطريقة مفصلة بالاعتماد على معايير حجم المبيعات و عدد العمال.

لذالك لقد قامت إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأمريكية بتقديم تعريف لها بالاعتماد على معايير كمية أهمها: عدد العمال و رقم الأعمال ، و يتم تغيير هذه المعايير حسب الأهداف المراد تحقيقها من خلال مختلف البرامج الخاصة بالدعم و المساعدة، كما تتغير حسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

3-2 **في اليابان**: باعتبار أن دولة اليابان لها كثافة سكانية كبيرة، فلقد ميّز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط و ذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (22) :تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية و التحويلية و النقل و باقي فروع النشاط الصناعي.	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
المؤسسات الخدمية و التجارة بالتجزئة	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

Source: BRAIN.D، Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi، études documentaire n:4715 .1983 ، p. 5.

3-3 **في الصين**: تم تصنيف هذه المؤسسات في الصين وفق قانون ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 2003 من خلال معايير مؤقتة - الحجم - و الذي يحدد المبادئ التوجيهية

لتصنيفها . و قد حلت هذه المبادئ محل المبادئ التوجيهية القديمة التي دخلت حيز التنفيذ في عام1988 و المعايير التكميلية لعام1992 ، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (23) :تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حجم التصنيف	الصناعات	عدد العمال	مجموع الأصول	الإيرادات التجارية
مؤسسة صغيرة	صناعة	300>	< 40 مليون يوان	< 30 مليون يوان
	بناء	600>	< 40 مليون يوان	< 30 مليون يوان
	تجارة جملة	< 100	< 40 مليون يوان	< 30 مليون يوان
	تجارة تجزئة	< 100	//	//
	نقل	< 500	//	//
	خدمات بريدية	< 400	//	//
	فندقة ومطاعم	< 400	< 40 مليون يوان	< 30 مليون يوان
مؤسسة متوسطة	صناعة	2000-300	40 – 400 مليون يوان	مليون يوان30 - 300
	بناء	3000-600	40 – 400 مليون يوان	مليون يوان30 - 300
	تجارة جملة	200-100	40 – 400 مليون يوان	مليون يوان 150 - 10
	تجارة تجزئة	500-100	//	300-30 مليون يوان
	نقل	3000-500	//	300-30 مليون يوان
	خدمات بريدية	1000-400	//	300-30 مليون يوان
	فندقة و مطاعم	800-400	40 – 400 مليون يوان	مليون يوان 150 - 30

Source: Law of The Republic of China on Promotion of SME (Order of The President No. 69)، China، June 29،2002.

لقد جاءت المبادئ التوجيهية لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مبنية أساسا على دفاتر الإيرادات السنوية و مجموع الأصول الكلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تتطلب المبادئ التوجيهية الخاصة بالقطاعات الصناعية السالفة الذكر(كما هو مبين في الجدول أعلاه) من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن توظف 2000 عامل كأقصى حد، مع تحقيق إيراد سنوي لا يتجاوز 300 مليون يوان كحد أقصى كما يجب أن لا تتجاوز الأصول الكلية لهذه المؤسسات 400 مليون يوان.

إذ تعتبر المؤسسة مؤسسة متوسطة، كل مؤسسة توظف 300 عامل كحد أدنى و لا يتخطى إيرادها السنوي و مجموع أصولها الكلية 300 و 400 مليون يوان على الترتيب، في حين يصنف الباقي على انه مؤسسة صغيرة.

إلا أن تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي جاء به القانون التوجيهي يتميز ببعض التعقيد إذ بإمكانه أن يشمل المؤسسات الكبيرة الحجم.

في حين نجد أن تعريف التعاونية الاقتصادية للمحيط الهادي (APEC) [1] يختلف أيضا، و لكن بشكل عام يبنى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على عدد العمال، حيث تشغل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غالبا مابين 100 إلى 500 عامل، إلا أنه يجب التنويه إلى أن أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تشكل % 70 تشغل ما بين 1 إلى 5 عمال أو ما يسمى بالمؤسسات الفردية.

المطلب الثاني:تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالدول النامية

1- تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: هناك اعتراف عدد كبير من الباحثين و مسيري الهيئات و المنظمات الدولية على أنّه ثمة صعوبة كبيرة لوضع تعريف موحد لهذه المؤسسات يكون مقبولا و مرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية، بحيث تكمن صعوبة تحديد مفهوم هذه المؤسسات أساسا في تحديد الفروقات الجوهرية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة نظرا للتداخل الموجود بينهما[2]، بحيث أن لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(UNIDO) تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية، على أنها كل مؤسسة يعمل فيها أقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تشغل اقل من 500 عامل.[3] و يمكن إجمال صعوبة وضع تعريف فيما يلي:

- تعدد المعايير المستخدمة في التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة، فالمعايير المستخدمة في قياس حجم المؤسسة تختلف و تتعدد و هي معايير نسبية تختلف من قطاع لآخر هذا من جهة، و من جهة أخرى صعوبة اختيار المعيار الذي على أساسه يتم التمييز بين المؤسسات[4].

- التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول، لذلك فان تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من بلد لآخر تبعا لدرجة النمو الذي بلغته الدولة، و مدى الوفرة أو الندرة

[1] -(APEC)Asia-Pacific Economic Cooperation.

[2] -Campbell, R.M. et L.B. Stanley (1988), *Economics: principles, problems, and policies*, McGraw-Hill Publishing Company, PP 51-55 .

[3]- الزاهي اسبيرو، أهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية، مداخلة أمام المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، جوان.2002

[4] -HOROVITZ Jacques, PITOL-BELIN Jean-Pierre, Stratégie pour la PME, Mcgran-Hill, Paris, 1984.

النسبية لعناصر الإنتاج و لذلك لا تحبذ منظمات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال توحيد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من منطلق أن المؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون كبيرة في دولة مثل مصر أو الجزائر.

- تغير مدلول قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من وقت لآخر لأنه دائم التغير كقطاع ديناميكي، ذلك أن شروط النمو الاقتصادي و الاجتماعي قد تتغير من مرحلة لأخرى، مما يؤدي إلى تغير حجم المؤسسات، فإذا كانت المؤسسات التي توظف 200 عامل تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصير صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة .

- إضافة إلى أن اختلاف الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤدي إلى تغير في متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع، فالمؤسسات الموجودة في قطاع الصناعات الغذائية سوف تختلف بالتأكيد عن قطاع التجارة.

و بناء عليه و قبل التطرق إلى مختلف التجارب المعتمدة بمختلف دول العالم و المحاولة لإعطاء تعريف شامل لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لابد من التعرج إلى تحديد المغزى و الغرض من تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث يمكن إجمال أسباب وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

- تيسير جمع البيانات عن هذا القطاع لاستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية، و تقديم الاستشارات لهذه المؤسسة حول الفرص الاستثمارية و العقبات و الاتجاهات الجديدة.

- تحديد أعضاء هذا القطاع من أجل اتخاذ إجراءات معينة.

- تيسير تنمية و توضيح السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة و نمو قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة.

- تبني فهم أفضل لدور و أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو الاقتصادي.[1]

- المساعدة في تنسيق الجهود، فعند تعدد الجهات و الوكالات التي تقوم بتقديم برامج المساعدة لهذا القطاع في أسلوب غير منسق يؤدي إلى عدم الكفاءة و إلى اعتماد برامج قد ينافس بعضها بعضا، و تعمل في أغراض يتعارض بعضها مع بعض، و لن يحل التعريف وحده مشكلة عدم

[1] -TORRES Oliver, PME de Nouvelles Approches , Economica, Paris, 1998, P.165

التنسيق إلا أن عملية جمع كل المشاركين على الاتفاق على تعريف واحد تكون هي الآلية التي تمكن الجميع من التقارب بأسلوب فعال.

- توضيح الفئات التي ينطبق عليها التعريف إذا كان الغرض هو إضافة بعض المسئوليات و الحقوق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يلزم التعريف إذا كان هناك غرض تقديم معاملة ضريبية تفاضلية على سبيل المثال بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات.

- التعرف على المجموعات المستهدفة بشكل ملائم بغرض وضع آليات استشارية كمدخل لعملية تنمية السياسات و مساعدة القطاعات الفرعية.

- تعريف القطاع بدقة يمكن من رقابة و تقييم أثر الإصلاح التنظيمي و الإجراءات التمويلية و غير التمويلية، و كذا تحليل التكاليف و الأرباح بدقة و كذا اقتراح إجراءات التصحيح... .

2- تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا : (L' ANASE)

في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا استخدم كل من (BRUCH & HIEMENZ) [1]التصنيف الأتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، و الذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي، و أصبح التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول كما هو مبين كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): مؤشر العمالة لاتحاد بلدان جنوب شرق آسيا (L' ANASE)

من 1 إلى 9 عمال	**مؤسسة عائلية حرفية**
من 10 إلى 49 عامل	**مؤسسة صغيرة**
من 50 إلى 99 عامل	**مؤسسة متوسطة**
من 100 عامل فأكثر	**مؤسسة كبيرة**

المصدر :صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر، 1953 ، ص12

كما استند أيضا على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، و المستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة[2]، عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تعرف نوع من تقسيم العمل ، فيبتعد المالك عن

[1] Hull. G.S , La petite entreprise a l'ordre du jour , Édition L'Harmattan Paris 1987, p. 77.
[2] Hull. G.S, La petite entreprise a l'ordre du jour, Ed L'Harmattan Paris 1987, p77

وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة و التسيير فيظهر بذلك نوع من تنظيم للوظائف ، هذا التنظيم يكون أكثر وضوحا في المؤسسات الكبيرة .

3- **تركيا**[1]: يعتبر الاقتصاد التركي هو الرابع بعد النمسا و ألمانيا و النرويج من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(OECD) فيما يتعلق بنسبة حجم المؤسسات الكبيرة في هيكلها الاقتصادي، و مع ذلك فقد توصلت الحكومة التركية إلى أن أكبر فرص التوظيف و زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، تكمن في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي99.5%من المؤسسات في قطاع التصنيع بتركيا، و توظف حوالي 61% من جملة العاملين في هذا القطاع، و يعمل بمعظم المؤسسات متناهية الصغر أقل من 10 عمال (ملكيات فردية يتم تشغيلها من قبل المالك)، و تتمركز بكثافة في القطاعات التالية (المنسوجات و الكساء و الجلود و المنتجات المعدنية المصنعة و المنتجات الخشبية بما في ذلك الأثاث و الأطعمة و المشروبات).

3-1 **التعريف الرسمي**: قد لا يكون التعريف المذكور هنا تعريف رسمي موحد من قبل الدولة بأكملها، و لكن ذلك التعريف الذي سوف يلي ذكره، هو الأكثر انتشاراً و استخداماً خاصة من قبل الاقتصاديين الذين تناولوا التجربة التركية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يستخدم التعريف هنا معيار العمالة فقط في تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها. " المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل بينما المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 50 إلى 199 عامل ".

3-2 **تعريفات أخرى خاصة بهيئات معنية بالمؤسسات الصغيرة**:[2] رغم السياسة المعتدلة و المترابطة لهذا القطاع، لا يوجد تعريف موحد حالياً للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تركيا رغم وجود الجماعات القوية لحماية الصناعة و التي لديها لجنة ممثلة تقوم بدور استشاري لدى الحكومة.و قد وضعت الهيئات و المنظمات القائمة معايير مختلفة للتعريفات لمنحها خدمات و هي كما يلي:

3-3 الغرفة الصناعية باسطنبول (ISO): عرفت المؤسسات الصغيرة بالمؤسسات التي يشتغل بها من 1 إلى 19 عامل أما المؤسسات المتوسطة يشتغل بها من 20 إلى 99 عامل.

[1] Organisation de coopération et de développement économique, « perspectives de l'OCDE de sur les PME » PARIS 2000p.

[2] الغرفة التجارية بالرياض: منتدى الرياض الاقتصادي، تنمية اقتصادية مستدامة، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، أكتوبر 2003، ص39.

3-4 جهاز تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة (KOSEB): عرف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 50 عامل أما المؤسسات المتوسطة فيعمل بها من 50 إلى 150 عامل و المؤسسات الكبيرة فتشغل أكثر من 150 عامل.

3-5 HALKBANK: عرف البنك المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 100 عامل و لا تتعدى قيمة أصولها 25 ألف دولار أمريكي (و يتم تعديل قيمة الأصول على نحو دوري)، و حتى يمكن الحصول على القرض، فإن المؤسسة يجب أن تحقق أحد المعيارين، فقد تحصل على قرض على أساس أنها مؤسسات صغيرة لو استخدمت معيار العمالة، و قد تحصل على القرض لو استخدمت معيار قيمة الأصول.

3-6 المعهد الحكومي للإحصاءات DIE: يستخدم المعهد عدد العمالة فقط و يعرف المؤسسات متناهية الصغر بأنها تلك التي يعمل بها من أقل من 10 عمال و الصغيرة من 10 إلى 49 عامل.

3-7 وكالة وزارة المالية: تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها (المؤسسات التي توظف 150 عامل كحد أقصى، و قيمة كامل أصولها بما في ذلك الأرض و المباني المدونة في دفاترها و مستنداتها في حدود 50 بليون ليرة تركية تعادل حوالي (25 ألف دولار). هذا التعريف أستخدم ليؤهل المؤسسات للإعفاءات الضريبية و الرسوم الجمركية و هو واحد من التعريفات القانونية للمؤسسات الصغيرة في تركيا و إنه جزء من مساعدات الدولة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة.

4- **تجربة الهند:** من أوائل التجارب الهامة تجربة الهند و التي ترجع إلى عام 1954 في إطار برنامج متكامل لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تستطيع المؤسسة أن تحصل على قروض مسيرة من طرف بنك للصناعات الصغيرة و من بنك التنمية الصناعية بسعر فائدة 5%، و لقد حددت الحكومة الهندية عددا كبيرا من السلع يقتصر إنتاجها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلا يجوز لأي قطاع آخر أن ينتجها و كذلك تعطي الحكومة الأولوية في مشترياتها لمنتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسعر يفوق 15% لتشجيعها، بالإضافة إلى هذا تمنح الحكومة إعفاءات ضريبية لهذه المؤسسات، لكن مع الرقابة الصارمة في نفس الوقت.[1] و

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, جوان 2002 . ص ص8-10.

باعتبار الهند بلد من بلدان العالم الثالث فإنها تعتمد على معيار التفرقة بالنسبة لقانون 1987 الذي يعتبر المؤسسة صغيرة و متوسطة إذا كان رأس مالها المستثمر أقل من 50 ألف روبية.

5- تايلاند:[1] تقوم تايلاند حاليا بتطبيق تعريف ذو معيارين (هما العمالة و رأس المال)، حيث يتم تعريف المؤسسات الصغيرة على النحو التالي: " تلك التي لديها أقل من 200 عامل في الصناعات كثيفة العمالة، و أقل من 100 مليون بات (2.5 مليون دولار) إجمالي الأصول بالنسبة المؤسسات كثيفة رأس المال ".

و تعد تايلاند هي الدولة الوحيدة التي تقوم بتطوير و تعديل تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون الاعتماد على عدد العاملين كأحد معايير التعريف، و قد اقترحت لجنة الخبراء المشكلة من ممثلين عن كافة الجهات المعنية بالقطاع الاقتصادي تقسيما يعتمد بالأساس على قيمة الأصول الثابتة متضمنة الأرض و القطاع الاقتصادي لكل مؤسسة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (25): تعريف تايلاند للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

القطاع	مؤسسة متوسطة	مؤسسة صغيرة
صنـاعة	أقل من 500 ألف دولار	أقل من 125 ألف دولار
خدمـات	أقل من 500 ألف دولار	أقل من 125 ألف دولار
تجارة جملة	أقل من 250 ألف دولار	أقل من 125 ألف دولار
تجارة تجزئة	أقل من 150 ألف دولار	أقل من 75 ألف دولار

المصدر : الغرفة التجارية بالرياض: منتدى الرياض الاقتصادي، تنمية اقتصادية مستدامة، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، أكتوبر 2003، ص42.

6- كوريا الجنوبية: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كوريا، هي القوى المحركة للنمو المتواصل في الاقتصاد و الاستقرار الاجتماعي من خلال خلق فرص العمل، و يعتمد في تعريفه على المعايير الذي يحددها الجدول كما هو مبين أدناه :

[1] الغرفة التجارية بالرياض: منتدى الرياض الاقتصادي، تنمية اقتصادية مستدامة، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، أكتوبر 2003، ص 42.

الجدول رقم (26): تعريف كوريا الجنوبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

القطاع	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
التعدين- التصنيع – النقل	حتى 50 عامل	من 51- 300 عامل
الإنشاءات	حتى 30 عامل	من 31- 200 عامل
التجارة و الخدمات	حتى 10 عمال	من 11- 20عامل

المصدر : الغرفة التجارية بالرياض: منتدى الرياض الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص43.

و قد صنفت الأعمال التي تتطلب عمالة كثيفة بأنها مؤسسات صغيرة مهما بلغ عدد عمالها، كذلك صنفت الأعمال التي تتطلب رأس مال كبير بأنها مؤسسات كبيرة، مهما كان عدد العمال الذين يعملون بها صغيرا، و قد أظهرت كوريا إمكانية اعتبار الكثافة الرأسمالية المستخدمة كمؤهل لوضع تعريف، على أساس العمالة بنفس الحجم المستخدم في مثال تايلاند.

1-6 الهيئة العامة للتصنيع: تعرف الهيئة المؤسسات الصناعية الصغيرة بأنها تلك المؤسسات التي تصل تكاليفها الاستثمارية حتى مليون جنيه.[1]

2-6 شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: المشروع الصغير هو المشروع أو المؤسسة الذي تتراوح تكلفته الاستثمارية بين 4 ألف دولار إلى 7 مليون دولار باستبعاد قيمة الأرض و المباني سواء كان مشروعا صناعيا أو زراعيا أو خدماتيا.[2]

7- **تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**: في الجزائر، و بالرغم من أن تواجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بها ليس بحديث العهد[3]، إلا أن الفصل في تحديد محتواها و مضمونها لم يتحدد إلا من خلال القانون رقم01 / 18المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أين اعتمد المشرع الجزائري[4] على الجمع بين معيار عدد العمال و معيار رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي المعايير المعتمدة بدول الاتحاد الأوروبي، و هنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولون "La

[1] الهيئة العامة للتصنع – ورقة عمل عن دور وزارة الصناعة والثروة المعدنية في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر مقدمة إلى الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية، فبراير 1998 ص، 13.

[2] -Robert Wtterwulghe - La P.M.E Une entreprise humaine- op- cit. P26

[3]- الزاهي اسبيرو، أهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية، مداخلة أمام المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة .والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، جوان2002 .

4- "القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية العدد 77 الصادرة في الجزائر يوم 15 ديسمبر 2001 ص. 6-7.

"charte de Bologne في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لقد عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالآتي: "هي مؤسسة إنتاج السلع و/أو منتجات تشغل من 01 إلى 250 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج " و من جملة المعايير المعتمدة:

-تشغل من عامل (1) إلى (250) عامل.

-رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج، أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.

- تستوفي معايير الاستقلالية[1]، و يمكن تلخيصها حسب الجدول الآتي:

جدول رقم :(27) معايير تعريف و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية /الميزانية
مؤسسة مصغرة Micro- Entreprise	9-1	اصغر من 20مليون دج	أصغر من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة Petite- Entreprise	49-10	اصغر من 200 مليون دج	اصغر من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة Moyenne-Entreprise	250-50	من 200مليون دج -2 مليار دج	من 100-500 مليون دج

المصدر : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية (الجزائر) العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص: 6-7.

و نتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد و دقيق فإن وزارة الصناعة و الطاقة آنذاك كانت تعتبر أن كل المؤسسات الخاصة و العمومية هي مؤسسات صغيرة و متوسطة باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة. و منذ ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رغم إنشاء وزارة خاصة لهذه المؤسسات و هي وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1993 و من أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة و خاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع المتوسطي و كذلك توقيعها على الميثاق العالمي. و محاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة(OMC)،و جدت الجزائر نفسها مجبرة على إيجاد تعريف و معايير

[1]- نادية قويقح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد14 ،2006، ص.193

محددة لهذا النوع من المؤسسات ،فقد أخذ القانون الجزائري حول المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في جوان2000 بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوروبي ، حيث عرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية : بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات :

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج.

- تستوفي معايير الاستقلالية (أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)[1].

كما سبقت إليه الإشارة إن مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة يعتبر من المفاهيم الغامضة التي يختلف المفكرين في تعريفها بسبب اختلاف الدراسات و الأبحاث و المعايير و المقاييس المعتمدة في تحديدها، فيعرفها "مورال و جوليان" "على أنها مفهوم غامض متعدد التعريفات"، و لإزالة الغموض اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة على معيار ثلاثي الأبعاد كما سبق ذكره.باعتبار رقم الأعمال، حجم المؤسسة و عدد العمال إلى جانب درجة استقلالية المؤسسة و هو تعريف مأخوذ من تعريف الاتحاد الأوروبي، مثله في ذلك مثل التعريف الذي جاء به المركز الوطني للإحصاء في دليل المؤسسات، على أن عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن يصل إلى 500 عامل، في حين أن وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة تعتمد في تعريفها على تعريف الوحدة الأوروبية حيث أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تضم ما بين (1-250)، و هذا ما يجعل دراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عملية صعبة، بحيث تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال و الجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية[2] في كل من المواد:

1 - القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , الجزائر 12 /2001/12

2 - Journal officiel de la république algérienne N077article 4-5- 6- 7

✓ المادة الرابعة: يقصد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل و رقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100و500 مليون دينار

✓ المادة الخامسة: أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50-250 عامل و رقم أعمالها يتراوح بين 200مليون و 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100-500 مليون دينار.

✓ المادة السابعة: صنف المؤسسات الصغيرة إلى تلك التي تشغل ما بين 1-9 عمال و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية السنوية العامة لا تتجاوز 10 مليون دينار[1].

من أجل كل هذا نقول أن الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر في مسيرتها التنموية أدت إلى تهميش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الأمر الذي أدى إلى غياب تعريف دقيق لهذه المؤسسات لفترة طويلة عدا بعض المحاولات الفردية. فقد ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات في الجزائر عند وضع التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة لوزارة الصناعة في بداية السبعينات، و الذي يرى أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي وحدة إنتاجية تتميز بما يلي:

- ✓ الاستقلالية القانونية.
- ✓ تشغل اقل من 500 عامل.
- ✓ تقدر قيمة إنشائها بأقل من 10 مليون.
- ✓ تحقق رقم أعمال سنوي يقدر بأقل من 15 مليون دينار جزائري. و تأخذ هذه المؤسسات أشكالا عدة:
  - مؤسسات تابعة للجماعات المحلية.
  - فروع للمؤسسات الوطنية.
  - مشروعات مختلطة.
  - مؤسسات مسيرة ذاتيا.
  - تعاونيات.

1- "القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، **الجريدة الرسمية** العدد 77 الصادرة في الجزائر يوم 15 ديسمبر 2001 ص. 6-7

- مؤسسات خاصة.

و قد كانت هناك محاولة ثانية في إطار الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة، حيث طرحت المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة (EDIL) تعريفا يركز على معيارين كميين هما : اليد العاملة و رقم الأعمال ، حيث تم تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أنها مؤسسة تشغل اقل من 200 عامل و تحقق رقم أعمال اقل من 10 مليون دينار جزائري.

و لم تقدم السلطات الرسمية في الجزائر على وضع تعريف للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة إلا في سنة 2001، من خلال القانون 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 و الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم تعريفها كالتالي:

"مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري. و أن تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة".

و تم تعريف المؤسسة المصغرة (Micro Entreprise / TPE) كما يلي:" هي المؤسسة التي تشغل من 1 إلى 9 عمال و تحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار جزائري أو أن لا يتجاوز المجموع السنوي للميزانية 10 مليون دينار جزائري."[1]

1- المؤسسة الصغيرة: "هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عاملا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو أن لا يتجاوز المجموع السنوي لميزانيتها 100 مليون دينار."

2- المؤسسة المتوسطة: "هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 عاملا ، و تحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار ، أو أن يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 100 و 500 مليون دينار. ففي ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو- متوسطي ، و كذا التوقيع على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في جوان 2000 اخذ القانون الجزائري بتعريف الاتحاد الأوروبي."

1 - Minniti, M. et W. Bygrave (1999), « The microfundations of entrepreneurship », *Entrepreneurship theory and practice*, p. 23.

المطلب الثالث: التعريف الشامل للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة

لا يختلف اثنان على أن التعريفات المطروحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتباين من دولة لأخرى باختلاف إمكاناتها و قدراتها و ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و مرحلة النمو التي بلغتها، فالمؤسسة التي تعتبر صغيرة أو متوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو أوروبا قد تعتبر مؤسسة كبيرة الحجم في دولة أخرى نامية، بل و أنه في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف تقييم حجم المؤسسة بحسب مرحلة النمو التي يمر بها الاقتصاد الوطني للدولة، فالمؤسسة التي كانت كبيرة في مراحل النمو الأولى في دولة ما يمكن أن تصنف ضمن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مرحلة نمو أخرى متقدمة.

بشكل مختصر يمكن القول بأنه توجد معايير عدة يمكن الاستناد عليها لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من هذه المعايير: معيار العمالة، و معيار رأس المال، و معيار معامل رأس المال (تكلفة فرصة العمل)، و معيار حجم (أو قيمة) الإنتاج، و المعيار القانوني، و معيار النمط التنظيمي و الإداري داخل المؤسسة ، و معيار التكنولوجيا المستخدمة، و معيار المستويات الإدارية و المهارية داخل المؤسسة ، و معيار حجم و نوعية الطاقة المستخدمة بالمؤسسة... . و غيرها. و قد اختلفت هذه المعايير بحسب طبيعة الاقتصاد الذي تطبق فيه، و الاختلاف المقصود في تطبيق المعايير هو الاختلاف على الحدود التي توضع داخل هذه المعايير المستخدمة في التفرقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و غيرها، إذ تختلف الحدود داخل هذه المعايير فيما بين الدول المتقدمة الغنية و الدول النامية الفقيرة، و كذلك تختلف ما بين الدول ذات النظم الاقتصادية الحرة و الدول ذات النظم الاقتصادية التي تسمح بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، و تختلف هذه المعايير أيضا بحسب مستوى التقدم التكنولوجي ما بين الدول ذات التقنية العالية و الدول ذات التقنية المتوسطة و الدول ذات التقنية المتخلفة (أو المتدنية)، و كذلك تختلف الحدود داخل هذه المعايير ما بين الدول النامية الغنية، و الدول النامية الفقيرة.

و لعل من أهم المعايير التي يمكن الركون إليها لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة معياري العمالة و رأس المال، و ستتم مناقشة هذين المعيارين على النحو التالي:

1- **معيار العمالة:** يعد معيار العمالة أحد المعايير الأساسية و الأكثر انتشارا و استخداما لتصنيف المؤسسات من حيث الحجم، و لكن يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى، و من تصنيف لآخر، و من التصنيفات المشهورة لأحجام المؤسسات و التي تعتمد على هذا المعيار تصنيف "بروتش و هيمنز"، فقد صنفا المؤسسة اعتمادا على هذا المعيار إلى أربعة أحجام على النحو التالي:

❖مؤسسات أعمال أسرية أو منزلية و الحرفية Handcrafts and Cottage Entreprises: و هي التي يعمل بها أقل من عشرة عمال (مابين 1- 9 عمال)، و يطلق على هذه المؤسسات أحيانا Micro Entreprises أو Cottoge Units.

❖مؤسسات الأعمال الصغيرة الحجم Small Entreprises: و هي التي يعمل بها أقل من خمسين عاملا (ما بين 10- 49 عامل).

❖مؤسسات الأعمال متوسطة الحجم Medium Entreprises: و هي التي يعمل بها أقل من مائة عامل (ما بين 50- 99 عاملا).

❖مؤسسات الأعمال كبيرة الحجم Large Scale Entreprises: و هي التي يعمل بها أكثر من 100 عامل.

و قد تبنى مركز التجارة الدولية ITC هذا التصنيف في برامج تشجيع الصادرات الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

❖ مؤسسات الأعمال الصغيرة: و تصنف تحت هذه الفئة جميع المؤسسات التي يعمل بها أقل من 100 عامل (ما بين 1- 99 عاملا).

❖ مؤسسات الأعمال المتوسطة: و تصنف تحت هذه الفئة جميع المؤسسات التي يعمل بها ما بين 100 عامل إلى 449 عاملا.

❖ مؤسسات الأعمال كبيرة الحجم: و تصنف تحت هذه الفئة جميع المؤسسات التي يعمل بها 500 عامل فأكثر.

2- **تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** هناك مجموعة من الخصائص تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن باقي المؤسسات الأخرى منها:[1]

1 - نبيل جواد، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص. 85

2-1 **صغر الحجم** :مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية، الوطنية و الدولية في ظل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.

2-2 **صغر حجم أو معامل رأس المال عن العمل نسبيا** :لكون هذا النوع من المؤسسات يعتمد على استخدام القدرات الإنتاجية الكثيفة العمل على حساب كثافة رأس المال مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان صاحب أو أصحاب المؤسسة يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية، و يشترط أثناء تأسيس مؤسسة مساهمة في الاستثمار من قبل المستحدث، يتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار، مما يخفف الأعباء المالية على البنوك و الهيئات التمويلية الأخرى.

2-3 **سهولة الإنشاء و التنفيذ** : هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي، مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم.

2-4 **سرعة الاستجابة لحاجيات السوق** : ذلك أن صغر الحجم و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

2-5 **دقة الإنتاج و التخصص** :مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي و تجسيد كل المبادرات الرامية إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي من جهة، و من جهة أخرى ارتفاع مستوى مهارات العمال، مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض مستوى الكلفة.

2-6 **سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة** : هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى توفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد و هو ما يسمح بالانتشار السريع تتصاعديا أو تنازليا بين إدارة المؤسسة و عمالها .أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق الجغرافي.

2-7 **سهولة تكيفها مع المحيط الخارجي** : و امتداد نشاطها حتى إلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة و أن المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات، بالإضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية. و عليه فإن المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا في دعم المؤسسات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها و إمدادها بمستلزمات الإنتاج، و بذلك تساهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.

2-8 حرية اختيار النشاط :لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد و تنمية روح المبادرة و الابتكار،و إدماج كل إرادة في الإبداع و الاختراع ،حجبتها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط الاقتصادي.

2-9 وسيلة خلق العمالة :لتميزها باستخدام تقنية إنتاج اقل تعقيدا و اقل كثافة رأسمالية، و لهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة و تعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة، و هي بذلك فرصة للدول النامية التي تشكو في الأغلب من ارتفاع معدلات البطالة بها مع ما ينجر عن ذلك من ضعف و تراجع في الطلب.

2-10 القدرة على الاندماج في النسيج الوطني :من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة، و من خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية و حرفية متكاملة.

المبحث الثالث:خصائص و أهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بقي فكر و نظريات الاقتصاديين لفترة ليست قصيرة أسيرين لمفاهيم تبرز دور و مكانة المؤسسات كبيرة الحجم في تحقيق التنمية الاقتصادية و استدامة النمو الاقتصادي[1] إلى قيام صاحب التوجه الجديد الباحث شوماخر منتصف السبعينات من القرن العشرين بإصدار كتابه المشهور " الصغير جميل" كما سبق و ان أشرنا إلى ذلك أعلاه[2]، حيث نادى بضرورة الالتفات إلى المشاريع الصغيرة و إعطائها المزيد من الاهتمام لدورها الكبير في المجال الاقتصادي[3] خاصة بالدول النامية، و لقد أظهرت بعض الدراسات أن الحجم الاقتصادي المثالي للوحدة الإنتاجية هو ذلك الذي يتناسب و يتوازن مع المعايير غير الاقتصادية للإنتاج و المجتمع، و لقد برزت عوامل في أوائل الثمانينات من القرن الماضي دفعت باتجاه ظهور موجة من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف دول العالم المتقدمة منها أو النامية.

---

[1] لمزيد من المعلومات أنظر مالكولم جبلز- مايكل رومر وغيرهم، اقتصاديات التنمية، ترجمة كل من طه عبدالله منصور وعبد العظيم مصطفي، دار المريخ 1995. في الفصل العشرون المتعلق بالصناعة .

[2] يمكن التوسع في هذه النقطة بالعودة إلى كتاب : Galen Spencer Hull : La petite entreprise à l'ordre du jour .éd, l'Harmattan , paris, 1987

3- د .ماهر حسن المحروق، د .إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن آذار 2006 ، ص03

المطلب الأول: دواعي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن الركود الاقتصادي العالمي الذي ساد منتصف الثمانينيات و تسبب في انهيار الأوضاع المالية للكثير من الدول النامية، ناهيك عن فشل الكثير من البرامج التنموية التي اعتمدت على إنشاء المؤسسات و الصناعات العملاقة و الكبيرة، و عدم قدرة الدول النامية على الاحتفاظ بها.و عن تسيير أمورها و الاستفادة منها، أخضعتها إلى إصلاح كان أساسه إعادة هيكلتها بتفكيكها إلى وحدات أقل حجما.

ازدياد ظاهرتي الفقر و البطالة بجل دول العالم مما أدا بالمؤسسات الدولية إلى المناداة بتطبيق سياسة داعمة و محفزة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتقليل من انتشار الظاهرتين[1].

و مع تزايد الاهتمام العالمي و الدولي بالمشاريع الصغيرة ظهرت فوائد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها الحيوي في العديد من المجالات الاقتصادية و الاجتماعية نقوم في هذا الجزء بسردها في فيما يلي:

- ✓ استيعاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأكبر نسبة من قوة العمل في البلدان النامية فهي تستخدم تقنيات إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل و ندرة رأس المال من مواجهة البطالة دون تكاليف عالية[2].
- ✓ نمط التقدم التقني المستخدم أكثر ملائمة لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة مكثفة للعمل و بسيطة التكلفة بالعملة الصعبة بالمقارنة مع التقنيات المكثفة لرأس المال.
- ✓ مرونة المؤسسات الصغيرة أكبر بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة في مواجهة التقلبات السوقية، حيث تظل المؤسسة الكبيرة مثقلة بعبء النفقات الثابتة في حال نقص الطلب على إنتاجها، عكس المؤسسة الصغيرة و المتوسطة التي تكاليفها المتغيرة العاملة أعلى من الثابتة. و بالتالي تستطيع أن تعدل تكاليفها بشكل سريع ليتماشى مع نقص الطلب على إنتاجها. ناهيك على أن هذه المؤسسات أكثر كفاءة في تعبئة و توظيف المدخرات المحلية و تنمية المهارات البشرية، و بذلك يمكن اعتبارها مصدرا للتراكم الرأسمالي و للمهارات التنظيمية، و مخبرا لنشاطات و صناعات جديدة.

[1] كما سوف نرى في الجزء الأخير من هذا الفصل، فيما يتعلق دور المنظمات والتجمعات الاقتصادية في وضع الاستراتيجيات التي تعمل على تنشيط وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996، ص. 23

- ✓ إقامة هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية في الريف و المدن الصغيرة مما يقلل من الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى، و يسهم في تحقيق التوازن الجهوي على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.
- ✓ سهولة إنشاء و تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكونها لا تحتاج إلى قدرات مالية كبيرة و تكنولوجيا جد متطورة.[1]

- عنصر العمل : اغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل، و هو ما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد نسبيا على اليد العاملة و تعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة .
- إن نشاط معظم هذه المؤسسات يعتبر محدود جغرافيا، إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية .
- إن درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليست كبيرة، خاصة مخاطر السوق، فالمؤسسات الكبيرة تتحمل أخطارا كبيرة نظرا لحجم استثماراتها و حجم حصتها في السوق.
- قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التفاعل بمرونة و سهولة مع متغيرات الاستثمار.
- اختيار الأسواق: تتجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الأسواق الصغيرة و المحدودة و التي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة.
- لا تتطلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج، كما أنها تستعمل طرق تسيير غير معقدة و بسيطة فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير و يمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم و التسيير و هو ما يعطي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرونة و تسيير بدون تعقيد.
- المقدرة على جلب المدخرات الصغيرة و استخدامها بطريقة فعالة تتلاءم و ظروف الدول النامية، و القدرة على الانتشار في كل فروع النشاط الاقتصادي.

[1]- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. مجد، بيروت 2006، ص. 77

- مساعدة المؤسسات الكبيرة في تدبير احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج السلعية كما أنها لا تحتاج إلى مساحة كبيرة لأداء نشاطها.
- إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة اكبر من الصناعات الكبرى، و منه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية مقتربة من أسواق يصعب على المؤسسات الكبيرة بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة تنافسية في هذه الأسواق.
- كما أن المؤسسات الصغيرة لا تحتاج إلى دراسات تسويقية معقدة لان السوق الذي تنشط فيه يعتبر محدود (محلي أو جهوي غالبا) و أن أي تغير يحدث فيه يكون في مقدور المسير ملاحظته بسهولة .
- كما تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور مؤثر في دعم و رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة، و من أمثلة ذلك إعداد العمالة الماهرة ، فغالبا ما تعمل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عمالة غير ماهرة، و التي تترك المصانع الصغيرة بعد اكتسابها للمهارة إلى المصانع الكبيرة التي تجذبها بالأجور المرتفعة و المزايا الأفضل.
- و عن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول لتخفيض تكاليف الإنتاج و زيادة القيمة المضافة، تصبح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكملة و مغذية و معتمدة على الصناعات الكبيرة حيث تقوم بإنتاج العديد من الأجزاء أو السلع نصف المصنعة بمزايا اقتصادية للمؤسسات الكبيرة نذكر منها ما يلي:

- قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على خفض تكاليف الإنتاج نتيجة تميزها بانخفاض تكلفة العمل و استخدام الآلات و معدات بسيطة.
- مع نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تزداد درجة تخصصها و التي يصاحبها مهارة عالية تمكنها من إنتاج المنتجات بفعالية.
- تقوم هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتخزين المواد الخام و الأجزاء و السلع نصف المصنعة و من ثمة تحقق وفورات لصالح المؤسسات الكبيرة.

1- **التنظيم:** لا تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على كثافة التنظيم المتسم بالتعقيد البيروقراطي الذي يتطلب مستويات متعددة مثلما نجده في المؤسسات الكبيرة الذي قد يكون

عنصر معرقل للسير الحسن للتنظيم، و من ثم لا يشرك العامل في تحديد أهداف المؤسسة و هذا عكس ما تتميز به المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، و تميزها بإتباع المؤسسة لخطط واضحة و سياسات مرنة و إجراءات عمل مبسطة، و تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخلها من خلال التقارب أو الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العاملين لديها، و يكون لهذا التقارب أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل. و أيضا تتحقق في هذه المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المؤسسة و العملاء و كذلك مع البيئة المحيطة بالمؤسسة، و يكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل تنميتها أيضا[1].

2- **انخفاض التخصّص في الوظيفة الإدارية**: يتميّز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوجه عام بوجود شخص وحيد للإدارة، حيث يتولى المدير – و ربما عدد قليل من مساعديه – كافة المهام الإدارية الخاصة بالإنتاج و التمويل و المشتريات و شئون العاملين و المبيعات ، و نادراً ما يتواجد من ينوب عن المدير في القيام بالمهام الإدارية المختلفة و المتخصّصة، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تقوم على التخصّص الوظيفي[2].

المطلب الثاني:دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد**: إذا كانت عملية التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر ترتكز على المؤسسات العملاقة و الكبيرة الحجم و التي تساعد في تحقيق معدلات نمو سريعة، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ذلك لأن المؤسسات الكبيرة تحتاج بجوارها إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقق التكامل و التجانس للهياكل العامة للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، بل أن هناك وجهة نظر تعطي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أكبر في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يرى Brozen أنه في المراحل المبكرة للتنمية ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة " التي تستخدم أساليب الإنتاج البسيطة و تغل عائدا سريعا "

1- أ.د. سيد ناجي مرتجى مداخلة بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والمشكلات وإطار التطوير.من نـــدوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية . القاهرة – جمهورية مصر العربية 18-22 يناير 2004

2- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، 1993، ص. 26

إلى تحقيق ذلك، أما المؤسسات التي تعمل على نطاق واسع و تستخدم أساليب فنية أكثر تعقيدا، و تغل عائداتها بعد أجل طويل، فيجب أن تنتظر مرحلة تالية عندما يتم اكتساب و تعلم طرق و مهارات التنظيم. فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تحتاج إلا إلى رأس المال الذي يمكن لمالكها تقديمه، أما المؤسسات الأكبر قليلا تتطلب قيام شركات التضامن أو اقتراض رأس المال، أما المؤسسات الأكبر و التي يجب عليها أن تستخدم أسلوب المساهمة لجمع رأس المال، بما لها من مخاطرة أكبر، تأتي في المراحل التالية من التنمية. و أيضا فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقل طلبها على الموارد التي تفتقر إليها الدول النامية عادة، و هي رأس المال و المهارات الإدارية و الفنية، و هي بصفة عامة تستخدم العمل بنسبة أكبر من رأس المال إذا ما قورنت بالمؤسسات الكبيرة، و عادة يمكن بناؤها بسرعة و تشغيلها لتدر عائدا، و هي كذلك تيسر اللامركزية على أفراد الشعب في المناطق النائية و تمكنهم من أن يكونوا على اتصال بالصناعة، كما أنها تقلل المخاطر.

و يمكن التعرف على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال تأثير تلك المؤسسات على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و تأثيرها في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية الاقتصادية، كذلك التكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة.

2- أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المتغيرات الاقتصادية الكلية: تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إسهاما إيجابيا في دفع نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة مثل الناتج الوطني الإجمالي، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الصادرات و العمالة.[1]

2-1 فبالنسبة للناتج الوطني الإجمالي: تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات سواء لإشباع طلب نهائي أو وسيط، كما أنها تساهم في رفع معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة بالحال في المؤسسات الحكومية أو العامة. أيضا تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع الكفاءة الاقتصادية للموارد، إذ أن تلك المؤسسات تستفيد من الوفورات الخارجية التي تولدها المؤسسات الكبيرة، إضافة إلى أن

1 - سعيد بريش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، مجلة أفاق جامعة باجي مختار عنابة، العدد 05 مارس 2001 ، ص29 .

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تولد وفورات خارجية هي الأخرى تستفيد منها المؤسسات الكبيرة.

2-2 بالنسبة للاستهلاك: تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة الاستهلاك الكلي، ذلك لأن العاملين فيها يحصلون على أجور منخفضة إذا ما قورنت بتلك التي يحصل عليها العاملون في المؤسسات الكبيرة، خاصة و أن الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعا لأصحاب الدخول المنخفضة، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي، و بالتالي توسيع دورة الإنفاق و الإنتاج و الاستثمار، و من ثم توسيع دور النشاط الاقتصادي و النمو في المجتمع.

2-3 بالنسبة للادخار و الاستثمار: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قناة هامة لجذب المدخرات الصغيرة، و زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل مشروعات إنتاجية، كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بارتفاع معدل دوران راس المال، مما يجعلها نواة للمؤسسات الكبيرة، و يساهم في زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد القومي، و زيادة معدلات النمو الاقتصادي بفعل عمل مضاعف الاستثمار المعجل.

2-4 بالنسبة للصادرات: فقد أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة الصناعية منها قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية، و زيادة الصادرات و توفير العملة الصعبة، و تخفيف عجز ميزان المدفوعات، بل و ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات في بعض الدول.

ففي اليابان تستحوذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على 30% من إجمالي صادرات اليابان الصناعية، هذا بالإضافة إلى أن الصادرات الغير مباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل 20% من إجمالي صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة، و يعد حوالي 17% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدرين مباشرين، كما أن نصف الاستثمارات الصناعية اليابانية في الخارج تتم بواسطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و في فرنسا تساهم 9000 مؤسسة صغيرة و متوسطة و15000 مؤسسة حرفية في الصادرات الفرنسية، و تبلغ مساهمة هذه المؤسسات حوالي 27% من إجمالي الصادرات الفرنسية، و تشكل الاستثمارات المباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ا لخارج 10 – 15% من إجمالي الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الخارج، و أن 15% من نقل التكنولوجيا الفرنسية للخارج يتم بواسطة مؤسسات

صغيرة و متوسطة، و في إيطاليا تصل صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي 47% من إجمالي الصادرات الإيطالية.

3- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوازن الجهوي : إن من أهم عوامل التنمية الريفية أي التنمية الاقتصادية الريفية هو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تقتضي توجيه عدد من الاستثمارات نحو المناطق الريفية و من التجارب التي صار يضرب بها المثل عن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير هذه المناطق هو التجربة اليابانية التي أثبتت كفاءتها في مجال التعاون بين الريف و المدينة ،فالمصنع في هذه الأخيرة يصنع منتوجات أو تصميمات للمنتوج ، ثم يوزعها على الصناع في الأرياف للقيام بإتمام المنتوج معتمدين في ذلك على تكامل اقتصادي و جغرافي قد اثبت نجاحه من حيث إتقان العمل الصناعي على مستوى التنافس الدولي بين الصناعات .

4- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية: تساهم عملية تفكيك الاستثمارات الصناعية الكبيرة و تجسيدها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنوع النشاط الصناعي، و لما كان الأمر يتعلق بتطوير المؤسسة المنتجة للسلع الاستهلاكية أو ما يعرف بالاستهلاك النهائي فإن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون كبيرا و طبيعتها لا تتطلب تكنولوجيا عالية و لا إمكانيات كبيرة، يسمح من خلالها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تتطور و تتوسع في هذه الفروع و هو ما يكون له أثر على مساهمتها في تلبية الحاجيات للسكان في مختلف السلع و المنتجات، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو حتى الوطني.

إن من بين أدوار هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو تغطية جزء من السوق المحلي بالسلع و المنتجات و تحسين علاقة العرض و الطلب لهذه السلع لصالح التخفيض من العجز المسجل في بعض الأنواع منها بسبب تراجع الإنتاج الوطني و تقلص حجم الواردات، و فتح مجال للاستثمار بالتدخل في النشاط الاقتصادي أمام شريحة واسعة من المتعاملين و المقاولين.

5- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم الصناعات الكبيرة و تكثيف النسيج الصناعي: يمكن أن تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تحقيق الانسجام في عملية التصنيع خاصة مع توسيع مجال تدخل هذا القطاع، و يشمل هذا النشاط إنتاج سلع

التجهيز و السلع التحويلية الأمر الذي يوسع من فرص اندماجها في الاقتصاد و قد تم التأكيد على هذا الدور في نهاية الثمانينات بعد أن عرفت الصناعات الكبيرة ترجعا كبيرا من حيث الاستثمارات المنجزة و الإنتاج المحقق، و ينتظر أن يحقق التكثيف الصناعي بفضل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التطورات التالية :

- توسيع سوق الشركات و المؤسسات العمومية غير استهلاكها للمنتجات النصف مصنعة و تامة الصنع.
- ارتفاع معدل التكامل الصناعي للمؤسسات الوطنية بفضل عملية المقاولة.
- المساهمة في إحداث التكامل القطاعي ما بين فروع القطاع الصناعي نفسه أو بين القطاع الصناعي و القطاعات الأخرى (القطاع الفلاحي، السكن، الصحي، التعليم). و من بين الأهداف يبقى بناء و تكثيف النسيج الصناعي هو أهم هدف ينتظر تحقيقه بفضل تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الوقت الحالي.

6- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوازن الاقتصادي: إن الأهمية التي يراها الاقتصاديون في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخصوص التوازن الاقتصادي مبنية على ثلاث أسس: اقتصادية، اجتماعية، فنية. و حسبهم فإن صعوبة التنمية في البلدان المتخلفة بما فيها الجزائر تتمثل في

انخفاض الدخل النقدي المتوسط و ارتفاع عدد العاطلين.

6-1 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل : تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها و الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، و يلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة و النامية، فمع إضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصـغيرة و المتوسطة هي الأقدر على القضاء على نسبة كبيرة من البطالة [1].

[1] Xavier. Greffe : les pme créent elle des emplois? Economica, paris 1984. P9-10

فلقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة.[1]

حسب منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية OCDE[2]، تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا و هي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية و تختلف هذه النسبة باختلاف البلدان و القطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا و البرتغال و منخفضة في السويد و أيرلندا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر من نصف العمال و بأخص، العمالة في قطاع الصناعات الأولية ، و في اليابان وصلت نسبة عمالة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عام 2002 إلى قرابة 81% من مجوع عدد العمال فيها. و أما في الدول النامية، فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة ضئيلة، و ذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها :

- تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان و زيادة قوة العمل، فضلا عن عدم و جود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة و غير المدربة في مختلف القطاعات، و بصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.

- تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية و هي ندرة رأس المال، و من ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة - في المتوسط - لخلق فرص العمل و قد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة[3].

ففي الهند زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، من 805 ألف مؤسسة عام 1979 إلى 1.638 مليون مؤسسة عام 1992، مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من

[1] صفوت عبد السلام عوض الله: اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، 1993 ص41.
[2] Organisation de coopération et de développement économique, « perspectives de l'OCDE de sur les PME » PARIS 2000.
[3] صفوت عبد السلام عوض الله: اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 42

6.7 مليون فرصة عمل في 1980/1979 إلى 12.83 مليون فرصة عمل في 1993/1992.[1]

إن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها من قراءتنا و تحليلنا لهذه الأرقام هو أنه برغم من صغر حجم هذه المؤسسات و إمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة إلا أنها استطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة.و يخص مجال التوظيف قطاع الخدمات بالدرجة الأولى حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء و تجارة الجملة و التجزئة، الفندقة، الاتصالات، المطاعم، النقل ... الخ.

2-6 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جذب و تعبئة المدخرات : تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أحد أهم مجالات جذب المدخرات و تحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، و تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامتها، و من ناحية أخرى فإنها تتوافق و تفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

3-6 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات: تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، و يرجع ذالك إلى عدة عوامل تُكسب السلع و الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية:

- منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة ما يظهر فيها فن و مهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا و رواجا في الأسواق الخارجية.

- اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة و بالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر و من خط إنتاج لآخر و من سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

[1] فاطمة جلال محمد، دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية – دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للصناعات الصغيرة في مصر، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 1994، ص76-77.

و تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إسهاما كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا و بين 40-46% في الدانمارك و سويسرا و30% في فرنسا و النرويج و هولندا و شكلت حوالي 66 % من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 و تصل إلى 40% في كوريا و بلدان شرق آسيا و إلى 50% في الصين و ترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المؤسسات الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.

4-6 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي : من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة معا و تكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام .

فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم، لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، و على ذلك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تتواجد جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها :

- إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير للأسباب الصغيرة.
- و إما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي.

و علاقة التكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى يمكن لها أن تأخذ أحد الشكلين: التكامل غير المباشر و التكامل المباشر.[1]

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة و المؤسسات ذات الإنتاج الهائل و النشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله و ورشه بنسبة 100% بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي و تداخل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستفادة من خدماتها و منتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة فمثلا صناعة السيارات لا بد و أن تأخذ الخراطيم من جهة و البطارية من جهة أخرى و القطع الصغيرة من جهة ثالثة و

[1] لأكثر تفصيل يمكن العودة إلى الفرع الخامس من المبحث الثاني، الفصل الأول حول المؤسسات الصغيرة والمقاولة الباطنية.

بالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية و الوسيطة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5-6 تحقيق التوازن الجهوي و اللامركزية في التنمية : تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر من بين أهمها:

- إن انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية و وقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، و التي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي، و سرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على خدمات المرافق المختلفة و التي فاقت الوفورات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة. و هذه الظاهرة واضحة في أغلبية الدول النامية كما هو الشأن في الجزائر، فحسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رأينا أنها تتركز في كبريات المدن خاصة الجزائر العاصمة، و البليدة في الوسط و وهران و تلمسان في الغرب و عنابة و قسنطينة في الشرق من مجموع 48 ولاية تشكل التقسيم الإداري، تشغل أكثر من نصف العدد الإجمالي للعمال[1]. و نتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية في المدن الرئيسية، يتحول الأفراد للعمل في قطاع الخدمات الهامشية، و بصفة خاصة في الأعمال التجارية البسيطة، و نجد أن البطالة المقنعة الكامنة في الريف تتحول تدريجيا بفعل تيار الهجرة المستمر إلى المدن الكبيرة.

- إن إنعاش المناطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قادر على امتصاص البطالة و رفع مستوى معيشة هذه المناطق و نشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعلم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد و الدعم للروابط بين الزراعة و الصناعة و الفوائد المترتبة على ذلك.

- تحقيق التوزيع العادل للدخل، فانتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد، و التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية و الريفية، و تقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية و المناطق الداخلية،

[1] ويمكن التوسع في هذه النقطة بالعودة إلى كتاب:
FOURCADE. Colette : Petite entreprise et développement local, éd ESKA,1991.

و بين القطاع التقليدي و القطاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد الازدواجية في بنيان الاقتصاد الوطني ككل.

و يمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعها أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية و على الأخص في النشاطات التقليدية، و قادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، و متطلبتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام و المستلزمات الإنتاجية الأخرى[1].

المبحث الرابع: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العولمة: التحديات و الفرص

إن ظاهرة العولمة تشير إلى إزالة الحدود الجغرافية، و سيادة القطاع الخاص و المنافسة الكاملة و حرية الاختيار التي تحددها تكاليف الإنتاج و الجودة و الأسعار، و اقتصاد المعرفة، كلها قرائن تعتبر تحديات كبيرة و فرصا متاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمي

عند وصف الاقتصاد العالمي الحالي يتكرر استخدام مصطلحين أساسيين هما : العولمة و اقتصاد المعرفة ، لقد ظل العالم يشهد عولمة الشئون الاقتصادية و ذلك بسبب عدة عوامل من أهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و كذلك التخفيف من اللوائح على المستويين الوطني و الدولي، كما ظل العالم يشهد بالتوازي مع ذلك ارتفاعاً أسيا في الكثافة المعرفية بالأنشطة الاقتصادية مدفوعاً بثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تسارع خطى التقدم التكنولوجي[2]،

و تتمثل العولمة من خلال عدة أبعاد متبادلة، يتجسد أكثرها وضوحاً في:

- ❖ تدويل الإنتاج.
- ❖ تآكل الحدود بين الأسواق الوطنية و تنامي نصيب التجارة الدولية من الناتج العالمي.
- ❖ الكثافة المعرفية.
- ❖ الزيادة غير العادية في حركة رؤوس الأموال، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله : مرجع سبق ذكره، ص.56-57.

[2] تستلزم نظم الإنتاج الدولية الحديثة وجود نظم جديدة لإدارة الإنتاج تتطلب بدورها إقامة مزيد من الشبكات الفعالة بين الشركات والموردين، واستخدام نظم أفضل لإدارة الجودة، وقوة عاملة تتمتع بدرجة عالية من المهارات المتعددة.

❖ ازدياد المنافسة.

1-تدويل الإنتاج: لقد توسع الإنتاج الدولي بتحفيز من العوامل التالية طويلة الأمد:

1-1 تحرير السياسات و تآكل الحدود الوطنية، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر و الترتيبات غير المتصلة برأس المال المملوك .

1-2 التغير التكنولوجي السريع و انخفاض تكاليف النقل و الاتصالات جعلا من الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة و نقل المنتجات و المكونات عبر أرجاء العالم بحثا عن الكفاءة.

1-3 المنافسة المتزايدة أجبرت المؤسسات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة و تغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.

و في ظل الاقتصاد العالمي يتم تجزئة سلسلة القيمة بين عدة دول، و لم يعد الإنتاج ذاته يشكل بالضرورة جزءاً من الأنشطة الأساسية التي يجب تأديتها داخل الشركة الرئيسية، و في ظل المنافسة المتزايدة، يكثر توزيع الإنتاج[1] على مؤسسات صغيرة و مؤسسات خارجية موجودة في أكثر من بلد واحد، و يسمح ذلك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاستفادة من المزايا النسبية على نطاق عالمي، و تشمل هذه المزايا ضمان أشياء أخرى كالدخول التفضيلي إلى أسواق معينة، و العمالة الرخيصة، مما يسمح لتلك المؤسسات بالتركيز على أوجه كفاءتها الأساسية في مراحل سلسلة القيمة أو الطلب التي تعتمد على الكثافة المعرفية، حيث توجد معظم القيمة . و قد استتبع ذلك تحول في الأساليب الإدارية نحو نظم إدارة الجودة، و التوحيد القياسي، و الإنتاج في المواعيد المحددة،... إلخ ، و قد صاحب ذلك تحول الطلب نحو القوة العاملة التي تتمتع بدرجة عالية من المهارات المتعددة.

1-4 التجارة: مع تزايد تدويل الإنتاج و سلاسل القيمة، اكتسبت التجارة أهمية كبيرة داخل سلسلة القيمة ذاتها، حيث أحدث الإنتاج الدولي زيادة أسية في التجارة و في المكون المستورَد المباشر للصادرات أيضاً مقارنة بالقيمة المضافة، و أصبحت البضائع تنتقل عبر أماكن عدة قبل أن تصل إلى المستهلك النهائي، كما أن إجمالي القيمة المسجلة للتجارة عن مثل هذه المنتجات تجاوز قيمتها المضافة بهامش كبير، و مثلما شهد التاريخ انخفاضاً في معدلات التبادل التجاري

[1] تقرير الاستثمار العالمي،2002 ، صفحة4 .

في المنتجات الأولية مقابل المنتجات المصنعة، حدث ابتداء من منتصف السبعينات انخفاض مطرد في معدلات التبادل التجاري في الصادرات المصنعة الخاصة بالدول النامية.

و قد أدى دخول الدول التي توجد لديها وفرة في العمالة الرخيصة إلى السوق العالمية إلى تدهور مستمر في معدلات التبادل التجاري بالنسبة للصادرات المصنعة في الدول النامية، و استمرت المنتجات الأولية و تلك المعتمدة على الموارد الطبيعية في فقدان نصيبها من التجارة الدولية على مدار العقود العديدة الأخيرة، بينما استمرت المنتجات المعتمدة على المعرفة و ليس على الموارد الطبيعية في دفع نمو الصادرات، مع المستويات المتغيرة للكثافة التكنولوجية ،و تزداد سرعة نمو الصادرات كلما تقدمت مستويات التكنولوجيا و قلَّ الاعتماد على الموارد الطبيعية، فقد أصبحت المنتجات عالية التكنولوجيا هي الأكثر ديناميكية بالنسبة للدول المتقدمة و النامية على حد سواء، فحسب بيانات تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2002 أن نصيب التصنيع المعتمد على الموارد الطبيعية يتراجع باطراد منذ أكثر من 20 سنة، علاوة على ذلك، فقد حدث انخفاض مشابه في نصيب المصنوعات منخفضة التكنولوجيا على مدار العقد الأخير، بينما ظلت حصة المصنوعات متوسطة التكنولوجيا راكدة تقريبا منذ منتصف الثمانينيات و قد بدأت تشهد انخفاضا فعليا بدءا من منتصف التسعينات[1]، و من جهة أخرى، من الواضح أن المنتجات عالية التكنولوجيا و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات هما الورقتان الرابحتان، لأنهما مستمرتان في الصعود منذ منتصف السبعينات، و قد صارت الصادرات عالية التكنولوجيا الآن أكبر مصدر لعائدات العملة الصعبة بالنسبة للعالم النامي، كما يوضح الجدول التالي:

[1] البنك العالمي : تقرير الاستثمار العالمي 2002.

جدول رقم (28): قيمة صادرات الدول النامية حسب الفئة لسنة 2000

الوحدة مليار دولار: 10^2

فئات الصادرات	قيمة الصادرات	النسبة من إجمالي الصادرات
المنتجات عالية التكنولوجية	4501	% 251
الصادرات الأولية	3861	% 22
المنتجات منخفضة التكنولوجية	405	% 23
المنتجات متوسطة التكنولوجية	310	% 17
المنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية	235	% 13
المجمـــــوع	1786	% 100

المصدر: البنك العالمي : تقرير الاستثمار العالمي 2002، ص 144.

و يلاحظ هذا النمط، الذي ترتبط فيه ديناميكية التجارة بالكثافة التكنولوجية، في الدول النامية أيضا، و مع ذلك، لم تتمكن سوى بضعة دول شرق آسيوية من المساهمة بفعالية في هذه العملية، إذ بلغ نصيب الدول النامية الآسيوية من صادرات الدول النامية 78% من إجمالي الصادرات المصنعة و 89 % من الصادرات عالية التكنولوجيا، و في عام1996، بلغ نصيب 12 دولة، 9 منها في آسيا و 3 في أمريكا اللاتينية، 92 % من الصادرات المصنعة للدول النامية، و باستثناء ذلك، تتركز الصادرات المصنعة للدول النامية بشكل طاغٍ في المنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية و العمالة منخفضة المهارة، التي تواجه، كما أسلفنا، تدهوراً في معدلات التبادل التجاري.

2- **اقتصاد المعرفة و البحث و التطوير**: في حين كانت الأرض، و العمالة، و رأس المال هي العوامل الثلاثة الشاملة للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، و الإبداع، و الذكاء، و المعلومات ، و صار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة، لقد استخلصت دراسة أجريت على 192 دولة أن رأس المال البشري و الاجتماعي يمثل نسبة لا تقل عن 64 % من أداء النمو، في حين يمثل رأس المال المادي نسبة ضئيلة قدرها 16 % ، و يمثل رأس المال الطبيعي النسبة الباقية.

لقد شهد الإنتاج تكثيفاً معرفياً أسِّياً، و ظلت الكثافة المعرفية في صادرات العالم المصنعة ثابتةً عموما في الفترة من 1970 إلى1977 ، و لكنها ازدادت منذ ذلك الحين بشكل مطرد و دؤوب، و في فترة مبكرة.

منذ عام1996، أشارت التقديرات إلى أن أكثر من50 % من إجمالي الناتج المحلي في اقتصاديات دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية يعتمد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

تعزز المعرفة من كفاءة استخدام العوامل الإنتاجية الأخرى، فعلى سبيل المثال بينما كانت القيمة المضافة للمنتجات المصنعة تتزايد، كانت الوظائف تتناقص، و مع ذلك، فإن هذا التناقص يخفي وراءه تحولاً ملحوظاً في هيكل الوظائف لصالح العمال الذين لديهم قدر عال من المعرفة و المهارات، فعلى سبيل المثال، شهد سوق العمالة الأمريكي تراجعا كبيرا، فقد خلالها حوالي 44 مليون شخصاً وظائفهم أثناء عملية تعديل اقتصادها، و لكنها أوجدت 73 مليون وظيفة منذ عام 1980، و تشير التقديرات إلى أن % 60 من قوتها العاملة الحالية هي من العاملين الملمين بجوانب المعرفة ، و على الرغم من أن العاملين في قطاع التصنيع التابع لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية يفقدون وظائفهم، فإن الوظائف تتنامى في قطاعات التكنولوجيا العالية القائمة على العلوم، و التي يتراوح نطاقها من أجهزة الكمبيوتر إلى الأدوية[1].

3- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: لقد شهد الاقتصاد العالمي نموا سريعا في الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي عام 2000، وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1300 مليار دولار أمريكي ، و قد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو قدره 18 % ؛ و هو أعلى من معدلات نمو الإنتاج العالمي، و تكوين رأس المال، و التجارة، و تعكس الأنماط العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد بعيد التطورات المشار إليها أعلاه، حيث كان هذا النمو يميل إلى حد بعيد نحو المواقع و الصناعات المعتمدة على الكثافة المعرفية، مع وجود أكثر من1000 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، مقارنة بمبلغ 240 مليار دولار أمريكي في الدول النامية؛ و يتركز هذا المبلغ إلى حد بعيد في قطاعات سلاسل القيمة المعتمدة على كثافة العمالة، مع وجود استثناءات محتملة في بعض الاقتصاديات الآسيوية[2]، و بلغت

[1] OCDE, , « perspectives de l'OCDE de sur les PME » Op-Cit p .37

[2] البنك العالمي : تقرير الاستثمار العالمي ص 82.

حصة الدول الآسيوية النامية من هذا المبلغ 143 مليار دولار أمريكي، كان نصيب الصين وحدها منها 41 مليار دولار أمريكي، و تتمثل عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في توافر أعداد كبيرة من العلماء، و المهندسين، و الفنيين الحاصلين على تدريب عالٍ، إضافة إلى قرب الجامعات و المؤسسات البحثية الأخرى .

المطلب الثاني: أثر تطورات العولمة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أثرت التطورات الاقتصادية العالمية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوسائل شتى، فمن جهة، قدمت لبعض المؤسسات فرصا للتوسع و النمو؛ و من جهة أخرى، سوف تعاني المؤسسات التي ستتخلف قدرتها التنافسية عن الركب من التعرض لمنافسة ضارية في كل أنحاء العالم، و للعولمة أيضا تأثير تمييزي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة و تلك الموجودة في الدول النامية.

1- **الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**: في الوقت الذي عانت فيه كثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حتى في الدول المتقدمة، من تدهور قدرتها التنافسية، وجدت مؤسسات أخرى طرقاً عززت بها فعلياً موقعها في السوق العالمية ، و تضمنت هذه الطرق الاستراتيجيات التالية:

1-1 **إستراتيجية التحديث**: يتجسد أهم مصدر للمعرفة و التحديث في الاقتصاد العالمي الحالي في البحث و التطوير ، و على الرغم من أن الاستثمار في المعرفة الجديدة نشاط محفوف بالمخاطر لا تستطيع أن تبرره معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حتى في الدول المتقدمة؛ فإن هناك مصادر أخرى للمعرفة تستطيع أن تستفيد منها بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة تلك الموجودة في الدول المتقدمة، و تتضمن تلك المصادر درجة عالية من تطوير رأس المال البشري، و قوة عاملة ماهرة، إلى جانب وجود قوي للعلماء و المهندسين .

1-2 **استراتيجية تكنولوجيا المعلومات** : يمكن أن يلعب تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة و تبنيها دوراً فعالاً في خفض التكاليف، إذ تستطيع شبكة الإنترنت و معالجة البيانات أن يساعدا في التخفيف من تأثيرات وفورات الحجم و الاستثمارات الضخمة في مجالات مثل تصميم المنتجات، و التسويق، و الاتصالات، و التي تحد من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

3-1 إستراتيجية الأسواق الملائمة: يؤدي الاندفاع نحو الأسواق الكبيرة، إلى عدم حصول العديد من شرائح السوق الصغيرة على ما تستحق من انتباه. و توفر هذه الأسواق فرصاً للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تمتلك مستوى ملائماً من التكنولوجيا، إلى جانب المرونة و سرعة التحرك الضرورية لخدمة أسواق محدودة نسبيا، و لكنها متنوعة جغرافيا، و قد كانت هذه هي الاستراتيجية التي تبنتها المؤسسات الألمانية الصغيرة و المتوسطة التي ركزت على سوق محددة و محدودة توفرت لها فيها ميزة تنافسية، ثم ركزت كل مواردها في المحافظة على الريادة في هذه السوق .و يتسم الإنتاج و العمليات عادة بمستوى عالٍ من القدرة على تكييف المنتجات حسب احتياجات الزبائن و التفاعل معهم بغية المحافظة على الريادة في السوق.

4-1 إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر: وفقاً لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، فقد تزايد تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرور الوقت، حيث تمكنت في دول عديدة مثل إيطاليا، و هولندا، و اليابان من زيادة قيمة استثماراتها المباشرة الأجنبية بفعالية من الناحيتين النسبية و المطلقة[1].

2 التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: بالرغم من تعدد الفرص المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فبسبب الصعوبات التي تواجهها في تطوير عمليات التسويق، و التوزيع، و خدمة ما بعد البيع لمنتجاتها و خدماتها الجديدة الأقل تكلفة ، يبدو أن الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في وضع غير مواتٍ فيما يتصل بالبحث و التطوير.

1-2 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديات العولمة: بشكل عام، تواجه معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سواء كانت في الدول المتقدمة أو النامية، قدراً متزايداً من المنافسة و الضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل و العولمة تضغط على المؤسسات بمختلف أحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كي تحسن من وضعها التنافسي، لذلك تتزايد أهمية سعيها لمواجهة هذه الضغوط من خلال حماية هوامش الربح، و خفض النفقات، و التحديث، و تبني أكفأ التكنولوجيات، و لا تؤثر هذه الضغوط التنافسية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل فردي، بل تؤثر أيضا على تجمعات و شبكات المؤسسات الصغيرة و

[1] OCDE, « perspectives de l'OCDE de sur les PME » Op.cit, p 25-26.

المتوسطة القائمة، على سبيل المثال، في المناطق الإيطالية الشمالية حيث ظل شكل الشراكة بين المؤسسات قاصرا على البعد المحلي، و الآن توجد أدلة متزايدة على وجود ضغط لزيادة القدرة التنافسية من خلال إقامة شراكات عبر الحدود للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج خارج إيطاليا.

و يوجد لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحديثة فرصة أفضل للصمود أمام المنافسة، و لكن حجم هذه الفئة منها صغير نسبيا، حتى في الدول المتقدمة أقل من 20 % من المؤسسات الأوروبية الصغيرة و المتوسطة يمكن اعتبارها حديثة، وفقاً للمعايير الأوروبية، و حتى تلك المؤسسات تواجه ظروفاً صعبة للغاية في كثير من الدول، نتيجة لتغير طبيعة المنافسة من منافسة سعرية، إلى منافسة معتمدة على الجودة، و المرونة، و التصميم، و الدقة في المنتج، و إقامة الشبكات، و لا يقتصر هذا التغيير على المنتجات الصناعية المتقدمة، بل يمتد أيضا إلى المنتجات الصناعية التقليدية مثل، الأنسجة، و الأحذية، و المنتجات الغذائية.

و تبين تجربة دول شرق و جنوب شرق آسيا أن " غالبية المؤسسات الصغيرة كان أداؤها منخفضاً في السوق العالمية، و أن المؤسسات التي من المرجح أن يكتب لها البقاء هي تلك التي تتمتع بإمكانيات تصديرية، و التي تنمو، إضافة إلى ذلك، من مؤسسات صغيرة الحجم إلى مؤسسات فعالة متوسطة الحجم" [1]، و تبين تجربة تلك الدول " بوضوح أن المؤسسات متوسطة الحجم ذات التوجه التنموي و التي تميل بشدة نحو استخدام التكنولوجيا و التدريب و خدمة أسواق متخصصة ملائمة هي التي تتوفر لها في المقام الأول فرص للنجاح من بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" [2].

و في حين أنه من المرجح أن تكون فرص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحديثة للصمود أمام المنافسة أكبر من فرص نظيراتها التقليدية، فإن نسبة المؤسسات الحديثة تختلف اختلافا كبيرا بين الدول، إذ توجد معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحديثة في الدول المتقدمة و الدول الصناعية الجديدة التي توجد لديها قطاعات تصديرية حيوية و قاعدة كبيرة من العمالة المتعلمة و الفنية.

[1] OCDE, « perspectives de l'OCDE de sur les PME » Op.cit, p 25-26.

[2] OCDE, « perspectives de l'OCDE de sur les PME » Op.cit, p 25-26.

و تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحديثة في تلك الدول أطرافا فاعلة تقدم مساهمات ضخمة في النمو الاقتصادي لدولها، و في الحقيقة، زادت حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الأنشطة الاقتصادية في معظم اقتصاديات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، على سبيل المثال، توفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حصص تصديرية يشير إليها الجدول الموالي:

الجدول (29): حصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من صادرات بعض الدول

الدولـــة	حصص المؤسســات الصغيرة و المتوسطة من الصــادرات
الصيـن	% 50
هونـغ كونغ	%70
كـوريا	%43
تـايوان	%56
مصــر	%4

المصدر : وزارة التجارة الخارجية المصرية، القدرة التنافسية لصادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر إطار عام مقترح لخطة عمل يناير 2004، ص 41.

2-2 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية: على الرغم مما سبق، ففي غالبية الدول النامية، تظل معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية، و ضعف الجودة، و صغر الأسواق المحلية التي تخدمها، و قلة الديناميكية التكنولوجية، إن وجدت، و بينما لا توجد بيانات مشابهة بالنسبة للجزائر، تشير التقديرات إلى أن حصة هذه المؤسسات من الصادرات المصنَّعة لا تتعدى 0.5% و توجد أيضا في كثير من الدول طبقة كبيرة من المؤسسات متناهية الصغر الرسمية و غير الرسمية متدنية المستوى التي تسعي بالكاد إلى البقاء فحسب، و في حين قد يثبت أن بعض هذه المؤسسات الصغيرة و متناهية الصغر قادرة على الاستمرار على المدى الطويل وفقا للمعايير الاقتصادية، فإن غالبيتها تواجه الانقراض في ظل تحرير الواردات، و التطور التكنولوجي المستمر، و تزايد الطلب على المنتجات الحديثة عالية الجودة.

و لا يوجد في معظم الدول النامية قطاع مؤسساتي قوي و ديناميكي كالذي نشأ في دول شرق آسيا، و أهم ما يميز هذا القطاع في الدول النامية هو فقدان فئة الوسط، و قلة وجود مؤسسات

حديثة قائمة على كثافة رأس المال، و معتمدة على الموارد و الاستيراد، و موجهة نحو التجميع؛ و على النقيض يوجد عدد هائل من المؤسسات الصغيرة و متناهية الصغر، جزء كبير منها غير رسمي التي تستخدم تكنولوجيا بسيطة و تقليدية للغاية و تخدم سوقا محلية محدودة.

3 القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]

3-1 الإطار العالمي و المحلي: إن نشوء سوق عالمية موحدة في طريقه لأن يصبح واقعا، ذلك أن الفصل بين السوق المحلية و السوق الدولية سيصبح موضوعاً مبهماً و غير ذي اعتبار، لذلك، يسير التغيير في محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جهود تنميتها بخطى سريعة و بطريقة جذرية، و نتيجة للتغير التكنولوجي السريع خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، إلى جانب انخفاض تكاليف النقل، أعلنت مجلة الإيكونومست Economist في وقت مبكر منذ عام 1995 " وفاة المسافات " و بما أن العالم قد أصبح فعلياً " قرية عالمية " ، استطاعت المؤسسات أن تستفيد من المزايا التنافسية لمختلف بلدان و أقاليم العالم من خلال مجموعة متنوعة من الترتيبات التي تتراوح من الاستثمار المباشر إلى إقامة الشبكات المرنة.

لقد أصبح العالم رابطة من سلاسل الإنتاج و العرض التي تتسم بتزايد التخصص و الفعالية، فقد بلغ حجم الإنتاج الدولي للمؤسسات المتعددة الجنسية الآن أكثر من حجم التجارة العالمية في السلع و الخدمات، و تقوم المؤسسات المتعددة الجنسية " بعولمة" عملياتها، و إحداث تكامل مدروس بين الإنتاج، و المبيعات، و وظائف أخرى عبر الحدود الوطنية، بالإضافة إلى نشر مناهج تنظيمية جديدة بدأت تهيمن على العالم المتقدم.

لقد فتح تحرير السياسات أبواب الأسواق الوطنية للتدفق الحر للاستثمار الأجنبي المباشر و غيره من مستويات غير مسبوقة من الترتيبات غير المتصلة برؤوس الأموال المملوكة، و شهد العالم نمو تجاري فاق الإنتاج العالمي، و أصبحت تشكل بالنسبة لكثير من الصناعات و الدول جزءاً من الدخل المتزايد باستمرار، كما أتاحت سرعة التقدم التكنولوجي و التحسينات التي طرأت على مجال الاتصالات فرصة للتكنولوجيات كي تنضج و تنتقل بمعدل أسرع عبر الدول، هذا هو المحيط الذي يجب أن توجد فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يجب أن تعمل في نطاقه الجهود و السياسات الرامية إلى تنمية تلك المؤسسات.

[1] OCDE, « perspectives de l'OCDE de sur les PME » Op-Cit , p 56.

و لمصاحبة التطورات المذكورة أعلاه، شهد مجال تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤخرا تحولاً ملحوظاً نحو موضوع القدرة التنافسية التي شكل مَقْدم العولمة محفزا كبيرا لها، و صارت هناك مجموعة متزايدة من الأدبيات التي تتناول القدرة التنافسية بوصفها محور التركيز الجديد بالنسبة لجهود و سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و فضلاً عن ذلك، ففي جوان 2000، حَضَرت حكومات العديد من الدول المتقدمة و النامية، بما فيها الحكومة الجزائرية، مؤتمر منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية للوزراء المسئولين عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وزراء الصناعة، و تناول المؤتمر موضوع" تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد العالمي الاستراتيجيات و السياسات[1]" ، و قد توصل المؤتمر إلي ميثاق بولونيا الشهير حول سياسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي أقرته نحو سبعة و أربعين دولة، بما فيها الجزائر.

و على المستوى المحلي، أكد كل من الخبراء و المسئولين الحكوميين على أن تشجيع الصادرات و تحسين الميزان التجاري هو التحدي الأكبر بالنسبة للدول النامية بما فيها الجزائر طبعا، و يقع على عاتق القطاع الخاص في أغلب الدول العبء الأساسي للارتفاع إلى مستوى هذا التحدي، و بوجود تنظيم حجمي يميل بشكل ملحوظ نحو الصغر، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إن لم تقم بزيادة قدرتها التنافسية، لن تستطيع أن تصمد أمام التخفيف التدريجي من إجراءات حماية الاقتصاد و زيادة المنافسة في كل من الأسواق المحلية و الدولية، و من الواضح أن ذلك سيكون له آثار مدمرة على مستقبل إقتصاد البلدان النامية خاصة، بسبب هشاشته و عدم قدرته على الصمود و هو واقع الاقتصاد الجزائري في مرحلة التحول الذي يعرفه[2].

2-3 الطبيعة المتغيرة للقدرة التنافسية[3]: تتجسد إحدى السمات الأساسية في اقتصاد المعرفة العالمي الجديد في التزايد لتركيز القيمة المضافة بعيداً عن حلقات الإنتاج لاسيما الإنتاج المعتمد على كثافة العمالة، لصالح الحلقات أو المراحل التكنولوجية و تلك المعتمدة على الكثافة المعرفية في سلسلة القيمة، و بناء على ذلك، حينما يتعلق الأمر بتحديد موقع مشروع أو اقتصاد كامل،

[1] Conférence des ministres des PME et de l'Industrie ¨ Améliorer la Compétitivité des PME dans l'Economie Mondiale Stratégies et Politiques ¨ Bologne 14-15 juin 2000.

[2] Conférence des ministres des PME et de l'Industrie ¨ Améliorer la Compétitivité des PME dans l'Economie Mondiale Stratégies et Politique,Op-cit, Atelier N° 1, p14.

[3] عيسى محمد الغزالي : القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر2003، ص 9-10

من الاقتصاد العالمي، ترتبط العائدات الاقتصادية بالارتقاء من خلال البحث و التطوير و التجديد، و التطور التكنولوجي، و التحسين المستمر في المنتجات، و قاعدة موارد بشرية تتمتع بدرجة عالية من المهارات المتعددة و تدعمها الإمكانيات الفنية و التكنولوجية الضرورية، من ضمن عوامل أخرى، و قد أصبحت هذه العوامل تشكل الطريق الحديث لزيادة القدرة التنافسية، المصحوبة بزيادة القيمة، و من جهة أخرى، نجد أن الأساليب التقليدية لزيادة القدرة التنافسية المستندة إلى عوامل مثل العمالة غير الماهرة، و الموارد الطبيعية، و التكنولوجيات البسيطة بدأت تفقد أهميتها بشكل سريع، و قد أصبحت هذه العوامل التي يمكن من خلالها فقدان الميزة التنافسية بسهولة تمثل الطريق التقليدي لزيادة القدرة التنافسية، الذي يكشف عن نفسه في المنافسة في الأسعار التي تؤدي في نهاية الأمر إلى سباق نحو القاع[1]، و هناك متغيرات رئيسية أخرى تتضمن وجود نظام عام، إلى جانب النظام المالي، يؤدي إلى نمو المؤسسة و زيادة قدرتها التنافسية، من خلال الاستفادة من العوامل و الموارد الضرورية– ضمن أشياء أخرى–بكفاءة و فعالية.

و تتمثل إحدى الدعائم الأساسية للأسلوب الحديث لزيادة القدرة التنافسية في وجود بنية أساسية تعليمية، و علمية، و تكنولوجية حديثة و حيوية تشبع قدرا مناسباً من احتياجات الأعمال من الموارد البشرية و البحث و التطوير اللذين يتطوران بخطى سريعة ، و بدون هذا الأساس، لن تتطور الإمكانيات التجديدية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و قدرة قاعدة مواردها البشرية على استيعاب، و تبني، و تطوير التكنولوجيات الجديدة؛ و في هذه الحالة لن يتسنى تحقيق قدرة تنافسية طويلة الأجل لاقتصاديات مختلف الدول النامية بما فيها الاقتصاد الجزائري و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيها. و من جهة أخرى، بمجرد أن تتوفر هذه الدعائم أو المعتقدات، يمكن البدء بسهولة في البرامج و الإجراءات التي تستهدف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المحافظة عليها، و يجدر التنبيه إلى أن بناء القدرة التنافسية وفقاً للمنهج الفكري الموضح أعلاه ليس مهمة يسيرة قصيرة الأجل؛ بل على العكس، يجب النظر إلى هذه المهمة في ضوء طبيعة التغيرات العلمية، و التكنولوجية، و الاقتصادية و سرعة تقدمها، بوصفها عملية مستمرة، و بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء مثل هذا الأساس يحتاج إلى استثمارات و تكاليف

[1] Conférence des ministres des PME et de l'Industrie, Op.cit, p. 35

ضخمة، و مع ذلك، و كما أكد أحدث التقارير عن التنمية البشرية في العالم و منها تقرير التنمية البشرية العربية[1]، فإن تكلفة الجهل أعلى بكثير.

المطلب الثالث:القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد المعرفة العالمي

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع أرجاء العالم ضغوطاً تنافسية متزايدة مقرونة بعدم التكافئ في الاستفادة من التكنولوجيات و الموارد العلمية المتقدمة، و واقع الأمر هو أن هناك قلة فقط من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على استغلال الفرص التي تخلقها العولمة[2]، و هذه " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحديثة " هي التي تتمتع بالنمو و إمكانيات التصدير، و هي تشكل جزءا صغيرا من فئات الحجم " المتوسط " ، بل و جزءا أصغر حتى، من فئات الحجم " الصغير" ، فعلى سبيل المثال، لا تشكل المؤسسات التي تطور التكنولوجيا و تلك التي تتبناها، على أفضل تقدير، أكثر من نسبة 20 % من المؤسسات الأوروبية الصغيرة و المتوسطة؛ و من المؤكد أن هذه النسبة المئوية أقل بين الدول النامية، و تشير تجربة آسيا و جنوب شرق آسيا إلى سوء أداء غالبية المؤسسات الصغيرة في الأسواق العالمية، و بالعودة إلى المؤسسات متوسطة الحجم، سنجد أن المؤسسات الموجهة نحو النمو، و التي يوجد لديها ميل لاستخدام التكنولوجيا و التدريب، و التي تخدم أسواقاً متخصصة معدة لاستقبال منتجاتها هي وحدها التي تمكنت من الازدهار، بل و حتى من المساهمة بنسبة ضخمة في صادرات بلدانها على سبيل المثال 43 % من صادرات كوريا[3]، و من غير المرجح على الإطلاق أن تتمتع المؤسسات متناهية الصغر بموقع متميز في الاقتصاد العالمي طالما أنها مستمرة في توفير احتياجات البقاء لأصحابها، باستخدام تكنولوجيات بسيطة و إدارة سيئة لعملياتها.

و تفتقر معظم الدول النامية، بما فيها الجزائر، إلى قطاع مؤسسات متوسطة قوي و ديناميكي مشابه لذلك الذي نشأ في شرق أسيا، و من ثم أصبحت تلك الدول تعاني مما أصبح يُعرف باسم عرض " الوسط المفقود " و يؤدي الافتقار إلى مثل هذا القطاع الحيوي إلى ضعف حلقات الربط بين قطاع المؤسسات الكبيرة و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مما يؤدي إلى ارتفاع مفرط في المكون المستورَد للمنتجات، و إلى انعدام الكفاءة، نتيجة لضعف المنافسة المحلية، و فوق ذلك كله، إلى ارتفاع قابلية التأثر بالانكماشات الاقتصادية التي تهدد بالتأثير سلباً على

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة سنة 2003، ص77
[2] Conférence des ministres des PME et de l'Industrie, op-cit, p.85
[3] OCDE, , « perspectives de l'OCDE de sur les PME » Op-Cit , p86

مستويات التوظيف الوطنية و الطاقات الإنتاجية. و علاوة على ذلك، أظهرت البحوث الحديثة كيف أن الدول التي توجد لديها قاعدة راسخة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و روابط فعالة مع المؤسسات الكبيرة قد تمكنت من تحقيق ارتفاع في معدلات نمو الصادرات، و على العكس من ذلك، نجد أن الدول التي لم تتمكن من بناء قاعدة قوية تتسم بعلاقات ربط فعالة قد عانت عموماً من انخفاض معدلات نمو الصادرات و باختصار، يؤدي غياب قطاع تنافسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد عموما.إن معدل نمو الصادرات، على الرغم من أنه يرتبط إيجابيا بمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التصنيع، فإنه يرتبط سلبيا، على نحو مثير للمفارقة، بالحصة المباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إجمالي الصادرات[1].

1- الأهمية الإستراتيجية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للدول النامية: أثبتت التجربة قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تنمية الاقتصاد الوطني في العديد من الدول النامية و المتقدمة، حتى أصبح هناك قناعة تامة بأنها أحد الحلول المثلى لتقوية و تنمية الاقتصاد الوطني، و أنها من الممكن أن تصل إلى أعلى مستويات التنافسية لو تم توفير البيئة اللازمة التي تساعدها على التكامل و التنسيق بين بعضها البعض و الذي يعتبر سر نجاح هذا القطاع الهام في العديد من دول العالم. و تتركز أهميه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للدول النامية في:

- إيجاد فرص عمل.
- دمج بعض الفئات المحرومة في التنمية الاقتصادية مثل الشباب و النساء.
- المشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية و التي تساعد على تأكيد الاستقرار الاجتماعي الذي تحتاجه التنمية الاقتصادية.
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يكون هناك تركز للأنشطة الاقتصادية في مناطق معينه.
- تنمية و تقوية قدرات قطاع الصناعة.
- زيادة الصادرات الصناعية.

[1] Conférence des ministres des PME et de l'Industrie, Op.cit, p93 .

و بالنظر إلى أوضاع الدول النامية، نجد أن الحاجة لخطة استراتيجية طويلة المدى أصبحت كبيرة، و ذلك لتوفير بيئة تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على العمل و النمو، و تتكون الخطة من المراحل التي تتغير طبقاً لاحتياجات النشاط و المنطقة، على النحو التالي:

- وجود هيكل عمل مؤسسي مناسب لإرشاد التحرر التدريجي للأنشطة الاقتصادية و تسهيل الأعمال الحرة.
- و جود نظام قضائي فعال يضمن سرعة المعاملات الخاصة و تسوية الخلافات.
- فتح أسواق جديدة أمام المنتجات على المستوى الإقليمي و العالمي.
- توفير مناخ إيجابي أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمساعدتها على النمو.
- تعزيز مشاركة الأفراد في عملية تطوير الاقتصاد و وضع السياسات الخاصة به.
- توفير بنية أساسية على المستوى المحلى من إنشاء مناطق صناعية، الطرق، توفير الخدمات الأساسية بالإضافة إلى الاتصالات.
- توفير تدريب مهني و تنمية الأعمال الحرة، مع تدريب أصحاب الأعمال الحاليين أو المحتملين على المهارات الإدارية.
- توفير خدمات للمؤسسات المصغرة في القطاع غير الرسمي و ذلك لتشجيعهم على دخول القطاع الرسمي، بالإضافة إلى تقليل التعقيدات في الإجراءات و التكلفة التي تتطلبها إنشاء شركة.
- خوصصة المؤسسات العامة من خلال اعادة الهيكلة و التنظيم بالإضافة إلى دعم لامركزية الإنتاج و المؤسسة من الباطن مع المؤسسات الأجنبية و المؤسسات الكبرى.
- توفير معلومات عن القوانين التي و ضعتها الدولة خصيصاً لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تسهيل عملها.
- توفير تدريب خاص للموارد البشرية من خلال المعاهد الفنية و البرامج التدريبية المختلفة عن مراحل الإنتاج و دورة العمل.
- منح تلك المؤسسات دعم مالي مناسب متوسط و طويل المدى لمساعدتها على شراء معدات حديثة و تقديم الاستشارات اللازمة للعمل.
- زيادة التخصص في الإنتاج.

- دعم الشراكة بين مؤسسات محلية و أخرى أجنبية من خلال برامج تعاون دولية.
- ربط المؤسسات المحلية بالجامعات و المعاهد المتخصصة من أجل نقل نتائج التجارب و الأبحاث التي استفادة منها في تطوير العملية الإنتاجية و زيادة جودة المنتجات.

2- دور التنظيمات الدولية في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: نظرا للأهمية التي أصبحت تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سياسة التنمية لمختلف الدول خاصة منها النامية، عملت مختلف الهيئات و المنظمات الدولية المهتمة بالمجال التنموي في البلدان النامية، بإعداد برامج خاصة و وضع خطط لتنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيها، كبرنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، و برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

2-1 برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية: قامت منظمة ONUDI منذ عام 1993، بوضع منهج خاص لمساعدة الحكومات و القطاع الخاص في التعاون من أجل تصميم و تنفيذ برامج خاصة تعمل على دعم، و تنظيم، و تطوير شبكات و مجموعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد كان هناك العديد من البرامج الناجحة و التي تم تنفيذها في العديد من الدول النامية، مثل (الهند- إندونيسيا -المكسيك -نيكاراجوا -مدغشقر - بوليفيا).

يتميز برنامج المساعدات الفنية لمنظمة ONUDI بأنه يدعم العلاقات المتبادلة بين المؤسسات في مجموعة واحدة و بعضها البعض من ناحية، و بين تلك المؤسسات و الهيئات التي تعتمد عليها في العمل من ناحية أخرى (نذكر منها: الهيئات التمويلية، مراكز توفير المواد الخام و غيرها)، مما يتيح للمؤسسات أن تتغلب على عزلتها، و أن يكون لها وجود في السوق، و زيادة الميزة التنافسية التي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الوصول إليها منفردة. كما يؤكد البرنامج ضرورة عمل الهيئات المدعمة و المساعدة للمؤسسات الصغيرة كوسيط و عامل لتقوية عمل الشبكات و مساعدتها على النهوض و دخول الأسواق.

2-1-1 الخطوات المنهجية و المبادئ التي تميز برنامج منظمة ONUDI: يتركز برنامج المنظمة على مبدأ محدد، و هو أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستطيع أن تلعب دوراً هاما و فعالاً في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية، و لكن ذلك الدور قد يواجه صعوبات و ذلك بسبب عدد من المشاكل التي تواجه تلك المؤسسات التي ترتبط بحجمها و نذكر منها:

- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إنتاج كميات كبيرة بالإضافة إلى الالتزام بمستوي معين من الجودة.
- المشاكل التي تواجهها عند شراء احتياجات الإنتاج من معدات: مواد خام، التمويل و الخدمات الاستشارية.
- يشكل الحجم الصغير لتلك المؤسسات مشكلة من ناحية وجود بعض الوظائف التي تعتبر حكراً على المؤسسات الكبرى مثل توفير التدريب للموظفين، التكنولوجيا الحديثة، و التي تعتبر أحد المحركات الرئيسية لها.
- يعتبر صغر حجم المؤسسات أحد العوامل التي تمنع وجود إدارات متخصصة و التي تعمل على التحسين المستمر لقدرات العمل و العاملين.
- عدم قدرتهاعلى تقديم أي ابتكارات أو تحسين للمنتجات و للعملية الإنتاجية، و يرجع ذلك لضعف الموارد المالية اللازمة لذلك، و ذلك في محاولة للحفاظ على هامش الربح الضئيل.

من هذا المنطلق يعمل برنامج منظمة ONUDI على توفير المساعدة اللازمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمساعدتها على توسيع حدود مواردها بدلاً من أن تكون محددة في إطار معين، لذلك تعمل المنظمة على تعزيز إنشاء و تقوية شبكات صناعية متخصصة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة بنفس المجال بالإضافة إلى تنمية التجمعات و التكتلات القائمة حالياً.

2-1-2 منهجية برنامج المنظمة: تتكون المنهجية الخاصة التي يقوم عليها البرنامج على مبادئ أساسية هي:

1-2-1-2 دعم مفهوم إنشاء شبكات من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: أثبتت تجربة المنظمة في العديد من الدول النامية انه من الممكن أن يتم إنشاء علاقة فعالة بين المؤسسات المستقلة اعتماداً على مبدأ التعاون و الإنتاج المتكامل حتى لو لم يكن هناك سابق معرفة أو تعاون بينهم، إن العنصر الأساسي وراء تنمية مفهوم و عمل الشبكات الصناعية المتخصصة هو توفير ثقة كافية بين الأعضاء من خلال عملية التبادل المعرفي و المشاركة في أنشطة مشتركة و التي يتم تنظيمها من خلال طرف خارجي مدرَب على أداء مثل تلك الوظائف، و تتميز عملية التبادل المعرفي بسمتين أساسيتين هما:

2-1-2-1-1 **عملية تجريبية:** من أجل إيجاد علاقة معتمدة على الثقة بين الأطراف المشاركة يجب أن يتفاعل كل منهم مع الآخر، و بذلك يستطيع الفرد أن يقوم بقياس قدراته و تنميتها و ذلك من خلال الإحساس بالالتزام ناحية الشركاء في العمل، كما يتم خلال تلك الفترة تحليل النتائج و التعلم من الأخطاء.

2-1-2-1-2 **عملية تراكمية:** و ذلك لأنها تفترض عدم خبرة الأطراف بمبادئ الثقة المتبادلة و الشراكة، و لذلك تحتاج المجموعة أن تعمل تدريجياً معاً و تبدأ بأخذ مبادرات متفق عليها غير عالية المخاطر من أجل مشاركتها ككيان واحد في عمل مشترك و هكذا حتى تنتقل إلى العمل بشكل أوسع و أعقد كلما زادت الثقة بينهم. و على الصعيد العملي و من خلال تجربة المنظمة في هذا المجال، هناك خمسة مراحل يجب إتباعها لإنشاء شبكة صناعية متخصصة و فعالة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المرحلة الأولى: دعم المشاركة و التعريف بالبرنامج: تتكون تلك المرحلة من مجموعة من المبادرات الدعائية التي تساهم في التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تواجه نفس المشكلات التي تعوق نموها، و التوعية بمفهوم الشبكات و التجمعات الصناعية و إزالة أي نوع من الحساسية تجاه المشاركة فيها.

و يتم هذا من خلال تنظيم عدد من المقابلات و الاجتماعات المفتوحة من أجل التعرف على مبادئ الشبكات المتخصصة، و الإشارة إلى فوائدها و أهميتها في دعم النمو لها و التغلب على العوائق التي قد تواجهها منفردة. و كنتيجة مباشرة لهذه الاجتماعات بدأت تعرف المشاكل التي تواجهها و فرص حلها.

المرحلة الثانية: التخطيط الاستراتيجي: تتكون من عدد من العناصر و هي:

- تحليل المشاكل و الفرص.
- و ضع خطة عمل مشتركة تعتمد على الموافقة المشتركة للأعضاء، مع الأخذ في الاعتبار وضع خطة للتقييم على المدى المتوسط و المدى الطويل.
- وضع هيكل تنظيمي للمجموعة مع توزيع المسئوليات.
- وضع الإطار القانوني للمجموعة بالإضافة إلى القواعد المنظمة للعمل.

المرحلة الثالثة: تنفيذ المشروع التجريبي: و خلال هذه المرحلة يتم بدايةً التعاون بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و خروج ثمار هذا التعاون، و يعتبر الهدف الرئيسي هو الحصول على نتائج سريعة على المدى القصير و ذلك من أجل دعم الثقة في النظام، و توسيع التعاون بشكل أكبر، و يعتبر هذا المشروع النموذجي مرحلة تجريبية من أجل زرع الثقة في نفوس المشاركين في جدوى تلك الشبكات و التجمعات الصناعية، و تكون البداية من خلال:

- المشاركة الجماعية في المعارض المختلفة.
- شراء مجمع للمواد الخام.
- تصميم كتالوجات مشتركة لعرض المنتجات.

المرحلة الرابعة: المشروع الاستراتيجي:بعد التجربة، تبدأ مرحلة التنفيذ الاستراتيجي للمشروع و الذي يركز على التخصص و التكامل في العملية الإنتاجية، و يتكون هذا المشروع من نقطتين:

- زيادة درجة التخصص في مراحل الإنتاج حيث تتخصص كل مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إنتاج جزء معين من المنتج النهائي، بحيث تتكامل مع بعضها البعض.
- توفير العديد من التسهيلات من خلال إنشاء عدد من الهيئات الجديدة التي تعمل علي توفير الخدمات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المرحلة الخامسة: إدارة الشبكة من قبل الأعضاء و الاعتماد على النفس: و هي المرحلة الأخيرة من البرنامج، و التي يكتسب فيها أفراد الشبكة خبرة في كيفية الإدارة و تنظيم العمل بالإضافة إلى القدرة على المشاركة مع شبكات أخرى.

2-1-2-2 إعادة الهيكلة و البناء على مستوي المؤسسات: تعمل الشبكات على دعم عملية التحول داخل المؤسسات الأعضاء فيها بحيث تهدف إلى أقلمة العملية الإنتاجية و التنظيم الداخلي لنظام العمل الجديد و ذلك من أجل الوفاء بمتطلبات الهدف المشترك للشبكة، و تعمل تلك المؤسسات على تحسين التنظيم الداخلي و ما يتعلق به من جودة المنتج، و جداول الإنتاج بالإضافة إلى تسعير المنتج و التي تقررها المجموعة و التي تعمل على دفع المؤسسات إلى الالتزام بتنفيذ التعديلات اللازمة، و وضع شروط جزائية على من يفشل في تنفيذ الهدف المشترك

للشبكة، و كما تؤثر الشبكات في إحداث تغيرات إيجابية على المؤسسات المشاركة، مما يؤثر إيجابياً على أداء الشبكة و بالتالي يعود بالفائدة على المؤسسات الأعضاء.

2-1-2-3 تحسين البيئة المؤسسية : من أحد العيوب الهامة التي تعوق تقدم العمل في الدول النامية هو عدم وجود إطار مؤسسي واضح للعمل، بالإضافة إلى عدم تحديد المسئوليات و الأدوار بشكل قاطع، لذلك اهتم البرنامج بهذه النقطة و عمل على محاولة وضع هذا الإطار و تحديد الأدوار، و كان جزء من البرنامج هو تعريف الهيئات و أنواعها و تحديد مسئولية كل منها، فنجد أن هناك نوعين من الهيئات و المؤسسات داخل مشروع إنشاء و تنمية الشبكات الصناعية المتخصصة.

2-1-2-3-1 خطة برنامج الأمم المتحدة للإنماء (PNUD) لتنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:[1] يجب على الحكومات تسهيل عمليات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ليس تشديد الرقابة عليها بحجة التنظيم.

- يجب أن تشارك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في صياغة السياسات التي تخصها.
- تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في المناطق الريفية إلى البنى التحتية الملائمة و إلى سياسات حكومية خاصة بها.
- يجب أن تكون خدمات الدعم المقدمة لها مشجعة على تحرير الأسواق.
- يجب أن تكون برامج التدريب الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عملية.
- خدمات الاستشارة و الدعم الأفضل يتم توفيرها من طرف القطاع الخاص المحلي.
- يجب أن تكون الخدمات المقدمة مقابل مبالغ مالية، و لكن الإعانات المالية للدولة ضرورية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الإعانات المالية الموجهة للطلب على الخدمات تعتبر أكثر فعالية من تلك الموجهة للعرض.
- ما دامت الخدمات الحكومية ضرورية يجب أن يكون لها طابع مستقل.
- نشر و توفير المعلومات يساهم في تطوير الأسواق.
- التعاون التجاري بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجب تشجيعه.

[1]- www.undp.org/psdp/eed_index.html

- يجب إعادة النظر في المهارات الفنية الضرورية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تتواءم مع الاستعمال الموسع للكمبيوتر و العولمة الاقتصادية.
- إن تطوير نظام مالي وطني قوي و فعال متطلب أساسي لنمو مثل هذه المؤسسات.
- يجب بذل مجهودات أكثر في مراحل التحضير الأولى لبرامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- يجب إقحام القطاع الخاص في تصميم و تنفيذ السياسات الخاصة بالمؤسسات الصغير و المتوسطة.
- يمكن تصميم و تنفيذ البرامج بالشراكة مع الجهات المانحة و الداعمة.
- يجب اعتماد التخطيط الاستراتيجي في اختيار ما يجب دعمه خصوصاً بالنظر إلى شح إمكانيات الدعم المالي.
- يجب التحلي بالواقعية فيما يتعلق بمدة المشاريع و الموارد الضرورية و النتائج المحتملة.
- يجب اختيار الجهات المحلية الداعمة للتعاون معها. [1]

المبحث الخامس: التجارب الدولية الناجحة في تأطير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من الحتمي بل و من الضروري جدا أن نعرج على بعض التجارب العالمية الرائدة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إبراز الملامح الأساسية لهذه التجارب التي ساهمت في تنمية و دعم بل و حتى بعث روح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع المحافظة دائما على ميزات هذه الأخيرة التي تعدو و أن تتعدى حدود طاقتها من خلال استحداث مهن و وظائف جديدة للتخفيف من بطالة الشباب، و إعادة التوازن إلى سوق العمل؛ كما يمكن الاستدلال بمثل هذه التجارب في تطوير و تعديل سياسات و مناهج وممارسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية...، و عليه سنستعرض بشكل مختصر بعض التجارب الغربية و العربية ذات الملامح الخاصة التي يمكن أن تفيد الجزائر في استخلاص بعض الدروس حول الطرق المثلى في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- Eurostat- Entreprise en Europe. Cinquième rapport. 1998 .

المطلب الأول: التجارب الدولية الناجحة في تأطير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالدول الرائدة

1- **التجربة الإيطالية:** تعود هذه التجربة إلى بداية السبعينات، حيث أعيد هيكلة الصناعات الكبرى حول محورين أساسيين (Emesto and Mazzotta،1999) هما:

- إعادة تنظيم عملية الإنتاج علي أساس الأخذ بالتجديد التقني المكثف.
- لا مركزية الإنتاج، و يتمثل هذا المحور في نقل أجزاء هامة من الإنتاج لكي يتم تصنيعها خارج المصنع الأم، بهدف تقليص النفقات و التمتع بمرونة حقيقة في مواجهة تقلبات السوق[1].

و بالفعل فلقد ساهم هذا المحور على وجه التحديد، في نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث استطاعت أن تستخدم تقنيات حديثة بعمالة مهرة، الأمر الذي مكّنها من دخول معركة ضارية لإثبات وجودها و جدواها ثم قدراتها على الصمود في مواجهة المنافسة المحلية و الدولية معا.

ففي إيطاليا تمارس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نشاطها في إطار قانون خاص يحدد الوضع القانوني لها، و يُشترط في إنشائها أن يقوم المستثمر بأداء حصة من مهام المؤسسة شخصياً دون الاكتفاء بمهام الإدارة ، و ينص القانون كذلك على الالتزام بالحد الأقصى للعاملين الذين يختلف عددهم من قطاع حرفي لآخر[2].

و في الماضي – أي الخمسينات و الستينات- كان الطابع الحرفي للشركات في إيطاليا يصنف كحالة انتقالية في مسار الشركات، و جرى التركيز على الصناعات الكبرى باعتبارها الكفيلة بخلق قاعدة صناعية ضخمة.

و تغيرت هذه النظرة في السبعينات عندما تبين أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي إحدى الدعامات الأساسية للنسيج الاقتصادي و الاجتماعي في إيطاليا ، فالتطور التقني أتاح لهذه المؤسسات أن تطور طاقاتها الإنتاجية كما و كيفاً و أن ترفع إمكانياتها التنافسية حتى بلغ وزنها

[1] - ROSE GM & SHOHAM A. (March 2002), "Export performance and market orientation: establishing an empirical link", Journal of Business Research , Vol. 55, Issue 3, pp.217-225

[2] - Caroleo, Floro and Frenanda Mazzotta, Youth Unemployment and youth Employment Policies in Italy, Ilo: Employment and Traning Eepartment, Geneva, 1999.

النسبي 82.7 %، و بذلك تعتبر إيطاليا الدولة الثانية بعد إسبانيا من حيث الوزن النسبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجموعة الأوروبية[1].

و عليه فمن أهم السمات المميزة للتجربة الإيطالية، التجمعات أو المناطق الصناعية، حيث يمتلك هذا البلد نحو مائة منطقة صناعية في شمال و وسط البلاد، موزعة علي 55 ألف وحدة إنتاجية، و يعمل بها ما يزيد علي نصف مليون عامل، و هذا ما يمكن اعتباره من أهم الميزات التي ينفرد بها الاقتصاد الإيطالي خاصة عندما يؤول إلى الاعتماد بشكل شبه كلي في استمداد قوته من مؤسساته و شركاته الصغيرة التي تمثل 60% من إجمالي الشركات و المؤسسات العاملة في إيطاليا، فنجد أن أنشطة أغلبية هذه المؤسسات تنحصر وحداتها في صناعة النسيج، الملابس، الأحذية و المدابغ، و المصنوعات الخشبية، و الأدوات المعدنية، و الأعمال الزجاجية، و المجوهرات، و غيرها من الأنشطة الإستراتجية. كما لا يفوتنا أن ننوّه بالقول أن كل شركة أو مؤسسة توظف أقل من 20 عامل تصنف في خانة الشركات الصغيرة أو الحرفية، و تبلغ حصة المؤسسات الحرفية في إجمالي النشاط التجاري و الصناعي و الخدماتي 33%، و توفر فرص عمل في حدود 20% من إجمالي سوق العمل، و بلغت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 12% ، و تمثل صادراتها 18% من إجمالي صادرات إيطاليا.

تتميز التجمعات الصناعية الإيطالية بأنها في إطار المنطقة الصناعية الواحدة، يتم تصنيع جميع مكونات السلعة الواحدة، حيث توزع هذه المكونات و أيضا الخدمات الصناعية اللازمة لها بين المؤسسات الموجودة بالمنطقة. و من المألوف أن تقوم بين هذه المؤسسات منافسات جادة و شديدة حول نوعية و جودة الإنتاج، و القدرة علي التجديد و الابتكار، و لكن يجمعها في نفس الوقت قواسم مشتركة في تجميع و نشر المعلومات حول التقنيات و طرق الإنتاج الجديدة، كما تتقاسم الاستفادة من خدمات المرافق المشتركة.

و من بين العوامل أو المحفزات التي ساهمت في نجاح مثل هذه التجمعات الصناعية الإيطالية وجود الشركات الأم التي تقيم علاقات عمل أفقية مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تعهد عليها بمراحل هامة من دورة التصنيع.

[1] - Ilo, World emplyoment 1996/97: Full Employment still Feasible and highly desirable, Geneva, November 1996.

كما ساعد على نجاح هذه التجمعات شيوع التلاحم و التماسك الاجتماعي القوي بين أبناء المهنة و الصناعة الواحدة، و هو ما يحفز على تبادل الأفكار و المقترحات، و يشجع حركية و تنقل قوى العمل، بما يسمح بنشوء فروع مترابطة، و متنافسة، و متكاملة للإنتاج الواحد[1].

كما يوجد نظام لعلاقات العمل يتيح لكل من أصحاب العمل و ممثلي النقابات التشاور حول مختلف جوانب المفاوضة الجماعية، و الموضوعات المتصلة بالتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية، و المشاريع التي تهم المنطقة التي يعملون فيها، و استكمالا لبنيان المناطق الصناعية، و التي يطلق عليها اسم" إيطاليا الثالثة" ، فقد تم إنشاء معاهد تدريب رفيعة المستوي بهذه التجمعات، لتتولي إعداد الكفاءات العاملة الماهرة جنبا إلي جنب مع استمرار التدريب علي رأس و أثناء العمل.

2- **التجربة الألمانية**: تأخذ التجربة الألمانية بنظام التجمعات الصناعية الإيطالية، و لكن بمفهوم ألماني خالص[2] ، بحيث يقتصر هذا المفهوم على مصطلح " Mittelstand ميتال – ستاند " أو كما سماها (هارمان سيمون) الأبطال الخفيين و يشير هذا المعنى بشكل مختصر إلى الطبقة الوسيطة و طبقا للنموذج الألماني، يتم توجيه العلاقات بين المؤسسات بما يحقق تقليص المنافسة الضارة فيما بينها، و بما يكفل في نفس الوقت تشجيع التعاون الإيجابي المثمر فيما بين هذه المؤسسات ليبدأ الاهتمام بالصناعات الصغيرة و المتوسطة في ألمانيا كنتيجة طبيعية لأزمة الثمانينات، و إزاء حالة الكساد الاقتصادي، و انهيار الكثير من المؤسسات الصناعية الكبرى، فكانت البداية ظاهرة التعاقد من الباطن، و التي كانت في الاقتصاد الألماني.

و عليه فمن أهم السمات المميزة للتجربة الألمانية[3] ، وضع هياكل مشتركة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التسيير الجماعي لها، بحيث يسهم في هذه الهياكل كل من أصحاب العمل و العمال و السلطات العامة. و تهدف هذه الهياكل إلي القيام معا بمهام تتجاوز القدرات الفردية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظاميا و ماليا.

و من هذه المهام:

---

[1] - ILO. AND UNDP. Creating and Enabling Environment for Micro and Small Enterprice (MSE) Development in Thailand. Project Ilo/UNDP, THA/99/003. JULY1999.

[2]- SHOHAM, Aviv (1999), "Export Performance: A Conceptualization and Empirical Assessment", *Journal of International Marketing* , Vol. 6 Issue 3, pp. 59-81, 23p.

[3] - Gross Dominque, Youth Unemployment and youth labor market policies in gemany and canada. Ilo: action program on youth unemployment, 1998.

- ✓ وضع برامج مشتركة للتدريب و الارتقاء التقني.
- ✓ بحث و تطوير الإنتاج.
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد.
- ✓ ضمان استمرارية العمالة في الأوقات العصيبة.
- ✓ تزويد المؤسسات بالمعلومات من أجل النهوض بالصحة و السلامة في العمل.

3- **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية** : لقد سبقت الإشارة في أكثر من مناسبة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من أوائل البلدان التي تبنت هدا النوع من المؤسسات بعد إصدار قانون الأعمال الصغيرة[1]، قانون سمح لها بتأسيس أكثر من 23 مليون مؤسسة متوسطة و صغيرة ساهمت في توظيف أكثر من 85% من القوى العاملة، مؤسسات حملت حينئذ حسب (ميياك) اسم:"ستارت- أووب" هدفها مساعدة الشركات الحديثة على الاستمرارية و البقاء و النمو مع تقديم يد المساعدة الإدارية و الفنية خاصة خلال مرحلة الانطلاق[2].
فالولايات المتحدة الأمريكية انتهجت سياسة تحفيزية منذ مطلع الخمسينات تستهدف إلى دعم و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لتلعب دورا اكبر في التنمية الاقتصادية و تشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمواجهة مشكلات البطالة و الوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج و لقد اعتمدت هذه السياسة القومية على عدد من المحاور نوجز أهمها فيما يلي:

- إنشاء جهاز حكومي مركزي سنة 1953 يعرف باسم الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ليكون بمثابة الجهة المختصة لتنفيذ السياسة القومية لإقامة و تنمية و حماية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم.
- قيام الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوضع برامج تدريب و تقديم الاستشارات اللازمة.
- وضع نظام تمويلي يناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- منح هذه المؤسسات إعفاءات ضريبية.

[1] - Danielle and Rebecca, A Brief Overview of Unemployment in Canada, Youth UNEMPLOYMENT WEB PAGE.

[2] - Canada/British Columbia Business Service Center, Exploring Buiness Opportunties, Canada, May 1999.

و في ظل هذا المناخ تعددت المساهمات الايجابية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الأمريكي و خاصة في مواجهة مشكلة البطالة . فقد أثبتت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي المولد الأول للوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية و حتى في أوقات البطء الاقتصادي.ففي عام 1990 وفرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 9 فرص عمل من كل 10 فرص جديدة.

و لقد نتج تطور بشكل كبير للاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية عن جهود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إذ أن معظم الشركات الكبرى المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك المشمولة في قائمة " فورتشين " التي تضم اكبر 500 شركة صناعية، كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة الحجم.

بشكل عام يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي في حقيقتها الدعامة الرئيسية أو حجر الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد الدول الرائدة، ففي الدول الأنجلو-ساكسونية نجد هذا القطاع مرتبط بالإبداع، و الحركية ناهيك عن الإسهام الفردي أو الإبداع الخاص المشترك مع ذوق المخاطرة ... و غيرها من المتغيرات التي تزيد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رونقا و إقبالا، فلأمر يتعلق بالدرجة الأولى بصورة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات التكنولوجيا العالية[1] PME high tech هي صورة حقيقية عن المؤسسات الصغيرة الحديثة و الممتازة و القادرة في آن الوقت على خلق مناصب العمل، هذه القدرة الممزوجة بالتمكن التكنولوجي الجد العالي، و على سبيل المثال نذكر نموذج Silicon Valley بكاليفورنيا و التي تمثل رمز الثورة التكنولوجية المتصلة بالتكنولوجية الالكترونية و الإعلامية الجدّ مصغّرة فمن خلال الشعار المعتمد من قبل هذه المؤسسة " Une Simple Pastille En Silicium De La Taille D'une Mouche " استطاعت هذه الأخيرة مقارعة أكبر المؤسسات داخل التراب الأمريكي و نخص مؤسستي General Motors & Ford كل هذه التحديات جعلت من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القلب النابض للاقتصاديات المنتهجة للأنظمة الليبرالية[2] كما جاء في تقرير Bolton

[1] - POSNER (1961), International Trade and Technological change, *Oxford Economic Papers* , New Series, Vol. , Vol. 13, Issue 3, pp. 323-341.

[2]- VERWAAL E. & DONKERS B. (2002), "Firm Size and Export Intensity: solving an empirical puzzle", *Journal of International Business Studies,* Vol. 33, Issue 3, pp. 603-613, 11p.

الصادر سنة 1971 و الذي قام بتزكية هذا النهج، أو حتى كما فسّراه كل من " Julien & Maurel " في "la belle entreprise" أين اعتبرا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا رائدا في أي اقتصاد كان شرط توفر البيئة المناسبة لعملها و الممزوجة بالمبادرة الفردية.

4- **التجربة اليابانية:** فيما يتعلق بالتجربة الأنجلو -ساكسونية المعتمدة على المفهوم الذاتي الذي يمثل نواة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاقتصادياتها. فان ثقافة المجتمع الآسيوي و بالأخص الياباني تقوم على التفوق الفردي بدلا من الانتماء إلى مجموعة العمل، فحسب Yveline Leclerc أخصائي الاقتصاد الصناعي الياباني فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينظر إليها من زاوية وزنها و مكانتها في تقسيم العمل[1].

فكما هو معلوم فإن اليابان قد بنت نهضتها الاقتصادية و الاجتماعية بالاعتماد بالدرجة الأول على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجمع لإنتاج الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي تتكامل أفقياً و رأسياً و أمامياً و خلفياً مكونة فيما بينها تلك المؤسسات العملاقة . فاهتمت الحكومة اليابانية في أولى محاولاتها لبعث روح اقتصادها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إدراكا منها بأهميتها و دورها في تحقيق التنمية حيث صدر عام 1963 القانون الأساسي الخاص بهذا النوع من المؤسسات لإضفاء مزيد من الاستقرار و الحماية خاصة الحماية المتعلقة بالصناعات الناشئة[2]، فكان المبتغى من هذا القانون تشجيع نمو و تطوير هذه المؤسسات بالإضافة إلى تحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للعاملين فيها و تحسين الموارد و التسهيلات الإدارية المتاحة لها و المناخ الذي تعمل تحت كنفه كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب و الرسوم و وضع القواعد و النظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال توفير الإمكانيات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المؤسسات و مساعدتها على تسويق منتجاتها و تشجيع المؤسسات الكبيرة على التكامل معها و تحديث ما لديها من آلات و معدات.

---

[1] - Lidbury Christine. From Redundancy to New Employment, the Swedish Experience with Work force Adjustments, Public Management Service, OECD.1999.

[2] - Nadvi khalid, Industrial Clusters and Neworks, Case Studies of SME Growth and Innovation, UNIDO; Small and Medium industries branch , october 1995.

و تشجيعا من الحكومة على تحقيق التكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و زيادة قدرتها على الابتكار للتوصل إلى الاختراعات التكنولوجية ، تم إصدار قانون المشاركة Tie-up low بحيث تمر عملية التكامل بثلاث مراحل التبادل ، التطوير ثم مرحلة التسويق، و توضح هذه المراحل مدى التكامل و التعاون بين المؤسسات الصغيرة حاليا في اليابان و الذي يعتبر من أهم أسرار نجاح هذه التجربة.

الجدول رقم (30) أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الياباني.

البيـــان	نسبــة المشاركة %
قوة العمل	% 81
المؤسسات التجارية	% 99
المنتجات المصنعة	% 51

Source :OCDE، «perspectives de l'OCDE de sur les PME» Op-Cit: p135

التفسير: يستخلص من التجربة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنها واحدة من أغنى التجارب العالمية، و إن كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، حيث يعتبر دور القطاع الخاص في دعم هذا القطاع هامشيا. أيضا من الدروس المستفادة من هذه التجربة أن نهضة اليابان الصناعية قد قامت بشكل أساسي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ليس كما يظن البعض أنها قامت على المؤسسات الكبيرة و العملاقة.

كل هذه الدلالات تدفع بنا إلى الاعتراف بالثقافة الخاصة للشعب الياباني، الدائمة السعي إلى الرغبة في الاستقلالية، و الولاء المطلق، و المواطنة، و الإسهام في تطوير القدرات و الإمكانات الذاتية، و الإخلاص المفرط في العمل، و الحرص علي اكتساب الاحترام الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في التنمية، و هي المكونات التي لعبت دورا كبيرا و مكّنت هذا المجتمع من الرقي و التقدم صوب الأمم الممتازة.

إن اهتمام الحكومات اليابانية المتعاقبة بالتصنيع لم يكن عبثا و إنما جاء نتيجة الإدراك المسبق و التام لندرة الثروات الطبيعة المصحوب بتوافر للأيدي العاملة المدربة و المؤهلة، و الساعية ذاتيا إلي التجديد و التطوير و الإبداع و الابتكار لهذا حظيت الصناعات الصغيرة و المتوسطة علي وجه الخصوص باهتمام و رعاية الدولة، إدراكا منها لإسهام هذه الأخيرة من خلال تعزيز دورها الاستراتيجي في خلق و توفير فرص وظيفية متنامية للمنضمين الجدد لسوق العمل. و

يكفي للتدليل علي ما يحظى به هذا القطاع من اهتمام، و ما يحققه من إنجازات، أن نشير إلي الحقائق التالية:

1. تنامي دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة اليابانية في دعم التكامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى، حيث تسهم في توفير 72% من احتياجات و مستلزمات الصناعات المعدنية، و 76% من احتياجات و مستلزمات الصناعات الهندسية، و 79 % من احتياجات و مستلزمات صناعة الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية.
2. تمثل الصناعات الصغيرة و المتوسطة اليابانية في مجال السيارات حوالي 60% من موردي مستلزمات شركة جنرال موتورز الأمريكية، و 45% من موردي مستلزمات شركة رونو الفرنسية.
3. تساهم الصناعات الصغيرة و المتوسطة اليابانية بنسبة حوالي 30% من إجمالي الصادرات الصناعية، كما تقوم بتوفير منتجات وسيطة تمثل نحو 20% من صادرات المؤسسات الصناعية اليابانية الكبيرة.
4. تستوعب الصناعات الصغيرة و المتوسطة اليابانية ما يقرب من 84.4% من إجمالي العمالة الصناعية باليابان، كما تساهم بنسبة حوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني.

المطلب الثاني: التجارب الدولية الناجحة في تأطير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالدول النامية

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية: إن الدول النامية لا يمكنها الامتثال لشروط اقتصاد السوق ما دامت عاجزة على تلبية الحاجيات الأساسية الخاصة بالاقتصاد المعيشي، ففي مطلع السبعينات تم التوصل إلى اكتشاف بذور القطاع غير الرسمي الذي ينشط فيه مجموعة من الباعة و التجار الصغار في ضل و جود قطاع رسمي هزيل، و هذا ما جاء عقب تقرير كينيا سنة 1972 و الذي تمكّن من رسم مرحلة هامة في حياة هذا القطاع من حيث إسهامه في دفع عجلة الجدل بين مختلف الباحثين و المهتمين بضبط مصطلح القطاع غير الرسمي، و بالأخص أهلية هذا القطاع الذي لطالما عرف ازدواجية هيكلية في اقتصاديات الدول النامية، و هو نفسه ما يجعل هذا النموذج غير منسجم و غير متماش بشكل طبيعي مع حقيقة

الوضع خاصة أين يكون نوعي النشاط مندمجين أو متصلين، و قد يعود تأويله هذا إلى عدّة أسباب نذكر من بينها:

- كون الأنشطة تلعب دور خزّان لليد عاملة المحتفظ بها للقطاع الرسمي، أين يتمكّن العمال من الحصول على سلع و خدمات و سوق جيّد يؤمّن إمكانية استخدام عمالة بأقلّ التكاليف، بحيث أن عدد كبير من العمال في القطاع الرسمي يمارسون أنشطة بالقطاع غير الرسمي بغية تحسين مداخلهم[1]، و هذا ما يمكن إثباته ببساطة في النسيج الاقتصادي الجزائري انطلاقا من الإحصائيات الرسمية، خاصة أثناء فترة الأزمات التي يعرفها الاقتصاد...؛ كل هذا لا يمنع من القول أن القطاع غير الرسمي أصبح يشكّل طوق نجاة من خلال دوره في تخفيف الأزمة و جعله يحتل مكانة لا بأس فيها من حيث إسهامه في حلّ مشاكل الشغل الناجمة عن مرور مختلف اقتصاديات الدول النامية خاصة الاقتصاد الجزائري بمنطقة اضطراب بدأت أول ملامحها ببداية التسعينات و مباشرة اتفاقية الإصلاحات الاقتصادية أيضا بفعل الأزمة السياسية التي تسببت في تحول فئة سكانية لا يستهان بها من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى، هذا الارتحال الذي ترك بصمات في سجل القطاع غير الرسمي الذي يمثل فيه العمل غير الرسمي أكثر من ربع الفئة النشطة و قد يصل إلى النصف حسب ما تشير إليه الإحصائيات[2]، هذا يعني أن الأنشطة غير الرسمية تمتص حجم كبيرة من العمالة النازحة اتجاه القطاع الرسمي الحديث الذي لم تمكنه نسب نموّه من استقبالهم و توظيفهم[3]، فالقطاع غير الرسمي يغطي جزء من النشاطات ضعيفة الإنتاج للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما أن العمالة التي تنشط فيه قد تكون غير مؤهلة و مفتقرة إلى الخبرة[4] ، كما أن المهارات المحصل عليها غالبا ما تكون مكتسبة من خارج النظام التعليمي، و هي تعمل لحسابها الخاص، كما أن اليسير من رأس المال المستثمر بهما كفيل بتحقيق ربح يفوق ما يحققه موظف في العمل الرسمي و قد يصل الفارق إلى 5 أضعاف الأجر الأدنى، و هذا ما يخالف التعريف الكلاسيكي الذي يستصغر فرص الربح في العمل غير رسمي عكس ما

[1] - BELARBI A., 2009 " De la précarité de l'emploi formel à la durabilité de l'informel en Algérie ", Revue les Cahiers du MECAS N° 7, Faculté des Sciences économiques, Université de Khemis Miliana, pp 78-81.

[2]- PENOUIL M et LACHAUD JP, 1985,"Le développement spontané : les activités informelles en Afrique", ED: Pedone, p: 87.

[3] -HENNI A, 1990, " Essai sur l'économie Parallèle, cas de l'Algérie", Ed :ENAG Alger, pp: 70-101.

[4] -Analyse de la population Active en ALGERIE, collection statistique N°: 30, ED : OPU : 1989, P: 134.

ورد في التقرير الثامن للمؤتمر الجهوي الإفريقي السابع: " أن الربح مضمون في العمل غير الرسمي متى تحقق التنظيم[1]".

عموما فالقطاع غير الرسمي يبقى عبارة عن وحدات مؤسساتية إنتاجية ذات مستوى تنظيمي هزيل[2]، تملك وسائل إنتاجية قديمة و تتميّز بتقسيم ضعيف تارة و مفقود تارة أخرى بين العمل و رأس المال، في حين أن علاقات العمل تبقى فيه قائمة على أساس روابط عائلية تعود ملكيتها دائما للقطاع العائلي[3]، و هذا ما يمكن تلخيصه في التعريف الإحصائي المقدّم في المؤتمر الرابع عشر لإحصائيي العمل الذي اعتبر القطاع غير الرسمي "مجموعة وحدات إنتاجية تشكّل عنصرا في صلب نظام المحاسبة الوطنية للقطاع المؤسساتي العائلي في شكل مؤسسات فردية"، هذه المؤسسات كما سنتقدم بتوضيحه تختلف عن الشركات و شبه الشركات من حيث معيار الوضعية القانونية و طبيعة المحاسبة المعتمدة أو المتوفّرة، و هكذا و بالرغم من افتقارها إلى محاسبة كاملة تمكّن من التمييز بين الأنشطة الإنتاجية الخاصة بالمؤسسة و باقي الأنشطة التابعة لأحد أفراد الأسرة فإنها لا تشكّل كيانا مستقلا، منفصلا عن الأسرة أو أحد أفرادها المالكين لها. مؤسسات يقول عنها الاقتصادي شارم في أحد تعريفاته: "بأنها مؤسسات فردية تكون فيها الأصول و النفقات و مختلف الالتزامات صعبة الفصل عن العائلات و ممتلكاتها[4]"، فهو يميّز في ذلك بين القطاع غير الرسمي المحصور أي المؤسسات الصغيرة، المؤسسات الحرفية أو التجارة التقليدية...، و القطاع غير الرسمي غير محدد الموضع [5] (العمل بالمنازل...) معترفا في تصنيفه بصعوبة فهم القطاع غير المهيكل.

كل هذه التطورات كانت نتيجة لتمكن هذا القطاع من التعايش مع مختلف الأوضاع و الأزمات تحت شعار:" S'unir pour mieux survivre " و هو ما يصعب و يعقّد من ميكانيزمات السوق و لا يمكّنها من العمل بشكل كلي و كامل، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة تمثل في غالب الأحيان الوسيلة الوحيدة لاكتساب أو الحصول على الدخل أو كما جاء على حدّ تحليل كل من

[1] - VERNIERES Michel, op. Cit, p : 107.

[2] - BANQUE MONDIALE, Octobre 1997," Etude sur la pauvreté en Algérie", ED : ESKA, BM.

[3]- BELARBI A, "l'Algérie entre le chômage et le secteur informel", thèse de doctorat 2011, pp 145-178.

[4]- CHARMES J, "Le secteur informel en Afrique", in www.cybercale.tm.fr/jarna/ 1998

[5]- LAUTIER B, DE MIRAS C, MORICE A, 1991, "L'état et l'informel ", Ed : l'Harmattan Paris, p:18.

Philippe Hugon[1] أو Emile Hernandez[2] اللذان أقرّا بأن خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل القطاع غير الرسمي خاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل تأتي مباشرة من الاعتماد على المساعدات الأسرية أو محيط الزمالة مثلما هو الحال بكل من الكامرون، ساحل العاج أو حتى الجزائر، و هي المسألة التي تأثر حتما في نمط التسيير الخاص بالموارد البشرية خاصة عندما يكون التسيير نتيجة علاقة أسرية بعيد عن التجنيد و التعاقد. و من بين جملة هذه التجارب نتطرق بالتحليل إلى:

2- واقع المؤسسة الصغيرة المتوسطة في دول المغرب العربي و برامج الدعم و التأهيل: لا جدل في أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية في تونس و المغرب حيث تتوفر هذه المؤسسات على عدة مميزات نذكر منها على الخصوص مرونة التدبير و بساطة الإنتاج و سرعة الاستجابة لحاجيات السوق و كذا الاستغلال الأمثل للموارد المحلية ،و تنمية الصادرات و توزيعها و توفير مواطن الشغل و الرفع من المستوى المعيشي للمواطن العربي[3]. فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء في تونس أو المغرب نجدها تمثل أكثر من 90% من النسيج الصناعي و تشغل نسبة كبيرة من السكان، و هذا ما جعل الاهتمام بها أمرا واجبا و محاربة العوائق و المشاكل أمرا ضروريا خصوصا في ظل النظام العالمي الجديد و ما تشهده العلاقات الاقتصادية من تطور نحو العولمة و الانفتاح، تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نفسها مدعوة أكثر من ذي قبل إلى مسايرة هذا الوضع الجديد باعتبار المنافسة الشديدة التي ستواجهها من قبل نظيراتها في الدول المصنعة و خاصة بعد رفع الحماية التي كانت تساندها.

فبالنظر لدور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بمجموع الدول التي سبق و أن تطرقنا إليها بالتحليل سنتطرق إلى مدى قدرة استفادة الجزائر من شتى التجارب بالأخص تجربتي تونس و المغرب التي سنعكف على تحليلها، خاصة و أن الاقتصاديون يجمعون على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحاجة أكثر من أي وقت

[1]- Philippe Hugon, Les petites activités marchandes dans les espaces urbains africains (essai de typologie) 1980,Volume 21, Numéro 82, pp. 405-426

[2]- Hernandez, Emile-Michel (1994) *la nature du travail entrepreneurial.* Note de recherche n°94-43 du reseau de chercheurs entrepreneuriat

[3] مركز البحرين للدراسات والبحوث، تمويل المؤسسات الصناعية الصغيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين، 1994.

مضى إلى برنامج للدعم و التأهيل من قبل الدولة و كذلك بحاجة إلى مخطط عمل ديناميكي الذي يسمح بتذليل الصعوبات أمام مثل هذا النوع من المؤسسات مما قد يؤدي إلى تحسين مناخ الأعمال و تشجيع التعاون الدولي في القطاع[1].

2-1 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس: عندما نأخذ بالتعريف المعتمد بدول الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد أنه يندرج ضمن هذا المفهوم الخاص بالمؤسسة المصغرة كل مؤسسة تشغل اقل من 10 عمال، أما المؤسسات الصغيرة التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل اقل من 50 عامل و تنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين يورو و لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين يورو، و فيما يتعلق بالمؤسسات المتوسطة فهي التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل اقل من 250 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون يورو و لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون يورو[2] .

الجدول رقم (31): محددات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس

	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمـــــال	أقل من 10 عمال	أقل من 50 عامل	أقل من 250 عامل
رقم الأعمال السنوي	***	أقل من 7ملايين يورو	أقل من 40 مليون يورو
الميزانية السنوية	***	أقل من 5 ملايين يورو	أقل من 27 مليون يورو

2-1-1 خصائص المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في تونس

2-1-1-1 مشاريع عائلية تفتقر إلى وسائل التصرف العصرية: بصفة عامة يغلب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجانب العائلي من حيث تكوين رأس المال و من حيث التسيير فأغلبها أحدثت بمبادرة فردية و تطور نشاطها في محيط عائلي مما جعل معظمها يفتقر إلى طرق التسيير و المراقبة و التصرفات الناجعة و الحديثة نظرا لاحتكار مالك المؤسسة لجميع سلطات أخذ القرار[3].

[1] - مكتب العمل العربي، منظمة العمل العربية، الوضع الاقتصادي العربي وتحديات التشغيل، سلسلة دراسات الاستخدام، القاهرة، العدد 4، 1993.

[2] مذكرة دكتوراة في العلوم الاقتصادية: أثر مؤسسات صغيرة و متوسطة على النشاط الاقتصادي جامعة بلعباس ص 9 دفعة 2003-2004.

[3]- ZOU S., TAYLOR CR & OSLAND GE (1998), "The EXPERF-Scale: A cross-national generalized export performance measure", Journal of International Marketing, Vol. 6, Issue. 3, pp. p. 10. 10.

2-1-1-2 الاعتماد على أنشطة ذات قيمة مضافة ضعيفة: اقتصار نشاط أغلب المؤسسات الصغيرة المتوسطة على المناولة الذي يتسم بضعف القيمة المضافة .

2-1-1-3 ضعف الاستثمارات اللامادية و غياب الابتكار و التجديد: نتيجة للخصائص التي ذكرناها، أضحت هذه الشريحة من المؤسسات الاقتصادية تواجه عدة صعوبات على مستوى التمويل و التأطير و التسيير، فالغياب الشبه كلي للأنشطة المجددة داخل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و الذي يمثل أهم عائق يعترضها، يمكن قياسه بالرجوع إلى العديد من المؤشرات نذكر منها: استعمال الرخص الأجنبية للتصنيع، جدوى و فعالية الهياكل المختصة بالبحث و مدى ارتباط البحث العلمي بالصناعة، و كذلك العناية بالملكية الفردية و حماية الملكية الصناعية و استخدام وسائل الإعلام و الاتصال الحديثة.[1]

2-1-2 التدابير المتخذة من طرف الحكومة التونسية لتأهيل القطاع

2-1-2-1 طبيعة التدابير و الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة التونسية لتأهيل و تحديث القطاع: وعيا من الحكومة التونسية بأهمية النسيج الصناعي في التنمية الاقتصادية جندت الحكومة جميع الإمكانيات المتاحة للإحاطة بالمؤسسات الاقتصادية و وضعت لأجل ذلك مجموعة آليات و هياكل في ذمتها في إطار برامج وطنية متوسطة و طويلة المدى شملت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل مباشر[2]، و بجملة من التشريعات المحفزّة و الهياكل المساندة و المرافقة لدعم حركية مثل هذه المؤسسات.

2-1-2-2 البرنامج الوطني للتأهيل: من أهم التدابير التي اتخذتها الحكومة التونسية إحداث صندوق تنمية القدرة التنافسية لتمويل المنح التي تسندها في إطار البرنامج الوطني للتأهيل. هذا البرنامج الذي انطلق منذ سنة 1995 شهد إلى غاية 2003 انخراط 2758 مؤسسة صغيرة و متوسطة و كانت من أهم نتائجه:

- تمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجراء التشخيص و إعداد برنامج عمل على المدى المتوسط.
- المصادقة على استثمارات إجمالية بلغت 2601 مليون دينار.

[1] - صلاح الدين حمدي(دور الأجهزة و الخدمات المساندة في خدمة و تحسين أداء المشروعات الصغرى في البلدان العربية) الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغرى و المتوسطة 15-16 فبراير 2004، عمان، ص 02

[2] صلاح الدين حمدي. المرجع نفسه ص3 .

تم بفضل هذا البرنامج الرفع من القدرة التنافسية للعديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك عن طريق: تجديد أدوات الإنتاج و تحديثها حسب المواصفات التكنولوجية العالمية و إدخال طرق التصرف الحديثة.

فحتى و إن تمكن برنامج التأهيل من حل العديد من المشاكل التي تعترض سبل عمل و نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كسب خطوات كبيرة نحو التحديث، فلقد برزت العديد من النقائص على مستوى تدخل البرنامج، حالت دون الاستفادة الناجعة من المزايا التي يوفرها، و مما أدى بالحكومة التونسية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التكميلية الرامية إلى تسهيل انخراط المؤسسات الصناعية في البرنامج نذكر منها:

- تحمل صندوق تنمية القدرة التنافسية نفقات التشخيص الأولى التي تؤمنها المراكز الفنية القطاعية لدفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاستفادة من هذا النوع من الدراسات.
- تحمل صندوق تنمية القدرة التنافسية 70% من مرتبات حاملي الشهادات العليا الذين يقع انتدابهم للرفع من نسبة التأطير داخل المؤسسة.
- تحويل المنح المسندة من طرف صندوق تنمية القدرة التنافسية بعنوان تنفيذ الاستثمارات اللامادية إلى الخبراء المكلفون بذلك مباشرة لضمان تنفيذ هذا النوع من الاستثمارات.
- تمكين مجمعات الشركات المحدثة من الانخراط في برنامج التأهيل دون التقيد بشرط الأقدمية المعمول به بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأخرى.
- اعتماد خطة الخبير المكلف بمواكبة المؤسسة خلال تنفيذ برنامج التأهيل و تحمل صندوق تنمية القدرة التنافسية للنفقات المترتبة عن تأمين هذه المهنة.

2-1-2-3 برامج إصلاح و تكثيف التكوين المهني و تحديثه:

- وضع برنامج لتكوين الباحثين الجدد يرمي إلى تحسين طرق تدخل الوكالة التونسية للتشغيل و قد مكن هذا البرنامج من تكوين 1884 مستفيد.
- وضع برنامج لتأهيل التكوين المهني بإعتمادات قدرها 67 مليون دينار.

2-1-2-4 برامج تهدف إلى تنمية القدرة التنافسية:

- وضع برنامج وطني للجودة بميزانية قدرها 7.5 مليون دينار الذي أمكن من خلاله تكوين 36 خبير مختص في إدارة الجودة و 700 مسؤول عن ضمان الجودة داخل المؤسسة، كما مكن من تقديم المساعدة الفنية لـ 300 مؤسسة لوضع نظام الجودة.

2-1-2-5 برامج تهدف إلى تدعيم الإمكانيات المادية و التنظيمية للهياكل المساندة للصناعة: منذ السبعينات من القرن الماضي حضيت المساندة للمؤسسات الصناعية بالعناية التي تستحقها من طرف الدولة التونسية لما لهذه المؤسسات من دور فعال في الإحاطة بالعمال في معاضدة المجهود الوطني للرفع من مستوى المشاريع.

هذا التوجه تجسد من خلال إحداث العديد من الهياكل الإدارية و التقنية نذكر منها:

- وكالة النهوض بالصناعة.
- وكالة النهوض بالاستثمارات الخارجية.
- الوكالة العقارية الصناعية و المعهد الوطني للملكية الصناعية.
- المخبر المركزي للتحليل و التجارب.
- المراكز الفنية و القطاعية.

2-1-2-6 مراجعة المشاريع المتعلقة بتشجيع الاستثمارات: إلى جانب التدابير المباشرة واصلت الحكومة التونسية العناية بالقوانين و التشريعات المتعلقة بتنظيم محيط المؤسسة مما جعلها تقوم بـ:

- إصدار مجلة تشجيع الاستثمارات.
- التوسيع من قائمة الأنشطة المؤهلة للاستفادة من الامتيازات التي تخولها هذه المجلة.
- وضع نظام جديد لمسك حسابات المؤسسة التجارية موازيا للنُظم المعمول بها في الدول الأوروبية.
- إصدار مجلة الشركات التجارية.
- إنشاء مكتب خاص لحل نزاعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-1-2-7 برنامج تحديث الصناعة التونسية: و هي عبارة عن آلية لتحضير المؤسسة الصناعية لدخول منطقة التبادل الحر، ففي هذا الإطار يعتبر برنامج تحديث الصناعة مكمل

لبرنامج التأهيل. لقد ساهمت مختلف البرامج الوطنية المذكورة التي تم إقرارها لفائدة القطاع الصناعي في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية و تحسين تموقعها في الأسواق التجارية. كما يهتم هذا البرنامج خاصة بالتشجيع على النهوض بالمبادرات الإبداعية داخل المؤسسة و تدعيم قدراتها لتكنولوجيا الاتصال و الإعلام باعتبارها عناصر ذات أهمية في تطوير القدرات التنافسية للمؤسسة[1] إلى جانب العناصر الأساسية الأخرى كالجودة و التحكم في الأسعار و طرق و أساليب الإنتاج و التصرف و التسويق كما يهتم هذا البرنامج بتطوير محيط المؤسسة عبر توفير المواصفات و تطوير التشريعات و وضع الآليات الملائمة لتمكين القطاع الصناعي من الارتقاء بجودة منتجاته مما يسهل عملية الإنتاج الاقتصادي العالمي. أما فيما يتعلق بمدة البرنامج و تكلفته نقول أن المدّة تتراوح في الأرجح 5 سنوات و تم تحديد تاريخ الانطلاق ابتداء من سنة 2003 على أن ينتهي بحلول 2008، أما التكلفة فلقد قدرت بـ 70 مليون دينار تونسي، و تجدر الإشارة إلى أن خصوصية هذا البرنامج الطموح، تكمن في تصور برامج عمل متناسقة تستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة، تنطلق من حاجيات المؤسسة بالاستناد إلى عمليات التشخيص و تفعيل الشراكة بين مخلف المتدخلين من إدارة و مهنيين و هياكل المساندة و مراكز البحث مع الاستئناس بالتجارب السابقة في إدارة المشاريع و في مجال التعاون.

2-1-2-8 و من بين جملة الخصائص ما يمكن حصره في النقاط التالية:

- برنامج تحديث الصناعة يقوم بمساعدة المؤسسات على تطبيق مشاريعها و تحسيسها بأهمية تشخيص حاجيات جديدة منها التكنولوجيا الجديدة للاتصال و الإعلام.
- بعث منظمة مهنية لتحسين الخدمات المقدمة من قبل الهياكل المساندة بتكوين إطاراتها و تطوير خدمتها.
- تركيز نظام وطني للمرافقة عبر تمويل برنامج نموذجي يشمل 100 مؤسسة صغيرة و متوسطة يمكن أن يقع اختيارها من ضمن المؤسسات المصدرة و المنخرطة في البرنامج لتحقيق تأهيلها.

❖ **التمويـــل**: يهدف هذا المحور إلى تمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الحصول على التمويل في المدى القصير، المتوسط، الطويل، عبر:

[1]- STERLACCHINI A. (Nov 1999), "Do innovative activities matter to small firms in non-R&D-intensive industries? An application to export performance" *Research Policy* , Vol. 28, Issue 8, pp. 819-832.

- دعم الشركة التونسية للضمان المكلفة بالتصرف في الصندوق الوطني للضمان.
- تكوين إطارات الشراكة التونسية للضمان في مجال دراسة ملفات ضمان التمويل و كذلك وضع مقاييس لنشاط الشركة.
- المساعدة على خلق قاعدة معلوماتية حول مختلف وسائل التمويل المتوفرة مع وضع برنامج تكوين لفائدة إطارات البنوك و مؤسسات التمويل في هذا المجال.
- إن برنامج التحديث يحتوي إضافة للمحاور الأربعة السابقة الذكر و هي ثلاثة محاور أفقية جاءت لمساعدة المحاور الأربعة.

2-2 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المغرب : تعتبر المغرب من الدول التي تنتهج سياسات تتماشى و المناخ الاقتصادي اتخذت الإجراءات و التدابير اللازمة لخوض غمار تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-2-1 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المغرب: عرف قانون الاستثمارات لسنة 1983 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بنده الثالث بالمؤسسة التي لا يتجاوز الاستثمار فيها سواء عند إنشائها و توسيعها 5 ملاين درهم و التي لا تتجاوز قيمة التجهيزات لكل منصب شغل 70 ألف درهم.

و لكن قانون الاستثمارات لسنة 1988 توسع في هذا التعريف معتبرا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إن لم تتعدى كلفة كل منصب شغل 153 ألف درهم مع حد أقصى 70 عاملا و على العموم تعتبر المؤسسة الصغيرة إذا كان عدد العاملين فيها أكثر من 10 عمال و أقل من 200 عاملا، و لم يميز هذا القانون بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية و غير الصناعية.

2-2-2 تجربة المغرب في تنشيط و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2-2-2-1 السياسة العامة: تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أساس النسيج الاقتصادي الحيوي و تساهم بأعدادها الوفرة المساهمة الايجابية في النمو الاقتصادي مع إحداث مناصب العمل، التنمية الجهوية و المحلية، غير أن مساهمتها دون المستوى فيما يتعلق بالإمكانات التي يمكن أن يتوفر عليها هذا النوع من الصناعات.

و يمكن لهذه السياسة المتبعة أن تسمح بخلق 120000 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافية سنة 2010 الشيء الذي يمثل خلق 2400000 منصب شغل، و لتحقيق ذلك يجب

وضع سياسة متماسكة و منشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم على التدابير التي تم تحديدها في **أربع مواضيع**:

أولا: عقلنة و تنشيط الإطار العام لإنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: إزاحة الحواجز الإدارية و التنظيمية.

ثالثا: تسهيل النفاذ إلى الأسواق و عوامل الإنتاج.

رابعا: إنماء و تقوية عامل التنافسية و على هذا الأساس تم تحديد سياسة إستراتيجية للوصول لتنمية هذا النوع من الصناعات.[1]

2-2-2-2 **التوجهات الإستراتيجية**: في هذا الإطار تم إعداد الكتاب الأبيض الذي مكن من تحديد الأهداف و المحاور على المدى القصير، المتوسط، الطويل و ساهم في خلق الميثاق الوطني حول المؤسسات و الصناعات و كذلك برنامج يسطر الخطوط العريضة للنهوض بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

2-2-2-3 **برنامج عمل يساهم بعض الخطوط العريضة للمقاولات الصغيرة و المتوسطة**:

يتمحور هذا البرنامج حول نقاط تساهم في إنعاش و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-2-2-3-1 **التمويل**:

- وضع جهاز مالي خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- وضع إطار قانوني محفز لإنعاش راس المال في حالة المخاطر و في حالة التنمية.
- وضع اتفاقية للشراكة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-2-2-3-2 **شبكات مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**:

❖ إنشاء الشبكة:

- تحديد أمكنة إقامة الشبكة.
- تكوين طاقم العاملين.
- تهيئة قاعدة المعطيات.
- إنشاء موقع في الانترنت.
- إعداد برنامج عمل.

[1] عبد الفتاح شرايبي(ورقة عمل قطرية حول التجربة المغربية في مجال التنمية الصناعية الصغرى و المتوسطة) الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغرى و المتوسطة 15-16 فيفري 2004 عمان ص 17 -18-19 .

- ثم الانطلاق الفعلي للشبكة.

❖ تهدف هذه الشبكة إلى:

- ربط و تفعيل الخبرات المختلفة من الجماعات، المراكز الصناعية و التقنية، و ممثلي الأقاليم من اطر الوزارة المكلفة بالصناعة و الجمعيات المهنية و موارد مالية.
- تكوين مؤسسة مرنة و متشعبة و متناسقة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية هدفها التعرف على حاجياتها في التنمية الصناعية و التكنولوجية و توجيهها نحو الخبرات المعنية بذلك.

❖ طريقة عملها:

- لجنة تسيير مكونة من مختلف المؤسسات المعنية تضع الخطوط العريضة للتوجهات.
- وحدة متابعة متواجدة في الوزارة المكلفة بالصناعة.

2-2-2-3-3 التحسيس بأهمية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: إن الإجراءات الهادفة إلى تطوير روح المبادرة المقاولاتية مثل إقامة يوم وطني للمقاول و تدشين حملة وطنية و جهوية للتحسيس بأهمية إحداث المؤسسات، و هناك إجراءات أخرى عملية تحضى بالعناية و الاهتمام مثل إعداد ميثاق للشراكة بين المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-2-2-3-4 لجنة التحالفات و شبكات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : إدماج التكنولوجيات الجديدة مع استعمال الانترنت كوسيلة فعالة لمواكبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2-2-3 برنامج النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و يشمل هذا البرنامج القيام بدراسات لمختلف القطاعات الصناعية، قصد استكشاف مكامن و طرق علاجها ثم القيام بعد ذلك بمساعدة القطاع بالشراكة مع الجمعيات المبنية على إيجاد الحلول و تأهيل هذه المؤسسات لمجابهة المشاكل التي أصبحت تطرحها العولمة أخيرا [1].

و نلخص المكونات العامة لبرنامج النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العمليات التالية:

[1] عبد الفتاح شرايبي (ورقة عمل قطرية حول التجربة المغربية في مجال التنمية الصناعية الصغرى و المتوسطة) مرجع سبق ذكره ص 3-4-22-23

2-2-3-1 **التشخيص الاستراتيجي**: يرتكز على مرحلتين:

❖ **المرحلة الأولى**: يتم تشخيص المؤسسة و وضع مخطط لأعمالها، حيث يتم التعرف على نقاط الضعف و قوة المؤسسة، و تحديد موقعها التنافسي على الصعيد المحلي و الدولي و كذا وضع برنامج لتأهيلها على المدى القصير و المتوسط.

أما مخطط الأعمال فيقوم على اقتراح مجموعة من خيارات الاستثمار و كذا دراسة مردودية هذه الاستثمارات المراد إنجازها.

❖ **المرحلة الثانية**:

1) تشمل إنجاز مخطط تأهيل المؤسسة تبعا للتشخيص الاستراتيجي و مخطط الأعمال المنجزين بحيث تحدد و بصورة واضحة حاجيات المؤسسة للاستثمارات .

2) المساعدة التقنية: تتلخص المساعدة التقنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إجمالا في دعم تأهيلها من خلال:

2-2-3-2-1-1 **المشروع المغربي الأوروبي للمقاولة** EME: يهدف برنامج الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى تسهيل استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الخبرة الوطنية و الدولية لتلبية حاجاتها الخاصة في مجال التأهيل، و تشمل عمليات التأهيل هاته إلى تحسين تدبير الإنتاج و إقامة أنظمة التسيير المرتبطة بالمعايير و كذا تعزيز كل من أنظمة الإعلام و السياسة التجارية، و هذه تكلف المؤسسة 5% من تكلفة عملية التأهيل، إذا كانت العملية فردية و10% من كلفتها إذا كانت العملية في إطار هيكل الدعم.

2-2-3-2-1-2 **الوكالة الألمانية للتعاون التقني** (GTZ) : يهدف هذا البرنامج إلى دعم تنمية خدمات الجمعيات المهنية بمساعدتها على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساندتها في وجودها نحو التأهيل، و ذلك عبر مشروع تأهيلها و تشمل الخدمات الممنوحة، عمليات التكوين و التحسيس و الإعلام، و برنامج مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجالات التأهيل و إقامة أنظمة إعلامية لصالح المقاولين داخل إطار الجمعيات المهنية و تشجيع عمليات التنمية التكنولوجية و تحسين الإنتاجية و المردودية و تحفيز الابتكار.

2-2-3-2-1-3 **صندوق التأهيل** FOMAN: هو صندوق وطني، ترصد أمواله من ميزانية الدولة، موجهة للتمويل الجزئي لخدمات الإرشاد و المساعدة التقنية للمقاولات من طرف خبراء

محللين، و ذلك من أجل تحسين تنافسيها في الأسواق الداخلية و الخارجية، و قد خصص في المرحلة الأولى 40 مليون درهم(4 مليون دولار) كانطلاقة لهذا الصندوق.

2-2-4 تشخيص و تحديد حاجيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للكفاءات و تحسينها:

2-2-4-1 المجموعة المتعددة المهن للمساعدة على الإرشاد " جياك": تقوم المجموعة المتعددة المهن للمساعدة على إرشاد " جياك" بتشخيص و تحديد حاجيات المؤسسة للكفاءات على نشاط GTAC بهدف تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إدماج التكوين خلال التشغيل كعامل مساعد على تحقيق أهدافها التنموية حيث تستفيد من هذا الدعم المالي كل مقاولة منخرطة في إحدى المجموعات المتعددة المهن[1].

2-2-4-2 العقود الخاصة للتكوين المهني CSF: تساعد العقود الخاصة للتكوين المهني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إنجاز برامج للتكوين المستمر لصالح مستخدميها و ذلك بتمكينها من مساعدة مالية كفيلة بتحقيق مخططاتها في التكوين و تستفيد من هذه العقود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاضعة لرسم التكوين المهني و التي هي في وضعية قانونية سليمة اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

2-2-5 تمويل برامج التأهيل:

2-2-5-1 صندوق التأهيل (فومان) للاستثمارات المادية : هو آلية مشتركة بين الدولة و المؤسسات البنكية لتمويل برامج التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية و خاصة جانب الاستثمارات المادية حيث يقوم بتمويل جزء فيها بقروض مميزة و بفائدة جد منخفضة (2 %).

2-2-5-2 صندوق إعادة هيكلة مقاولات القطاع الخاص بصناعات النسيج و الألبسة فورتكس: هو آلية مشتركة بين صندوق الحسن الثاني و البنوك موجهة لتمويل برامج إعادة هيكلة مقاولات قطاع صناعات النسيج و الألبسة.

2-2-5-3 صندوق تحديث الوحدات الفندقية رينو فوتيل: عملية مشتركة بين صندوق الحسن الثاني و البنوك، موجهة لتمويل برامج تحديث الوحدات الفندقية.

[1] عبد الفتاح شرايبي (ورقة عمل قطرية حول التجربة المغربية في مجال التنمية الصناعية الصغرى و المتوسطة) مرجع سبق ذكره ص 4

2-2-6 **القروض البنكية للتأهيل**[1] : هي خطوط قروض تستفيد منها جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بحيث تم توحيد سعر فائدتها في حدود 5 % و هي:

2-2-6-1 **خط الاعتماد الإيطالي**: يقدم هذا الخط قروضا لتمويل شراء المعدات المنتجة، نقل التكنولوجيا رخص و براءات الاختراع الصناعية من أصل إيطالي و الخاضعة للقانون المغربي.

2-2-6-2 **خط الاعتماد الفرنسي**: يمنح قروضا لاقتناء معدات و خدمات من أصل فرنسي للمقاولات الخاصة الخاضعة للقانون المغربي و التي تتوفر على إمكانيات تنموية قوية خصوصا بالنسبة للتصدير.

2-2-6-3 **خط الاعتماد البرتغالي**: و هي قروض مفتوحة لكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المغربية أو المختلطة: المغربية البرتغالية، في طور الإنشاء و التنمية لاقتناء معدات و خدمات ذات أصل برتغالي .

2-2-6-4 **خط الاعتماد الألماني**: هو خط اعتماد مشترك بمبلغ 50 مليون يوروا مخصص لتمويل استيراد معدات التجهيز من أصل أوربي و تستفيد منه المؤسسات المغربية و المصدرة.

2-2-7 **دعم الحفاظ على البيئة** [2]:

2-2-7-1**صندوق مكافحة التلوث الصناعي فوديب**: هو صندوق تبلغ قيمته 100 مليون درهم رصد لتمويل الاستثمارات المخصصة لمكافحة التلوث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الحديثة و التقليدية، و قد تم مؤخرا إحداث صندوق فوديب 3 بقيمة 50 مليون درهم يشمل التعاونيات و كذا الإجراءات المندمجة لترحيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية التقليدية.

2-2-8 **تحمل تكاليف اقتناء الأراضي و البنايات الصناعية** :

2-2-8-1 **صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية**: يقوم هذا الصندوق بدعم استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعمل في قطاع النسيج و الألبسة و قطاع الجلد، و الإنتاج لحساب الغير في مجال السيارات و الإلكترونيك و كل الأنشطة المساهمة في المحافظة على البيئة عبر المعالجة و إعادة التوظيف و التقويم الصناعي للنفايات.

[1] عبد الفتاح شرايبي مرجع سبق ذكره ص 7 .

[2] عبد الفتاح شرايبي مرجع سبق ذكره ص 7 .

2-2-9 ضمان القروض البنكية: إعتبارا للدور الذي أصبحت تلعبه القروض في عملية الاستثمار أنشئت السلطات الحكومية عدة صناديق للضمانات التي تتطلبها القروض الاستثمارية، و أصدرت عدة مراسيم و قوانين من شانها تبسيط الحصول على هذه القروض.

الخلاصة:

إن أكثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطةً تمتعا بالامتيازات هي تلك القادرة على تحقيق الزيادة التكنولوجية في مجالها و بالتالي القادرة على التفاوض من أجل الحصول على أسعار أعلى لمنتجاتها، و من جهة أخرى، تجبر المنافسة في التكلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مواصلة خفض أرباحها، و أجورها، و معايير عمالتها لكي تظل في نطاق المنافسة، و قد بدأت الممارسات التصنيعية الجيدة و الالتزام بالمواصفات و معايير الجودة تكتسب أهمية، مما ستلزم وجود قوة عاملة متعددة المهارات و لديها محفزات عالية على طول سلسلة القيمة، و يعني ذلك ضمناً زيادة الحواجز المفروضة على دخول الأسواق بالنسبة لمعظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى العالم تزداد هذه الحواجز بالتأكيد في حالة الدول النامية و الأقل تقدما، كما تعني أيضا تحسين فرص مجموعة مختارة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التحديث التكنولوجي، و هو الأمر الذي تطلب تدخل المنظمات الدولية لمساعدة الحكومات على النهوض بهذا القطاع، و منها ما قامت به كل من منظمة ONUDI، وPNUD وOCDE و برنامج الاتحاد الأوروبي و هو ما رأيناه بإسهاب في هذا الفصل الذي تطرقنا فيه أيضا لبعض التجارب الدولية.

تمهيـــــد:

يعود وجود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى ما قبل الاستقلال، حيث ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات الاقتصادية.و باعتماد الصناعة الثقيلة كمحرك للتنمية، أضحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا ثانويا لم يحض بالاهتمام إلا مع نهاية السبعينات، ففي المخطط الرباعي الثاني 74-1977، و في إطار سياسة اللامركزية سجلت محاولات للنهوض بهذا القطاع، تم تجسيدها في برامج التنمية المحلية، حيث أنجزت العديد من الوحدات الاقتصادية ذات ألبعد ألمحلي من نمط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.إلا أن بعدها الاقتصادي و الاجتماعي لم يتحدد كمؤسسات يمكن أن يكون لها دورا إلا مع انطلاق المخطط الخماسي الأول، الذي من خلاله تم إدماج القطاع الخاص بمختلف قطاعاته في الحياة الاقتصادية ليشكل مع المؤسسات المحلية معالم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي أصبح لها فيما بعد دورا اقتصاديا و اجتماعيا كبيرا تلعبه بجانب المؤسسات الكبيرة، خاصة مع نهاية الثمانينات في إطار التحولات الاقتصادية العميقة التي شاهدتها الجزائر.

و من خلال هذا الفصل نحاول الوقوف علي الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر، بداية بتحديد دورها النظري، و ما ينتظر منها في السياسة العامة للتنمية، ثم نبحث في دورها العملي من خلال تحديد مساهمتها في النشاط الاقتصادي، و آفاق تطويرها. و في هذا السياق سنركز في دراستنا على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة باعتبار أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة كانت و لا تزال تمثل نسبة جد منخفضة من مجموع القطاع ككل، فبعدد 788[1] مؤسسة سنة 2002 فهي لا تمثل إلا 0.3 % من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول :المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الاقتصادية

في الجزائر مرت السياسة الاقتصادية التنموية بثلاثة مراحل أساسية اعتمدت في مرحلتها الأولى على بناء قاعدة صناعية واسعة، تحققت بفضل جهود الاستثمار الضخمة و تدخل الدولة المباشر في التنمية الاقتصادية بإنشائها لمركبات و مؤسسات كبيرة تابعة للدولة في تسييرها و تنظيمها. بينما تميزت المرحلة الثانية باعتماد السلطة العمومية سياسة التنمية اللامركزية بهدف

[1] Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique ; DSIS ; bulletin, N° 3 1er semestre 2003 p.5.

تحقيق التوازنات الاقتصادية المختلّة بإشراك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سياق السياسة العامة للتنمية لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة, و كأداة في آن الوقت للمساهمة بفعالية كبيرة في النشاط الاقتصادي خاصة تكثيف النسيج الصناعي، و تحريك أداء الجهاز الإنتاجي نحو مجال خلق فرص عمل جديدة.في حين أن المرحلة الثالثة و التي تمتد إلى يومنا تم مباشرتها عقب برنامج التصحيح الهيكلي هذا بهدف تدارك الخلل في البرامج السابقة و توفير السلع و الخدمات (تحقيق سياسة إحلال الواردات) لمختلف القطاعات الاقتصادية (كسلع وسيطة و نصف مصنعة و قطع الغيار)، و لتلبية حاجيات المواطنين (سلع استهلاكية).

و بالرغم من أن الاهتمام بهذا القطاع تم التعبير عنه في المخطط الرباعي الثاني 74-1977 في إطار برنامج ترقية المؤسسات المحلية في إطار الانشغالات بالتنمية المحلية و تنمية المناطق الداخلية، التي ركزت علي إعطاء الجماعات المحلية دورا اقتصاديا كبيرا تلعبه بتنشيطها لعملية إنشاء العديد من الوحدات الصغيرة و المتوسطة, من خلال تنظيمها و توسيع مجالات تدخلها ليشمل فروعا جديدة, تم السعي وراء ضم الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التابعة للقطاع الخاص. فظهرت بذلك نصوصا قانونية عديدة، و ضعت لتنظيم و تأطير هذا القطاع، و أهداف اقتصادية و اجتماعية عديدة يساهم في تحقيقها.

المطلب الأول: اختيار الاستثمارات الصغيرة (الجزئية)

لقد خضعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث تنظيمها و إشراكها في إستراتجية التنمية حسب المراحل التي عرفتها هذه الأخيرة، إلى توجهين أساسيين:

أولهما خص مرحلة ما قبل 1980 (مرحلة التسيير المركزي)، أين اعتبرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا ثانويا يقتصر دورها على تكملة نشاط المؤسسات و المركبات الكبيرة المقامة. أما التوجه الثاني الذي ارتسمت معالمه مع بداية الثمانينات و خاصة النصف الثاني منها و تأكدت ميدانيا مع عشرية التسعينيات، فأعطى لهذه المؤسسات دورا إضافيا عن طريق إشراكها في عملية التنمية، و العمل على جعلها حلا بديلا في إنعاش الاقتصاد و السهر على توفير المناخ المناسب لتطويرها و ترقيتها، فعملية إشراك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إستراتجيات التنمية يتطلب تكاملا و انسجاما كبيرين في مستويات عدة:

1- **مستوى التنظيم الصناعي** : بحكم ارتباط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببرامج التنمية المحلية كان لأهدافها و خصوصياتها الاقتصادية و الاجتماعية أثارا على تنظيمها، بحيث أن حجمها كان يتناسب مع أهدافها التي تحددت في إطار الأهداف العامة لسياسة التنمية. لهذا نجد أغلبيتها كان من الوحدات التي تشغل في المتوسط 50 عاملا، موجهة أساسا نحو فرع إنتاج مواد البناء و الخشب (129 مؤسسة صناعية في فرع البناء و 69 مؤسسة إنتاج الخشب و الورق من مجموع 341 مؤسسة صغيرة و متوسطة عمومية تم إحصاؤها سنة1990).[1] و قد كان هذا التوجه محددا في إطار برامج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية المرتبط بالبرنامج العام حيث عمدت هذه المؤسسات على تغطية جزء كبير من سوق مواد البناء الذي لا يزال سوقا واسعا، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المحلي. هذا التوجه الذي حافظ عليه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى يومنا هذا بحيث من مجموع 788 مؤسسة صغيرة و متوسطة عمومية محصاة سنة 2002 نصفها ينشط في قطع البناء و الأشغال العمومية و صناعة الخشب و مواد البناء.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة فبعد أن كانت مهمشة قبل الثمانينات بسبب الاختيار الإستراتيجي، فقد عرفت تطورا على هامش المخططات و البرامج التنموية، و اتسمت بتشتت الاستثمار فيها، و توجهها نحو النشاط التجاري و الخدمات بينما في النشاط الصناعي فكان موجها نحو الفروع التي تحقق أرباحا سريعة . فقد كانت أغلبية المؤسسات الصناعية تلك التي يشتغل فيها أقل من خمسة عمال و نشاطها موجها أساسا نحو الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية التي لا تتطلب تكاليف كبيرة مقابل فرص تعظيم الربح المعتبرة. و بتراجع القطاع الصناعي العمومي الذي سجل انخفاض يقدر بنحو 1.5 % في سنة 1999 ثم 1.3 % في سنة 2000، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالنقيض من ذلك شهد تطور ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية من العقد الماضي حيث ارتفع حجم إنتاجه بنسبة 7.2 % في سنة 2000 مقارنة مع السداسي الأول لسنة 1999 هذا حفز رقم أعماله على التضاعف و الزيادة بأكثر من الثلث. ونحاول من خلال الإحصائيات المتوفرة لنا أن نقف على

[1] ONS, Collection statistiques ; N° 55

هذا التنظيم بأخذ ثلاثة سنوات كمرجع بفحص توزيعها حسب عدد العمال و الفروع الصناعية فكانت النتائج كما يلي[1]:

1-1 عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة:

الجدول رقم(32) : عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

سنة 1980	4834 مؤسسة صناعية
سنة 1991	22412 مؤسسة صناعية
سنة 1999	38800 مؤسسة صناعية

المصدر:* أرقام 1980 مستخرجة من : BRAHIMI . M, Une lecture du discourt politique sue le secteur privé ; en guise d'introduction, in Revue Algérienne des sciences juridiques et économiques et politiques volume xx, septembre 1983,p 20.

* أما معطيات سنة 1991 فهي من ONS Collection statistique, N° 55، وبالنسبة لأرقام 1999 فهي مستخلصة من: Ministre de la petite et moyenne entreprise, Rapport sur l'état des lieus du secteur de la PME/PMI, juin 2000.

1-2 عدد المؤسسات التي تشغل اقل من 10 عمال:

الجدول رقم(33):عدد المؤسسات التي تشغل اقل من 10 عمال

السنة	العدد	النسبة المئوية
1980	4082	%84
1991	21593	% 96.3
1999	35800	% 92.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا الى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة لسنة 1991، أما معطيات 1999 فهي مستخلصة : Ministre des PME, Rapport sur l'état des lieus du secteur de la PME/PMI, juin 2000

فبلغة الأرقام نقول أن عدد المؤسسات قد تضاعف, هذا الوضع الذي انعكس على التركز في التوزيع العمودي على بعض الفروع الصناعية على حساب فرع أخرى.

[1] إن أرقام 1980 مستخرجة من :

-BRAHIMI . M, Une lecture du discourt politique sue le secteur privé ; en guise d'introduction, in Revue Algérienne des sciences juridiques et économiques et politiques volume xx, N° septembre 1983,p 20.

- أما معطيات سنة 1991 فهي من ONS Collection statistique, N° 55، وبالنسبة لأرقام 1999 فهي مستخلصة من:

-Ministre de la petite et moyenne entreprise, Rapport sur l'état des lieus du secteur de la PME/PMI, juin 2000.

الجدول (34) التنظيم الصناعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل أقل من 10 عمال

(التوزيع بين الفروع الصناعية)

الفروع الصناعية	سنة 1999		الفروع الصناعية	سنة 1999	
	العدد	%		العدد	%
صناعة غذائية	7464	34,5	المقالع والمناجم	11640	29.9
النسيج	3428	15,6	الصناعة,الحديدية، الميكانيكية،	7467	19.2
خشب و ورق	3249	15,1	مواد البناء	6054	15.6
مواد البناء	2129	09,8	صناعة غذائية	3755	9.6
صناعات أخرى	5293	24,5	باقي الصناعة	9957	25.7

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استنادا الى معطيات الديوان للإحصائيات بالنسبة لسنة 1991، أما معطيات 1999 فهي مستخلصة : Ministre des PME, Rapport sur l'état des lieus du secteur de la PME/PMI, juin 2000

التفسير: يشير الجدول أعلاه إلى التحول الذي عرفه القطاع الخاص و اتساع رقعة بعض الصناعات من مجموع الفروع الصناعية المعروفة، فيظهر بوضوح الانتقال من مجال الاستثمار في السلع الاستهلاكية المتمركزة في دائرة صناعة السلع الغذائية التي لها دورة استغلال قصيرة تحقق أرباحا سريعة نحو الصناعات الاستخراجية مع نهاية التسعينات بعد أن استفاد من الإجراءات في هذا الميدان، كما اقتحم بعض الفروع الصناعية التي كانت حكرا على القطاع العام كالميكانيكا وصناعة الحديد.

المطلب الثاني :مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة 1962-1982: مباشرة بعد 1962, ورثت الجزائر هيكلا اقتصاديا مختلا مكونا أساسا من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الإستخراجية و التحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير بحيث أن حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي كانت ملكية للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال و كانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي و الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة و القيمة المضافة...، أتيحت للجان خاصة, نتيجة للهجرة الجماعية

للفرنسيين, أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة على الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971 بموجب الأمر التنفيذي رقم 20/62 الصادر في 1962/08/21 المتعلق بتسيير و حماية الأملاك الشاغرة و المرسوم رقم 38/62 بتاريخ 1962/10/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية و الصناعية الشاغرة...، كشكل من أشكال إعادة تشغيلها و تسييرها و أصبحت تابعة للدولة.

و في ظل تبني الخيار الاشتراكي و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، تميزت هذه الفترة باعتماد النهج الاقتصادي المخطط المرفق بسياسات الصناعات المصنعة حيث استحوذت المؤسسات الكبرى على معظم المشاريع الاستثمارية و التي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة مثل : صناعة الحديد و الصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البترو - كيمياوية، صناعة الطاقة و المحروقات .أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, فقد اختصت في الصناعات التحويلية لبعض المواد خاصة منها الاستهلاكية و حظيت هذه المؤسسات بأهمية و مكانة ثانوية، إذ انحصر دورها على تلبية بعض احتياجات المؤسسات الكبيرة القائمة على صناعة التجهيزات و المنتجات الوسيطة و كل ما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية.

و مع اعتماد أول مدونة قانونية خاصة بالاستثمار و رغم كل التحفيزات و الضمانات الممنوحة للمستثمرين إلا أن هذه المرحلة تميزت بضعف ملحوظ لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام، و محدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص و قد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر. و تبعا لهذا الإخفاق فلقد تم اعتماد قانون استثمار آخر في 1966/09/15 كمحاولة لإعطاء القطاع الخاص دورا أكثر أهمية في مجال التنمية الاقتصادية مع المحافظة في آن الوقت على هيمنة القطاع العام على شتى القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني[1] ، فخلال الفترة الممتدة من 1963 إلى 1969 تميزت الاستثمارات بالضعف الشديد و ذلك نظرا لقلة و تواضع الإمكانيات المادية و البشرية بالإضافة إلى انشغال السلطات بمشاكل التنظيم الإداري[2], حيث أعطيت

[1]- مصطفى يوسف كافي، جامعة تشرين، دور المشروعات الصغيرة فى التنميتين الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الوحدة ،مؤسسة الحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، اللاذقية،05 /2006/09 ص 07

[2] - BOSSENAULT Chantal, PRETET Martine, Organisation et gestion de l'entreprise, vuibert, 1991.

الأفضلية للهياكل المتمركزة في الصناعات القاعدية و المحروقات أين شكلت الاستثمارات القاعدية حوالي 68% من مجموع الاستثمارات أما المؤسسات التحويلية فقد مثلت 32% فقط، و الجدير بالذكر أن قانون الاستثمار هذا قد مهد لميلاد اللجان الوطنية للاستثمار (CNI) المكلفة بمنح الاعتماد لكل مستثمر و مقاول خاص، ففي هذه الأثناء و خلال الفترة 1970 -1977 تم الاهتمام بقطاع المؤسسات التحويلية، و ذلك ما عكسته الأهمية الكبيرة التي أولاها المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار جهود التنمية اللامركزية، إذ اعتبرت هذه المؤسسات وسيلة اقتصادية فعالة من شأنها المساهمة إلى جانب المؤسسات الكبرى في تحقيق التنمية، ليسجل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقة فعلية بفعل انتعاش مشروع المخطط الرباعي الثاني المحفز لتنمية المؤسسات المحلية و الهادف إلى دعم التوازن العام فتم التوصل إلى إنشاء 594 مشروع خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كان بالإمكان تحقيق الأفضل لو لا بيروقراطية اللجان الوطنية للاستثمار ناهيك عن ثقل انجاز و إتمام الإجراءات الإدارية مما عجل بحل اللجان انطلاقا من 1981 ليتم توجيه المستثمرين و المقاولين الصغار إلى قنوات الخدمات و التجارة التي عرفت المصير نفسه بسببه غياب المناخ المناسب للتعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أيضا عدم مرونة التشريعات الخاصة بقوانين العمل و الجباية التي طالما شكلت و لا تزال تشكل جدار في وجه المتعاملين الاقتصاديين لثقلها و أيضا بسبب التجارة الخارجية المغلقة حينها[1].

بشكل عام فخلال هذه الفترة انحصر دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية و تلبية الاحتياجات المتزايدة من السلع و الخدمات للقطاع الصناعي أين انحصر دورها على توسيع النسيج الصناعي مع السعي الحثيث نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لإستراتيجية التنمية القائمة على المؤسسات الكبرى وفقا لمعالم السياسة الاقتصادية المسطرة من قبل الدولة، أين كان ينظر إلى هذه المؤسسات على أنها مكملة[2] للصناعات الأساسية و أنها تقوم بمهمة تدعيم عملية التصنيع. و قد تدعمت هذه الفكرة كما سبقت إليها الإشارة مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني في المرسوم رقم 74/ 68 الصادر بتاريخ 24 جوان 1974 و

[1]- Amit, R., Glosten, L. and Muller, E., 1990, "Does Venture Capital Foster the Most Promising Entrepreneurial Firms?. California Management Review, Vol. 32, PP. 102-111.

[2] B. SEMMOUD croissance du secteur industriel privé en Algérie, en particulier dans ses relations avec le secteur National R.A S.E.E.P Volume XX N°3 sep page 83

القائم على تدعيم اللامركزية بحثا عن توزيع عادل و أمثل في استخدام الموارد المتاحة ، كما يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة بين: 1962-1982 تطورت ببطء شديد، الأمر الذي يمكننا من تقسيمها –المؤسسات- إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة تابعة لقطاع الدولة أو القطاع العام و أخرى كما سنتطرق إليه مؤسسات صغيرة و متوسطة تابعة للقطاع الخاص.

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام**:اعتبرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن هذه السياسة قطاعا تابعا يخضع للإشراف المباشر للجماعات المحلية (البلدية /الولاية), التي أخذت على عاتقها مهمة تنظيم و ضمان تطوير مثل هذه المؤسسات[1].

و تجلت مظاهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية في هذه المرحلة بتبني سياسة تنموية و تطويرية خاصة و ذلك بتطبيق ثلاث برامج تنموية متتالية:

***البرنامج الأول(1969/1967)**: يشمل استعادة الوحدات القديمة الموروثة عن الاستعمار و تحويلها إلى مؤسسات عامة محلية, وجهت لتطوير المؤسسات الحرفية و التقليدية في إطار البرامج الخاصة لوزارة الصناعة.

***البرنامج الثاني(1973/1970)**: عرف تنمية الصناعات المحلية ضمن برنامج التجهيز المحلي انطلاقا من المخطط الرباعي الأول, الذي سمح بتسجيل هذه الصناعات ضمن المخطط الوطني للتنمية.

***البرنامج الثالث(1977/1974)**: شمل تطبيق برنامج الصناعات المحلية الذي اعتبر بمثابة الانطلاقة الفعلية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية و قد عملت الدولة على إنشاء وحدات محلية صغيرة و متوسطة تعمل على دعم جهود التنمية اللامركزية[2] . بعد هذا العرض و فيما يخص الاستثمارات الصناعية الصغيرة و المتوسطة المقررة في المخطط الرباعي الثاني, نقول أنها قد ارتكزت فعلا على تلبية الاحتياجات المحلية و الوطنية خاصة المرتبطة بإنجازات الاستثمارات الصناعية الكبرى كمواد البناء التي احتلت مكانة هامة بين قائمة المشاريع المبرمجة

[1]–BOUDJENAH, Y. (2002), *Algérie, décomposition d'une industrie : la restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : l'État en question*, Édition l'Harmattan, Paris, p. 65-82.

[2] – Ministère de l'Industrie, plan de développement de PME 1974-1977 (document), Alger 1980.

إلى جانب الوحدات الصناعية الصغيرة التحويلية و بعض الوحدات القليلة جدا التي اختصت في نشاطات أخرى فعلى العموم ما يمكن قوله فيما يخص قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام قد تطورت وفقا لمقتضيات و متطلبات المخططات التنموية التي كانت ذات أبعاد سياسية هادفة إلى تحقيق أبعاد التوازن الجهوي دون الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية التي يجب من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية .

1-1 البرنامج الاستثماري للصناعة الصغيرة و المتوسطة العمومية: لقد شمل تنفيذ البرامج المتعلقة بتنمية الصناعة المحلية، اعتماد برنامجين استثمارين، غطت المرحلة من 1967 إلى 1976 و لقد توزعت كما يلي:

البرنامج (أ): يتعلق بالفترة 67. 1973.

البرنامج (ب): يخص فترة 74 .1976.

تتوزع الإعتمادات المالية المرصودة خلال البرنامجين حسب ما يوضحه لنا الجدول أدناه بتخصيص مبلغ 388,6 مليون دج للبرنامج (أ) الذي كان من المنتظر خلاله إنجاز 150 مشروع صناعي، يغلب عليها الطابع الحرفي. أما البرنامج (ب) فقد استفاد من مبلغ 3 مليارات دج وجهت بنسبة كبيرة نحو إنتاج مواد البناء بتخصيص غلاف مالي قدر بـ 1,8 مليار دج أي ما يمثل 3,7% من إجمالي المبلغ المرصد لكل البرنامج. و لإعطاء صورة عن توزيع المشاريع الصناعية التي كان من المنتظر إنجازها خلال مرحلة 67-1976، على مختلف الفروع الصناعية، نرجع إلى الجدول (35) الذي يوضح ذلك التوزيع.

الجدول(35): الإعتمادات المالية المرخص بها في إطار برامج تنمية الصناعات المحلية

البرامج	الاستثمارات المرخصة	باقي الانجاز	عدد المشاريع المقررة
البرنامج (أ)67-1973	388.6 مليون دج	388.6 مليون دج	150 مشروع
البرنامج (ب)74-1976	3178.6 مليون دج	2225.1 مليون دج	594 مشروع
المجموع	**3567.2 مليون دج**	**2613.7 مليون دج**	**744 مشروع**

Source : B. Hamel La P.M.I. en Algérie, quelques données et réflexions à partir d'un séminaire. juin 1983

التفسير: يظهر لنا من الجدول الاختلاف الكبير في الأولوية الممنوحة التي أعطيت لأنواع الصناعات في البرنامجين (أ) و (ب). فنلاحظ أن البرنامج (أ) كان موجها بصفة أساسية للصناعات التقليدية حيث يمثل عدد الوحدات المتعلقة بها نسبة 39 % من كل الوحدات المقررة 58 وحدة (من مجموع 150 وحدة صناعية). في حين أن البرنامج (ب) اتجه إلى تطوير صناعة مواد البناء، كالمحاجر، و إنتاج المواد الحمراء، و البلاط إضافة إلى الاهتمام المتزايد بصناعة الخشب و الورق، و صناعة المواد الغذائية، الصناعات الكيمائية الصغيرة التي تعتمد على مواد البلاستيك فبلغ وزنها ضمن الوحدات الصناعية المقررة أكثر من 40 %، و هذا ما يمكن ربطه بالانتعاش الكبير للسوق و الذي تخلل البرامج التنموية المقررة في المخطط الرباعي 70-1977 و التي شملت بناء المرافق القاعدية الكبرى من المدارس و المراكز الصحية، و بناء السدود...[1].

الجدول (36): الاستثمارات المخصصة لتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة المحلية للفترة الممتدة ما بين 1967 – 1974

نوع الصناعات	برنامج أ	التوزيع النسبي	برنامج ب	التوزيع النسبي	أ + ب	توزيع النسبي
مواد البناء	26	%17.3	242	%40.7	268	%36
الصناعات المعدنية	8	%5.3	76	%12.8	84	%11.3
الخدمات الحرفية	2	%1.3	48	%8.1	50	%6.2
الخشب والورق	10	%6.5	65	%11	75	%10.2
النسيج والتفصيل	26	%17.3	6	%1	32	%4.3
الكيمياء الصغيرة	-	-	11	%1.8	11	%1.4
السياحة المحلية	20	%13.3	113	%19.1	133	%17.8
الصناعات التقليدية	58	%39	14	%3.2	72	%9.6
الصناعات الغذائية	-	-	19	%3.2	19	%2.5
المجمـوع	150	%100	594	%100	744	%100

المصدر : حسن بهلول، نفس المرجع ص 369.

التفسير: عموما كان من المنتظر أن يتم توزيع هذه المشاريع الصناعية على القطر الوطني بالتساوي حسب مختلف الجهات، بغرض التخفيف من حدة التفاوت بين المناطق، كما يوضحه

[1] حسن بهلول: نفس المرجع ص 368.

لنا الجدول رقم (37) الذي يعطينا صورة عن توزيع المشاريع الصناعية المقررة خلال البرنامج (ب) على الجهات الثلاثة للبلاد - الولايات الساحلية، ولايات الهضاب العليا، و ولايات الجنوب - حيث وزعت بالتساوي بنسبة 19 مشروع في المتوسط على مختلف الولايات[1] .

الجدول (37): التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية

برامج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية 74-1979

طبيعة الولاية	عدد الولايات	عدد المشاريع	المتوسط/الولاية
ولايات ساحلية	09	168	19
ولايات الهضاب العليا	17	339	19
ولايات الجنوب	05	87	17
المجموع	31	594	-

Source : A. L BOUKHARI, Idem Page 173.

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية التي اعتبرت أداة في يد الجماعات المحلية (بلديات و ولايات)، تساهم بها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث كان ينتظر من ورائها العمل على تدعيم سياسة التصنيع التي انتهجتها الجزائر و التي ارتكزت على المؤسسات الكبيرة (مؤسسات وطنية) في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية مرورا بتلبية الحاجيات المحلية و إنشاء مناصب العمل و قد تأكدت هذه الأهداف بصفة واضحة ابتداء من المخطط الرباعي الثاني 77.74 حيث جاء في التقرير العام[2].

(... إن العدد الهائل من هذه المشاريع التي من المنتظر الانطلاق في تحقيقها على مستوى الولايات. تؤكد الإرادة في بناء على مستوى كل القطر الوطني، بجانب و بصفة متكاملة مع الشبكة الصناعية المتنوعة من المؤسسات الوطنية - نسيج صناعي على المستوى المحلى تندمج أهدافه مع الهدف العام في نشر التنمية إلى داخل البلاد...).

[1] اعتمدنا التقسيم الإداري الذي كانت فيه عدد الولايات 31 ولاية حسبما جاء في:

A. L BOUKHARI le développement économique décentralisé Etude, Bilan et Réflexion sur le cas Algérien. Thèse pour le doctorat d'Etat Juin 1989 Page 17.

[2] التقرير العام للمخطط الرباعي التالي 74-77ص.

2-1 تحليل النتائج المحققة: عند تحليل النتائج المتعلقة بتنفيذ البرنامجين، تم تسجيل ضعفا كبيرا في استهلاك مبالغ الاستثمارات المرخص بها، خاصة بالنسبة للبرنامج (أ) الذي لم يستهلك كلية، حيث الباقي الذي لم ينجز و الذي سجل بعد انتهاء الفترة التي غطها البرنامج 67-1973 كان 388,6 مليون دج و هو المبلغ الذي يمثل البرنامج المرخص به حسب ما يوضحه الجدول (37). أما بالنسبة للبرنامج (ب) الذي استفد من مبلغ 3178,8 مليون دج، تم استهلاك مبلغ 953,7 مليون دج و هو ما يفسر باقي الإنجاز الذي يقارب 70 % من مجموع البرنامج المرخص به.

و قد انعكست هذه الوضعية سلبا على وتيرة إنجاز المشاريع حيث لوحظ تأخرا كبيرا في إنجاز هذه المشاريع، فكان العدد الذي تم إنجازه فقط حتى نهاية سنة 1978، السنة التالية لنهاية المخطط الرباعي التالي والبرنامج (ب) - لا يزيد عن 130 مشروعا كما يوضحه الجدول (38) الذي يعطينا صورة عن معدلات إنجاز الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة العمومية.

يدل الجدول (38) أن نسبة الإنجاز في المؤسسات المسجلة جميعها، حتى التاريخ المذكور هي أكثر قليلا من 19 %، و توجد صناعات لم ينجز منها أي عدد مثل المؤسسات الكيميائية الصغيرة، أما المؤسسات التي لوحظ فيها تقدم نسبي في الإنجاز فهي مؤسسات الصناعات التقليدية، و المؤسسات الغذائية، و صناعات الخشب و الورق، خصوصا من قبل البلديات. كما تعبر عن ذلك معدلات الإنجاز الواردة في الجدول(38) في الحقيقة أن جل المؤسسات التي تم إنجازها خلال هذه المرحلة كانت قد سجلت في البرنامج (أ) (فترة 67-1973). و قد أدت عدة أسباب إلى هذا التأخير الكبير، في نظر وزارة الداخلية، و تعود إلى نوعين منها ما يراجع إلى نظام التمويل أما النوع الثاني فيعود إلى المساعدة الفنية الناقصة[1].

- فبخصوص نظام التمويل, كون البنك الجزائري للتنمية و القرض الشعبي الجزائري المؤسستين الماليتين المكلفتين بتمويل هذه الاستثمارات الصناعية تعتبر مؤسستين ماليتين ثقيلتين في إجراءات التمويل بسبب نقص التنظيم فيهما و عدم تحكمها في التقنيات المالية.

- أما بخصوص المساعدات الفنية للجماعات المحلية، فهي مشكلة عويصة تتمثل في جهة أولى في ندرة مكاتب الدراسات و عجز المعهد الوطني للتكوين و الدراسات INPED التابع لوزارة

[1] حسن بهلول. مرجع سبق ذكره ص 370

الصناعات الخفيفة أن يلبي طلبات هذه المجموعات في مجال الدراسات بالسرعة المطلوبة، و هو في كثير من الحالات، و نظرا لكثرة هذه الطلبات، يقدم لهذه المجموعات دراسات نمطية (Standard) غير مبنية على دراسة ميدانية لمكان الإنشاء، و هو خطأ في هذا الدراسة يكتشف فيها بعد و عند الإنجاز، بظهور صعوبات فنية، و توقف سير العمل في هذا الإنجاز لمدة طويلة، و تفرض تكاليف استثمارية إضافية.

الجدول رقم (38) : يشير إلى معدلات إنجاز وحدات صناعات الإنتاج المحلية خلال سنة 1978[1]

نوع المؤسسات	عدد المشاريع المسجلة	عدد المشاريع المنجزة	المشاريع الولائية	المشاريع البلدية	معدل الإنجاز %
مواد البناء	268	33	17	16	12
الصناعات المعدنية	84	14	11	03	17
الخشب والورق	75	22	14	08	29
النسيج	32	02	02	-	06
الصناعات الغذائية	19	08	01	07	42
الصناعات التقليدية	72	51	03	48	70
الخدمات الحرفية	50	04	04	-	08
الكيميائية الصغيرة	11	-	-	-	-
السياحة المحلية	133	10	10	-	7.5
المجمـوع	744	144	62	82	19

المصدر : اللطيف عبد الكريم – واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات- مرجع سبق ذكره. ص33.

التفسير: ففيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة نؤكد على ضوء ما سبق بالقول أن اعتماد الدولة الجزائرية لإيديولوجية التنمية القائمة على مبادئ الاشتراكية المعتمدة على القطاع العام بصفة أساسية فقد تم تهميش دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و اعتمدت الدولة على الاستثمارات العمومية لبناء قاعدة صناعية و لم يكن للقطاع الخاص دورا

[1]- المصدر : الطيف عبد الكريم – واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات- مرجع سبق ذكره. ص33.

بارزا رغم كل التطورات التي عرفتها التشريعات الخاصة بالاستثمار خاصة قانون 1966, و الذي تحدد من خلاله دور و مكانة القطاع الخاص في إستراتيجية التصنع المنتهجة و إعطاء الضمانات الكافية لرأس المال الخاص. غير انه تم من خلاله التأكيد على مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و ذلك عن طريق إخضاع القطاع الخاص للمراقبة المباشرة و توجيه الاستثمارات الخاصة نحو أنشطة اقتصادية دون أخرى. إلا أن هذه الإجراءات لم تنجح في تطوير القطاع الخاص و بقيت حصيلة الاستثمارات الخاصة ضعيفة للغاية مقارنة بالمشاريع الاستثمارية التي قام بها القطاع العام. أنظر الجدول أدناه.

الجدول رقم (39) : المشاريع الصناعية المعتمدة بين 1967 و1978

السنـوات	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	المجموع
مبلغ الاستثمار 10^6 دج	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	18	940
عدد المشاريع المعتمدة	66	220	279	123	43	29	23	26	31	24	08	17	889

Source : H.M. TEMMAR Stratégie de développement indépendant " Le cas de l'Algérie". Le bilan O.P.U. 1983 p.5

التفسير: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع التي تم اعتمادها خلال الفترة الممتدة مابين 1963 - 1978 كان ضعيفا جدا و مخيبا للآمال بحيث لم يتعدى عدد المشاريع المعتمدة 940. مشروع و يأتي هذا كنتيجة حتمية في غياب سياسة واضحة إزاء القطاع الخاص طيلة الفترة الممتدة من 1963 إلى 1982 لهذا بقي تطور هذا القطاع محدودا على هامش المخططات الوطنية و مقيدا أمام العداء المتزايد الذي تضمنه الخطاب السياسي للجزائر الاشتراكية و الذي يعتبر هذا القطاع مستغلا تبعا لأساسيات الميثاق الوطني 1976. و لقد كانت السياسة العامة للدولة ترمي إلى تحديد توسع المؤسسة الخاصة عن طريق المراقبة الصارمة، لاسيما عبر جباية تمنع أي تمويل ذاتي، هذا بالإضافة إلى الضغوط الجبائية التي قلصت من حظوظ انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قوانين عمل قاسية حرمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من ممارسة التجارة الخارجية, و بالتالي ساهم تبلور كل هذه الأوضاع إلى تقليص حجم الاستثمارات الخاصة و انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و أصبح رأس المال الخاص يستثمر وفقا للظروف و التوجهات السياسية، و قد

انحصر اهتمام المستثمرين في القطاعات التي لا تتطلب أي تحكم تكنولوجي أو يد عاملة مؤهلة إلا نادرا [1].

بالمقابل فإن الأوضاع كانت مناسبة لكل من القطاع الثالث المتمثل في كل من التجارة و الخدمات التي جلبت اهتمام المستثمرين الخواص. أما بالنسبة للقطاع الثانوي المتمثل في الصناعة خاصة فلقد ركز رأس المال الخاص على إستراتيجية إحلال الواردات في مجال سلع الاستهلاك النهائي كالمؤسسات الغذائية و النسيج و مواد البناء. و يأتي توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 1976 كالتالي:

الجدول رقم (40) : توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 1976 [2]

عدد العمال	عدد المؤسسات	%
من 1 إلى 5 عمال	2595	66.25
من 6 إلى 19 عامل	759	19.38
من 20 إلى 49 عاملا	249	7.5
من 50 إلى 99 عاملا	131	3.31
من 100 إلى 199 عاملا	88	2.25
من 200 الى499 عاملا	39	1
من 500 إلى 999 عاملا	8	0.2
أكثر من 1000 عامل	3	0.08
المجمـــــــــوع	3917	100

المصدر:عبد اللطيف بن اشنهو – التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 82/62، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية . الجزائر 1982

التفسير: من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات المصغرة التي تضم اقل من 5 عمال تأخذ حصة الأسد من حيث التعداد أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلم تمثل إلا نسبة صغيرة مقارنة بنظيراتها من المؤسسات المصغرة، و لعل السبب في ذلك ينحصر في المعوقات التي اعترضت مسار تطورها و نمائها حيث كانت جل الإمكانيات و خاصة المالية موجهة لتطوير

[1] -Al-Suwailem, S., 1995, *Does Venture Capital Financing Make a Difference?*., Doctoral Disseration, Washington Univdrsity, St. Louis, Missouri.

[2]- عبد اللطيف بن اشنهو – التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 82/62 الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية . الجزائر 1982.

القطاع العام .و بالتالي يتضح لنا من خلال هذه المرحلة أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان ملكا للدولة، و مع أن هذا القطاع تخللته بعض الفترات من التطور و التي كانت متذبذبة كنتيجة حتمية لاعتماد برامج المخططات التنموية ذات الأبعاد السياسية الخالصة و الهادفة أساسا إلى تحقيق التوازن الجهوي على حساب الأبعاد الاقتصادية التي يجب من خلالها المحافظة على التنمية الاقتصادية و رفع الإنتاجية، و خلال هذه المرحلة لم يكن مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمفهوم العصري، و إنما سمي بقطاع الصناعات الخفيفة[1].

2-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة 1982-1993: منذ بداية الثمانينات تم الشروع في سياسة اقتصادية جديدة تميزت بسلسلة إصلاحات كمحاولة لإحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني بغية التخفيف من حدة الأزمات المتنامية. كما أن هذه المرحلة عرفت هي الأخرى نوع من الصعوبات على الرغم من أنها مهدت لميلاد المخططان الخماسي الأول (1980-1984) و الثاني (1985-1989) المنصبان في صالح القطاع الخاص بغية بعث حظوظه في النمو من جديد, و التراجع عن سياسة الصناعات المصنعة لحساب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة و الخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في 1982/08/21) أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980) و الإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 04 اكتوبر1988) و نتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية و المالية الدولية و تطور علاقتهما معها اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات صدر العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا و تجلى ذلك في العديد من القوانين التي هيئت الإطار العام للخوصصة المؤسسات العامة و تحفيز القطاع الخاص و التقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني. و من جملة التحفظات الواجب انتهاجها ما تعلق بالنقاط التالية:

- الحق في بعض الحالات في النقل لاقتناء المعدات و المواد الخام.

[1]- خالد عبد العزيز محمد السهلاوي : معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ، الإدارة العامة ، المجلد 41 يوليو2001 .

- الحصول على أذون و تراخيص الاستيراد.

- نظام الاستيراد بدون دفع.

كل هذه التدابير الخاصة بالمساعدات أفضت إلى تحقيق أكثر من 775 مؤسسة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و إن كانت قد تميزت هذه الفترة بعدد من الحواجز للقطاعات و منها على سبيل الذكر مايلي:

- ينبغي على أن لا يتجاوز التمويل البنكي سقف 30% من إجمالي الاستثمارات.

- يجب أن لا يتجاوز المبلغ المستثمر 30 مليون دينار لشركة ذات مسـؤولية محدودة (ش ذ م م).

- يمنع أن يمتلك مقاول واحد عددا من الاستثمارات في آن واحد.

فرغم الدفع الذي أعطته هذه الأطر القانونية و الإجراءات، لتنمية القطاع الخاص إلا أنها بقيت غير كافية، حيث أفرز تطبيقها قيود عدة أعاقت تطور و نماء القطاع الخاص، فتحديد سقف الاستثمار دفع بجزء من الادخار الخاص للتوجه نحو الاستثمارات غير المنتجة التي يغلب عليها طابع المضاربة. و الاحتفاظ بنفس الوتيرة السنوية لإنشاء المؤسسات الصناعية التي عرفتها السنوات السابقة. لكن مع عقم الإدارة العمومية و البنوك، و البيروقراطية التي ميزت علاقاتها تجاه المستثمرين الخواص، فإن ما تم إنجازه من المشاريع لم تتعد 373 مشروعا[1]، و هو ما يمثل قرابة 10% من مجموع المشاريع المعتمدة. فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كان القطاع الخاص يمثلها بشكل كبير إلا أن القطاع العمومي كانت مؤسساته تتميز بضخامتها خاصة من جانب العمالة الذي كانت تعاني من الفائض فيه بسبب ما عرفته من تشغيل عشوائي اجتماعي. [2]

[1] RABEA KHARF - B. DERKAOUI , le secteur privé industriel en ALGERIE doctrine économique et logique de financement , In monde en développement , tome 17 , N°: 67 1989 , p 107 .

[2] - سعيد بريش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، مجلة أفاق جامعة باجي مختار عنابة، العدد 05 مارس 2001 ، ص29

الجدول رقم (41) توزيع المشاريع الصناعية الخاصة المعتمدة للفترة 83-1987

الفروع الصناعية	عدد المشاريع المعتمدة	حصة%	مبلغ الاستثمار 10^3
الصناعة النسيجية	690	19.4	1420
الصناعة البلاستيكية	613	17.2	2158.7
الصناعة الكيماوية والكهربائية	575	16.2	1471.02
مواد البناء	480	13.5	2091.3
الصناعة الغذائية	468	13.1	1254.5
المناجم والمقالع	294	08.2	751.5
الخشب، الفلين والورق	241	06.7	653.5
الجلود والأحذية	107	03.1	298.1
الصناعات الأخرى	81	2.02	216.7
1- مجموع الفروع الصناعية	3549	100	10315.32
2- مجموع الاستثمارات المعتمدة	5019	/	14820.32
حصة ½	%70.7	/	%69.6

المصدر: جدول قمنا بإعداده انطلاقا من إحصائيات الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص و متابعته وتنسيقه "L'oscip"

التفسير: إن البيانات الإحصائية المتعلقة بالجدول أعلاه تشير إلى دخول القطاع الخاص ميادين و نشاطات اقتصادية كان قد أهملها في الماضي ابتداء من سنة 1982 خاصة في مجال الصناعة، كتحويل المعادن و الصناعات الميكانيكية و الالكترونية الصغيرة، و هو ما يعطينا ترجمة عن الحصيلة الإجمالية بالنظر إلى الإحصائيات المعروضة فيه فنرى أنه ابتداء من شهر ماي 1983 تاريخ بداية تطبيق القانون و حتى نهاية 1987، تم اعتماد حوالي 5000 مؤسسة تمثل مبلغا إجماليا قدره 16 ملياردج تحتل فيه الفروع الصناعية حصة معتبرة، سواء تعلق الآمر بعدد المؤسسات المعتمدة حيث تم اعتماد 3549 مؤسسة، و هو ما يمثل قرابة 10% من مجموع المؤسسات المعتمدة، أو مبلغ الاستثمار الذي بلغ أكثر من 10 ملايين دينار جزائري أي حوالي 69% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات. كل هذا يمكننا من القول بأن الإجراءات القانونية

و التنظيمية المتعلقة بالاستثمارات الخاصة. قد حققت جزء من الأهداف المسطرة في المخططات التنموية (خاصة المخطط الخماسي الأول) حيث أدت إلى رفع عدد المؤسسات الخاصة التي جاءت لتدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القائمة و هي تتبع نفس التوجه في توزيعها الجغرافي، حيث تتمركز الصناعة الخاصة حول ثلاث مدن كبرى (الجزائر، وهران و قسنطينة)، و التي جذبت إليها حوالي 60 % من المؤسسات الخاصة المعتمدة، كما أن هناك بعض المدن الشمالية، تجذب إليها بعض النشاطات حسب المزايا الخاصة، كالنسيج مثلا في تيزى وزو وتلمسان، و الجلود بالمدية و الشلف، نظرا لتوفر الهياكل القاعدية اللازمة، و التقاليد الحرفية للمنطقة التي تمد القطاع الخاص بالخبرات. و لعل من بين أسباب هذا التوجه، وجود المؤسسات العمومية، التي تمثل المصدر الرئيسي لتموينه بالمواد الأولية أو بمواد التجهيز المحلية أو المستوردة في إطار احتكار الدولة للتجارة الخارجية. إن هذا التوجه في التوزيع الجغرافي يوضحه لنا الجدول رقم (42) الذي يعطينا صورة عن توزيع المشاريع المتعمدة من طرف اللجان الولائية و الوطنية للفترة الممتدة بين 1983 و 1987.

الجدول رقم (42) التوزيع الجغرافي للمشاريع المعتمدة من اللجان الولائية و الوطنية للاستثمار للفترة 1983 .1987

المناطق	منطقة التمركز	بالنسبة للمناطق		بالنسبة للجهات	
		عدد المشاريع المعتمدة	%	عدد المشاريع	%
مناطق الشمال 19 ولاية	الجزائر ،البليدة، تيبازة، بومرداس	1363	42.71	3191	63.58
	المناطق الشمالية	1828	57.29		
مناطق الهضاب العليا 17 ولاية	سطيف، باتنة، قسنطينة	506	37.7	1365	19.27
	المناطق الأخرى	859	62.93		
الجنوب 12 ولاية	غرداية	147	31.75	463	9.23
	المناطق الأخرى	316	68.25		
المجموع		5019		5019	100

المصدر: من إنجاز صاحب البحث إعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار و متابعته L'oscip

التفسير: يتضح من هذا الجدول بقاء القطاع الخاص (في مختلف النشاطات الاقتصادية)، متمركزا في المناطق الشمالية المتطورة و ذلك على حساب باقي المناطق الأخرى خاصة الجنوبية منها، حيث حضيت منطقة الجزائر و الولايات المجاورة لها بـ 1363 مشروع من مجموع المشاريع أي ما يمثل نسبة 42,71 %، و هو ما يفوق ثلاثة مرات عدد المشاريع المعتمدة و المقامة في المناطق الجنوبية جميعها، التي لم تستفد إلا من 463 مشروع أي نسبة 23,9 % من مجموع المشاريع المعتمدة ، و أن ثلث (1/3) هذا العدد كان من نصيب ولاية غرداية وحدها بـ 147 مشروع. و لم يقتصر عدم التوازن على الشمال و الجنوب، بل حتى ما بين مناطق الشمال نفسها حيث نسجل اختلال في توزيع المشاريع عليها، (تركز نشاط القطاع الخاص في أربع ولايات فقط).

و في هذا الإطار عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهتماما نسبيا باعتباره قطبا محركا و حيويا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ و تحقيق أولويات و أهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة و نتيجة لذلك عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية تطورا ملحوظا في بداية الثمانينات حيث وصلت إلى 341 مؤسسة سنة 1984 أنظر الجدول أدناه.

الجدول رقم (43) : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية [1]

1982-1988

السنوات	1982	1984	1986	1988
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية	332	341	228	199

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات1989

التفسير: فالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص، فخلال هذه المرحلة ظهرت إرادة تسعى إلى توجيهها و تأطيرها و قد برز ذلك من خلال إصدار إطار تشريعي و تنظيمي يتعلق بالاستثمار الوطني الاقتصادي الخاص. غير أن العراقيل التي كانت تواجهها الاستثمارات الخاصة تركت أثرا كبيرا على تطور منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لم يكن لقانون الاستثمار لسنة 1982 أثر كبير في تطور هذه المؤسسات.

[1] - الديوان الوطني للإحصائيات1989

الجدول رقم (44) : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة خلال 1988/1984

السنوات	1984	1986	1988
مؤسسات خاصة تشغل اقل من 20 عامل	11574	15697	13707
مؤسسات خاصة تشغل أكثر من 20 عامل	785	784	770
المجمـــــــوع	14154	16481	14477

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء1989

التفسير: من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مع أن عدد المؤسسات التي تضم اقل من 20 عامل عرف ارتفاعا سنة 1986 إلا أنه سرعان ما عاود عددها إلى الانخفاض سنة 1988 نتيجة عدم اتخاذ خيار واضح فبالرغم من تشجيع الدولة للاستثمار الخاص إلا أن الخيار الاشتراكي كان هو الغالب. و هو السبب الذي جعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعرف تأخرا لأسباب يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- سيطرة القطاع العام على معظم الميادين الاقتصادية و لمدة طويلة من الزمن و بالتالي لم تترك الفرصة للقطاع الخاص إلا في بعض المجالات مثل التجارة.

- احتكار الدولة للتجارة الخارجية جعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تحت سيطرة المؤسسات العمومية من اجل الحصول على المدخلات المستوردة.

- الأسعار كانت تحدد من طرف الجهاز الإداري، أي أن الأسعار لم تكن تحدد على أساس اقتصادي الأمر الذي لم يساعد على تشجيع الاستثمارات الخاصة.

و قد كان هناك تمييز بين القطاعين, العام و الخاص، الذي تطور و لو جزئيا على هامش القطاع العام و ليس على حساب إرادة سياسية واضحة المعالم و محددة الأهداف مسبقا، كما أن القطاع الخاص في الجزائر وجه استثماراته نحو إنتاج السلع الاستهلاكية و ليس اتجاه الإنتاج الصناعي، بينما أعطيت كل العناية و الرعاية للقطاع العام في إطار الاستثمار و الإنتاج، و أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تنل حظها الكافي من الاهتمام فهذه الأخيرة لم تدمج في إستراتيجية التنمية الحقيقية و الشاملة للاقتصاد الوطني .

يمكن القول أيضا أن اعتماد النهج الاشتراكي لحقبة طويلة من الزمن كان سببا مباشرا في تحفيز القطاع العام على حساب القطاع الخاص، فبمجرد ما انخفضت مداخل الجزائر من العملة

الصعبة برزت إلى الأفق مشاكل عدة كان يعاني منها القطاع العام مما أجبر السلطات الجزائرية على القيام بعدة إصلاحات تمكنها من الانتقال إلى الاقتصاد الليبرالي، و قد بدأت منذ الثمانينات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية على المؤسسات الاقتصادية تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية و المالية و استقلالية المؤسسات العمومية ثم الشروع في عملية خوصصة المؤسسات العاجزة و المفلسة. و من أهم الأسباب التي دفعت الدولة للقيام بإصلاحات ما يلي:

*اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، مع إهمال الزراعة و انتهاج التخطيط و شتى قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، مع ميول الحكومة إلى تفضيل القطاع العام عن القطاع الخاص.

*غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات (عرفت فترة الستينات و السبعينات بوضوح نموذج التنمية الاقتصادية) رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كليا على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط و تقلص سوق المديونية الأمر الذي تسبب بشكل واضح في تأزم الأوضاع في الجزائر نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار الذهب الأسود و ارتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات كالسلع الواسعة الاستهلاك على سبيل الذكر[1].

* اعتماد الدولة في تمويل الاستثمارات المخططة و بشكل كلي على النمط المركزي أو بشكل آخر على التسيير المركزي في القطاع المصرفي, حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة الأمر الذي أدى إلى عدم استفادة القطاع الخاص من القروض بالشكل الكافي، و نظرا لذلك فقد تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 1993 و الذي يعتبر انطلاقة حقيقية للقطاع الخاص في الجزائر بحيث أصبح هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الجزائري أمام تراجع القطاع العام، و لأجل هذا فقد تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من اجل تحقيق تنمية اقتصادية و إنعاش الاقتصاد الجزائري, حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتوجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع

[1] - LERNER. J., 1994, "Venture Capitalists and the Decision ti Go Public", *Journal of Financial Economics*, vol. 35, PP. 293-316.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دفعه إلى العمل الإنتاجي و فتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي كانت حكرا على القطاع العام لمدة طويلة[1]، فكان لهذه السياسة التحفيزية زيادة حقيقية في مجموع الاستثمارات الخاصة التي تركزت بصفة أساسية في قطاع المؤسسات الصغيرة ، حيث أن 99% من المشاريع المصرح بها لدى وكالة (APSI) من 1994 إلى 1999 تمثل مؤسسات صغيرة و متوسطة [2] .

الجدول رقم (45) : توزيع مشاريع الاستثمار حسب عدد مناصب الشغل 1993-1999[3]

عدد مناصب الشغل	%
من 1 إلى 9	40
من 10 إلى 19	28
من 20 إلى 49	23
من 50 إلى 99	7
من 100 إلى 199	2
من 200 إلى 499	1
أكثر من 500	0
المجمـــوع	100

المصدر:المجلس الاقتصادي والاجتماعي – مشروع تقرير :من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – مرجع سابق . ص 26.

التفسير: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ما نسبته 99% من نوايا الاستثمار كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة و متوسطة أما المؤسسات الكبيرة فلم تمثل إلا نسبة 1% أما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة فلم تتعدى نوايا الاستثمار نسبة 9% في حين أن المؤسسات المتوسطة فلقد مثلت نسبة هامة من نوايا الاستثمار وصلت إلى 51 % ثم تأتي المؤسسات المصغرة و التي تضم اقل من 10 عمال بنسبة 40% بهذا يمكن أن نستنتج أن معظم المؤسسات المنجزة كانت تابعة للقطاع الخاص فكان هناك 12976 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص, من المجموع

[1] Alain Nikels , Directeur de l'ONUDI pour l'Algérie , le Maroc , la Tunisie.
L'appuie de PNUD et de l'ONUDI au développement de la PMI EN Algérie, symposium national sur les opportunités de financement dans le partenariat et la PMI, Alger 9-10 Nov. 1992.

[2] - Conseil National Economique et Social(CNES), Rapport pour une politique de développement de la PME en Algérie, 17 avril 2002, P 17.

[3] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي – مشروع تقرير : من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الإجمالي للمشاريع الاستثمارية البالغ تعدادها 13105 مؤسسة، بينما لم يقدم القطاع العام سوى 123 مؤسسة، و يمكن تفسير ذلك بالتوجه الاقتصادي الجديد للدولة المعتمد أساسا على المبادرة الفردية، و مع أن هذه المشاريع لم يتم تجسيدها، إلا أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرف تطورا سريعا (أنظر الجدول أدناه) و خاصة بعد سنة 2000 نظرا للتسهيلات التي قدمتها السلطات المعنية.

الجدول رقم (46): نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 1992 إلى 2004[1]

السنة	عدد المؤسسات	نسبة النمو %
1992	103925	-
1996	127000	22.2
1998	137846	8.54
1999	159507	15.7
2001	179893	12.8
2002	188893	5.0
2003	207949	10.0
2004	225449	8.4

المصدر: -احمد مجدل ,إدراك واتجاهات المسئولين عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر ,أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2004 ,ص46

التفسير: فمع أن نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما بين الفترة الممتدة بين 1992 – 1998 يبقى متواضعا أي بمقدار يوافق نسبة 33% خلال 7 سنوات بمعدل سنوي 4.7%. في حين أن عدد هذه المؤسسات ارتفع بمعدل 16% خلال الفترة (1998 - 1999)، و لعل السبب في ذلك يمكن إرجاعه إلى طبيعة الاستثمارات الكلاسيكية التي يقوم بها الخواص بشكل تلقائي أو حتى من خلال الاستفادة من المزايا و التحفيز المقدم في إطار قوانين دعم الاستثمار (1993 – 2001)، كما يمكن إرجاع ذلك إلى المؤسسات المصغرة التي يقوم بإنشائها الشباب

[1] - احمد مجدل – إدراك واتجاهات المسئولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2004 .ص46

(19-40) سنة اللذين يملكون كفاءات مهنية و لم يحصلوا على منصب عمل و ذلك بالاستفادة من الدعم المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب(ANSEJ) .

و أخيرا الدور الذي تلعبه شركات العمال الناتجة عن المؤسسات العمومية المحلية، فقد كان يقدر عددها بـ 1770 مؤسسة عمومية محلية في سنة 1993 ، و قد تم حل العديد منها(حوالي 679 مؤسسة في سنة 1998)، و قد نتج عنها حوالي 1697 شركة عمال (عبارة عن مؤسسات صغيرة و متوسطة)، تم إنشاؤها من طرف العمال الذين قاموا نظريا بشراء أصولها عن طريق قروض خاصة.

3-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة 1994-2011: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم عوامل نجاح الدول المتقدمة، أما موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فيعتبر قريب العهد من حيث التركيز و البعد الاستراتجي غير أن الخيارات الاقتصادية التي رسمتها السياسات التنموية السابقة, التي شجعت على إنجاز المركبات الاقتصادية الكبرى و الاستثمارات الضخمة لم تعط للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأهمية و المكانة التي تستحقها الأمر الذي قلص من مدى نجاعتها و فعاليتها في المحيط الاقتصادي الوطني، غير انه و بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أصبح هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الوطني نظرا للتحولات العميقة التي شهدتها هذه المرحلة الممهدة للمرحلة الانتقالية، من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مفتوح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي و الأجنبي دورا محوريا و قد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي مع الالتزام الكامل للجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (1 أبريل 1994/ 31 ماي 1995).

فتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998 أين أبرمت مجموعة اتفاقات مع البنك الدولي.[من أهمها برنامج التعديل الهيكلي بسنة 1998 لمدة سنتين]، و أتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الجزائرية و إعادة هيكلة بعضها الآخر و أدت من جهة أخرى إلى تطبق منظومة من السياسات النقدية و المالية و التجارية و الاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة و ساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الأنشطة و المجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح الأمر الذي جعل الدولة

تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية و تفعيل الجوانب الإيجابية في إطار تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] و يساعد في معرفة عدد هذه المؤسسات سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي و المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع محاولة وضع تعريف موحد بموجب الأمر رقم 3/1 الصادرة في 20 أوت 2001 القانونية التوجيهي رقم 18/1 الصادر بتاريخ 2001/12/12 و مع أن هذا الأمر ساعد في معرفة عدد هذه المؤسسات فانه وضع تدابير تيسيريه خاصة بالمرافق الإدارية في مرحلة تأسيس المؤسسة مع إنشاء صندوق ضمان للقروض التي تمنحها البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فإنشاء المجلس الوطني للاستثمار (CNI) [2] ، ساهم في إزالة التمييز بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص بشكل ملحوظ و ملفت للانتباه. ففي سنة 2000، تضاعف وزن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأكثر من الضعف، مع كثافة أكثر بأربع مرات تقريبا. و مع كل هذا حدث تضاربا في تعداد هذه المؤسسات نظرا لاعتماد معايير مختلفة من طرف مختلف الهيئات و ساهم في إصدار مراسيم جديدة خلال سنة 2003 و المتعلقة بالمشاتل و مراكز التسهيل و غيرها من المراسيم التي صدرت في ديسمبر 2003 و المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و أشكال الدعم و الاستفادة في إطار الآلية الجديدة (المراسيم الرئاسية و التنفيذية في جانفي 2004)[3] .

بشكل مختصر فلقد تدعمت إدارة الدولة بإنشاء العديد من الهيئات الساهرة على تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على غرار الوزارة المنتدبة للصناعات الصغيرة و المتوسطة، الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى وكالة ترقية الاستثمار.

و قد عمدت السلطات العمومية إلى إنشاء مثل هذه الهيئات، حتى يتحقق الاتجاه الجديد الذي تريد إعطائه للسياسة الصناعية، بالاعتماد على تهيئة أفضل للنسيج الصناعي، يكون فيه للقطاع الخاص دورا كبيرا، تحقيقا للأهداف العامة التي رسمتها الإستراتيجية الجديدة المدعمة من قبل المستثمرين الخواص و بمساهمة بعض المنظمات الدولية نذكر منها تدخل كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "ONUDI" في مجال

[1] - برييش السعيد :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر : دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني. مقالة منشورة في مجلة آفاق , جامعة باجي مختار عنابة، العدد 5 مارس2001

[2] - القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر 2001/12/12

[3] - د: صالحي صالح (مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير) مرجع سبق ذكره ص 27-28.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتقديم اقتراحات و توصيات خصت جانب التمويل و خزينة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

- الغرفة الوطنية للتجارة، التي حلت مكان الديوان الوطني لتوجيه و متابعة الاستثمارات (L'OSCIP).
- الجمعيات المهنية، بظهور كل من الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل, الكنفيدرالية العامة للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، و الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين و جمعية كنفدرالية المقاوليين.
- الشركات المالية، حيث تم إنشاء كل من الشركة المالية الجزائرية الأوروبية (LA FINALEP)، و شركة الخدمات المالية و الاستثمار (LA SOFIN)، و البنك الخاص.

المبحث الثاني : مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري و أفاق تطويرها

المطلب الأول: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مما لا شك فيه أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تلعب دورا اقتصاديا و اجتماعيا لا يستهان به، و هذا ما أصبح واضحا مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات و ما حملته من توجهات جديدة في سياسة التنمية خاصة في مجال ترقية[2] و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, أين عملت السلطة العمومية على توسيع مجال تدخل هذه المؤسسات بوضع إجراءات تنظيمية سمحت للمتعاملين الاقتصاديين (جماعات محلية/خواص)[3] بتطوير و تنمية الإمكانات المتاحة بإنشاء العديد من الوحدات و المؤسسات الاقتصادية.

1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: تشير الإحصائيات الرسمية إلى التطور السريع لانتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على غرار الكثير من البلدان، و يقابله في الوقت نفسه ارتفاع في معدلات التوظيف كونها مصدرا أساسيا لتوفير مناصب الشغل[4].

---

[1] Alain Nikels , Directeur de l'ONUDI pour l'Algérie , le Maroc , la Tunisie. L'appuie de PNUD et de l'ONUDI au développement de la PMI EN Algérie, symposium national sur les opportunités de financement dans le partenariat et la PMI, Alger 9-10 Nov. 1992.

[2] برامج التنمية المسطرة منذ بداية الثمانينات، برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرع في تنفيذه مع نهاية التسعينات، إستراتيجية تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي انطلقت مع بداية الألفية الحالية.

[3] تعتبر الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي كمتعامل و مقاول، من حيث إشرافه على إنشاء و تسيير المؤسسات.

[4] - عن تدخل لوزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري أمام أعضاء البرلمان في عرضه للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جوان 2001.

فالاهتمام بهذه المؤسسات و المحافظة على استمراريتها و توسيعها يعني المحافظة على مناصب الشغل و امتصاص أيدي عاملة بطالة[1]. أيضا أن سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر كان لها وقع كبير على الجانب الاجتماعي بسبب سياسة تسريح العمال التي طالت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية[2]، بينما بدأ القطاع الخاص في النمو حيث ساهم في خلق العديد من مناصب العمل"فمثلا من بين فترة اعتماد برنامج التعديل الهيكلي و أواخر العقد التاسع تم إنشاء 7418 مؤسسة صغيرة و متوسطة من بينها 7384 مؤسسة خاصة أي ما يمّثل حوالي 99,5 %" و تشير الأرقام أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل أكثر من 90% من مجمل الشركات في العالم، و أنها تشغل ما بين 40-50% من الأيدي العاملة في الدول المتطورة أما بالنسبة للدول العربية فنجد على سبيل المثال الأردن التي تتقاسم نفس الخصائص الاقتصادية مع الجزائر تقريبا بها 115882 مؤسسة صغيرة و متوسطة و تشغل 29665 عاملا و هذا ما سنتطرق الى تحليله بالتفصيل.

1-1 تطور عدد المؤسسات بالقيمة المطلقة: تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع معدل زيادة الوحدات الصناعية، حيث شهد عددها زيادة معتبرة بين 1999-2003 كما يوضحه لنا الجدول أدناه.

4- حسين رحيم : نحو نظام اقتصاد دولي عادل ، مصدر سبق ذكره ص ص 11-37

[2] - OCDE :Perspectives d'emploi 2000 site Internet www.cipe.org.

جدول رقم (47): تطور عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر بين 1999 و 2003.

الطبيعة القانونية	1999		2001		2002		2003		03/99
المؤسسات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	788	0.5	788	0.4	788	0.4	788	0.3	00
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	159507	99.5	179893	99.6	189552	99.6	207949	99.7	130%
المجموع	160295	100	180681	100	190340	100	208737	100	% 130

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2003 و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS).

التفسير: فالوتيرة المتسارعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تبعته زيادة كبيرة في عدد المؤسسات المسجلة و المنتقلة من 160295 مؤسسة عام 1999 إلى 208737 مؤسسة سنة 2003، و جلها منحصر على المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من10 عمال عكس المؤسسات الصغيرة التي تشغل بين 10 و49 عمال حيث سجلت تراجعا بنسبة (-0.1 %) المنتقل عددها من 9100 مؤسسة إلى 8317 مؤسسة بالنسبة لنفس الفترة، فإن المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال قد عرفت زيادة كبيرة حوالي (+31 %) إذ أنتقل عددها من 148725مؤسسة إلى 196300 مؤسسة خاصة بين 91 و 2003 على التوالي كما هو موضح في الجدول أدناه و حتى وإن كانت نسبة تطور المؤسسات المتوسطة التي تشغل بين 50 و250 عامل جد معتبرة +98% فإن ذلك لا يعبر عن التطور في عددها بالنسبة المطلقة بحيث خلال الفترة المدروسة لم تشهد إلى إنشاء حوالي 1650 مؤسسة مقابل إنشاء أكثر من 47575 مؤسسة.

الجدول رقم (48) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة حسب فئة العمال 1999-2003

الطبيعة القانونية للمؤسسات	1999		2001		2002		2003		2003/99
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	%
المؤسسات من 01 إلى 09 عامل	148725	93.2	170258	94.5	180188	94	196300	94.4	% 31+
المؤسسات من 10 إلى 49 عامل	9100	5.7	8363	04.5	8042	4.2	8317	4.0	% 0.1-
المؤسسات من 50 إلى 250 عامل	1682	1.0	1272	1.0	1322	1.8	3332	1.6	% 98+
مجموع الم الص و الم الخاصة	159507	100	179893	100	189552	100	207949	100	% 30

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS).

التفسير: ما يمكن قراءته من الإحصائيات المشار إليها في الجدول أعلاه هو أن المؤسسات من 01 إلى 09 عمال عرفت تزايد كثيفا و كبيرا من سنة إلى أخرى, إلى أن المؤسسات من 10 إلى 49 عامل و المؤسسات من 50 إلى 250 عامل, شهدت تناقصا ملحوظا.

جدول رقم (49): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط وبالنسب المئوية للفترة 1999-2003

فروع النشاط	1999		2001		2002		2003		التطور
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	%
1. الزراعة والصيد البحري	4809	3.01	5258	2.9	2243	1.18	2477	1.19	%48 -
2. الطاقة والمياه	34	0.02	37	0.02	51	0.02	56	0.02	64 +
3. المحروقات	87	0.05	188	0.1	435	0.22	467	0.22	436 +
4. خدمات والأشغال بترولية	92	0.6	113	0.06	112	0.06	130	0.06	41 +
مجموع القطاع الأولي	5022	3.6	5596	3	2841	1.5	3130	1.5	38-
5. مناجم ومحاجر	423	0.26	485	0.26	475	0.25	510	0.24	20 +
6. صناعات حديدية,ميكانيك،	5034	3.15	5365	2.98	6452	3.4	6754	3.24	34 +
7. مواد البناء	6054	3.79	6175	3.43	5559	2.93	5766	2.77	4.8 -
8. البناء والأشغال العمومية	42687	26.7	51873	28.8	57255	30.2	65799	31.6	54 +
9. كيمياء، مطاط، بلاستيك	1261	0.79	1400	0.77	1493	0.78	1614	0.77	28 +
10. صناعات غذائية	11640	7.29	12381	6.8	12354	6.51	13058	6.27	+12
11. الصناعة النسيجية	3755	2.35	3726	2.07	3515	1.85	3624	1.74	3.4 -
12. صناعة الجلود	1299	0.79	1303	0.72	1330	0.70	1384	0.66	6.5 +
13. صناعة الخشب، الفلين	7467	4.68	8113	4.5	7934	4.18	8401	4.03	12 +
14. صناعات مختلفة	2010	1.26	2281	1.26	2799	1.47	2919	1.4	45 +
مجموع القطاع الثاني	81630	51.1	93102	51.7	99166	52.3	109829	52.8	34.5 +
15. النقل والاتصالات	14018	8.78	16015	0.89	17388	9.17	18771	9.1	34 +
16. التجارة	26073	16.3	29070	16.2	31568	16.6	34681	16.7	33 +
17. فندقة، مطاعم، مقاهي	10470	6.56	11788	6.55	12410	6.54	13230	6.36	26 +
18. خدمات مقدمة للمؤسسة	6631	4.15	7615	4.23	8729	4.6	9876	4.7	49 +
19. خدمات مقدمة لعائلات	13702	8.59	14574	8.10	15132	8	15927	7.65	16.2 +
20. منشآت مالية	586	0.36	515	0.28	616	0.32	669	0.3	14.1 +
21. أعمال عقارية	391	0.24	432	0.24	482	0.25	541	0.26	38.4 +
22. خدمات مشتركة	1054	0.6	1186	0.6	1220	0.6	1302	0.6	23.5 +
مجموع القطاع الثالث	72925	45.7	81195	45.1	87545	46.1	94997	45.7	30.02 +
المجموع	159507	100	179893	100	189552	100	207949	100	30.1 +

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS).

التفسير: تشير نتائج الجدول البياني إلى اختلاف في توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القطاعات الثلاثة بنسب متفاوتة حيث تتركز في قطاع الصناعة بنسب جد عالية تصل إلى أكثر من 52% من مجموع المؤسسات، و يستحوذ قطاع البناء و الأشغال العمومية على أغلبية مؤسسات القطاع بنسبة تصل إلى 60% من مجموع مؤسسات القطاع سنة 2003، كما نلاحظ

سيطرة صريحة للقطاع التجاري على قطاع الخدمات و لا تؤثر أهمية و هيمنة فرع النشاط التجاري على قطاع الخدمات فحسب بل تخص كل من القطاع الصناعي و القطاع الأول. حيث و رغم ضمه لما يقارب عشرة فروع مختلفة للنشاط الاقتصادي نجد أن القطاع الصناعي يمثل 52 % من مجموع المؤسسات الخاصة على المستوى الوطني بينما يتضمن النشاط التجاري لوحده 32 % من نفس المجموع. كما أن القطاع الأول الذي يتضمن أربعة نشاطات اقتصادية، لا يمثل أكثر من 1.5 % من مجموع المؤسسات الخاصة على المستوى الوطني في سنة 2003.

كما سبقت الإشارة إليه فالزيادة الحاصلة في عدد المؤسسات الصناعية يرتبط بالتطورات التي تحققت على مستوى السياسة الاقتصادية العامة المصحوبة بتنفيذ الإجراءات التشجيعية التي جاء بها قانون الاستثمارات لسنة 2001 و أيضا محتوى القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و خاصة ما جاءت به إستراتيجية ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من توصيات لصالح هذا القطاع.

2-1 تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط: حسب انتشارها العمودي التطور الحاصل في عدد المؤسسات ، و مدى تركزها بين فروع النشاط الاقتصادي يكشف لنا التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نشاطاتها، و كذا وزنها بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي و التي تتمركز أساسا حول قطاع البناء و الأشغال العمومية التي تمثل في المتوسط 28 % من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنوات الدراسة، و قد عرفت زيادة في عدد المؤسسات حيث تطورت بنسبة 54 % بين 1999 و2003 و هو ما يظهر الإقبال الكبير للمستثمرين الخواص على هذا القطاع شأنه في ذلك شأن النشاط التجاري، لهذا يمكن الاستنتاج بأن ظروف الاستثمار التي تميز قطاع الخدمات, تعد أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الخاصة مقارنة مع تلك التي تميز القطاعين الأول و الصناعي، و يعود ذلك نسبيا إلى ضعف نسبة المخاطرة في مثل هذه النشاطات.

تشير نتائج الجدول البياني إلى اختلاف توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القطاعات الثلاثة بنسب متفاوتة حيث تتركز في قطاع الصناعة بنسب جد عالية تصل إلى أكثر من 52% من مجموع المؤسسات، و يستحوذ قطاع البناء و الأشغال العمومية على أغلبية مؤسسات القطاع

بنسبة تصل إلى 60% من مجموع مؤسسات القطاع سنة 2003، كما نلاحظ سيطرة صريحة للقطاع التجاري على قطاع الخدمات و لا تؤثر أهمية و هيمنة فرع النشاط التجاري على قطاع الخدمات فحسب بل تخص كل من القطاع الصناعي و القطاع الأول. كما تتركز المؤسسات الخاصة في كل من فرعي الفلاحة والصيد البحري، حيث يبلغ عدد المؤسسات التي تنشط في هذه الفروع قرابة 2477 مؤسسة خاصة، أي ما يعادل نسبة 79.1 % من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي تكوّن ما يعرف بالقطاع الأول. في نفس الوقت يبلغ عدد المؤسسات في فرع الماء و الطاقة 56 مؤسسة فقط، أي 0.02 % من المجموع، كما سجل تراجع ملحوظ في مجموع المؤسسات التي تشكل القطاع الأولي ككل حيث عرف نسبة نمو سلبية وصلت إلى – 38 % وكان ذلك خاصة في فرع النشاط الفلاحي و الصيد البحري الذي انتقل فيه عدد المؤسسات من 4809 مؤسسة سنة 1999 إلى 2477 مؤسسة سنة 2003.

- و إذا قمنا بتحليل التوزيع النسبي لمؤسسات القطاع الثاني الذي يضم 10 فروع صناعية نلاحظ أن نشاط البناء و الأشغال العمومية يسيطر سيطرة مطلقة على القطاع، و يؤثر بفعل قوة الجذب الذي يتميز بها على بعض النشاطات الأخرى التي يحتاج إليها و هي كل من فرع انتاج مواد البناء, و إنتاج الخشب و الفلين، و الصناعة الحديدة، و هو ما يتبين لنا عند العودة إلى الجدول رقم(36) و هنا أثبتنا المقولة المشهورة و هي " لما ينتعش قطاع البناء كل القطاعات الأخرى تنتعش"، من المهم الإشارة إلى الوزن الخاص لفرع نشاط " البناء و الأشغال العمومية "، حيث يحتل المرتبة الأولى قبل فرع النشاط التجاري، و ذلك بنسبة تعادل 31.6 % من مجموع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، أي ما يمثل 65799 مؤسسة خاصة. و عليه يمكن تفسير الحضور القوي للقطاع الخاص في فرع النشاط التجاري الذي أشرنا إليه سابقا على أساس أن بقية الفروع الأخرى كانت تشهد احتكار القطاع العام و تماطل في تحريرها، و ليس أساسا من أجل البحث عن الربح السهل و تفادي المخاطرة.

1-3تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم: من خلال المعطيات المتوفرة فإن أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تصنف ضمن المؤسسات المصغرة و التي تضم اقل من 10 عمال و المتميزة بطابعها العائلي و تخصصها في إنتاج السلع الاستهلاكية على حساب السلع الوسيطة و التجهيزات.

الجدول رقم (50): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم[1]

السنوات	مؤسسة مصغرة		مؤسسة صغيرة		مؤسسة متوسطة	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
1999	148725	93.2	9100	5.7	1682	1.05
2001	170258	94.6	8363	4.4	1272	0.7
2002	177733	94.3	9429	5	1402	0.7

Source : Mounir Ben Sassi, Rapport de diagnostic des programmes de mise à niveau des PME des la république d'Algérie, union méditerranéenne des confédérations d'entreprises, juillet 2004, P03, www.cgem.maIMGdocMise_a_niveau_-_Algerie.doc, le 16/06/2005.

التفسير: نلاحظ من خلال الجدول البياني أعلاه أن أكثر من 94% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات مصغرة تضم اقل من 10 عمال، و تكتفي هده الأخيرة بضمان وجودها و لا تريد تحقيق النمو و التوسع، كما أن نسبة محدودة من هذه المؤسسات تركز على النمو و تسعى إلى لعب دور حيوي في الاقتصاد، و هذه الظاهرة ليست خاصة بالجزائر فقط بل و أن الكثير من الدول النامية و المتقدمة تمثل فيها المؤسسات المصغرة اكبر نسبة من حيث العدد ففي فرنسا مثلا فمن مجموع 93% من المؤسسات هي مؤسسات تشغل اقل من 10 عمال، و يرجع وجود نسبة كبيرة من المؤسسات المصغرة إلى جملة من التحولات الاقتصادية العالمية و ما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في الجزائر طرح حتمية تنمية و تطوير المؤسسات المصغرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة و امتصاص العمالة المسرحة نتيجة برنامج التعديل الهيكلي المطبق، كما يمكن إرجاع السبب إلى الديناميكية التي ينفرد بها هذا النوع من المؤسسات و إلى الدور الذي تلعبه في التصدي للبطالة و التخفيف من عبئ الفقر, و الممزوج بالاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات المالية و النقدية الدولية لاستحداث هذه المؤسسات نتيجة الدور المتعاظم للقطاع الخاص, خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة مع السعي الحثيث إلى زرع و ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية. باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية جديدة و إحياء أنشطة اقتصادية جديدة ,لإعادة تنشيط المؤسسات

[1] - Mounir Ben Sassi, Rapport de diagnostic des programmes de mise a niveau des PME des la république d'Algérie, union méditerranéenne des confédérations d'entreprises, juillet 2004, P03, www.cgem.maIMGdocMise_a_niveau_- Algerie.doc, le 16/06/2005.

التقليدية و المناولة في قطاع الصناعة و قطاع البناء و الأشغال العمومية كمحاولة لتمكين فئات عديدة من أفراد المجتمع من ممارسة أفكارها الاستثمارية الجيدة. و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية خاصة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق[1].

و مع كل هذه التحولات إلا أن الملاحظ أن المؤسسات المتوسطة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة أي ما يعادل نسبة 1% من مجموع المؤسسات، و يعود ذلك إلى حجم رأس المال اللازم للاستثمار في المؤسسات المتوسطة كما أن تجربة الجزائر في هذا المجال لا تزال فتية . أما المؤسسات الصغيرة فان عددها يبقى متواضعا أيضا، و أن أكثر من 60% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر حديثة النشأة تم إنشاؤها بعد 1994.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام فلا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى 0.3%، حيث بقي عددها ثابتا خلال السنوات 2002 و2003 و2004 و يقدر هذا العدد بـ 788 مؤسسة.

بشكل عام يمكن أن نقول أن هذا النوع من المؤسسات قد عرف تزايد سنوي متباين فكما سبق و أن أشرنا إليه، و بلغة الأرقام يتبين أنه ابتداء من سنة 2001 حدث اهتمام متزايد بقطاع المؤسسات التقليدية بحوالي 10% كمحاولة من الدولة لإنعاش هذا القطاع باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتنمية قطاع السياحة.أما القطاع الخاص ورغم انه اقل من سابقه فيما يخص التطور السنوي بمعدل سنوي متوسط يقدر ب 8.46% إلا انه يمثل ما يقارب 72% من المجموع الكلى لهذه المؤسسات. أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية فهي تعرف كل سنة تناقص و هذا بعد أن عرفت استقرار على مدى أربع سنوات، انطلاقا من 2001 تم إحصاء 784مؤسسة .و نسبتها من إجمالي هذه المؤسسات يكاد يكون معدوما بسبب ما أصاب المؤسسات العمومية من عمليات التصفية الخوصصة، و هذا ما يوضحه الجدول أدناه.

[1] - محمد بن يوسف، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة باليمن أيام 25 -26 نوفمبر www.xinhuanet.com2007

جدول رقم (51): معدل التطور السنوي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر[1] 2002-2006

معدل التطور السنوى%					
نوعية المؤسسات ص.م	2002	2003	2004	2005	2006
مؤسسات خاصة	5.37	9.71	8.42	9.05	9.75
المؤسسات العامة	0.00	0.00	0.00	12.34-	15.45-
صناعة تقليدية	10.58	11.64	8.62	10.77	10.56
المجمـــــوع	6.73	10.21	8.45	9.53	9.91

المصدر :وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، نشريه 2006 رقم 12، ص06

التفسير: مع تطور الأوضاع فلقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نهاية 2007 التابعة للقطاع الخاص 293946 مؤسسة وفرت 1064983 منصب شغل. يضاف إلى ذلك 666 مؤسسة صغيرة و متوسطة تابعة للقطاع العمومي موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية و تشغل 57146 عاملا.

فالديناميكية الجديدة التي سادت السياسة الاقتصادية للبلاد سمحت بإنشاء و تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل ملحوظ، حيث يقدر عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها في سنة 2007 وحدها 24140 مؤسسة جديدة بمعدل زيادة يقدر بـ 95,8 % عن سنة 2006 التي تم خلالها إنشاء 23964 مؤسسة بمعدل زيادة عن سنة 2005 يقدر بـ 75,9%[2]. و طبعا هذه الزيادة في المؤسسات يقابلها زيادة في معدلات التشغيل، إذ تقدر عدد مناصب العمل المستحدثة في سنة 2007 بـ 87041 منصب عمل و89113 منصب عمل في سنة 2006 بين (الأجراء و أرباب العمل). و يمكن تلخيص تطور المؤسسات في الجدول الآتي(52):

[1] - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشريه 2006 رقم 12، ص06

[2] - نشرية المعلومات الاقتصادية، العدد 12، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنة2007 ، ص. 4

جدول رقم (52): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2001-2007) [1]

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤسسات ص. م خاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946
مؤسسات ص. م عمومية	778	778	778	778	874	739	666

المصدر: **نشرية المعلومات الاقتصادية (الجزائر) عدد 2006/10، وعدد 12/ 2007، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

التفسير: ما يلاحظ من الجدول هو أن ديناميكية تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2001 إلى 2007 تصاعدت بشكل ملفت,و هدا بالنظر إلى ما كان من قبل.

الجدول رقم (53): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين 2003-2011

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الخاص	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737	511 856
العام	788	778	874	739	666	626	598	560	572
الحرفي	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	------	146188
المجموع	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297	659309

Source : Direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement

التفسير: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، ، رقم 10 الصادرة في 2007، رقم 12 الصادرة في 2008، رقم 14 الصادرة في 2009 و رقم18 الصادرة في سنة 2010. و رقم20 الصادرة في سنة 2011.

كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه فإن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة يشهد تطورا مستمرا في الجزائر، انطلاقا من 378773سنة 2006 إلى 659309سنة 2011. و من خلال الجدول نفسه ، يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تشهد ارتفاعا كبيرا من سنة لأخرى، حيث بلغ تعدادها في سنة 2006 إلى 269806 مؤسسة، ثم بلغت 293946 مؤسسة في سنة 2007، و بين سنتي 2007 و2008 ارتفعت بشكل كبير، و بلغت

[1] - نشرية المعلومات الاقتصادية (الجزائر) عدد 2006/10، وعدد 12/ 2007، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نسبة النمو 33,39% و وصل تعدادها 392093 مؤسسة، و وصل عددها سنة 2009 أكثر من 455 ألف مؤسسة، لتعرف كذلك ارتفاعا سنة 2010 لتصل إلى أكثر من 492 ألف مؤسسة فيما تعدت سنة 2011 أكثر من 511 ألف مؤسسة.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، فهي تشهد تراجعا مستمرا ابتداء من سنة 2006، هذا التراجع ناجم عن تغير البنية الهيكلية و إعادة تنظيم القطاع العام، حيث أعتبر خوصصة مؤسسات القطاع العام عنصرا أساسيا في انخفاضها ، لتصل إلى 572 مؤسسة سنة 2011[1] كما أن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تظهر و بوضوح زيادة ملحوظة و نمو في مناصب العمل الناجمة عن القطاع الخاص، و قطاع الحرفيين، خلافا للقطاع العام الذي سجل خلال الفترة 2010/2004 تراجعا مستمرا يعود سببه بالدرجة الأولى أو في المقام الأول إلى قانون الخصخصة أحد مقومات اقتصاد السوق. و لتوضيح تطور الوظائف التي أنشئت من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، اخترنا الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (01): يشير إلى تطور PME/PMI في الجزائر بين 2003-2010[2]

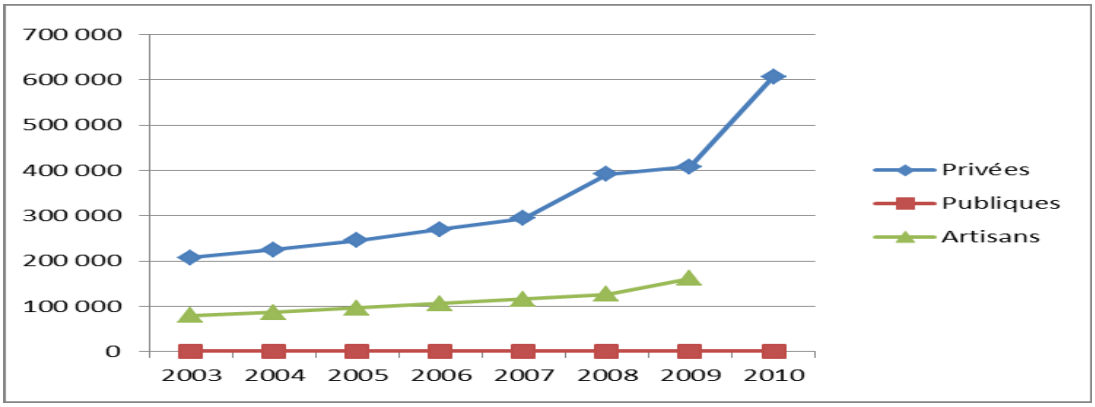

المصدر: سعيد بريش، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"دورها و مكانتها في الاقتصاد الوطني، مجلة أفاق جامعة باجي مختار عنابة، العدد 05 مارس 2001 ، ص29

التفسير: يبين الجدول رقم (53) مدى تطور نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر من سنة إلى أخرى، و هذا راجع إلى تطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح

[1] - سعيد بريش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، مجلة أفاق جامعة باجي مختار عنابة، العدد 05 مارس 2001 ، ص29

[2] - سعيد بريش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، مجلة أفاق جامعة باجي مختار عنابة، العدد 05 مارس 2001 ، ص29

هذا القطاع في إطار إستراتيجية الوصول إلى إنشاء 600 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة، و تشغيل 6 ملايين أجير إلى غاية 2010. [1]

أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية فهي تعرف استقرارا نسبيا و ارتفاعا في سنة 2005 نتيجة هيكلة بعض المؤسسات العمومية و إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها تتمتع بالاستقلالية التامة و هي قابلة للخوصصة و الشراكة.

أما الانخفاض المسجل في السنتين الأخيرتين يعود ذلك إلى خوصصة بعض مؤسسات القطاع العام و تغيير طبيعة ملكيتها. و على غرار التوسع الذي حصل في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرف التشغيل تطورا في مناصب العمل كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (54):تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2003-2007 [2]

	2003	2004	2005	2006	2007
مؤسسات ص. م خاصة (الأجراء أرباب العمل)	550386	592758	888829	97942	104983
المؤسسات العمومية	/	71826	76283	61661	57146

المصدر:*من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , نشرية المعلومات الاقتصادية العدد: 9 سنة 2005، العدد 10 ، سنة 2006 العدد: 12 سنة2007.

التفسير: إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما فتئ يوفر كل سنة عددا معتبرا من مناصب الشغل. و بالتالي فهو قادر على امتصاص جزء كبير من اليد العاملة المؤهلة التي فقدت مناصب عملها جراء عمليات خوصصة المؤسسات التي سخرت لها في البداية مبالغ مالية هامة لتطهيرها و إنعاشها و التي كلفت خزينة الدولة في نهاية 1998 غلافا ماليا قدره 1841 مليار د,ج. و فقدان 61000 منصب عمل في قطاع الصناعة وحدها[3].كما يمكن الإشارة إلى هيكلة هذه المؤسسات من حيث عددها سنويا حسب طابعها القانوني في البيانات التالية:

[1] - *http//www.unica-na. Or g/cie2008documents/samia.ppt*

[2] - نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 09-10-12 للسنوات 2007/2006/2005

[3] -عبد الكريم بن عراب، "مستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، العدد 15، 2004، ص. 182

جدول رقم(55): عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة حسب الطابع القانوني2005 - 2007

طبيعة المؤسسات ص.م	2005		2006		2007	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مؤسسات خاصة	245842	71.71	269806	71.61	284244	71.60
مؤسسات العامة	874	0.25	739	0.19	711	0.18
صناعة تقليدية	96072	28.02	106222	28.19	112017	28.22
المجموع	342788	%100	376767	%100	396972	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات مجمعة عن نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية لسنوات .2005-2006-2007.

التفسير: فيما يخص تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات فليس هناك أي تغيير يذكر خاصة فيما يتعلق بإستراتيجية توزيع هذه المؤسسات، بحيث أن المعطيات المتوفرة منذ سنة 2005" انظر الجدول أعلاه ",تبين أن هناك محافظة على نفس الترتيب حيث يحتل الصدارة قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي يستحوذ على أكثر من الثلث للمجموع الكلي، و يليه كل من قطاع التجارة أما القطاعات الأخرى لا تمثل سوى نسب ضئيلة تبين عدم استغلال هذه القطاعات التي ما زالت تحتاج إلى توجيه و تشجيع أكثر، كقطاع خدمات المؤسسات، النقل و المواصلات، الفندقة و الإطعام، و هذا يرجع إلى عدم الإقبال على المجازفة في مشاريع دون أن تكون هناك تجارب سابقة .فيتم تفضيل القطاعات التي تنعدم فيها المخاطرة و تميل إلى الربح الأكيد .

و لذا من الضروري, على الدولة أن تسعى إلى تحقيق توازن قطاعي يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة .و ذلك لن يتم إلا بخلق آليات جديدة تمكن من التوجيه إلى الاستثمار في هذه المجالات.إضافة إلى رفع الضمانات على المخاطر و تسهيل الاستفادة منها في هذه الاستثمارات مما يشجع الانجذاب إليها، هذا فضلا عن فتح مجال للتكوين مما يسمح لذوي الاختصاص بطلب قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بمجالات يمتلكون فيها الخبرة و الكفاءة مما

يزيد من فرص النجاح .و يمكن الوقوف على مدى تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية حسب مجال النشاط في الجدول البياني التالي:

جدول رقم (56): عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب قطاعات النشاط المهيمنة 2004 - 2009

	2004		2005		2006		2007		*2008		*2009	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
البناء والأشغال العمومية	72 869	32,32	80 716	32,83	90 702	33,62	100 250	34,11	111 978	34,84	118 268	35,25
التجارة والتوزيع	37 954	16,83	42 183	17,16	46 461	17,22	50 764	17,27	55 551	17,28	58 165	17,34
النقل والمواصلات	20 294	9,00	22 119	9,00	24 252	8,99	26 487	9,01	28 885	8,99	29 776	8,88
خدمات العائلات	16 933	7,51	18 148	7,38	19 438	7,20	20 829	7,09	22 529	7,01	23 461	6,99
الفندقة والإطعام	14 103	6,26	15 099	6,14	16 230	6,02	17 178	5,84	18 265	5,68	18 819	5,61
المنتجات الغذائية	13 673	6,06	14 417	5,86	15 270	5,66	16 109	5,48	17 045	5,30	17 376	5,18
خدمات المؤسسات	10 843	4,81	12 143	4,94	14 134	5,24	16 310	5,55	18 473	5,75	19 838	5,91
باقي القطاعات	38 780	17,20	41 017	16,68	43 319	16,06	46 018	15,66	48 661	15,14	49 783	14,84
المجموع	225 449	100	245 842	100	269 806	100	293 945	100	321 387	100	335 486	100

* تخص إحصائيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأشخاص المعنويين دون احتساب الأشخاص الطبيعيين.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات مجمعة عن نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 08-10-12-14-15.

الشكل رقم (02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط

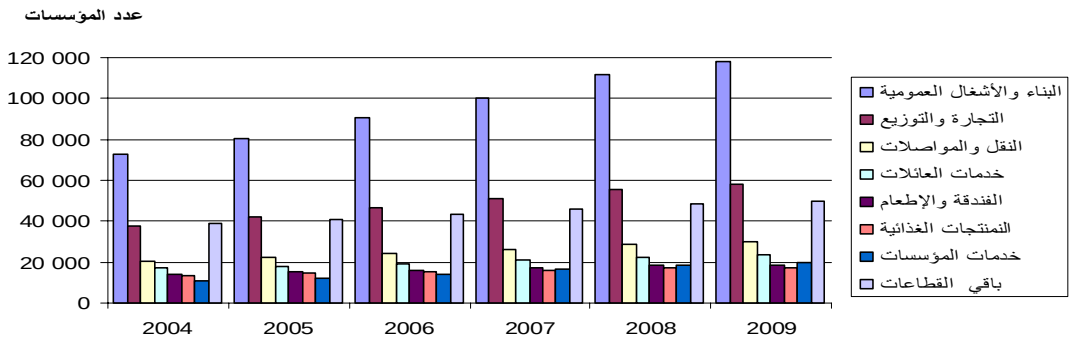

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول أعلاه

التفسير: يشير الجدول أعلاه إلى حفاظ القطاعات بصفة عامة على نفس العدد من المؤسسات على مدى ثلاث سنوات، بحيث كانت الزيادات ضئيلة جدا و تظهر في مستوى واحد عدا ما يخص باقي القطاعات التي عرفت انخفاض كبير انتقالا من 16% إلى01%.

عموما فالإحصاءات المتوفرة تشير إلى إنشاء أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين 2007/2001 تبعا لقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001، أي ما يوافق تعداد 212120 مؤسسة ففي نهاية 2010 تغير عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بشكل ملحوظ، مسجلا عدد 398788 مؤسسة، بينما كانت في سنة 2003 لا تتخطى عتبة 207949 مؤسسة[1].

المطلب الثاني : كثـــافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عادة لقياس وزن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد ما يتم استعمال مؤشرين:

الأول:كثافةالمؤسسات بالنسبة لكل 100.000 نسمة.

الثاني: عدد المؤسسات المنشاة في السنة لكل 100.000 نسمة.

الجدول رقم (57) : كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة لكل 100.000 ساكن

السنوات	عدد المؤسسات
1999	582
2001	524
2002	602
2003	652

المصدر: حسابات انطلاقا من معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

التفسير: نلاحظ تطور في كثافة المؤسسات، غير أن هذا المعدل يعتبر ضعيف نسبيا ففي اسبانيا مثلا يصل هذا المعدل إلى 6737 مؤسسة بالنسبة لكل 100.000 نسمة. و يرجع ذلك إلى ضعف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,حيث نجد أن عددها لم يصل بعد إلى المستويات المطلوبة و ذلك رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتطوير عدد هذه المؤسسات من اجل تمكينها من لعب دور أكثر فعالية في الاقتصاد الوطني.

[1] - Karou YAMINA , La Veille stratégique dans les PME - PMI , Algériennes , séminaire international sur l'importance de la transparence et de la performance pour s'intégrer dans l'économie mondiale, Alger, 31mai /01-02 juin 2003. P 06

الجدول رقم (58) : كثافة المؤسسات بالنسبة لكل 100.000 نسمة في بعض الدول [1]

البلد	كثافة المؤسسات	عدد المؤسسات المنشاة لكل 100.00 نسمة
اسبانيا	6737	880
فرنسا	4036	441
ايطاليا	7715	640
بريطانيا	5870	660
الو - م - الأمريكية	7730	625

Source: Ahmed Bouyacoub Les Pme En Algérie Quelles Réalités ?- in :www.cnam.fr/lise/docgriot16.pdf

التفسير:أما بالنسبة للمؤشر الثاني أي عدد المؤسسات المنشأة في السنة بالنسبة لكل 100.000 نسمة فانه في سنة 2003 وصل هذا المعدل إلى 60 مؤسسة بالنسبة لكل 100.000 نسمة. بينما يصل هذا المعدل في فرنسا إلى 441 و في اسبانيا حوالي 880 مؤسسة سنويا. و يكشف هذا المؤشر عن ضعف الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا رغم كل المجهودات التي بذلت من اجل تشجيع الاستثمار في الجزائر، فقد عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكثير من المشاكل, مما أدى إلى زوال الكثير منها و بخاصة في ظل تحرير النشاط التجاري الذي لم تصاحبه سياسة أو إستراتيجية واضحة من طرف الدولة لحماية المؤسسات و المنتج الوطني أمام المنافسة غير المتكافئة للمنتج الأجنبي. و من اجل نجاح سياسة تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجب توفر محيط اقتصادي مستقر مبني على قواعد واضحة لتمكين ترقية نشاط القطاع الخاص في الجزائر و ترقية الاستثمار الداخلي. و تعتبر مصداقية السياسة الاقتصادية مسألة جوهرية في تحديد استجابة المستثمرين للحوافز ذلك أن اعتماد سياسات اقتصاد كلي سليمة تدعم التوازن الداخلي و الخارجي, يمثل انطلاقة صحيحة في هذا الإطار و يعتمد ذلك على مدى فهم المستثمرين و إدراكهم لمدى استعداد السلطات و قدرتهم على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، و خلافا لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام الذي سجل تراجعا محسوسا بنحو 228 مؤسسة في سبعة أعوام ، في مقابل العدد الإجمالي للحرفيين الذي شهد زيادة صافية في 07 أعوام بانتقاله من 79850 مؤسسة حرفية سنة 2003 إلى مؤسسة أواخر سنة 2009.

[1] - Ahmed Bouyacoub; Les Pme En Algérie, Quelles Réalités ?; Op.Cit, P132.

و من حيث الكثافة، سجل قطاع نسبة عشرة مؤسسات صغيرة و متوسطة/ صناعات صغيرة و متوسطة لكل ألف مواطن (10/1000)، و هي نسبة بعيدة كل البعد عن المعايير المعمول بها دوليا فالمعدل الأدنى يبقى في حدود حوالي 5 مؤسسة صغيرة و متوسطة لكل ألف مواطن (45/1000).[1]

1- عمر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: إن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تبقى حديثة النشأة لا يتعدى عمر معظمها الخمس عقود سنة. حيث أن أغلبها أنجزت مع المخطط الرباعي الثاني.

الجدول رقم :(59) : ترتيب تصاعدي لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط الاقتصادي في سنة 2003

فروع النشاط	2003	
	العدد	%
الطاقة والمياه	56	0.02
خدمات والأشغال بترولية	130	0.06
المحروقات	467	0.22
مناجم ومحاجر	510	0.24
أعمال عقارية	541	0.26
منشآت مالية	669	0.3
خدمات مشتركة	1302	0.6
صناعة الجلود	1384	0.66
كيمياء، مطاط، بلاستيك	1614	0.77
الزراعة والصيد البحري	2477	1.19
صناعات مختلفة	2919	1.4
الصناعة النسيجية	3624	1.74
مواد البناء	5766	2.77
صناعات حديدية معدنية ميكانيك،	6754	3.24
صناعة الخشب، الفليت والخشب	8401	4.03
خدمات مقدمة للمؤسسة	9876	4.7
صناعات غذائية	13058	6.27
فندقة، مطاعم، مقاهي	13230	6.36
خدمات مقدمة لعائلات	15927	7.65
النقل والاتصالات	18771	9.1
التجارة	34681	16.7
البناء والأشغال العمومية	65799	31.6
المجمـــــــــــوع	207949	100

Source: Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise, et de l'Artisanat, bulletin d'information, statistiques n° 15, 1er semestre 2009.

[1] - Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise, et de l'Artisanat, bulletin d'information, statistiques n° 15, 1er semestre 2009.

التفسير: يشير الجدول أعلاه أن ما نسبته % 75 من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة المحلية قد تم إنشاؤها بعد سنة 1975، حيث لا يتعدى متوسط عمرها و في أحسن الحالات 30 سنة. و ما كانت لتكون موجودة لو لا سياسة التنمية الصناعة الصغيرة و المتوسطة العمومية، و شتى الاستثمارات التي تمت في إطار برامج التصنيع المحلي (P I L)، المتزامن مع انطلاق المخطط الرباعي الثاني (74=1978)، و الخماسي الأول (80=1990).

الجدول رقم (60): وتيرة انجاز المؤسسات المحلية 1969-1994

الفترة	عدد المؤسسات المنجزة	حصة %
غ محددة	48	3.7
قبل 1969	57	4.4
1974=70	160	12.3
1978=79 (1)	461	37.8
1982=1979	469	36.2
1994=1982 (2)	72	5.6
المجمـــوع	1297	100

SOURCE: (1) - 69-1982 l'entreprise publique en Algérie le revue du CE.N.E.A.P n°1 1985 P62.

(2) - 82-1994 C.N.A.T CTR Rapport d'étape des travaux CTR/EPL 1994 Op. Cité.

التفسير: رغم أن جذور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر يمتد إلى سنة 1962 ، حيث ورثت 413 مؤسسة تتوزع على 03 مناطق رئيسية كما سبق إليه التحليل و أخضعتها بموجب مراسيم تنظيم من تسيير الأملاك الشاغرة إلى نظام التسيير الذاتي[1]، فإن أغلبها حديث النشأة هي أيضا، و هذا ما يؤكده الجدول أدناه الذي يعطي صورة واضحة عن وتيرة انجاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي تنشط في القطاع الصناعي خلال المرحلة سيطرة القطاع العام على الحياة الاقتصادية و الاجتماعي و هي المرحلة الممتدة بين 1995-1999.

[1] M ;BOUSMOUHA . L'entreprise socialiste en Algérie, OPU,Alger, p35.

الجدول رقم (61) : وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني بين 1995 و 1999.

الشكل القانوني	سنة الإنشاء						المجموع
	قبل 1995	1995	1996	1997	1998	1999	
مؤسسات خاصة	26065	7236	7864	5102	5232	7385	58884
مؤسسات عمومية	2685	79	62	43	80	14	2963
قطاعات مختلفة	504	34	16	18	36	19	627
المجمـــوع	29254	7349	7942	5163	5348	7418	62474

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، فهرس المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، عدد 302، أكتوبر 2000.

التفسير: إن أبرز ما يجذب انتباهنا, الوتيرة البطيئة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي عرفت زيادة طفيفة بانتقالها من 7 236 مؤسسة إلى 7 385 مؤسسة بين سنتي 1995 و1999 على التوالي، أي بزيادة تقدر ب 2.05 % و تدل هذه الزيادة الضعيفة إلى مدى الصعوبات التي تواجه المستثمرين الخواص خلال المراحل التي تسبق إنشاء المؤسسة. و ما يؤكد هذه الصعوبات ذلك التراجع المسجل في عدد المؤسسات الخاصة المنشأة حيث انتقلت من 7 864 مؤسسة سنة 1996 إلى 5 102 مؤسسة سنة 1997 أي بانخفاض هام يقدر بـ 35.12 % و ذلك في ظرف سنة واحدة فقط.

أيضا ما يمكن الوقوف عليه هو أن سنة 1995 تمثل انطلاقة فعلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لم تسبق و أن شاهدتها الجزائر في الماضي، هذه الانطلاقة ما هي في الأصل سوى نتيجة منطقية لمجموع الإصلاحات التنظيمية و التشريعية التي أدخلت قبل سنة 1995 من أجل تشجيع الاستثمار في الجزائر.

2- **الحركية المتعلقة بتوزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**: تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حركية خلال كل سنة حيث يوضح الجدول هذه الحركية مابين سنة 2010 و 2011 .

الجدول رقم(62):حركية عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2011

طبيعة المؤسسات ص , م	2010	حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2011				2011	%
		إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	الزيادة		
أشخاص معنوية	369 319	26 239	-	9189	22 424	391 761	6.08
أشخاص طبيعية	113 573	6757	-	235	6522	120 095	5.74
نشاطات حرفية	135 623	11 379	-	121	11 258	146 881	8.31
المجمـــــوع	618 515	44 375	-	-	40 222	658 737	6.5
المؤسسات العمومية	557	15	-	-	15	572	2.69
المجمـــــوع	619 072	44 390	5 392	9 545	40 237	659 309	6.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 20،2011.

عند نهاية سنة 2011 تم تسجيل 658 737مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة موزعة كما يلى:

- ✓ أشخاص معنوية: 391 761 مؤسسة صغيرة و متوسطة.
- ✓ أشخاص طبيعية: 120 095 مؤسسة صغيرة و متوسطة.
- ✓ النشاطات الحرفية: 148 881 مؤسسة صغيرة و متوسطة.

و مقارنة بسنة 2010 يعرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تزايد يقدر ب 6.5 ،و يتمثل هذا التزايد في خلق 40 222 مؤسسة منها 22 442 مؤسسة ذات طبيعة معنوية ، 6522 مؤسسة ذات طبيعة شخصية و 11258 نشاط حرفي .

3- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن الميزة الأساسية التي تنفرد بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن باقي المؤسسات و المصرح بها عبر الولايات تأكد قدرتها الكبيرة على الانتشار بين المناطق العمرانية أين يشتد النشاط الاقتصادي و تتواجد المصالح و الهيئات الإدارية و من ثم المقدرة على تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الإقليمية، مشكلّة بذلك أقطاب للنمو، التي تتمحور حول ثلاث مناطق رئيسية هي:

- منطقة الوسط: تجمع كل من ولاية الجزائر، البليدة، تيبازة ,بومرداس و المدية يتواجد بها 48432 مؤسسة، و هو ما يمثل 22.8 % من مجموع المؤسسات االصغيرة و المتوسطة تحتل

فيها ولاية الجزائر الصادرة بـ 25331 مؤسسة و هو يمثل نسبة 12.18 % من مجموع عدد المؤسسات على المستوى الوطني و أكثر من 53 % من مجموع عدد المؤسسات على مستوى منطقة الوسط .

- منطقة الغرب: تضم كل من ولاية وهران، مستغانم، سيدي بلعباس, تلمسان، ومعسكر يوجد بها 30367 مؤسسة أي 14.6 % مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على المستوى الوطني، تحتل منها ولاية وهران المرتبة الأولى بـ 14474 مؤسسة صغيرة و متوسطة بنسبة 47 % من مجموع مؤسسات المنطقة و قرابة 7 % من مجموع عدد المؤسسات على المستوى الوطني .

- منطقة الشرق: تمثل محور قسنطينة, سكيكدة، عنابة يوجد بها 16545 مؤسسة صغيرة و متوسطة. و هو ما يمثل 8 % من مجموع هذه المؤسسات[1].

الجدول رقم (63) : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

2003 -1999

الرقم	الولاية	1999	2001	2002	2003	عدد السكان	عدد المؤسسات لكل 1000 شخص
01	أدرار	445	860	1508	1718	311615	5.5
02	الشلف	3293	4741	5812	6280	85896	7.3
03	الاغواط	1565	1291	1469	1765	317125	5.5
04	أم البواقي	1447	1500	1701	1926	519170	3.7
05	باتنة	2615	3234	3506	4034	962623	4.1
06	بجاية	4285	6292	7265	7947	856840	9.2
07	بسكرة	1804	2061	2168	2536	875858	4.4
08	بشار	2569	2775	2956	3215	225546	14.2
09	البليدة	5181	5800	5909	6549	784183	8.3
10	البويرة	2126	2108	2855	3230	629560	5.1
11	تمنراست	619	631	971	1106	137175	8.0
12	تبسة	2410	2947	3259	3523	549066	6.4
13	تلمسان	4177	4454	4049	4540	842054	5.3
14	تيارت	1755	2465	3165	3517	725853	4.8
15	تيزي وزو	8469	9260	9911	10950	1108708	9.8
16	الجزائر	19484	19546	23001	25331	2562428	9.8

[1]- Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Actes des assises nationales de la PME, janvier 2004.

17	الجلفة	1779	2569	2661	3041	797706	3.8
18	جيجل	3420	3420	3850	4010	573208	6.9
19	سطيف	6236	6663	7276	8120	1311413	6.1
20	سعيدة	1363	1903	2284	2412	279256	8.6
21	سكيكدة	2895	3167	4426	4398	786154	5.5
22	سيدي بلعباس	2870	3428	2900	3309	525632	6.2
23	عنابة	3943	4613	5314	5823	557818	10.4
24	قالمة	1086	1412	1936	2206	430000	5.1
25	قسنطينة	4417	5631	5765	6361	810913	7.8
26	المدية	2419	2866	2233	2617	802078	3.2
27	مستغانم	2076	2688	3144	3522	631058	5.5
28	مسيلة	2411	3079	3909	4259	805719	5.2
29	معسكر	2864	3396	4265	4522	676192	6.6
30	ورقلة	2391	2959	2264	2618	445619	5.8
31	وهران	11456	12367	13500	14474	1213839	11.9
32	البيض	816	956	965	1119	168789	6.6
33	اليزي	0000	0000	402	506	34108	14.8
34	برج بوعريريج	2608	3279	3910	3525	555403	6.3
35	بومرداس	3665	4707	6244	6769	647389	10.4
36	الطارف	1152	1601	1929	2093	352588	5.9
37	تندوف	0000	0000	983	720	27061	26.6
38	تيسمسيلت	1279	1403	1375	1507	264240	5.7
39	الوادي	2189	2694	1794	2079	504401	4.1
40	خنشلة	2063	2101	2452	2699	327918	8.2
41	سوق اهراس	2330	2585	2430	2599	367454	7.0
42	تيبازة	4352	4785	5347	6261	506053	12.37
43	ميلة	3560	4156	2977	3278	674480	4.8
44	عين الدفلة	2802	3435	3632	3900	660342	5.9
45	النعامة	1406	1710	1206	1451	127314	11.3
46	عين تموشنت	1772	2155	2195	2405	327331	7.3
47	غرداية	2586	2870	3214	3630	300516	12.1
48	غيلزان	2674	3063	3562	3549	642206	5.5
المجمـــوع		159507	179893	189552	207949	29101068	7.1

المصدر : الجدول من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشرية السنوية لسنة2002-2004.

التفسير: يشير الجدول أن المؤسسات تتوزع بأقل كثافة بالهضاب العليا المناطق الساحلية ففي الهضاب العليا الوسطى (المسيلة، الجلفة، الأغواط) لا يتجاوز هذا النسيج 6939 مؤسسة

صغيرة و متوسطة, في الهضاب العليا الشرقية (سطيف،أم البواقي، برج بوعريريج، باتنة، تبسة، خنشلة) نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر منها في الهضاب العليا الوسطى(19724 أي 10,96 %). لملائمة البيئة (المناخ و التضاريس) و القرب النسبي من الموانئ و وجود المرافق المساعدة على الاستثمار بولايات هذه الجهات.

في حين نجد بالهضاب العليا الغربية (تيارت، تيسمسيلت، سعيدة، البيض، النعامة) فنسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتشكل من 8437 أي بنسبة 4, 69 % وهي نسبة ضعيفة. بينما تبقى لولايات الجنوبية باستثناء بشار 2775 مؤسسة، غرداية 2870 مؤسسة، ورقلة 2959 مؤسسة تتميز بنسيج هزيل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لعوامل طبيعية متعلقة بالمناخ و التضاريس، بشرية و اجتماعية متعلقة بضعف الكثافة السكانية و ضعف المرافق اللازمة كالمطارات و السكك الحديدية و بعد هذه المطارات عن الأقطاب الصناعية الكبيرة التي من شانها خلق قطاع خدماتي واسع في محيطها.

عموما نلاحظ أن كثافة نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمركز في الولايات العشر التالية:

الجزائر العاصمة، وهران، تيزي وزو، قسنطينة، سطيف، بجاية، البليدة، عنابة، الشلف، بومرداس، مما يؤكد على أهمية نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث خلق مناصب الشغل إلا أن التركز الملحوظ لهذه المؤسسات على مستوى الخارطة الوطنية يتطلب ما يلي:

1- تكفل السلطات العمومية لتحسين الخدمات في المناطق الداخلية للبلاد و لاسيما ما تعلق بالبنى التحتية (المواصلات ، الطرق ...الخ) و تهيئة الإقليم.

2- وضع سياسة فعالة لإعادة توزيع المواقع و المؤسسات الصناعية في المناطق الداخلية عن طريق وضع تحفيزات جبائية و برامج دعم مدروسة.

3- تشجيع بروز الفضاء الجهوي الذي من شانه السماح للولايات المجاورة منها بالاشتراك في إحداث تنمية منسجمة و ذلك بتطبيق سياسة الهياكل الكبرى.

المبحث الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لا يمكن لأحد أن ينكر دور و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات دول العالم، خاصة من زاوية إسهامها في النمو و التنمية الاقتصادية، عن طريق خلق فرص العمل؛ القيمة المضافة و أيضا الاستثمار و التجارة الخارجية.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

1-1- خلق مناصب شغل: على ضوء الإحصائيات الأخيرة لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية يمكن القول بأن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تقدر بأكثر من 200000 مؤسسة و تساهم في الناتج الداخلي الخام داخل المحروقات بنسبة 53.16 % و توظف أكثر من 800.000 فرد، و على الرغم من نزوع البطالة إلى التراجع خلال العشرية الأخيرة إلا أن هذا التراجع بقي منحصرا على المستوى الإجمالي بدليل انتقاله من حدود 13.2% سنة 2008 إلى 10.2% أواخر سنة 2010 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء من نفس السنة، فهذا الاتجاه في خضم السنوات الأخيرة و المتسبب في التأثير على الاتجاه العام للبطالة يرجع إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق فرص عمل، لا سيما من جانب القطاع الخاص و قطاع الحرفيين، الأمر الذي يمكننا من القول أن معدلات البطالة في الجزائر بدأت في الانخفاض خلال العامين 2005/2006 على التوالي بانتقالها من 15.3 % إلى 12.3 %، مقابل زيادة نسبية طفيفة لا تتعدى معدل 1.5 % سنة 2007[1].

و حسب تصريح وزير القطاع المعني فإنه للخروج من أزمة البطالة في الجزائر لا بد من تشجيع الاستثمار و خلق الثروات و ذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص و تشجيعهم و إعطاء الأولوية الخاصة لهذا القطاع بمنحهم الامتيازات و التحفيزات الجبائية و جملة من المزايا القانونية، و تجدر الإشارة إلى أن عدد مناصب الشغل الجديدة بين سنة 1999 و 2002 قد وصل إلى 96707 منصب جديد و هو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 15% كما يوضحه لنا الجدول الموالي.

1 - Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord, XXIIIème réunion du Comité Intergouvernemental d'experts (CIE), Rabat (Maroc), 10-13 mars 2008.

الجدول رقم (64) توزيع العاملين حسب عدد المؤسسات

نوع المؤسسة	1999		2002		التطور
	عدد المؤسسات	عدد الأجراء	عدد المؤسسات	عدد الأجراء	العمالة %
المؤسسة المصغرة من 01 إلى09 عمال	184725	221975	180188	340646	%53 +
المؤسسة الصغيرة من 10 إلى 49 عامل	9100	176731	8042	179585	0.08+
المؤسسة المتوسطة من 50إلى 250 عامل	1682	235669	1322	210851	10-
المجمـــــوع	159507	634375	189552	731082	%15.2+

المصدر: الجدول أنجز انطلاقا من إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية 2002.

التفسير: يتضح من القراءة التحليلية للجدول بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتوفر على أكثر من 10 عمال تشغّل أكثر من 53% من عمالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يمكن استنتاج التطور الصريح في عدد المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة بين 1999-2002 حيث تزايد بحوالي 29000 مؤسسة، و يتزايد حجم العمالة بواقع 97 ألف وظيفة سنة 2002 ليصل إلى 731 ألف عامل، و على مستوى تركيبها النوعي نلاحظ انخفاض حجم العمالة في صنف المؤسسات المتوسطة التي توظف من 50 إلى 250 عامل حيث انخفض عدد العاملين بواقع 25 ألف سنة 2002 بالمقارنة مع سنة 1999، و هو ما يؤكد التأثير السلبي لبعض سياسات التحرير على هذا النوع الهام من المؤسسات الأمر الذي يتطلب سياسات جديدة.

أيضا أن الوظيفة الاقتصادية أو بالأحرى الديناميكية الاقتصادية هي في الأساس عبارة عن جملة من الاستثمارات في المجال الصناعي أو غيره من المجالات التي تواجه عادة مجموعة من القيود التي و لو لا كثرة القيود التي عرقلت مسار هذه الحيوية لكان من الممكن أن تكون النتائج أكبر. و من بين العراقيل نذكر :

- شح الموارد المالية، و ارتفاع التكاليف أحد أكبر المعوقات بالإضافة إلى تمركز المؤسسات. و غيرها من الحواجز و بهدف التصدي و التغلب على هذه الصعوبات، فكان من الحكمة التخمين في إنشاء فروع صغيرة مرتبطة بالمؤسسات الكبيرة أو بشكل آخر تقسيم المؤسسات

الكبيرة إلى فروع و وحدات صغيرة، مع إقامة المناولة في أشكالها المتعددة و من شأن هذه العملية بناء المزيد من الوحدات التي يمكن أن تلبي نمو الطلب المتزايد على العمالة في سوق العمل من خلال خلق مناصب شغل دائمة و بتكلفة أقل. بالإضافة إلى القضاء على ظاهرة مركزية المؤسسات و هذا التشتت في الفروع على مختلف الجهات أو قطر الوطن. هذا ما نتج عنه تخفيض نسبة البطالة في المناطق الريفية و المنعزلة. و يأتي توزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على قطاعات النشاط الاقتصادي خلال سنة 2002 كما كالتالي:

الجدول رقم (65) توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على قطاعات النشاط من حيث عدد المؤسسات وحجم العمالة

قطاع النشاط	المؤسسات %	التشغيل %
البناء والأشغال العمومية	28.93	38.9
التجارة	16.29	10.49
النقل والمواصلات	09.04	03.4
خدمات العائلات	07.14	02.9
صناعة المنتجات الغذائية	12.4	07.8
الفندقة والإطعام	12.3	04.1

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النشرية السنوية، سنة 2000 .

التفسير: نتبين من تحليل الجدول أعلاه صحة ما تطرقنا إليه آنفا بشأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتشرة بشتى المجالات الاقتصادية و الميادين الاستثمارية معتمدة بذلك على اليد العاملة بكثافة، ففي قطاع البناء و الأشغال العمومية نجد نسبة 38.9 % من إجمالي اليد العاملة الموظفة بمختلف القطاعات مما يجعل هذا النوع من المؤسسات مساهمة و بفعالية أكبر في خلق الثروة، و مناصب الشغل، مما يوجب إعطائها المزيد من الأولوية في السياسات التنموية. و لا أن تبقى الجزائر كغيرها من الدول التي أدركت المكانة و الأهمية التي تحض بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة من باب إسهامها الكبير في ضبط سوق العمل وخلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

1-2- **خلق القيمة المضافة**: تقاس القيمة المضافة التي تخلقها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال احتساب الفارق بين السلع التي تباع ومصاريف إنتاج هذه السلع. ففي سنة

1994، قدرت القيمة المضافة الخاصة بالقطاع العام 1617.4 مليار د.ج ، أي ما يمثل 53.5 % من الاجمالى الوطني، بينما قدرت القيمة المضافة التي تمخضت من القطاع الخاص بنحو 1178 مليار د.ج أي ما يوافق 46.5 % من الاجمالى الوطنى. فانطلاقا من سنة 1998 ، انعكس نصيب كل قطاع من القيمة المضافة لتنقلب الكفة إلى صالح القطاع الخاص الذي احتل الصدارة بـ 1178 مليار د.ج أي ما نسبته 53.6 % و1019.8 مليار د.ج لقطاع العام أي ما نسبته 46.4 % للقطاع العام . و علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أكثر من 65 %من القيمة المضافة و العمالة في البلدان المتقدمة تأتي من الشركات الصغيرة و المتوسطة.

الجدول رقم (66) : مساهمة المؤسسات في القيمة المضافة

حسب القطاع الاقتصادي و القطاع القانوني في 1998.

الوحدة : مليون دينار جزائري

قطاعات النشاط الاقتصادي	الشكل القانوني			
	المؤسسات الخاصة	النسبة (%)	المؤسسات العمومية	النسبة (%)
قطاع أولي	338 491	28.72	682 426.3	66.91
قطاع ثاني (الصناعة)	239 685	20.33	246 258.2	24.14
قطاع ثالث (الخدمات)	600 309	50.93	91 199.6	8.94
كل القطاعات (باعتبار المحروقات)	11 788 485	53.60	1019 884.1	46.39
كل القطاعات (ما عدى المحروقات)	1 150 385	73.73	409 762.6	26.27

المصدر : الجدول أنجز انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الجداول الاقتصادية من 1994 إلى 1998، عدد 293، ديسمبر 1999.

التفسير: إن ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو تسجيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة مساهمة نوعية في خلق القيمة المضافة على المستوى الوطني خلال سنة 1998 بنسبة بلغت 53.6% من الناتج الداخلي الخام و هي المرة الأولى التي تتجاوز فيها مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص تلك التي تحققها عادة المؤسسات العمومية فيما يخص إنشاء القيمة المضافة على المستوى الوطني، إذ نسجل في سنة 1997 أن المؤسسات التابعة للقطاع العام كانت تساهم بنسبة قدرها 54.3 % من مجموع القيمة المضافة على المستوى الوطني. بينما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تمثل الباقي، أي ما يعادل 45.7 % من مجموع القيمة المضافة الكلية.

غير أن الأدوار سرعان ما انقلبت بدءا من سنة 1998 لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما تبرزه أرقام الجدول أدناه الذي يؤكد هذا التوجه من خلال توضيح تطور القيمة المضافة من سنة 1994 إلى 1998 حسب القطاع القانوني.

الجدول رقم (67): تطور توزيع القيمة المضافة حسب القطاع القانوني بين سنتي 1994 و 1998.

الوحدة : مليار دينار جزائري.

الشكل القانوني	1994		1995		1996		1997		1998	
	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)	القيمة المضافة	النسبة (%)
عمـــومي	617.4	53.5	857.1	54.7	1111.9	54.3	1201.5	54.3	1019.8	46.4
خـــاص	538.1	46.5	711.6	45.3	935.7	45.7	1010.2	45.7	1178.4	53.6
المجموع	1155.5	100	1568.7	100	2047.6	100	2211.7	100	2198.2	100

المصدر : الجدول أنجز انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الجداول الاقتصادية من 1994 إلى 1998، عدد 293، ديسمبر 1999.

التفسير: نتبين عند تحليل مساهمة كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العمومية في القيمة المضافة، تخصص كل منهما في نشاط اقتصادي محدد، بالنسبة للمؤسسات العمومية، نجدها أكثر نجاعة على مستوى القطاع الأول لأنها تساهم بأكثر من 66 % من القيمة المضافة المنشأة من طرف مجموع مؤسسات القطاع العام، و بالعكس تظهر المؤسسات الخاصة أكثر نجاعة في قطاع الخدمات أين تنشأ ما يقارب 50 % من مجموع القيمة المضافة للقطاع الخاص الوطني. كما تسمح لنا عملية تحليل توزيع القيمة المضافة على مختلف فروع النشاط الاقتصادي كما هو معبر عليها في الجدول رقم(68) من التعرف على النشاطات التي تعود بأكثر فائدة لكل قطاع قانوني.

الجدول رقم (68): مساهمة المؤسسات في القيمة المضافة حسب فروع النشاط و القطاع القانوني في 1998.

الوحدة : مليون دينار جزائري

فروع النشاط الاقتصادي	الشكل القانوني			
	م خاصة	النسبة (%)	م عمومية	النسبة (%)
- التجـــــاري	368524.5	31.27	11 137.7	1.16
- الفلاحـــــة	310 391	26.33	8 56.9	0.08
- البناء والأشغال العمومية	170525.9	14.46	94 886.2	9.30
- النقل و المواصلات	135514.2	11.49	65 791	6.45
- المحروقات	28 100	2.38	610121.5	59.82
- نشاطات اقتصادية أخرى	165429.4	14.03	2363 907	23.17
المجمـــــوع	117 8485	100	1019 884	100

المصدر : الجدول أنجز انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الجداول الاقتصادية من 1994 إلى 1998، عدد 293، ديسمبر 1999.

التفسير: تبعا للقراءة التحليلية لمعطيات الديوان الوطني للإحصائيات نتبين أن مصدر نجاعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة إلى أربع نشاطات منحصرة في النشاط التجاري الذي يحتل حصة الأسد بنسبة 31.27 %، ثم يليه النشاط الفلاحي بمعدّل 26.33 %، أما البناء و الأشغال العامة و النقل و المواصلات فتقدر نسبتهما بنحو 14.46 % ثم 11.49 % على التوالي، أين تمثل مجمل هذه النشاطات نسبة 83.55 % من مجموع القيمة المضافة التي تحققها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و التي تبلغ 335 33 مؤسسة خاصة، أي 56.61 % من المجموع. و بالتالي لا تساهم بقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المتواجدة على مستوى ثمانية عشرة نشاط اقتصادي، و التي تبلغ 549 25 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة أي 43.38 % من المجموع، إلا بنسبة 16 % من القيمة المضافة الإجمالية لهذا القطاع في سنة 1998.

الجدول رقم (69): ترتيب تنازلي لفعالية المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاط الاقتصادي في سنة 1998.

الوحدة : مليون دينار جزائري.

فروع النشاط الاقتصادي	المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لنشاط الاقتصادي	(%)
1- المياه و الطاقة	0.00	0.0
2- خدمات بترولية	0.00	0.0
3- المناجم و المقالع	217.2	0.01
4- جلود و أحذية	1 248.2	0.10
5- صناعات مختلفة	1 123.0	0.09
6- نشاطات اقتصادية أخرى	117 5896.6	99.78
المجموع	117 8485	100

المصدر : الجدول أنجز انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الجداول الاقتصادية من 1994 إلى 1998، عدد 293، ديسمبر 1999.

التفسير: انطلاقا من المعطيات الإحصائية المتوفرة في الجدول أعلاه فانه يرتب بشكل تصاعدي مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط الاقتصادي خلال سنة 1998، نلاحظ أن هذه المؤسسات أقل فعالية بفروع النشاطات الاقتصادية التي تنتمي إلى القطاع الأول الذي لم يعرف نفس وتيرة الإصلاحات التي شهدها كل من القطاعين الصناعي و الخدمات خلال السنوات الماضية. كما تنحصر النشاطات الأقل فعالية في بعض فروع النشاطات الصناعية التي لا تزال بعيدة عن توفير محيط استثماري جذاب لرؤوس الأموال الخاصة. على الرغم من هذا، تبقى هذه النشاطات الاقتصادية فرصا مستقبلية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة شريطة جمع العوامل الضرورية لتحقيق ذلك.

بالتالي فان انتهاج سياسة اقتصادية لتعزيز و خلق و إعادة توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خريطة الاقتصاد الوطني أمر لا بد منه ما دمنا نطمح للتنمية. لذلك فان عملية توسيع العلاقات و تنوعها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمر لا بد منه لضمان و توسيع نشاطها فهي لا تكتفي بعلاقتها مع الأسرة التي تتعامل معها، و إنما تقوم أيضا بمبادلات مع مؤسسات أخرى.

بشكل مختصر فمن الواضح أنه مهما كان حجم المؤسسة فإنها تبقى تخلق قيمة مضافة و توزعها على أشكال متنوعة للآخرين و هي بذلك تؤدي دورا حيويا و أساسيا في نشاط البلد، و ينبغي أيضا أن نؤكد بشكل دقيق أن و ظائف المؤسسة تبقى ذات طابع اقتصادي خالص و بحت، و ليست هي الوحيدة التي تنسب إلى هذا النوع من الأعمال، و أكثر فأكثر، و نظرا لوزنها و أهميتها الاقتصادية في المجتمعات الحديثة، منحت لها مهام أخرى منها الاجتماعية و الإنسانية بل و حتى الثقافية....[1].

[1]جمال بلخباط- متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة- جامعة الحاج لخضر-باتنة- الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية- يومي 17 و 18 أفريل 2006 -ص636.

الجدول رقم(70): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(القيم بالمليار دينار جزائري)

قطاع النشاط	الطابع القانوني	2007		8200		9200		1020	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	الخاص	701.03	99.55	708.17	99.5	924.99	99.85	1012.11	99.7
	العمومي	3.16	0.45	3.58	0.5	1.38	0.15	3.08	0.3
	المجموع	704.19	100	711.75	100	926.37	100	1015.19	100
البناء و الأشغال العمومية	الخاص	593.09	80.94	754.02	86.67	871.08	87.10	1058.16	98.73
	العمومي	139.62	19.05	115.97	13.33	128.97	12.9	13.59	1.27
	المجموع	732.71	100	869.99	100	1000.05	100	1071.75	100
النقل و المواصلات	الخاص	657.35	79.19	700.33	81.10	744.42	81.41	806.01	81.51
	العمومي	172.72	20.80	163.24	18.90	169.95	18.59	182.02	18.42
	المجموع	830.07	100	863.57	100	914.36	100	988.03	100
خدمات المؤسسات	الخاص	56.60	78.92	62.23	74.05	77.66	78.78	96.86	79.15
	العمومي	15.1	21.07	21.81	25.95	20.92	21.22	25.51	20.85
	المجموع	71.71	100	84.04	100	98.58	100	112.37	100
الفندقة و الإطعام	الخاص	71.12	88.07	80.87	88.7	94.8	89.90	101.36	88.61
	العمومي	9.63	11.92	10.30	11.3	10.65	10.10	13.03	11.39
	المجموع	80.75	100	91.18	100	105.45	100	114.39	100
الصناعة الغذائية	الخاص	127.98	84.12	139.92	85.23	161.55	86.14	169.95	86.03
	العمومي	24.14	15.87	24.24	14.77	26	13.86	27.58	13.97
	المجموع	152.13	100	164.16	100	187.55	100	197.53	100
التجارة و التوزيع	الخاص	776.82	93.25	935.83	93.28	1077.7	93.58	1024.02	94.10
	العمومي	56.18	6.74	67.37	6.72	73.88	6.42	75.45	5.9
	المجموع	833	100	1003.2	100	1151.62	100	1279.47	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، رقم 20، 2011، ص: 49.

التفسير: رغم أن عدد مؤسسات قطاع البناء و الأشغال العمومية يفوق كثيرا عدد مؤسسات قطاع التجارة، إلا أن القيمة المضافة المحدثة في قطاع التجارة تفوق القيمة المضافة المحدثة في قطاع البناء و الأشغال العمومية في سنة 2007 حسب الجدول رقم (70)، و هو ما يبين أهمية قطاع التجارة في الاقتصاد الوطني، كما يبرز أن كثرة عدد المؤسسات في قطاع ما ليس بالضرورة مؤشرا على أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

من خلال الجدول نلاحظ أن المساهمة في القيمة المضافة نجدها في المؤسسات الخاصة بنسب كبيرة دون المؤسسات العمومية و هذا نظرا إلى السياسات المطبقة في هذه المؤسسات.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع قيمة الاستثمارات: يمكن لهذه المؤسسات لعب دور محوري في ظل تردد الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه من غير الممكن إقدام الأجانب على الاستثمار في ظل تباطؤ المحليين ، حتى و إن كانت الإشكالية الأساسية هي ضعف الادخار المحلي و قد كرست البيئة التشريعية منذ صدور قانون الاستثمار سنة 1993، عددا من المبادئ و المزايا التي قد تفتح آفاقا واسعة في مجال الاستثمار.

إن تفحص حصيلة وكالة دعم الاستثمارات و متابعتها، و لجان دعم و تحديد الاستثمارات و ترقيتها على مستوى الولايات، و على سبيل المثال حصيلة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، إذ أن هذا الجهاز يهتم خاصة بالمؤسسات المصغرة ،و يسمح بتقييم التوجهات المسجلة في مجال الاستثمارات .

الجدول رقم (71) : تطور عدد المشاريع الاستثمارية لدى APSI من 1993 إلى 2000

الوحدة : مليار دينار جزائري.

السنة	عدد المشاريع	النسبة (%)	عدد العمال	النسبة %	القيمة	النسبة%
94/1993	694	2	59 606	4	114	3
1995	834	2	73 818	5	219	7
1996	2 075	5	127 849	8	178	5
1997	4 989	12	266 761	17	438	13
1998	9 144	21	388 702	24	912	27
1999	12 372	29	351 986	22	685	20
2000	13 105	30	336 169	21	798	24
المجموع	43 213	100	1 604 891	100	3 344	100

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية و تدعيم الاستثمارات، 2000.

التفسير: يشير الجدول البياني إلى مجموعة من النقاط المرتبطة بتصريحات الاستثمار على مستوى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، حيث تأكد البيانات التطور الإيجابي بزيادة حجم المشاريع المعلنة حيث كان يبلغ عدد المشاريع 592 8 مشروعا بين سنتي 1993 و1997، أي

19.88 % من المجموع، ثم انتقل حجم المشاريع من 649 مشروع سنة 1994 إلى 105 13 مشروع به سنة 1998، أي بارتفاع بنسبة 17.88 %. كما ارتفعت نسبة هذه المشاريع الاستثمارية المصرح بها إلى حدود80.11 % بين سنتي 1998 و 2000، أي ما يقارب 621 34 مؤسسة استثمارية[1]، و يبرر سبب هذه الانتعاش إلى الإطار المؤسساتي، التنظيمي و التشريعي الذي يرجع إلى سنة 1993 و التي بدأت تظهر نتائجه الإيجابية منذ سنة 1998. كما كان من الممكن تحقيق مزيد من النماء على مستوى المشاريع الاستثمارية لو لا التكلفة المرتفعة لإنشاء المشاريع الجديدة حيث تصل إلى 81 % من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال الفترة المدروسة (2000/1993)، أي 988 34 مؤسسة بتكلفة قدرها571 2 مليار دينار و تصبو إلى إنشاء 000 250 1 منصب شغل. بينما عدد المشاريع الموجهة إلى توسيع طاقات الإنتاج فتحتل المرتبة الثانية بتسجيل 285 7 مؤسسة مصرحا به، يهدف إنشاء 000 326 منصب شغل إضافي بتكلفة قدرها 690 مليار دينار[2].

كما لا يفوتنا أن نقول أن مكان إقامة المشاريع الاستثمارية يبقى مرتبط بقرب المراكز الحضرية الكبرى خاصة على مستوى ولايات الشمال، فعلى سبيل الذكر لا الحصر فان الجزائر العاصمة تستقطب لوحدها ما معدله 21 % من مجموع المشاريع المصرّح بها. بينما مناطق الشرق و الجنوب فتستقطب 25 % و20 % على التوالي من تصريحات الاستثمار المقدمة لدى الوكالة. و في المرتبة الأخيرة تظهر مناطق الغرب الجزائري التي تستقطب نسبة ضعيفة حيث تقدر ب 8 % من مجموع المشاريع الاستثمارية و لعل أسباب هذا الاختلال في التوزيع بين مختلف مناطق الوطن يعود إلى :

- غياب سياسة محلية لترقية و دعم المستثمرين.
- نقص شبكات للاتصال.
- ضعف كثافة النسيج الاقتصادي المحلي، و الجدول الموالي يبين لنا توزيع عدد المشاريع الاستثمارية المصرّح بها حسب فروع النشاط الاقتصادي.

[1] إن 99 % من مجموع المشاريع المصرّح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها ومتابعتها قدمت من طرف القطاع الخاص الوطني.
[2] Ministère de la participation et de la coordination des réformes, Evaluation du dispositif actuel de promotion de l'investissement, juillet 2001.

الجدول رقم (72) : توزيع المشاريع الاستثمارية حسب فروع النشاط الاقتصادي في سنة 1999.

فروع النشاط الاقتصادي	عدد المشاريع الاستثمارية	النسبة %
الصناعة	4 471	36.13
النقل	3 277	26.48
البناء و الأشغال العمومية	2 172	17.55
الخدمات	1 242	10.03
الفلاحة	525	4.24
السياحة	440	3.55
الصحة	172	1.39
التجارة	73	0.59
المجموع	12 372	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها، 1999.

التفسير: كما سبق التفسير إليه فان تمركز المشاريع الاستثمارية ينحصر بالدرجة الأولى على النشاط الصناعي حيث تم تسجيل 471 4 مؤسسة خلال سنة 1999 و هو ما يمثل 36.13 % من المجموع الكلي للمشاريع الاستثمارية، ليليه كل من قطاع النقل (26.48 %)، و البناء والأشغال العمومية (17.55 %) ثم قطاع الخدمات (10.03 %) على التوالي، و ما يمكن الوقوف عنده من خلال هذه الوضعية هو التغير الجذري الذي يمكن أن يحدث في حالة تحول المشاريع الاستثمارية إلى إنجازات حقيقية.

كل هذه الحقائق تمدنا بخريطة انتشار المستثمرين الخواص و تقوقع اهتمامهم في النشاط الصناعي الذي أصبح يمثل نسبة 36.13 % من عدد المشاريع المصرح بها مقابل المرتبة الأخيرة للنشاط التجاري الذي يمثل نسبة 0.59 % من نفس المجموع سنة 1999. فلا يكتفي القطاع الصناعي بهذا فحسب بل يتعدّاه ليحتل الصدارة في مشاريع الشراكة المبرمة مع المتعاملين الأجانب بنسبة تقدر 54 %، أي 161 مؤسسة استثماري سنة 1999. فحسب مصالح الوكالة فقيمة الاستثمارات المصرّح بها منذ سنة 1993 إلى سنة 2000 بلغت قرابة 42 مليار دولار أمريكي من أجل إنجاز 213 43 مؤسسة، غير أن قيمة المشاريع المنجزة فعليا بلغت 500 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

و بالتالي يظهر ضعف نسبة تنفيذ المشاريع الاستثمارية لاسيما إذا ما قارناها بنفس النسب المسجلة في بعض البلدان العربية، فعلى سبيل المثال يبلغ عدد المشاريع الاستثمارية المعلنة في مصر ب 722 3 مؤسسة، و نسبة الإنجاز تصل إلى 52 % من المجموع. كما تسجل تونس 14000 مؤسسة استثمارية و بلغت نسبة الإنجاز ما يقارب 71 % من المجموع[1]. هكذا تعكس النسبة المقدرة في الجزائر حدة الصعوبات التي تواجه المستثمرون الخواص في تنفيذ مؤسساتهم الاستثمارية على أرض الواقع.

2-1 نتائج المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى (CALPI): سعيا من الحكومة للرفع من وتيرة الاستثمار على الصعيد المحلي جاء إنشاء لجان مساعدة تحديد و ترقية الاستثمارات سنة 1995، غير أن النتائج المحققة جاءت مخيبة للآمال أنظر الجدول أدناه الذي يقدم تقييما عن نتائج المشاريع الاستثمارية المقبولة من قبل اللجان خلال الفترة ما بين سنتي 1995 و 1999.

الجدول رقم (73): تقييم نتائج المشاريع الاستثمارية لدى CALPI من 1995 إلى 1999.

طبيعة المشاريع	عدد المشاريع	النسبة %
المشاريع المقبولة	12 436	100
المشاريع المنجزة	425	3.41
المشاريع في طور الإنجاز	1 556	12.51
المشاريع غير المنجزة	6 662	53.57
معلومات غير متوفرة	3 793	30.50

المصدر: وزارة الداخلية، 2000.

التفسير: فالفشل الصريح للجان مساعدة تحديد و ترقية الاستثمارات برز من خلال تدني نسب الانجاز التي لم تتعدى عتبة 3.41 % كنسبة إنجاز في ظرف خمس سنوات، أي ما يعادل إنشاء 826 10 منصب شغل من بين 870 189 المبرمجة، أي بنسبة قدرها 5.70%، و ترجع وزارة الداخلية سبب الفشل إلى ضعف المعدل السنوي لمنح قطع الأراضي إلى المستثمرين

[1] تصريح لسيد أبو جرة (سلطاني)، وزير المؤسسات المتوسطة و الصغيرة السابق.
LE JENE INDEPENDANT, n° 485, du 04 décembre 1999, P 06.

الخواص ناهيك عن مشاكل العقار، و ابتعاد المرافق الحيوية و غيرها من النقاط السلبية التي سبق و أن تطرقنا إليها.

2-2 مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) : لتقديم التصحيحات الضرورية و إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر الخاص بتطوير الاستثمار (رقم 01 – 03 الصادر في 2001/08/20) و القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة.

هذا الأمر يهدف أولا إلى إعادة تشكيل شبكة الاستثمار و تحسين المحيط الإداري و القانوني، كما ينص على توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براءة الاختراع ، و أخذ حصص في المؤسسات حين تتوفر مساهمات نقدية أو عينية، و استئناف النشاطات في إطار الخوصصة ، و كذا إنشاء شباك موحدة يخضع لسلطة رئيس الحكومة في شكل " الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" المكلف باستقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين الوطنيين و الأجانب؛ و توفير الخدمات الإدارية و تسيير صندوق دعم الاستثمار .

الجدول رقم(74): تطور المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني

	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دينار)	%	عددا لمناصب	%
المؤسسات الخاصة	7696	98.63	871 439	63.23	92 680	66.15
المؤسسات العمومية	105	1.35	504 651	36.62	47 011	33.55
المختلطة	02	0.03	2087	0.15	419	0.3
المجموع	7803	100	1 378 177	100	140 110	100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، رقم 20، 2011، ص: 35

التفسير: نلاحظ من خلال الجدول البياني استحواذ المؤسسات الخاصة أن على الأغلبية الكبيرة والمقدرة ب 98.63 % من عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بمبلغ مالي قدر ب 439 871 مليار دينار كما بلغ عدد المناصب 680 92 منصب، أما المؤسسات العمومية أو المختلطة فلا تسجل إلا نسبة قليلة و هي على التوالي 1.35% و 0.03% ، و هذا دليل على أهمية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الرفع من وتيرة الاستثمارات .

3- توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات لسنة 2011 : سنحاول التطرق إلى تطور المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات خلال سنة 2011 وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (75): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القطاعات

قطاع النشاط	العدد	%	المبلغ مليون دينار	%	عدد مناصب العمل	%
النقل	4338	56.17	105210	1.42	18900	13.49
البناء والأشغال العمومية	1367	17.52	111861	19.34	26499	18.91
الصناعة	1004	12.87	580470	38.62	35211	25.13
الخدمات	891	11.42	127991	0.82	10310	7.36
الصحة	72	0.92	5628	16.15	1208	0.86
السياحة	55	0.7	430328	5.05	14291	10.2
الفلاحة	31	0.4	16688	15.0	33691	24.05
المجموع	7803	100	1378177	100	140110	100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، رقم 20، 2011، ص: 35.

<u>التفسير</u>: من خلال الجدول نلاحظ استحواذ أو بالأحرى احتكار كل من قطاع النقل، البناء و الأشغال العمومية لأكثر من83 % من إجمالي المشاريع المصرح بها، فالنقل لوحده يتربع على ما نسبته 56.17% من المجموع العام للمشاريع الاستثمارية، وبلغة الأرقام فهذا يعني أن القطاع يمثل 4338 من المشاريع،مع إنشائه لأكثر من 18900 منصب شغل بتكلفة إجمالية قدرها 105210 مليار دج. مما يجعل من قطاع البناء والأشغال العامة وكذا النقل الأكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب .

4- مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: يغطي الاستثمار الذي ينجز عبر هذا الجهاز المؤسسات المصغرة أساسا ، وقد أنشئ جهاز دعم تشغيل الشباب في سبتمبر 1996 ، وباشر عمله الفعلي خلال السداسي الثاني من سنة 1997، **ولقد** ساهم جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الدفع بإنجاز الاستثمارات التي تخص إنشاء المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع كما يبينه الجدول رقم (77) الذي يقدم تقييم حول نتائج المشاريع الاستثمارية إلى غاية 2000/12/31.

الجدول رقم (76): تقييم نتائج المشاريع الاستثمارية لدى ANSEJ في سنة 2000.

عدد المشاريع		النسبة (%)
المدروسة	117 590	100
ذات التمويل الذاتي	3 331	2.83
ذات التمويل الثنائي	1 272	26.44
ذات التمويل الثلاثي	31 091	1.08
المتبقية	81 896	69.64

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، النتائج الإحصائية إلى غاية 2000/12/31

التفسير: ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول أنه وإلى غاية سنة 2000، استلمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) 131656 مشروعا للإنشاء المؤسسات المصغرة من قبل المستثمرين الشباب، تهدف إلى خلق378193 منصب عمل، من بين هذه المشاريع وافقت الوكالة على 117590 مشروع، أي بمعدل يقدر بـ 89.31 % من مجموع المشاريع المستلمة. كما تسمح لنا التركيبة المالية للمشاريع الاستثمارية من إدراج بعض الملاحظات التالية :

* ضعف القدرات التمويلية للمستثمرين الشباب، حيث تصل نسبة التمويل الذاتي إلى2.83 % من مجموع المشاريع المدروسة فقط.

* ضعف عدد المشاريع التي تلجئ إلى صيغة التمويل الثنائي، حيث تبلغ1272 مشروع أي ما يعادل نسبة 1.08 % من المجموع كما يبقى أن نشير إلى صيغة التمويل الثلاثي التي تعتبر متوسطة إلى حد ما، حيث يبلغ عدد المشاريع التي تحصلت على التمويل 091 31 مشروع، أي نسبة 26.44 % من مجموع المشاريع المدروسة. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة الأخيرة تخفي الدور الإيجابي الذي تقوم به البنوك فيما يخص تمويل المؤسسة المصغرة، حيث يصل معدل تمويل الخمسة بنوك العمومية إلى حدود 65%، ويلخص الجدول رقم (78) وضعية تمويل مشاريع المؤسسات المصغرة من طرف البنوك إلى غاية 31 ديسمبر 2000.

الجدول رقم (77) حالة تمويل البنوك للمشاريع المؤسسات المصغرة سنة 2000.

البنك	عدد المشاريع المسجلة	عدد المشاريع الممولة	النسبة %
بنك الفلاحي والتنمية الريفية	27 467	13 963	67
البنك الوطني الجزائري	15 899	11 529	66
بنك التنمية المحلية	9 808	6 262	65
القرض الشعبي الجزائري	9 645	6 176	59
البنك الخارجي الجزائري	3 518	2 017	56
المجموع	66 337	39 947	65

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، النتائج الإحصائية إلى غاية 2000/12/31

التفسير: حسب المعطيات الموجودة في الجدول البياني أعلاه تبقى الإشارة إلى نسبة إنجاز مشاريع المؤسسات المصغرة التي تبق هزيلة مقدرة ب 694 35 مشروع من بين 656 131 مشروع مسجل لدى الوكالة إلى غاية 2000/12/31 أي بنسبة 27.11 %. أما بالنسبة لتوزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط خلال 2011 فهو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (78) : توزيع المشاريع الاستثمارية الممولة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة مرحلة الإنشاء	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع الممولة مرحلة التوسع	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمارات
الخدمات	54828	142682	649	2315	140 783 982
الزراعة	18127	47130	75	232	47 688 444
الصناعة التقليدية	25323	82139	239	943	56 781 857
الصناعة	9028	31223	93	436	34 786 510
نقل المسافرين	13910	33883	1028	2525	33 332 739
نقل البضائع	29839	54663	430	888	82 149 950
نقل التبريد	7471	14751	94	217	17 790 325
البناء والأشغال	12707	43626	215	1821	44 415 103
الصيانة	3735	9987	46	268	6 774 615
الأعمال الحرة	4048	9779	165	453	6 364 911
الصيد	638	3325	01	05	3 866 360
الري	429	1756	06	27	2 616 896
	180083	474944	3041	10130	477 351 896
المجمـــــــوع		369 319	391 761	100	6.08

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، رقم 20، 2011، ص: 44.

التفسير: من خلال المعطيات السابقة يمكن ملاحظة تركز غالبية رغبات الاستثمار في قطاعات الفلاحة، الخدمات، نقل المسافرين والصناعية الحرفية التقليدية كما يعود سبب رجع تمركز مشاريع المؤسسات المصغرة في القطاعات السابقة إلى حيوية هذه المجالات ولكون أرباحها مضمونة إلى حد كبير خاصة في نقل المسافرين والخدمات (مثال الإعلام الآلي، خدمات

الهاتف) وهذا ما يفسر توقف منح الاعتماد لبعض من السنوات في هذه المشاريع وهذا نظرا لتشبعها على مستوى السوق الجزائرية. كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول الزيادة في عدد المشاريع الإجمالي الممولة في مرحلة الإنشاء قدرت بنحو من 180083 مشروع وهذا سنة 2011 بعدد مناصب 319 369 منصب.

5- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التجارة الخارجية

نخصص هذه النقطة الأخيرة للمكانة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التجارة الخارجية، من خلال مساهمته في الصادرات والواردات حيث أن هذا القطاع يلعب دورا متناميا من سنة إلى أخرى ، فقد سجلت حصة القطاعات الخاصة في الواردات حسب المديرية العامة للجمارك سنة 1999 نموا معتبرا إذ وصلت الى46% سنة 1997 والى 55 %سنة 1998 ثم الى62 %سنة 1999، كذالك فإن ثلثي (3/2) المواد الغذائية المستوردة لصالح القطاع الخاص وكذالك فإن (4/3) من المواد الخاصة بالتجهيزات الفلاحية الزراعية ومواد الاستهلاك المستوردة كان بفعل القطاع الخاص كما تسجل ارتفاع قيمة الواردات التي انتقلت من 04 ملايير دولار سنة1997 إلى 5.2 مليار دولار سنة1998 ثم إلى 5.7 مليار دولار سنة1999.

فالقطاع الخاص لوحده كان قد مثل نسبة65.77% سنة1999 من قيمة الواردات حيث كانت سنة 1998 تقدر بـ 4.984 مليون دولار أي 53% من إجمالي قدره 9.403 مليون دولار . لكن مع حلول العشرية الأخيرة فقد ارتفعت قيمة الواردات إلى 39 مليار دولار أي بنسبة تطور تعادل 4171 %مقارنة مع سنة 2007 .أما فيما يخص الصادرات فقد قدرت ب 78.30 مليار دولار سنة 2007 أي بزيادة تتعدى 30 %. والجدول أدناه يقدم صورة مختصرة عن هذه المساهمة خضم سنة 1999.

الجدول رقم (79) حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التجارة الخارجية سنة 1999.

الوحدة : مليون دولار أمريكي

الشكل القانوني	عدد المستوردين	النسبة %	قيمة الإيرادات	النسبة %	قيمة الصادرات	النسبة %
القطاع الخاص	34 381	96.83	5 717	62.60	115	29.48
القطاع العام	1 123	3.16	3 415	37.39	275	70.51
المجموع	35 504	100	9 132	100	390	100

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية، 1999.

التفسير: تبرز أرقام الجدول أعلاه هيمنة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للخواص في عملية الاستيراد مقارنة بالمتعاملين في القطاع العام. بنسبة بلغة حدود 96 % من مجموع المستوردين على المستوى الوطني، وبحجم إجمالي قدّر ب 5 717 مليون دولار أمريكي سنة 1999، أي ما يعادل 62.60 % من مجموع الواردات الكلية، بينما بلغت قيمة واردات الموردين التابعين للقطاع العام 3 415 مليون دولار أمريكي، أي 37.39 % فقط من مجموع الواردات على المستوى الوطني المقدرة ب 9 132 مليون دولار أمريكي سنة 1999 وتتركز إيرادات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المواد المستوردة على كل من السلع الواسعة الاستهلاك بمقدار 78 %، تتبعها المواد الإنتاجية (الزراعية) بنسبة 71 %ثم يليهما كل من المنتجات نصف المصنعة والمواد الغذائية بـ65 %، 57 %على التولي، أما فيما يخص المواد الإنتاجية الصناعية فبلغت معدل 55 %، تتبعها المواد الخامة 51 % والطاقة و زيوت التشحيم 18 %، هذا التنوع في المواد المستوردة يؤكد تراجع القطاع العام نتيجة انفتاح آليات الاقتصاد الوطني (تحرير التجارة الخارجية) بغية اندراجه في الاقتصاد العالمي تحت راية اقتصاد السوق واستمراره في ذلك بالنظر إلى تطور قيمة المواد المستوردة من قبل المتعاملين الخواص، حيث انتقلت هذه الأخيرة من 46% في سنة 1997 إلى 54% في 1998 لتصل إلى 62 % من مجموع الاستيراد الوطني سنة 1999. بينما يشهد المتعاملون العموميين تراجع في قيمة الواردات يقدر بـ 8% سنويا، الأمر الذي يستدعي تكثيف جميع الجهود في سبيل إزالة جميع العقبات التي

تقف أمام تسهيل دخول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى النشاطات التي تحتوي على قيمة مضافة عالية تسمح له بزيادة قيمة صادراتها.

المطلب الثاني: معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عملت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية والتي تميزت بنمو اقتصادي ضعيف وبمشاكل اجتماعية وسياسية على إعاقة نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسجلت تراجعا في نموها وتطورها.

فبالرغم من الإجراءات المتخذة في سياق تطوير ودعم هذه المؤسسات وبالرغم من الخطابات السياسية والنصوص القانونية إلا أن المشاكل لم تتوقف عن الظهور ولا زالت لحد الآن تتخبط فيها معظم مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة.[1] مما يجعلها غير قادرة النماء والتطور.ويعتبر التعرف على المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمرا ضروريا حتى يمكن من رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويرها وتنميتها حتى تلعب الدور التنموي المنوط بها.

وقد مكن تصنيف المشكلات التي تتأثر بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من زاوية البيئة الخاصة التي تعيشها هذه المؤسسات سواء البيئة الداخلية والبيئة الخارجية كما يوضحه الشكل أدناه.

[1] - د. ناجي مرتجي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة المفهوم والمشكلات وإطار التطوير، جامعة القاهرة، 22 .يناير / 2004 مصر، ص:10

الشكل(03): الظروف الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

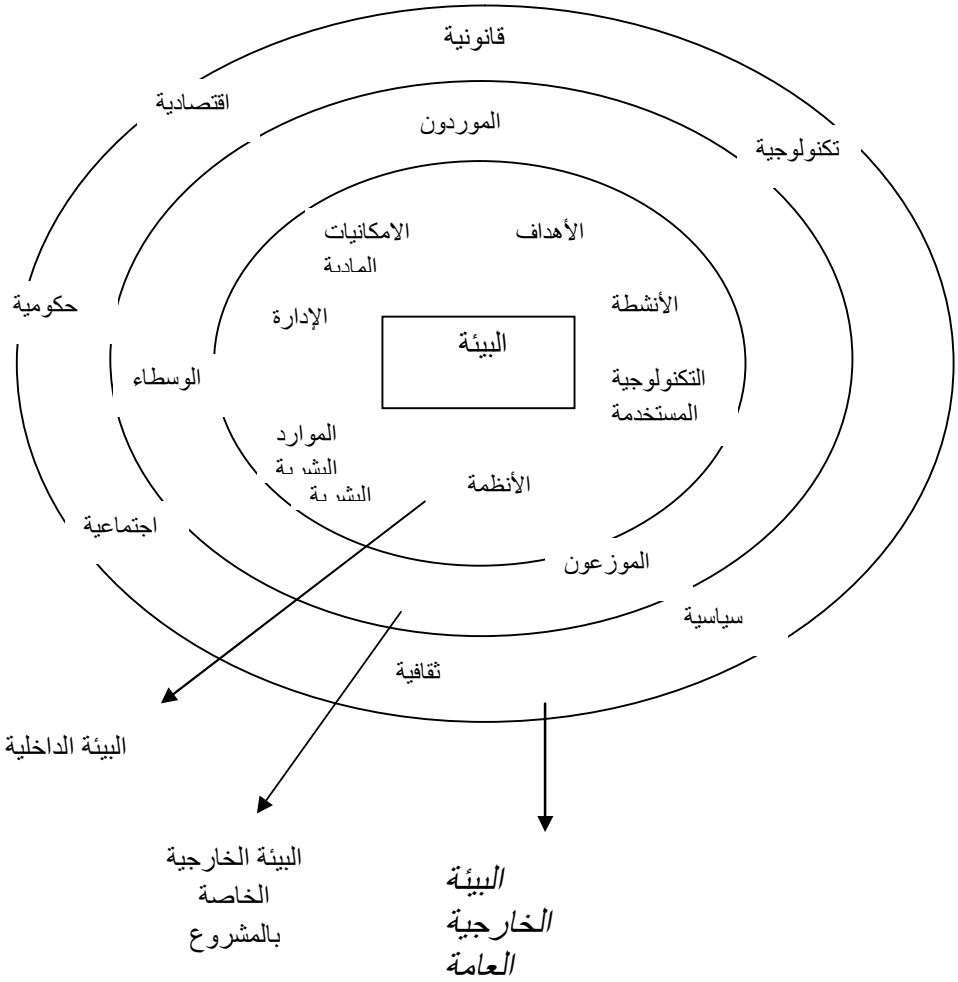

المصدر: هاله محمد لبيب عنبه: العوامل المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيره والمتوسطة، ندوة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة – جمهورية مصر العربية 18-22 يناير 2004.

التفسير: فمع كل ما يقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أن هناك توليفة واسعة من المشكلات التي قد يعوق، بل وتحد تماما من إمكانية انطلاق هذا النوع من المؤسسات مما قد يحول دون تطور ونمو المؤسسة الصغيرة وهذا ما أظهرته دراسة وتحليل واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر أن هذه الأخيرة تعاني من عدة مشاكل منها الاقتصادية والتمويلية والتسويقية بل وحتى الإدارية بالإضافة إلى مشاكل نقص المعلومات، وهي مشكلات متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها[1] ويمكن تقسيم جل هذا المشاكل إلى معوقات البيئة الداخلية تتعلق بأمور تتصل بكل منشأة بذاتها وتكون ناتجة عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمؤسسة ومعوقات البيئة

[1]- Rosman, A. and H. O'Neill, 1993, "Comaring the Information Acquisition Strategies of Venture capital and Commercial Lenders", *Journal of Business Venturing*, vol. 8,PP. 443-460.

الخارجية تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي بصفة عامة،[1] ومناخ الاستثمار بصفة خاصة، أي أن هذه المشكلات تأتي من خارج المؤسسة، ويمكن حصر المشكلات التي تعاني منها المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الآتي:

1- مشكلات اقتصادية.

1-1 انكماش النشاط الاقتصادي: تعاني مؤسسات الأعمال الصغيرة و المتوسطة من انكماش النشاط الاقتصادي بعد انحسار فترة الطفرة، والذي انعكس بصورة رئيسية في ركود أنشطة المقاولات وحركة التبادل التجاري.. وغيرها، وذلك كنتيجة لتقلص الإنفاق الحكومي في السنوات الأخيرة مما أدى إلى انخفاض الطلب على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل وصل الأمر إلى حد إغلاق وتصفية العديد من هده المؤسسات.

1-2 مشكلة المنافسة: بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبعضها البعض بل وحتى الكبيرة، نتيجة الزيادة الهائلة لتلك المؤسسات والتي دخلت مجال الأعمال خلال فترة الطفرة التنموية التي عرفتها البلاد، من ناحية أخرى ستبلغ المنافسة ذروتها بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية وبين المؤسسات أو الشركات الأجنبية بمجرد الدخول الفعلي في اقتصاد السوق، بسبب الحرية شبه المطلقة للاستيراد من الأسواق الخارجية وعدم توافر الحماية الكافية للمنتجات الوطنية.

1-3 نقص الدراسات الميدانية: خاصة المتعلق منها بمختلف الفرص والتهديدات الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يجعلها في موقف إنتاجي وتمويلي وتسويقي ضعيف، غير متناسب مع متطلبات السوق والظروف الاقتصادية والإمكانيات المتاحة لمالكي المؤسسات[2].

1-4 عامل التكنولوجيا : ناهيك عن الصعوبات الكبيرة والجمة التي تلاقيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التمول والحصول على رأس المال المادي والبشري، فإنها تلاقي صعوبات أخرى متعلقة بحيازة التكنولوجية بل وحتى مسايرتها نتيجة العسرة المالية مما يجعل أكثر هده المؤسسات

[1]- bulletin d'informations économiques pour l'année 2002, site Internet du ministère des PME et l'artisanat, www.pmeart-dz.org, le 02/03/2005, P.02.

[2]- Klein, L., 1991, "Financial Options for Economic Development, "*The Pakistan Development Review*, vol. 30, PP. 369-393.

مجبرة على النشاط والممارسة في مجالات ذات تكنولوجية ضعيفة أو متوسطة مثل قطاع النسيج، الخشب ..الخ. [1]

1-5 التكوين: إن أكثر ما يعاب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو نقص المستوى التكويني للعمالة فيها فنادرا ما تتبع هذه المؤسسات مخططات تكوين تنمي معارف عمالها وهذا نظرا للتكلفة العالية لعمليات التكوين وهدا ما ينعكس بالسلب على سوء التحكم في تقنيات التسيير وخاصة عدم توفر أصحاب هذه المؤسسات على الخبرة، الأمر الذي يجعلها هشة أمام المنافسة أو التغيرات البيئية في بداية نشاطها. ويجعلها عرضة لمنافسة شديدة من قبل المؤسسات الكبيرة المحلية والأجنبية، فالمؤسسات الكبيرة لديها القدرة المالية والاستطاعة التكنولوجية الجد متطورة التي تنتج بكميات كبيرة وبتكلفة منخفضة كما تتوفر على المهارة والكفاءة والأداء المميز مما يرجح كفة المنافسة في صالح المؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة، فحسب كل من -Sharon Nelton, W.Gibb, Dyer Harold, P.Welsh, Janet Hariss Lange [2] فان أهم عوامل فشل المؤسسات الصغيرة من وجهة نظرهم تنحصر بشكل جلي في جهل الطرق المثلى في إدارة المشروع، نقص التفكير والتخطيط الاستراتيجي السليم، ضعف التخطيط والعمالة المؤهلة إضافة إلى عدم القدرة على تكوين فرق توجيه في السوق، ارتفاع تكلفة التكنولوجيا، القصور في الاتصال مع البيئة الخارجية وعدم توافر عمالة مؤهلة للعمل في مجال الخدمات بسبب ضعف القدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية عند أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الراجع كما أشرنا إما إلى نقص التدريب أو حتى عدم الحصول على الخدمات الاستشارية[3] مما يتسبب في ارتفاع تكلفة الإنتاج، وضعف فرص التسويق المحلي والخارجي أمام غياب المعلومات اللازمة حول احتياجات السوق. فانخفاض إنتاجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وافتقار أكثرها لتخطيط الإنتاج وأساسيات الجودة نتيجة عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية لدى صغار رجال الأعمال قد يكون من اخطر المشاكل على استمرارية مشاريعهم التي تفتقد إلى التخطيط الاستراتيجي الذي هو أساس نجاحها وتطورها في بيئة معقدة لا تعريف بديل عن المنافسة والاستمرار[4].

---

[1]- Sapienza, H. J., 1992, "When Do Venture Capitalists Add Value?", *Journal of Business Venturing*, vol. 7, PP. 9/27.

[2] - هاله محمد لبيب عنبه"إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي "مرجع سابق .ص 43

[3] - Staley and R. Morse, Modern Small Industry for Developing Countries (New York: MacGraw-Hill, 1965).

[4] - جالن سبنسر هل، منشآت الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، ترجمة د. صليب بطرس، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1986)

1-6 روح المقاولة: كما يمكن أن ندرج ضمن هده المتغيرات ضعف روح المقاولة التي تعني قدرة فرد أو مجموعة من الأفراد على استثمار أموالهم وتقبل مجموعة من المخاطر بعرض منتجات في السوق بهدف تحقيق الربح، تعتبر روح المقاولة[1] مهمة من اجل الدخول في اقتصاد السوق الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المبادرة الفردية، غير أن هذه الأخيرة مازالت ضعيفة في الجزائر.

2- ثانيا: مشكلات تموينية: إن مسألة التمون بالمواد الأولية والتزود بالمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل احد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي اثر على تموين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف (والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال. [2]

ولقد تأثرت المؤسسة الجزائرية من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون أية مراقبة مما أدى إلى ظهور ظاهرة الاستيراد الفوضوي التي عمت كل شيء كغياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية التي تستورد والذي من شأنه رسم خريطة اقتصادية واضحة المعالم لتوطن المؤسسات والمنتجات المحلية ومن ثم وضع ما يلزم من سياسة حمائية [3].

3- مشكلات تمويلية: تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات جمة في مجال التمويل الأمر الذي يمثل ذلك إشكالا حقيقيا ومن احد العوامل المعقدة التي تحد من تطور قطاع مثل هذه المؤسسات خاصة، فالتمويل يعتبر هذا المشكل من أكبر العراقيل خاصة على المستوى المؤسسات المالية و البنوك أين تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نفسها مجبرة للجوء إليها

---

[1] - غرفة تجارة وصناعة عمان، سبل دعم وتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان (مسقط: غرفة تجارة وصناعة عمان، دائرة البحوث والدراسات الاقتصادية، 1992) ص 10

[2] - Campbell, R.M. et L.B. Stanley (1988), *Economics: principles, problems, and policies*, McGraw-Hill Publishing Company, p. 51-55

[3] - Hideo Kikuchi, "Small Firms: The Little Mirades", Look Japan, Vol. 35, No. 408, March 1990, p. 17

بسبب نقص مواردها المالية غير أن هذه البنوك بل أن سلوك البنوك يبقى مخيفا إزاء الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة[1] فحتى وان سجل النظام البنكي بعض التحسن، إلا أن مشاريع الاستثمار لا تزال معطلة وآجال تنفيذها طويلة وفرص حصولها على تميل تبقى متذبذبة خاصة في ضل تردد البنوك تقديم قروض لمؤسسات تكثر بها المخاطر وتمتاز بالهشاشة وقد تعجز عن رد القروض بسبب عدم تمكنها من توفير الضمانات التي تطلبها البنوك،[2] وعدم انتظام التدفقات المالية الداخلة لتلك المؤسسات، مما يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبما أن البنوك العمومية تسيطر على 95% من حصة السوق المصرفي في الجزائر دون أدوات ضمان وتمويل مناسبين، بالنظر إلى:

الأراضي المخصصة للاستثمارات الجديدة غير مرفقة بعقود ملكية نهائية مما لا يسمح باعتبارها ضمانات قوية، وغالبا ما يقدم الخواص ضمانات ذات طابع عقاري، كما يمكن اعتبار أن الحد الأدنى للأموال الخاصة بالاستثمار مرتفع نسبيا وقد لا يكون في متناول المستثمر، حيث يخضع هذا الحد إلى نص تنظيمي خاص يتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 323/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 والذي صدر في الواقع تطبيقا لنص المادة 13 من المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار حيث حددت المادة الثالثة من هذا المرسوم التنفيذي الحد الأدنى للأموال الخاصة تبعا لمبلغ الاستثمار المزمع إنشاؤه حسب النسب التالية :

15% من المبلغ الإجمالي للاستثمار إذا كان هذا الاستثمار يقل أو يساوي مليوني دينار % .

20من المبلغ الإجمالي للاستثمار، إذا كان هذا الاستثمار يفوق مليوني دينار و يقل أو يساوي مبلغ عشرة ملايين دينار ثم 30 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار إذا كان هذا الاستثمار يفوق عشرة ملايين دينار وتصبح هذه المساهمات إجبارية عندما يتعلق الأمر باستثمارات جديدة كما تقضي بذلك الفقرة الأخيرة من نص المادة الثانية من المرسوم المشار إليه أعلاه.

فناهيك عن عدم توفر إحصائيات و بنوك للمعلومات الاقتصادية المتعلقة بالأسواق الوطنية (الأسعار، هوامش الربح تقوم البنوك بوضع جملة شروط معقدة وتعجيزية لا تستطيع أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاستجابة لها مما يعرقل مسار نمائها لتمويل مشاريعها أو حتى من اجل شراء مواد أولية أو تجديد العتاد وإقامة وحدات إنتاجية إضافية الأمر الذي ويقلل

[1] - Gibson, L. and Blake, 1992, "Venture capital and Economics Development,"Economic Development Review, vol. 10, PP. 41-46

[2] - Campbell, R.M. et L.B. Stanley (1988), *Economics: principles, problems, and policies*, McGraw-Hill Publishing Company, p. 51-55

من فرص التوسع والاستمرار للمؤسسة نتيجة عدم توفر التمويل اللازم لشراء الأصول الثابتة أو رأس المال العامل،[1] فحتى على مستوى البنوك الخارجية، تقف هذه المؤسسات عاجزة أمام الاستيراد من الخارج سواء تلق الأمر بمعدات وتجهيزات أو بمواد أولية ويعود السبب بعدم توفرها على العملة الصعبة.

- عدم تكيف النظام ومتطلبات البيئة الاقتصادية الحديثة ، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة، فان الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي كالمركزية في منح القروض بالإضافة إلى ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار[2].

إضافة إلى البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تستغرق معالجة ملف طلب القرض:

- من شهر إلى شهرين على المستوى الجهوي

- من 3 إلى 5 أشهر على مستوى المركزي، وحسب تحقيق قام به مركز الأبحاث (CREAD كشف أن من مجموع 775 مؤسسة طلبت قروض من البنوك فان 66% فقط تلقت جوابا بالقبول وان أسباب الرفض تركزت في:

- قواعد الحذر التي تطبقها البنوك ، أو نقص الضمانات...، بالإضافة إلى ذلك فإن عملية تجميع الوثائق التي يتطلبها طلب القرض حسب نفس التحقيق تستغرق 36 يوما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وان إجراءات التحويل تستغرق وقتا طويلا يتراوح بين 17 و 25 يوما وهي مسألة يرجعها أصحاب التخصص إلى محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية المتميزة بالقرارات المركزية، وغياب هيئات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمويل تنافسي كاف وهي نتيجة حتمية خطيرة يتحمل مسؤوليتها الجهاز المصرفي الجزائري المتميز بمحدوديته وعدم مرونته ومن تم انسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال الملائمة، وبالتالي أضحي هذا الوضع بتكاليفه الرسمية وغير الرسمية عائقا لتطور المشروعات؛ ناهيك عن عدم ابتعاد الجهاز البنكي الجزائري عن

[1] - Hajjar, B., 1989, Financing Small Business in Saudi Arabia, Doctoral Dissertation, Loughboro University of Technology, U.K

[2] - Gorman, M. and W. Sahlman, 1989, "What Do Venture Capitalists DO?, Journal of Business Venturing, vol. 4, PP. 231-248

التقليدية في منح القروض وعدم تمكنه من الانفلات من التعقيدات والبيروقراطية في التعامل ومختلف الملفات دون الابتعاد عن الإجرائية والوثائقية ذلك أن" الوساطة المالية والمنظومة المصرفية لم يكن بإمكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي[1]،

بحيث ظهرتا كأنهما تجاوزتهما الأحداث مما يساهم بشكل أو بآخر في تشجيع أنشطة المضاربة على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر الثروات ومناصب الشغل بسبب الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني، فبين هذا وذاك فلا ملجئ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اللجوء إلى التمويل الذاتي والمدخرات الشخصية وحتى الموارد المالية لأفراد العائلة كمصدر يضمن احتياجاتها المالية وهذا ما أثبتته واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بلادنا. كما لا يفوتنا أن ننوه باللجوء إلى التموّل من السوق غير الرسمية بسبب المشاكل والعقبات المتواجدة في قطاع التمويل الرسمي.

4- مشكل السوق الموازية: ارتفاع التكاليف الاجتماعية الخاصة بالمؤسسة الصغيرة أو حتى تلك المتعلقة العاملين كتكاليف التأمين والضرائب ومختلف تكاليف المواد الأولية والتجهيزات التي تتحملها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وشتى أنواع الرسوم المفروضة عليها من أجل إنتاج منتوج قصد تسويقه في السوق المحلي، تصطدم هذه الأخيرة بمنتجات أجنبية أحسن نوعية وأحيانا بمنتجات مصنعة محليا مقلدة وبتكلفة أقل تنافسها في حصة السوق دون أدنى شرعية قانونية، مما يتسبب في تحطيم مستقبل مثل هذه المؤسسات فضلا عن آثار السوق الموازية على الاقتصاد الوطني. وفي أحسن الأحوال تتوجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى النشاط بالقطاع غير الرسمي حيث تتركز الأنشطة غير الرسمية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة وغيرها بسبب الطابع الأسري الغالب عليها وهي تتشابه تقريبا والأنشطة الإنتاجية التي تتخصص فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ضوء الممارسة الرسمية فبالتالي فانه يجب التخفيف من المشكلات بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير وترقية هذه المؤسسات والتخفيف من مشاكل الضرائب والضمان الاجتماعي،[2] الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي

[1] - Lenzi, R., 1992, "Nontraditional Sources of Economic Development". *Economic Development Review*, vol. 10, PP. 11-19

[2] World Bank, Small Enterprises and Development In the Philippines: A Case Study (Washington D.C. World Bank, Staff Working Paper, No. 468) p. 165.

على حساب الاقتصاد الموازي بانخفاض عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة التي تحاول الآن التهرب من الكثير من الصعوبات والعراقيل التي تحد من نموها وتطورها. [1]

5- **مشاكل النظام الجبائي**: مما لا شك فيه أن التحفيزات الضريبية والجبائية وشبه الجبائية بل وحتى الجمركية تلعب دورا هاما في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحسين أدائها، تعتبر الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عاملا لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، و هدا ما استطاع إثباته الاقتصادي (Loayza,1996) [2]من خلال دراسة مسّت 14 دولة من أمريكا اللاتينية توصل من خلال تطبيق DYMIMIC إلى تحديد ثلاثة متغيرات مفسرة للقطاع غير الرسمي: ثقل الرسوم، ومختلف القيود المتعلقة بالممارسة والنشاط التي تصب في صالح القطاع غير الرسمي، بينما أن فعالية وقوة المؤسسات الحكومية فتلعب دور سلبي على هذا الأخير، وهي المتغيرات نفسها التي تعود في كل مرّة يتم فيها دراسة القطاع غير الرسمي، غير أن التحليل على المستوى الكلي لظاهرة القطاع غير الرسمي مقتصرة على إظهار الارتباطات بدلا من العلاقات السببية كما أنه لا يأخذ في الحسبان عوامل الاختيار الذاتية. وهناك من الدراسات السوسيو-نفسية المبررة لسبب اختيار الممارسة غير رسمية غير أن ما يهم في التحليل هنا هو الدراسة الاقتصادية وعليه فيمكن التطرق إلى التحليل من خلال الدراسات الجزئية.

فكما هو معلوم فان كثرة الضريبة تميت الضريبة خاصة في مرحلة الانطلاق ولذلك يجب أن تأخذ السياسات الضريبية خصوصية هذا القطاع بعين الاعتبار وذلك بمنحه مزايا خاصة، مع ضرورة معالجة قوانين أو بالأحرى نسب الضرائب والرسوم المطبقة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في طور الاستغلال والتي غالبا لا تستطيع تحملها من خلال البدء بمراجعة نسبة الضرائب على الأرباح التي يعاد استثمارها تم اشتراكات أرباب العمل والدفع الجزائي التي تثقل

[1] - Belarbi A., 2009 " De la précarité de l'emploi formel à la durabilité de l'informel en Algérie ", Revue les Cahiers du MECAS N° 7, Faculté des Sciences économiques, Université de tlemcen.

[2]- LOAYZA Norman V, 1996, "The Economics of the Informal Sector: A Simple Model and Some Empirical Evidence from Latin America", Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Vol 45 December, pp: 129-162.

كاهل المؤسسات. إلى جانب هذا تعاني أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ارتفاع تكاليف الإنتاج والمواد الأولية مما يعرقل نشاطها. [1]

أما بالنسبة للنظام الجمركي ففي كثير من الأحيان نجدها تمتاز بالبيروقراطية في طريقة التعامل مع المستوردين فمثلا المواد الأولية نجد بعضها حبيس في الموانئ والحاويات لعدة شهور بل ولعدة سنوات مما يؤخر عملية نشاط المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا تتواجد بداخل البلاد،و تحتاج لتجهيزات للانطلاق في نشاطها. [2]

6- **مشكلات إدارية:** في نفس الوقت الذي يتطلب فيه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا باعتباره قطاع ديناميكي يؤكد واقع بيئة الأعمال أن المستثمرين خاصة صغار المقاولين أن أشد المشاكل فتكا بمستقبل أعمالهم يرتبط أساسا بمشكل البيروقراطية المتجدر على مستوى الوكالات لا سيما عندما تقتضي المسألة تقديم ملف استثمار أو التحصل على أرض صناعية، فهذا المشكل أصبح من أكبر المشاكل التي تحطم إرادة المستثمرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بسبب الروتين وثقل الإجراءات الإدارية مما يزيد من تعقد وتعدد إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وصعوبة حصولها على الشكل الرسمي لها وذلك لغياب التنسيق بين الجهات المعنية بهذا القطاع، فالكثير من المشاريع عطلت وألغيت وتم التخلي عنها أو حتى لم يوافق عليها في وقتها المناسب مما ضيع على أصحابها فرصا اقتصادية لا تعوض، فحتى وان استثنينا بعض المستثمرين الوطنيين الدين يعرفون كيف يتكيفون مع الوضع ويتفادون بيروقراطية الإدارة وشتى العقبات إلا أن هده الأخيرة تبقى عائقا في وجه المستثمر الأجنبي وتحبط عزيمة العديد منهم. [3]

فالإدارة بصفة عامة لم تصل إلى المستوى المطلوب، فثقل طلبات المحيط الإداري وتباطؤ عملياته وتعدد مراكز القرار والمدة الطويلة لمعالجة طلبات المسير الاقتصادي وغيرها كلها عوامل سلبية تضايق المؤسسات الصغيرة خاصة والمتوسطة عامة[4] باعتبار أن نشاط المؤسسة الصغيرة

---

[1]-Zoltan Roman, "The Present Situation and Prospects of SMEs in the Eastern European Countries", The 6th International Conference on Small & Medium Enterprises (Seoul: World Assembly of Small & Medium Enterprises, 22 – 25 April, 1992) p. 8

[2]- S. Manjundan Small and Medium Enterprise: Some basic Development Issues, in UNMIDO, Industry and Development No. 20, p. 37.

[3]- أ. عبد الرحمان بن عنتر(واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية) مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .2002-2001 ص161.

[4]- Sahlman, W., 1990, "The Structure and Governance of Venture-Capital Organization", Journal of Financial Economics, vol. 27, PP. 473-521.

و المتوسطة الذي يتميز بالديناميكية يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا لا تزال الإدارة الجزائرية تعمل بنفس الدهنيات التي لم تهيأ أو لم تتهيأ لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معها بما تتطلبه من سرعة في إنجاز الإجراءات الإدارية هذا بالإضافة إلى عدم استقرار النصوص التشريعية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل على تدمير بالدرجة الأولى الاقتصاد، فالسرعة في إصدار النصوص واتخاذ القرارات لم تواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي.

فالمتمعن في قوانين الاستثمار المتتابعة يلاحظ أن السلطات الجزائرية اتخذت قرارات كبرى لتشجيع الاستثمار غير أن الواقع يثبت العكس حيث يوجد العديد من الممارسات المليئة بالصعوبات تثبط من عزيمة المستثمر وأصبحت هياكل الدولة تعيق الدولة نفسها في تجسيد إرادتها فبالنسبة لمرحلة تكوين المؤسسة مثلا فتستغرق الإجراءات وقتا طويلا من الزمن لا سيما من باب توثيق المؤسسة أين تستلزم الإجراءات الإدارية التوثيقية المرور بمسيرة محارب تم مسيرة مجالد بسبب التعقيدات وكثرة الوثائق المطلوبة . أما الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر فتقدر بـ 5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وبسنتين حسب المستثمر وذلك بمساعدة خبير، وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فان مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 6 أشهر و 3 سنوات حسب طبيعة النشاط .

فرغم إنشاء الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا أن المستثمر مازال يعاني من ثقل الإدارة ومن نفس المشاكل التي كانت قبل إنشاء الوكالة، إذ أن ممثلي الإدارات على مستوى الوكالة لا يقومون بالأدوار المنوطة بهم وذلك لضعف الصلاحيات الممنوحة لهم وللإشارة فان الوقت الذي يستغرقه انطلاق مشروع في ألمانيا يتراوح بين يوم و24 أسبوعا، أما في البرازيل بين 4 و 7 أسابيع أما اسبانيا فبين أسبوع و 28 أسبوعا والسويد بين 2 و4 أسابيع، ورغم التحسن الطفيف في مناخ الأعمال بالجزائر إلا أن المزيد من الإصلاح الإداري يعتبر ضرورة ملحة لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7- **مشكلات تسويقية:** في كثير من الأحيان ما تصطدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحقيقة السوق نتيجة النافسة القوية وبسبب نقص المعلومات اللازمة عن السوق وظروف التسويق ومن تم وضعية المنافسين ومختلف الفرص والتهديدات التي سبق وان أشرنا أليها أنفا، هذا

بالإضافة إلى مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية بدل المنتجات المحلية بسبب الجودة وتذبذب أسعار الخامات والكميات المعروضة من المنتوج المحلي تارة وتغيير مواصفات الخدمات الداخلة في التشغيل تارة أخرى مما يؤدي إلى عدم ثبات جودة المنتوج، أيضا أن غياب الشركات المتخصصة في مجال التسويق وقصور قنوات وشبكات التسويق أو حتى عدم الاهتمام الجدي بمتغيرات التسويق ومتطلبات الزبون الذي أصبح أكثر تطلبا وتسلطا، تعد محفزات كافية لتوجه الزبون إلى اختيار المنتوج الأجنبي. فبالإضافة إلى عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة بدراسة السوق من اجل تصريف منتجاتها لجهلها بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع يتحقق إهمال الإجراء بدراسات التنبؤ بالطلب على منتجات المؤسسة التي ترهن مستقبل المؤسسة الصغيرة بسبب نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية، كما أن هناك نقصا في المعرفة والخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق من جانب إدارة المؤسسة، إضافة إلى عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن السوق. أيضا أن ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتوج الوطني يجعل معظم المؤسسات عرضة لمواجهة قدر متزايدا الضغوط الحادة ذلك أن قوى التدويل و العولمة تضغط على الشركات بمختلف أنواعها و أحجامها بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مما يحتم بل ويفرض على غالبية هذه المؤسسات بالبقاء في حلقة أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة وصغر الأسواق المحلية التي تخدمها وقلة الديناميكية التكنولوجية[1]، وهذا ما أكدناه سابقا.

وتتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بنفس هذه الخصائص باعتبار أن معظمها حديث النشأة إذ تصنف أغلبية هذه المؤسسات من طرف الأجهزة التنظيمية والتسييرية الوصية عليها بأنها تحت المستوى الأدنى الاقتصادي المطلوب الذي يجب أن تتمتع به هذه المؤسسات في ظل متطلبات اقتصاد السوق، ويعود ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات والمشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق و ميكانيزمات لحماية المنتوج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار .

[1]- Stephen P. Davies and Others, Small Manufacturing Enterprises in Egypt, Economic Development and Cultural Chang. Vol. 39, Issue 2 (Chicago: The University of Chicago, 1991) p. 382

8- **مشـــاكل العقار**: تعتبر مسألة الحصول على العقار الصناعي أو أي مكان ملائم لإقامة مشروع من بين الشروط الأساسية الواجب توافرها حتى يتمكن أصحاب المؤسسات من توطين مؤسساتهم من حيث أن الحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا لأجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة وهذا ما يعتبر في ذات الوقت من أكبر العراقيل التي يواجهها أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إذ يضطر اغلبهم إلى تحويل مساكنهم لو رشات عمل و مصانع صغيرة تحمل كل المصاريف و الأعباء.

و لحد الساعة لا تزال قضية تحرير العقار الذي شرع فيه منذ سنوات أمرا معقدا، تهب فيه رياح العديد من النصوص التنظيمية بالإضافة إلى كثرة المتدخلين دون أن تكون لهم السلطة الفعلية لإنجاز القرار حيث يجد صاحب المؤسسة نفسه أمام العديد من الهيئات (وكالة ترقية و متابعة الاستثمار، الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، لجان ترقية الاستثمار....) والتي برهنت عجزها بسبب:

-غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي.

- عدم وفرة الأراضي الصناعية.

- غياب تسير المساحات الصناعية.

- سوء تسيير العقار الصناعي، أين تستحوذ بعض المؤسسات العمومية على مساحات كبرى في حين أن حاجتها الفعلية لا تتعدى 3 % منها، وقد بلغت الأصول المتبقية من المؤسسات العمومية عند تصفيتها 1.5 مليون م^2 من الأراضي غير المبنية و500.000 م^2 من الأراضي المبنية، هذا إلى جانب محدودية وتنامي ظاهرة المضاربة على العقار وتحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية، كالبناء مما تسبب في خلق ندرة أمام محدودية العرض وكثرة الطلبات على هذا العقار من جهة، ومن جهة أخرى وجود أراضي غير مستغلة قدرتها وزارة الصناعة بـ 15 % من المساحة الإجمالية للعقار الصناعي، [1] كما أن عجز التعليمة الوزارية رقم 28 المؤرخة في 15 مارس 1994 المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين عن تسوية مشكل العقار الصناعي ساهمت في تحويل مساحات لا بأس بها من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية وتجارية كما أنها عجزت عن توفير عقار صناعي

[1]- Ministère de la PME et de l'Artisanat d'Algérie (2008), Bulletin d'information économique N°12, Alger, p. 7-40.

قابل للاستغلال، ومن بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إنجاز وتنمية مشاريعها الاستثمارية هي مسالة العقار الصناعي فهناك:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة هذا دون الخوض و تبعيات الرفض غير المبرر للطلبات أحيانا.

- نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها[1]؛ وعدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط، أيضا هناك جملة من الاختلافات التي لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، بحيث أن هناك من التناقض في النصوص القانونية الخاصة بالعقار الصناعي ما يغني عن التساؤل فالملاحظ أن الدولة تريد منح تسهيلات من جهة بغية تحفيز وتشجيع المستثمرين من خلال منحهم أراض بأسعار منخفضة ومعقولة نسبيا، الأمر الذي يؤدي إلى خضوع هذه الأراضي للمضاربة، من جهة أخرى تريد الحكومة جعل الملكية العامة أكثر مردودية وذلك بالاعتماد على أساليب تسيير مختلفة.

-الأراضي لا تتبع جهة إدارية واحدة إذ نجد أن منح الأراضي الصناعية للمستثمرين يرجع في كل ولاية إلى لجنة تنشيط الاستثمارات، ويتمثل دورها في التنازل على أراضي الأملاك العمومية للمستثمرين المعتمدين من قبل وكالة ترقية الاستثمارات والتي تكون تابعة للبلدية وأراضي دومين وأراضي خاصة ..، ومن ثم فان مسالة العقار تخضع أحيانا لأكثر من وزارة نظرا لغياب إطار قانوني وتنظيمي يحدد طرق وآجال وكيفيات وشروط التنازل عن الأراضي كل هذا يحدث في كنف غياب قانون يجمل بوضوح كل الإجراءات المتعلقة بحيازة العقارات في إطار الاستثمار وهذا ما تأكده إحدى الدراسات التي قام بها البنك الدولي سنة 2002 أين اشتملت عينة الدراسة 562 مؤسسة وأفضت نتائج الدراسة إلى أن 38% من هذه المؤسسات استغرقت مدة 5 سنوات للحصول على العقار المناسب .

[1] - Document de stratégie 2002 – 2006 et programmes indicatif national 2002 – 2004 " partenariat euro-med ", Algérie, FMI, p. 10.

-أمن المنطقة الصناعية: تتوافر الجزائر على أكثر من 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة قدرها 14800 هكتار وتتراوح مساحة المناطق الصناعية ما بين 100 و 250 هكتار للواحدة غير أن معظم هذه المناطق تشهد وضعية مزرية لعدم توافر المناطق الصناعية على منشآت قاعدية ضرورية كالكهرباء، الماء، وطرق ووسائل الاتصال ناهيك عن غياب الأمن مما يساهم في نفور الكثير من المستثمرين، كما لا يفوتنا أن ننوه بأن الجزائر تحتوي على 449 منطقة نشاط تتربع على مساحة قدرها 7881 هكتار تقريبا تم إنشاء معظمها بقرار محلي (الولاية أو البلدية) دون تزويدها بجهاز تسيير وتبقى نسبة كبيرة من المتعاملين المتواجدين في هذه المناطق لا يمتلكون سندات ملكية ، كما تعاني هذه المناطق من ضعف التهيئة فمسألة عدم امتلاك سندات الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية، يجعل البنوك لا تعترف بالقوة القانونية للعقد الإداري الممنوح لملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] وبالتالي فهي ترفض بذلك قبوله كضمان لمنح القروض.

9- **غياب الفضاءات الوسيطة**: إن البورصة تشكل إحدى الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها فضاء إعلاميا و تشاوريا ففي الجزائر فعدم فعالية البورصة يفسر المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني بصفة عامة وصعوبة حصول المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة على القروض اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية خاصة القروض طويلة الأجل:

-فمن جهة يلاحظ أن سعر العملة ومعدلات الفائدة التي يقدمها النظام المصرفي فيما يتعلق بالقروض ذات تأثير سلبي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رغم انخفاض معدلات الفائدة للاقتراض حيث وصلت في السداسي الثاني لسنة 1997 إلى8% وكان من المفروض تطبيق إجراءات تخفيض أخرى لمعدلات الفائدة خاصة للنشاطات ذات الأولوية الواجب ترقيتها كما حدد المرسومين 07- 93 و 12– 93 وقانون المالية لسنة 1995 غير أن المنظومة المصرفية لم تكن جاهزة للقيام بهذا الإجراء. من جهة أخرى فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه صعوبات الاستفادة من التمويل بسبب ارتفاع معدلات الفائدة ونقص الأموال الخاصة والضمانات العينية خاصة تلك التي تشترط في بعض أنواع القروض والشخصية حسبما تتطلبه الصيغة

[1]- Tahraoui, M. (2008), *Pratiques bancaires des banques étrangères envers les PME algériennes : cas de la Société Générale Algérie*, Mémoire de Magistère ès-sciences économiques option finance et économie international, Oran, p. 156.

القانونية أو الحالة المالية للمؤسسة، فبين هذا وذاك فالمحابات وغياب الشفافية في منح القروض أمام البحبوحة المالية التي تعرفها البلاد يبقى رهانا صعبا يرهن مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين البقاء أو الاختفاء.

المبحث الرابع : أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: الدور الاقتصادي و الاجتماعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن هدف جل السياسات والاستراتجيات المعتمدة تصبو إلى إنشاء أكثر من مليون مؤسسة بحلول 2015 وخلق ما يزيد عن 6 ملايين منصب عمل جديد 1، ومع أن تحقيق هذا الهدف يبدو بعيدا المنال إذا ما نظرنا إلى نسبة إنشاء المؤسسات في السنوات الخمس الأخيرة، إلا أن المسعى يبقى ممكنا إذا تم مضاعفة الجهد من أجل اتخاذ التدابير والملائمة لتحسين البيئة ومناخ الممارسة الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير شتى الشروط الضرورية والمتطلبات اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع خاصة من خلال تسهيل عملية الحصول على التمويل بحيث أن صعوبة تمويل مثل هذه المشاريع يعتبر من أهم العراقيل التي تواجه عمليات الإنشاء والتأسيس في الجزائر بسبب رفض البنوك لتقديم قروض دون ضمانات، أيضا التخلي عن بعض الممارسات الإدارية كالضرائب وغيرها مما يشكل عقبات أمام مراحل الانطلاق خاصة بحيث أن اغلب المبتدئين لا يتم التعامل معهم ويفتقد البنك لمعلومات حول مدى وفائهم للتسديد، كما أنهم يفتقدون للخبرة مما يعرض المشاريع الممولة إلى المخاطر.

هذا ما أدى بالحكومة في إعادة النظر لإيجاد صيغ وآليات جديدة لتشجيع البنوك على تمويل مثل هذه المشاريع، سواء عن طريق الصندوق الوطني لضمان المخاطر أو في إطار صندوق الضمان لبرنامج ميدا الذي اقترحه الاتحاد الأوربي لتأهيل المؤسسات.

كما لا يفوتنا أن نقول أنه إدراكا من الحكومة للأهمية الكبرى التي ينفرد بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم خلق هياكل لتعزيز ودعم وتدريب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وتحديد أفضل المناطق من نقاط الضعف التي تعوق بقاء وحسن سير العمل هذه التعهدات، وتيسير البحوث ومنشئات الأعمال والشركات المالية المتخصصة (SFS) ، وإنشاء العديد من

1- نشرية المعلومات الاقتصادية ، العدد 10، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 2006، ص ص. 4-5

الأدوات الضرائبية والمالية،[1] لأجل خلق مساندة كبيرة لمثل هذه المؤسسات من قبل العديد من الهيئات تمثل صناديق مالية لقطاعات مختلفة ولتوسيع مجالات نشاطات هذه المؤسسات وفتح مجالات لاستقطاب العمالة ومنها ما يهتم بتأهيلها ومن بين هذه الهيئات والوكالات ما يلي:

1- المشاتل وحاضنات الأعمال:وهي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة و المتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2] وتأخذ ثلاث أشكال هي:

- **المحضنة:** وهي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات
- **الورشة:**الربط وهي هيكل دعم يتكلف بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية
- **نزل المؤسسات** :_ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث

أولا - أهداف المحاضن: وتسعى هذه الأنواع من الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي .
- المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة .
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل .
- التحول في المدى المتوسط إلى عامل إستراتيجي في التطور الاقتصادي.

1-2 وظائف المحاضن: وتتكلف هذه المشاتل بما يلي [3]:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع
- تسيير وإيجار المحلات.
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري .

[1] - Oliveira LIMA , Gestion stratégique des PME face au mande évolutif des affaires : une approche d'apprentissage systémique , 6éme congrès international francophone sur la PME, Montréal,2002, P02-08.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، الجريدة الرسمية العدد 13 ص 14.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 13، 2003، ص14

- تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ولجنة اعتماد المشاريع.

2- **مراكز التسهيل:** وهي "مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"

2-1 أهداف مراكز التسهيل :

وتسعى لتحقيق العديد من الأهداف منها :

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع.
- تسيير الملفات التي تحضي بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية .
- تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين البحث والكفاءات .
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

2-2 وظائف ومهام مراكز التسهيل: وتتكلف هذه المراكز بمهام عديدة أهمها [1]:

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاور العراقيل أثناء مرحلة التأسيس .
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

3- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة

[1] الجريدة الرسمية العدد 13 / 2003،ص22

والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية...

ويتشكل المجلس من الهيئات التالية : الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، اللجان الدائمة.

الجدول رقم 80 : نسب المساهمة مقابل مبالغ الإستثمار

مبلغ الاستثمار	قرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية		قرض بنكي	
		مناطق خاصة	مناطق أخرى	مناطق خاصة	مناطق أخرى
أقل من 1000000	%25	%5	%5	%70	%70
من 1000001 إلى 2000000	%20	%8	%10	%72	%70
من 2000001 إلى 3000000	%15	%11	%15	%74	%70
من 3000001 إلى 4000000	%15	%14	%20	%71	%65

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

إلى جانب الفوائد المذكورة هناك امتيازات أخرى يمكن الاستفادة منها:

3-1 فترة إنجاز المشروع: من بين هذه الامتيازات نخصّ بالذكر تلك المتعلّقة بالرسم على القيمة المضافة عند اقتناء التجهيزات الإنتاجية وكل ما يدخل في النشاط الاستثماري بشكل مباشر، أيضا تخفيض جمركي إذا تعلّق الأمر باستيراد هذه التجهيزات ويصل الامتياز إلى غاية تخفيض معدّل القروض البنكية بنسبة 50% و75% على التوالي لكل من المناطق العادية والخاصة بالنسبة لأنشطة الصيد والفلاحة والري.

3-2 فترة ممارسة المشروع: وتنحصر هذه الامتيازات في الإعفاء من دفع الرسوم العقارية ومختلف الرسوم كالضرائب على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدّة ثلاثة سنوات على أن تمدّد هذه المدّة إلى ثلاث سنوات أخرى إذا كانت مزاولة النشاط تتم داخل المناطق الخاصة.

4- **التقرير الخاص بنشأة المؤسسة المصغرة** :خلال فترة وجيزة استطاع الجهاز تحقيق نتائج جدّ ايجابية بحيث أن عدد الملفات التي يشرف على دراستها تتزايد سنة تلوى الأخرى لتشمل رغبة المستفيدين في العمل بشتى مجالات النشاط الاقتصادي[1]، غير أنّ معدّل التمركز ينفرد به قطاع الخدمات بنسبة تعدّت 52%، ليليه قطاع الفلاحة بنسبة 21,5%، ثم قطاع المؤسسات الحرفية وبعض الصناعات التحويلية الصغيرة بـ10,5% و 8,4% على الترتيب-(ANSEJ [2] (2003، حيث تعدى مجموع الملفات المطروحة على هذه الوكالة أكثر من 199523 ملف من بينها 177429 مشروع تمّ انتقائه لقدرته على توفير قرابة 490912 منصب عمل مباشر حسب ذات المصدر المشار إليه أنفاً، ومن بين عدد هذه المشاريع فان 58% أي ما يعادل 102495 ملف تم دراسته من قبل البنوك ليحض 57575 مشروع بقرار الموافقة على التمويل مما ساهم في توفير 146670 وظيفة، أما الجانب المتعلق بتكاليف تمويل هذه المشاريع الاستثمارية فإنها بلغت 87 مليار د.ج، 56 مليار د.ج مصدرها القروض البنكية، 16 مليار د.ج من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وهي قروض دون فوائد أما المبلغ المتبقي فتتمثل في مساهمات المستفيدين.

أن الجهاز يقدّم تحفيزا ت لتشجيع الاستثمار وذلك ما يظهر من خلال التخفيضات التي يمنحها على اقتناء بعض عناصر الإنتاج، والدي من شأنه الإسهام المباشر في تخفيض التكاليف ومن ثمّ قد تتمكّن هذه المؤسسات من خلق حصة سوق على الأقل في المدى القصير ولكن ما عسى أن تكون عليه بعد انقضاء فترة ممارسة في السوق التنافسي. هذه النقطة التي قمنا بتحليلها تتعلّق مباشرة بإجراء الدولة المتمثل في رفع عتبة الاستثمار من 4 ملايين إلى 10 ملايين د.ج، من هنا نتأكّد أن هناك مواجهة فعلية للبطالة من واجهة الاستثمار، ولكن وبعد المضي في إجراءات الانفتاح والاندماج في إطار المنضمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي هل ستتمكن هذه الاستثمارات الناشئة من البقاء والاسمرار في السوق؟ ثمّ هل ستتمكّن من المحافظة على حصّتها في السوق ومن ثم المحافظة على مناصب العمل المتوفّرة؟ في الواقع هذا ما نشكّ فيه!، كون أن الدول المنافسة تعاني من المنافسة نفسها.

ومن بين التسهيلات المعتمدة لتسهيل تسيير هذا الجهاز ما يلي:

[1] - LAMIRI Abdelhak, 1999, " Crise de l'économie Algérienne", ED: Les presses d'Alger, pp: 159-172.
[2] - www. ANSEJ.org.dz

- تخفيض حصص مساهمة الأفراد الشباب في رساميل المشاريع بمعدّل 5% و 10% بالنسبة إلى تلك المشاريع التي تقلّ تكلفتها عن 2 مليون د.ج أو أنها تساويها تمّ 10 مليون د.ج على الترتيب، بالإضافة إلى الاستفادة من الإعفاء الكلّي من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بتأدية الخدمات وكل ذلك يساهم في امتداد النشاطات الخاصة بالمشاريع المعتمدة، ويكون بذلك للبنوك مساهمة فعلية في إنجاح هذا الجهاز، وهذا ما لا يظهر إلا من خلال لجوئها إلى انتهاج لامركزية اتخاذ القرار في منح القروض،[1] مع التخفيض من مدّة دراسة المشروع إلى ثلاثة أشهر... ليكون بذلك دور الدولة في مواجهة البطالة من خلال الإنعاش الاقتصادي موفقا مع كلّ التحفّظات ذلك لأن الأمر يقتضي إلى جانب هذا:

- تحسين طرق سير سوق العمل بتعديل طرق طلب العمل حتى يسهل اندماج مكونات السوق ولمعالجة الإقصاء السلبي(المحسوبية والتوظيف على أساس المحاباة...الخ)؛

- إعادة النظر في السياسة التعليمية المنتهجة، هذه السياسة التي لا تزال بعيدة كل البعد عن متطلبات سوق العمل؛

- إدخال تعديلات على الإجراءات التي يتم من خلالها توظيف الشباب في القطاع الرسمي مع اعتماد برامج تدريبية وتكوينية ذات مستوى فنّي جيّد أو مقبول على الأقل تماشيا مع مقتضيات التوظيف الحديثة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول المتقدمة، فكلّما كان مستوى التكوين عالٍ كلما تضاءلت إمكانية الاستغناء عن الموظفين خاصة إذا كانت قوانين حماية العمل صارمة؛

فسياسة مرونة التوظيف المنتهجة من شأنها التأثير على استقرار مناصب العمل، الأمر الذي يعود سلبا على سوق العمل، وبالتالي فإن حتمية إعادة النظر في قانون العمل تصبح ضرورة مفروضة، كما يجب على السياسات التي تنتهجها الحكومة في مواجهة البطالة أن تكون قادرة على الانصهار حسب درجة المشكل الذي تكون بصدد دراسته، ولكي ينجح الفكر الكينزي الذي يربط البطالة بالطلب ينبغي أوّلا إدراج تعديلات على الأنظمة المسيرة للتبادل التجاري المتعلقة بالمناخ المناسب والمحفز للاستثمارات التي ستؤدي إلى تحقيق التوافق بين معدل النموّ الاقتصادي ومعدل خلق مناصب شغل دائمة، بدلا من بقائها مترددة حول الاستمرار في حماية

[1] - Barry, C., C. Muscarella, J. Peavy and M. Vetsypens, "The Role of Venture Capital, In The Creation of Public Companies". Journal of Financial Economics, vol.27, PP.447-471.

المنتجات الناشئة خارج قطاع المحروقات والتي تبقى غير مستغلة وغير مستفيدة من إمكانية تصديرها، وهذا يعني فتح مجال أوسع للمشاركة الأجنبية والاستثمار[1]الأجنبي بإعطاء أكثر مصداقية لاتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطة بالرّغم من تشاؤم وحساسية الكثير المتخوفة من تحول السوق الجزائري إلى سوق استيعاب للمنتجات الغربية مما يضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية بحجّة أن السوق ليس قادر على تحمل وزن التنمية الاقتصادية الأوروبية[2] وهو ما يجبر كثير من المؤسسات ويدفع بها إلى الانسحاب وتسريح العمالة ويتسبب في تفاقم البطالة ويزيد من حجم الضغوطات الاجتماعية، ومع هذا فان الكثير من الاقتصاديين يرون أن هذه الحجة ضعيفة والسبب في ذلك هو إهمالها لدور الدولة وإسهامها في تحسين الأداء الاقتصادي وتحفيز المؤسسات على مواجهة البطالة من خلال تهيئة السوق وتقوية القدرة التنافسية للمنتجات الناشئة أمام حرب الأسعار ومعالجة سياسة الإغراق مع السعي الدائم لحفظ التوازن المالي[3]، وتكملة لدورها فهي مطالبة بجلب اهتمام المزيد من الاستثمارات طويلة الأجل باعتبارها الأكثر قدرة على استيعاب العمالة باعتمادها على أساليب توظيف تأهيلي أقل نتائجه تنحصر على تخفيض بطالة خرّجي الجامعات[4]، وحتى تكون العملية ناجحة على جميع المستويات لا بدّ أن تدعّم بأكثر مرونة في النظام المالي أو البنكي.

أما من زاوية المواجهة الاجتماعية للبطالة نقول أن هناك ديناميكية اقتصادية مركّزة هادفة إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي خلال 2006-2009 ومن ثمّ تخفيف نسب البطالة وتحسين أوضاع سوق العمل، فهي إستراتجية قد تأتي أكلها خاصة على المدى القصير، أين تكون الدولة مطالبة بضخ المزيد من الحقن المالية، هذه المساهمات المالية التي لم تتعدى نسبها 0,7% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ممكن أن تكون أكبر خاصة وأن الوضع المالي الجزائري متيسّر وجميع المؤشرات الاقتصادية الكلية جيّدة، وما دامت الدولة عازمة خلال هذه الفترة على دخول اقتصاد السوق فعليها أن تهتم بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما سبق وأن أشرنا إليه بزرع روح المقاولة وتوجيه القروض البنكية نحو إنشاء هذا النوع من المؤسسات، كما يجب إنشاء ثلاثة أو أربعة مبادرات مثل جهاز ANSEJ، مع خلق منشئات عامة وخاصة منافسة، ففي كثير من

[1] -In le Quotidien d'Oran, " Algérie- UE " du 11 février 02, N° :2156, p: 03.
[2] -In le Quotidien d'Oran, " Algérie- UE " 14/02/02 N° :2159, p: 03
[3] - GIRAN jean pierre et GARNIER Roland, 1983, "politique de l'emploi", Ed: Economica, p:69.
[4] - In le Quotidien d'Oran " soyez nos Avocats pour que les Américains investissent plus en Algérie", du 18 SEP 2002 N° : 2342 (Us Alegria Business Countries), p: 04.

الدول فان منافسة المنتوج تعطي أفضل النتائج، والقدرة على المنافسة تعني القدرة على تشكيل حصة سوق ومن ثم خلق ميدان استراتيجي خاص بالمؤسسات ذات القدرة العالية على التكيف مع أكثر البيئات تعقيدا وهو ما يمثل أول خطوة نحو كبح امتداد القطاع غير الرسمي الذي أصبح يشكّل طوق نجاة من خلال دوره في تخفيف الأزمة. [1]

بصحيح العبارة نقول أن هناك طريقتين في مواجهة البطالة[2]، تعتمد الأولى على تعديل نمط سير سوق العمل بتحسين أدائه من حيث تعديل الأجور وتخفيض الحجم الساعي لمدّة العمل[3] إلى غير ذلك، في حين أن الثانية تنطلق باعتماد سياسة اقتصادية كلية تدخلية قصد إنعاش النموّ الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى خلق مناصب شغل كفيلة بمواجهة البطالة، وهو ما اعتمدته الحكومة الجزائرية غير أن العلاقة بين معدّل النمو الاقتصادي ومعدلات النمو في الشغل ليست صحيحة دائما أي أن تحقيق معدل نموّ ثابت ومستقر لا يترجم دائما بتوفير المزيد من مناصب الشغل وحتى وإن وجد معدّل النموّ هذا فانّه يبقى غير قادر على خلق مناصب شغل دائمة ذات دخل كاف، كفيل بتلبية كلّ الحاجيات الأساسية حسب ما أشار إليه وزير العمل وبعض من خبراء المكتب الدولي للعمل[4] ويضيف تقرير هذا المكتب الصادر تحت عنوان "النظرية" أن مؤشر الشغل يمكّن من دراسة العلاقة بين التزايد أو التراجع في كلّ من الإنتاجية والشغل، وبين النمو الاقتصادي المحسوب من خلال الناتج الداخلي الخام، لتخلص النتيجة إلى أنه عندما يتزايد الناتج بنسبة 1% فان الشغل الإجمالي لا يتزايد سوى بنسبة 0,3% مما يعني تراجع بنسبة 0,8% خلال 99-2003 عمّ كان عليه بين 95-1999، وهذا ما يمكن استنتاجه من اقتصاد الجزائر الذي لا تتعدى فيه النسب السنوية لنموّ الشغل الواحد 1%حسب إحصائيات الديوان الوطني بين 95-2000 هذا أمام التزايد في نسب نمو الناتج الداخلي الخام الذي يتعدى متوسط معدل نموه حسب تقرير الكناس 2005/ 3.5% بين 95-2000، ثم إذا علمنا أن معدّل النموّ في الشغل يساوي 4,6% ومعدّل نموّ الناتج 5% بين 2000-2005 حسب ذات المصدر، وبإدخال مؤشرات أخرى فان هذا التزايد في نسب النموّ يخص الأفراد المشتغلين لحسابهم، خاصة في القطاع غير الرسمي والمقصود هنا هو العمل غير الرسمي الذي تجاوزت نسبته 8%خلال

[1] - Adair, P. et C. Bounoua (2001), « Économie informelle en Algérie », Projet CMEP, 1999, p. 4-11.

[2]- DELAS Jean-Pierre, 1991," Economie contemporaine, chapitre emploi et chômage", p: 243.

3- Ibid, p: 245.

4- In el WATAN Economie, du 16 au 22 janvier 2006, N°: 41, p: 02.

نفس الفترة المحددة ويحدث هذا في بلد نسب نموّه مستمدّة من الصحّة الجيّدة لقطاع المحروقات،[1] من هنا لا بدّ لمعدل النموّ في الناتج الداخلي الخام أن يتماشى مع معدل النموّ في خلق مناصب الشغل[2]، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال سياسة النموّ.

المطلب الثاني: الأجهزة التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

1- **الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب** : أنشأ سنة 1996 هو عبارة عن جهاز يقوم بنمح الإعانات في إطار دعم و تشغيل الشباب التي يستفيد منها صاحب المشروع في شكل قروض بدون فائدة و ذلك وصاية لوكالة دعم وتشغيل الشباب .

2- **صندوق الكفالة لضمان إخطار القروض** : أنشأ في 09 جوان 1998 وهو جهاز يقوم على إخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع وهو موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC : ثم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم رقم 94/11 المؤرخ في 26 مايو 1994 ووضع قانونه الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/188، أين تم تحديد مدّة التكفّل بتعويض التأمين عن البطالة وكيفية حساب ذلك تممت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/189 المؤرخ في 06 جوان 1994، وبالإضافة إلى ما يقدمه من تعويضات متمثلة في التأمين على البطالة لمدّة تصل إلى 23 شهر[3] لفائدة العمّال المسرّحين ومساعدات مالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضررة من برنامج التعديل الهيكلي بشرط استيفائها على جملة شروط تمكنها من الاستفادة من هذه المساعدات، وهذا بمساندة الصندوق العام لضمان الاستثمارات وعدد من البنوك، بشكل مختصر وفي إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها فان مهام الصندوق الوطني تنحصر في:

- ضمان استمرارية بطاقة المنخرطين، مع ضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل التأمين على البطالة، غير أن هذا الجهاز يبقى غير فعّال في كبح الآثار السلبية النّاجمة عن

[1] - Henni, A. (1999), « Économie parallèle ou société parallèle?: de la survie au contrôle du pouvoir monétaire », *Politique Africaine*, no 60, p. 153-162.

[2] - الشريف رحماني، 1999، "الجزائر غدا"، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 106.

[3] - CNAC ACTION, 2001, lettre du Directeur Général, MEHREZ Ait Belkacem.

التسريح كما يشير إليه [الجدول رقم 81] بحيث أن الفرق بين عدد الملفات المودعة وبين تلك المستوفية لكامل حقوقها يبقى واضحا ولا يحتاج إلى تفسير؛[1]

الجدول رقم81 : يشير إلى تطور المستفيدين من برنامج التأمين/البطالة من 1997 إلى 2003-09-31

وضعية الملفات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	نهاية سبتمبر 2003
الملفات المودعة	108696	188007	192558	195279	196783	198379	199108
الملفات المقبولة	92151	164630	179127	183384	184311	186456	187619
الملفات القابلة للدفع	76385	154286	173360	178008	180154	183085	183894
الملفات التي استنفذت حقوقها	21845	42761	81139	126173	155102	169124	171825

المصدر: CNAC

- تسيير الأداء المقدم بعنوان الخطر الذي يغطيه إلى جانب المشاركة في تقديم المساعدة والدعم من خلال الاتصال بالمصالح العمومية القادرة على إعادة إدراج البطالين المستفيدين من أداء التأمين على البطالة في الحياة العملية؛

- يساهم في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفّل بهم من خلال الاتصال بالمؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، وذلك بتمويل جزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور، وتشخيص مجالات التشغيل ومكانه. بشكل مختصر نقول أن الجهاز يستهدف:

- فئات العاطلين المتراوح سنهم بين 35-50 سنة التي تستثمر في الأنشطة الصناعية أو الخدمات، باستثناء إعادة البيع في الدولة، كما يضمن الصندوق أيضا المهام التالية:

- قرض دون فوائد تتراوح قيمته بين 2 و5 مليون د.ج؛

[1] - شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، سوق العمل بالجزائر واثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية عدد خاص أزمة البطالة في الدول العربية المجلد العاشر، .المعهد العربي للتخطيط يوليو 2008 ص43

- المرافقة وتقديم الدعم لأصحاب المشروع؛

- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على اقتناء السلع والخدمات الخاصة بتحقيق المشاريع الاستثمارية ؛

- الإعفاء من حقوق تحويل النقل عن القيمة الناجم على شراء العقارات الناتج عن إنشاء المشروع ؛

- تطبيق معدل مخفض بنحو 5 % حول الرسوم الجمركية على السلع المدرجة مباشرة في تحقيق الاستثمار؛

4- الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعيADS : وفقا للمادة 126 من الأمر رقم 95-27 المؤرخ يوم 13-12-1995 المتضمن قانون المالية 1996، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-231 ليوم 29-06-1996 مؤسسة ذات طابع مخصص تحت تسمية "وكالة التنمية الاجتماعية"ADS[1]، و من مهامها الترقية والانتقاء والتمويل الكلي أو الجزئي لكل ما يلي:

- كل مشروع أشغال أو خدمات ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية المؤكدة، المتضمنة لنسبة عالية من اليد عاملة التي تبادر بها الجماعات المحلية أو أية وحدة عمومية من شأنها ترقية الشغل؛ وتنمية المؤسسات المصغرة، ففي إطار عملها فان هذه الوكالة تبحث وتطلب كل الإعانات المالية، الهبات والتبرعات أيّ كان نوعها ومصدرها، سواء كان مصدرها داخلي أو خارجي، المهم الاستعانة بما يمكنها من تجسيد أهدافها، وفعلا فعند تأسيسها تمكنت هذه الوكالة من ممارسة أنشطتها عبر عدّة مراحل وعلى عدّة مستويات:

- الهيكلة؛ وتجسيد برامج المنحة الجزافية للتضامن، التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة وأشغال المنفعة العامة ذات اليد عاملة الكثيفة، وعقود ما قبل التشغيل، بالإضافة إلى التنمية الجماعية والقروض المصغرة؛

- البحث عن موارد جديدة،[2] كل هذه المراحل سنتطرّق إليها تبعا للترتيب التالي:

5- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR : خلفية هذا الجهاز أكبر بكثير من التسمية الخاصة به بحيث تقتضي مهمته الأولى على العمل لتسهيل الحصول

[1] - ADS : Agence de développement social

[2] - وزارة العمل، الحماية الاجتماعية والتكوين المهني، "دليل الإجراءات"، ديسمبر 1997، ص:06.

على القروض المصرفية المتوسطة الأجل كضمان؛ بغية الاستفادة من الضمان لا بد أن يتوفر المشروع على ما يلي:

- خلق أنشطة اقتصادية جديدة؛
- تنمية وتوسيع نشاط اقتصادي قائم؛
- تجديد معدات المؤسسة...الخ.

6- **الصندوق الوطني لترقية الأنشطة الحرفية** FNPAAT: ويدعم الصندوق عمليات اقتناء المعدات والأدوات التي تستخدم في المؤسسات الحرفية والفن، فهو يصبوا من خلال مهامه إلى ما يلي:

- تجديد المعدات اللازمة لزيادة الإنتاج وتحسين الجودة ؛
- دعم الترويج ؛
- التدريب والتعلم من أجل الشباب ؛
- حفظ الأنشطة المهددة بالزوال والاختفاء.

7- **بروتوكول اتفاق مع هيئات وطنية مالية**: بتاريخ 2001/12/13 أبرم اتفاق بروتوكول[1] تعاون لترقية الوساطة المالية والمشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والبنوك العمومية، البنك الوطني الجزائري للفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك التنمية المحلية حين التزم مسئولي البنوك العمومية بالعمل أكثر للانفتاح على محيط المؤسسة، هذا الاتفاق يسمح خلال السنوات الخمسة القادمة بالوصول إلى 600 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة. خلق 6 ملايين منصب شغل كهدف بعيد ويعمل الطرفان على:

1. توفير شروط ترقية العلاقات السلمية بين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والبنوك العمومية الخمسة وهذا طبقا لقواعد المحيط المتعددة المحددة من طرف البنك.
2. توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة وقيمة مضافة ومنشئة لمناصب الشغل.
3. تفعيل توظيف خطوط القروض الخارجية عبر برنامج اتصال فعال و مباشر

1- رؤية استراتيجة جديدة لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مرجع سبق ذكره ص16-17.

4. تطوير منهجية موحدة وتشاورية وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة الملكفة بالشؤون الخارجية.
5. مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات القدرة المصدرة عن طريق تمويل ملائم.
6. تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة.
7. وضع برامج تكوينية اتجاه مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإطارات البنك حول إجراءات تقديم النفقات المالية وترقية الأعمال القيمة المضافة...الخ طبقا لبرنامج المحاسبة الوطني وذلك بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
8. وضع في متناول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض.
9. المبادرة بتحسين التعامل مع الزبائن البنك من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تنظيمهم على شكل نادي الأشغال كشريك البنوك العمومية الخمسة.

المطلب الثالث: وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت السلطات الجزائرية بتهيئة المناخ لتطوير الاستثمارات في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقامت بخلق مجموعة من الوكالات تهدف إلى ترقية الاستثمار وتطويره في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي:

1- وكالـــة ترقيـــة دعـــم الاستثمـــارات A P S I : تأسست وكالة دعم الاستثمارات بموجب المرسوم التشريعي رقم **12/93/** الصادر في **05/**أكتوبر **1993** المتعلق بترقية الاستثمارات [1] وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشئ لخدمة المستثمرين والمروجين، وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي وهي موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة يشرف عليها مجلس إدارة ويتولى شؤون عملها مدير عام يرأس جميع مصالحها ويتصرف باسمها ويمثلها بجميع المحافل الدولية والوطنية وأمام القضاء.

1-1- أهـــــداف الوكـــالة:

- وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات حول المحيط الاقتصادي الوطني والدولي.
- المشاركة في معظم التظاهرات والمؤتمرات الدولية للتعريف بمناخ الاستثمار في الجزائر.

[1] - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (الشراكة الأورو المتوسطية و أفاق التطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) ص 141 دفعة 2004/2003 جامعة سيدي بلعباس.

- تنظيم الزيارات والندوات للوفود الجزائرية نحو أهم الأسواق المصدرة للاستثمار في العالم.
- السهر على احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها مع الأدوات المعنية.
- منح الحوافز المرتبطة بالاستثمار.
- تجميع المعلومات والإحصائيات حول حركات الاستثمار ونوايا المستثمرين تحضير النشارات الترويجية وطباعتها وتوزيعها.

1-2- مجـــالات نشـــاط الوكـــالة:

- تنظيم مؤتمرات ولقاءات مهنية وندوات وأيام دراسية وإعلامية .
- نشر دليل المطبوعات عن فرص الاستثمار حسب توزيعها الجغرافي والقطاعي.
- القيام بأعمال الاستثمار والتوجيه في عملية إعداد الملفات وبحث عن التمويل والشركاء .
- مساعدة المستثمرين في الحصول على الامتيازات المتاحة في أنجاز المشاريع حسب طبيعة المشروع و موقعه الجغرافي. [1]
- ترقية المناطق المعدة للمشاريع و تجهيز المنشآت.
- السهر على الترقية التكنولوجية الاقتصادية والقانونية.
- البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية.

1-3- تقييم وكالة ترقية ودعم الاستثمارات : منذ دخول الجزائر فترة الإصلاحات وخاصة بعد صدور قانون الاستثمارات 1993 و حتى منتصف 1999 تم التصريح لدى الوكالة عن مشاريع استثمارية بلغت قيمتها أكثر من 2208 مليار دج أي ما يعادل 36 مليار دولار و يغطي هذا المبلغ حجم التمويلان اللازمـة للإقـامة 23000 مشروع يخلق حوالي مليون منصب شغل جديد و من بين هذه المشاريع هناك 262 مشروع للشراكة من المستثمرين الأجانب تبلغ قيمتها 1,7 مليار دولار وتخلق حوالي 33000 منصب عمل جديد، النسبة الأكبر من هذه المشاريع تم التصريح عنها خلال السنوات 99/68/97 و منها 40 % عام 1998 و23% في النصف الأول من عام 1999.

2- اللجنة المساعدة لتمركز وترقية الاستثمارات C A L P I: إن إنشاء هذه الوكالة على مستوى كل ولايات القطر الجزائري جاء مكملا لوكالة ترقية و دعم الاستثمارات.

[1] -ACTES, des assises nationales de la PME, ministère de la PME et de l'artisanat, janvier 2004, P 284.

2-1- **التعريـــف بالوكـــالة** : تأسست هذه اللجنة عن طريق التعليمة الوزارية الصادرة 1994/05/15 وغير المنشورة في الجريدة الرسمية وتعمل هذه الوكالة على المستوى المحلي فقط وتوفر الجو الملائم للمشاريع الاستثمارية التي تراها منعشة للاقتصاد الوطني خاصة في مجال العقارات.

2-2- **مهـــام الوكـــالة** :

- استقبال وتسهيل الطلبات المتعلقة بالحصول على العقارات سواء صناعية أو الفلاحية.
- إعداد ونشر المعلومات والإرشادات في شكل مناشير توضح القواعد والإجراءات حول كيفية توزيع الأراضي والعقارات .
- وضع تحت تصرف المستثمرين المعلومات المتعلقة بالعقارات المخصصة للاستثمارات والخصائص التي تمتع بها العقار من العراقيل وطبيعة النشاطات التي يجب الاستثمار فيها.

2-3- **تقييـــم الوكـــالة**: إن الحصيلة التي قدمتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى غاية سبتمبر 1999 أكثر من 13000 مشروع تم الموافقة عليه عبر التراب الوطني منذ إنشاء هذه اللجنة، نلاحظ أنه في الفترة الممتدة ما بين 1995 وحتى نهاية 1999 معدل توزيع الأراضي والعقارات هو 1300 عقار موزع على كامل التراب الوطني، مما يوضح المساحة الكبيرة الموزعة بتحقيق وإنجاز استثمارات هائلة لكن ما نلاحظه فهو العكس فالمشاريع المحققة فعلا تمثل 13020 مشروع والتي من المتوقع أن توفر 310.639 مشروع فقط خلقت 16331 منصب شغل.

3- **الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار A.N.D.I والهيئات المكملة لها**: هي مؤسسة عامة تملك شخصية معنوية واستقلالية مالية و لها امتدادات في كل الولايات وتنوع فتح فروع أو مكاتب تمثلها في الخارج.

فهذه الوكالة ظهرت إثر التعديلات التي مست التشريعات الاقتصادية في الجزائر بعد سنة 2001 والتي عملت على تعديل قانون الاستثمار في أوت 2001 والذي تمحور حول تطوير مناخ الآليات عمل الاستثمارات، ويمثل هذا التعديل في إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية للتطوير الاستثمار يضم الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار في الميدان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإصدار التراخيص.

3-1- مهام الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI : كما سبقت إليه الإشارة فالدور الرئيسي لهذه الوكالة ينحصر فيما يلي[1]:

- ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛
- تيسير أي إجراء إداري لإنشاء المؤسسات؛
- توعية المستثمرين الأجانب المحتملين؛
- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة استثمارات؛
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنين والأجانب؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يظم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة للاستثمار؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛
- ضمان لالتزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

4- الهيئات المكملة للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار: ترافق إنشاء الوكالة مع إيجاد مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها وهي:

4-1 المجلس الوطني للاستثمار: و يرأسه رئيس الحكومة وهو مكلف بما يلي:

- اقتراح إستراتيجية وأولويات الاستثمار.
- تحديد الامتيازات وأشكال دعم الاستثمار
- تشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات والأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات

4-2- الشباك الوحيد اللامركـزي: من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، تم إنشاء الشباك الواحد كجهاز لا مركزي لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار.

يتكون هذا الشباك، من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وعبر الشباك الوحيد فإن الوكالة الوطنية للاستثمار تقوم بإبلاغ المستثمرين، بقرار منح المزايا في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما، كما تسلم، كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار[1].

[1]- د. صالحي صالح (أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، العدد 2004/2003 ص 36.

ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لا مركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا، وأنشأ هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين. من ناحية المحتوى فهو يضم داخل الوكالة، ممثلين عن الهيئات والإدارات التي يتضمنها الجدول الموالي :

جدول رقم: (82) الهيئات والإدارات المشكلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال التوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه تسليم ملف لإيداع تصريحات منح الامتياز .....
السجل التجاري	المركز الوطني لسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت لسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الإمتيازات
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار.
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول البناء.
وزارة العمل	مديرية الشغل	تسليم رخص العمل للأجانب. إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل.
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الإنجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة.
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة
مصالح البلدية	مصالح البلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار.

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ، أوت 2002.

4-3- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية : أنشئت سنة 1994 وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة

[1] خصص برنامج من أجل خلق شبابيك لولاية وهران ، عنابة ، ورقلة ، البليدة زيادة عن الجزائر العاصمة.

المشروعات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية، وقد كان توزيع تلك التي أنجزت فعلا في نهاية 1999 (حوالي 500 مشروع) على الأنشطة كما يلي:

الجدول رقم : (83) توزيع المشاريع المنجزة على الأنشطة الاقتصادية

الصناعة	%25
الفلاحة	%8
السياحة والصناعة التقليدية	%03
البناء والأشغال العمومية	%38
التجـــارة	%10
الخدمات الأخرى	%15

Source: MINISTERE de la PME/PMI, Données globales sur le secteur de la PME P 9.

4-4 وكـــالة التنميـــة الاجتمـــاعية: وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان، والتي كان ومن أهم وظائفها نذكر :

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة[1].
- تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة. وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.

[1] - د. صالحي صالح (أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري)ص 36

5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

5-1 طبيعة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومهامها: لقد تم استحداث منظومة جديدة للقرض المصغر دخلت حيز التطبيق بداية سنة 2004 وتكفلت الوكالة الوطنية بتسيير القرض المصغر بمهمة تسييرها والإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغر بعد إنشائه عمليا خلال السنة الجارية الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك[1] و المؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة.

* تقدم اعتمادات و قروض دون فوائد لشراء المواد الخام اللازمة للمشروعات شرط أن لا تزيد التكلفة عن 30000 د.ج، فتقتصر المساعدات المقدمة من قبل الوكالة في دعم وتقديم الاستشارات المساندة تنفيذ النشاط والمشروع.

* يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة أنشطتها وهي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تقوم بالمهام الآتية:

* إدارة و تسيير جهاز القرض المصغر الذي يمنح للمواطنين بدون دخل أو ذي الدخل الضعيف غير الدائم في حدود مبلغ استثماري يساوي 50.000 و لا يزيد عن 4000000 دج

* تقدم القرض بدون فوائد والاستثمارات والإعلانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

* تتابع الأنشطة الاستثمارية في إطار التزاماتهم بدا فاتر الشروط

* إقامة العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل المناسب

* إبرام الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات من أجل الإعلام التحسين والتوجيه والمرافقة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر، ويسير الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة يديرها مدير عام.

5-2- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: إن الآلة الجديدة لجهاز القرض المصغر استدعت صدور القانون الخاص باستثناء صندوق لضمان المخاطر القروض المصغرة، يحل محل صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القرض المصغر، ويتكفل بضمان القروض التي

[1] د. صالحي صالح (أساليب تنمية المشروعات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري) مرجع سبق ذكره ص 38/37

تقدمها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق في إطار سقوف التمويل للاستثمارات المحددة حيث يصبح الصندوق الجهة التي تغطي الديون المستحقة في حالة عدم نجاح المشروعات أو تعثرها في حدود 85%.

و يتمتع الصندوق بالشخصية والاستقلال المالي ويتولى المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة لمساعدات مجلس الإدارة يضم ممثلي المؤسسات المعنية.[1]

6- **بورصـــات المنـــاولة والشـــراكة**[2] : البورصة هي جمعية غير ربحية تأسست شهر ماي 1993 من قبل الصناعيين ولأجلهم، وهي تحظى بدعم من قبل الحكومة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أيضا ما يمكن قوله فيما يتعلق بالبورصة أنها عبارة عن بنك للبيانات الصناعية وتمثل في آن الوقت شكلا من أشكال الاجتماعات المهنية، ولا يقتصر دورها على التقريب بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقط بل وحتى بينها وبين المؤسسات الكبيرة.

فعالية هذه التدابير المختلفة موضع التنفيذ لا تزال محدودة وتطرح عددا من أوجه القصور، لا سيما ما يخص تحسين بيئة الأعمال وتطوير البنية التحتية وإعطاء اهتمام أكبر لرأس المال البشري خاصة وأنه يمثل مصدر مهم جدا للنمو والتطوير والدعم . للقيام بذلك، ولأجل خلق منشآت ومنضمات أخرى لتسهيل عمليات خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة ولمزيد من الدعم الضروري لتحقيق مهمة تحيط بها الحواجز .

تتعلق المسألة بإنشاء 14 مركز لدعم ومساندة أصحاب المشاريع ومن بينها:

- الصندوق لتعزيز القدرة التنافسية الصناعية؛
- ميدا MEDA الأول والثاني، ورفع مستوى المؤسسات القائمة، برنامج تحفيز الاستثمار الهادف إلى إنشاء 200000 مؤسسة صغيرة و متوسطة عام 2012 .
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- الصندوق الوطني للتنمية الإقليمية وجنوب الجزائر؛
- الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية؛

[1] - د. صالحي صالح (أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري) مرجع سبق ذكره 40

[2] - رؤية إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ص 100-101

- الصندوق الوطني للتعليم والتكوين المهني؛

- الائتمان الصندوق الوطني لضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛ فالمشاتل موجهة بشكل حصري إلى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المركزة على تأدية الخدمات، وأمام العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قد وضعت واعتمدت تدابير لدعم استراتيجيات الدعم والمتابعة، من أجل حماية وتعزيز نسيج القطاع الصناعي المتعلق أساسا بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن بين هذه التدابير:

- تخفيف الجباية، وخفض ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات من أجل تشجيع الصادرات غير النفطية؛

- تيسير الحصول على القروض البنكية وغيرها من ترتيبات التمويل لإنشاء المؤسسات الجديدة، وتوسيع نشاطاتها خصوصا تلك التي تهدف إلى إضفاء المزيد من التجديد والابتكار،[1]

- تخفيض كبير في أسعار الفائدة؛

- تراجع الممارسات الإدارية والبيروقراطية والفساد؛

- تطوير الهياكل الجديدة والفنادق ومواقف السيارات، والفروع البنكية؛

- إنشاء خدمات المعلومات ومرافق التدريب والدعم المناسب لاحتياجات السوق .

- خلق مناطق جديدة للنشاط، والتي ينبغي أن تكون نماذج من حيث نوعيتها، مصحوبة بحملات إعلانية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب أيضا كما ينبغي لأنشطة المستفيدين أن تحترم مواصفات حددت سابقا يتم متابعتها من قبل السلطات المختصة؛

- ضمان أحسن التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية في منح التراخيص لإطلاق مشاريع بغية تعجيل وتسريع الإجراءات والقرارات الخاصة بتحقيق الاستثمارات ؛

- خلق مرقب Observatoire لسوق العمل وتتمثل مهمته في تعقب التغييرات الناجمة على العرض والطلب لمختلف الفئات كما يمكن أيضا من توفير المعلومات الضرورية في اتجاه القوى

[1] - Wetzel, W., 1992, "Roundtable on U.S. Risk Capital and Innovation", *Journal of Applied Corporate Finance*, vol. 4, PP. 48-78

العاملة في مجال التكوينين المهني والجامعي[1]؛ الأمر الذي يتيح فرص أكبر لمختلف الإطارات والإداريين لإتمام الدراسات والتكوين أو إعادة تدريبهم وغيرها ؛

- " بيع" صورة جديدة للبلاد في المناسبات المختلفة مثل المعارض التجارية باستخدام مختلف وسائل الاتصالات والدعاية وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشائها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة مهامها هي:

- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل على مستوى الطاقات والمناولات؛

- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية؛

- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية والصناعات المحلية؛

- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة؛

- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات؛

- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشيع أنشاء مؤسسات وصغيرة و متوسطة جديدة في ميدان المناولة؛

- ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي، الوطني والعالمي؛

- تنظيم الملتقيات حول مواضيع المناولة؛

- تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض.

7- **صنـــاديق الدعـــم**: تساهم الدولة على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة وضمن قطاعات وأنشطة متعددة ومن بين أهم تلك الصناديق نذكر:

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- الصندوق الوطني لتنظيم والتنمية الفلاحية؛
- الصندوق الخاص لتخفيض الفوائد؛
- الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات؛
- صندوق دعم الاستثمارات؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛

[1]- AGEFOS PME Rbone-Alpes, Manager le changement, changer le management, l'entreprise apprenante, chronique sociale , Lyon , 2001, P 35

- صندوق الشراكة؛
- الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية؛
- الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر؛

إضافة إلى بعض صناديق الضمان الخاصة للمؤسسات والقروض

8- **المنظمات المهنية و المالية**: تعزز الإطار التنظيمي والتوجيهي للاستثمارات الخاصة بهيئات ومنظمات عديدة متخصصة، أنشئت في صالح خدمة و ترقية هذا القطاع نذكر :

- **الغرفة الوطنية التجارة**[1]: إن الغرفة الوطنية للتجارة باعتبارها مؤسسة صناعية تجارية أصبحت بموجب القوانين التنظيمية بعد سنة 1988 تشكل نواة للإعلام ووسيط في الإجراءات القانونية الجديدة أصبحت تمثل إطار هام حيث يلتقي فيه كل من المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب. وقد انتظمت حسب فروع تشكل الإطار التقني والمهني للتنظيم والتشاور والتنسيق ودراسة جميع المسائل المرتبطة بسير مختلف الأنشطة الإقتصادية. وبمقتضى القانون الأساسي للفرقة الوطنية للنجارة فإنها كلفت بالمهام التالية :

- المشاركة في إعداد القرارات الإقتصادية التي تتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص فيما يتعلق باختيار الأنشطة التي ينبغي أن تشجع والتكامل الاقتصادي ولاسيما مع الاستثمارات العمومية.
- وفي إطار البرنامج العام للتجارة و على أساس الأوليات المقررة على الغرفة أن تعد برمجة تموين القطاع الخاص المنتج وتسهر على الغرفة أن تعد برمجة تموين القطاع الخاص المنتج وتسهر على تسييره وانسجامه و متابعة إنجازه. وفي هذا الإطـــــــــار يتميز التكفل بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص من قبل الغرفة الوطنية للتجارة بما يلي :

أ- **من ناحية الانشغالات** : تخفيف الإجراءات وتخفيف أجال الدراسة مع الحرص على إبقاء حجم المعلومات اللازمة للدراسة التقنية للمشروع علما بأن مشاركة المستثمرين في إعداد القرار تؤدي إلى شفافية أكيدة في دراسة ملفات الاستثمار.

1 C.N.C : la Chambre Nationale de Commerce

ب- من ناحية الطريقة: تتركز الإجراءات على لامركزية المستويات المختلفة لإتحاد القرارات التي تساهم في تحقيق الاستثمار.

- السلطات المحلية فيما يخص تسليم الأراضي المعدة لإقامة المشروع.
- البنوك فيما يخص القروض.
- الفروع التجارية فيما يخص استيراد التجهيزات و حاجيات التشغيل.

واستمرت الغرفة الوطنية في تأدية هذا الدور إلى غاية النصف الثاني من سنة 1992 حيث تم إلغاء دورها في مجال استيراد لسلع التجهيزية والمواد الأولية والنصف المصنعة للقطاع الخاص، وحل محلها لجنة تشارك فيها العديد من الوزارات تعرف بلجنة (ad hoc) شكله سنة 1992 وأخذت عاتقها فحص طلبات المتعاملين (خواص وعموميين) لتحويل الواردات التي يفوق مبلغها 100.000 دولار وفي حالة العكس فعلي المتعامل التفاوض مع البنوك[1].

وبموجب المرسوم التنفيذي 96-94 الصادر في 3 مارس 1996 تحولت الغرفة الوطنية للتجارة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة[2] CACI، أصبحت مؤسسة اقتصادية ذات طابع تجاري وصناعي، تسهر إلى جانب السلطات العمومية على تأدية المهام التالية :

- وضع في متناول المتعاملين الاقتصاديين بنك للمعلومات الاقتصادية.
- تقديم الاستشارة الاقتصادية، المالية والقانونية للمؤسسات الاقتصادية.
- التصديق على الوثائق التجارية كالفواتير والشهادات.
- البحث عن الشركاء الأجانب خاصة مع الاتحاد الأوروبي.
- التكوين وتأهيل المستخدمين لمختلف القطاعات.

- **الجمعيـــات المهنيـــة** : أقدم المتعاملون الخواص، بموازاة تدخل السلطات العمومية في تنمية وتطوير تدخل القطاع الخاص في المجال الحياة الاقتصادية (ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، بتنظيم وتوسيع تحركهم من خلال تأسيس العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية، وقد كان ذلك ممكنا بفضل القانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات المهنية الذي سمح بظهور هذه المنظمات[3].

1 CENEAP ; Etude sur la PME dans l'industrie en Algérie, op, cit, p10.

2 Ministère de la petite et moyenne entreprise, Actes des assises nationales de la PME, janvier 2004 p452.

[3] أشغال الندوة الوطنية حول المنضمات المهنية المنعقدة في 17 جوان 2001. عن : LIBERTE, 18 JUIN 2001, P 03.

حقا، فلقد أصبحت المؤسسات الخاصة تفضل التجمع عل أساس فرع النشاط الاقتصادي الذي يجمعهم أو الجهة التي يتواجد فيها الاستثمار. و تتلخص أهدافه فيما يلي :

- التفاوض مع السلطات العمومية حول اتفاقيات التأطير من أجل تطوير الإنتاج الوطني .
- تطوير العلاقات بين البنوك والمؤسسات الخاصة.
- تطهير محيط المؤسسات.
- التقرب من منظمات أرباب العمل للدول الأخرى من الضفتين الشمالية والجنوبية
- الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (برنامج MEDA)
- اقتراح حلول للمشاكل اليومية التي تشهدها المؤسسة الخاصة.
- المساهمة في اندماج المحترفين في مختلف فروع النشاط من خلال تبادل التجارب والمعلومات بين المؤسسات.
- فرض نقاش حول دور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والدّفع بالسلطات العمومية إلى الاهتمام بشكل فعلي و جاد بمطالب المقاولين داخل القطاع.

و من بين تلك المنظمات نذكر :

الجدول رقم :(84) الجمعيـــات والمنظمـــات المهنيـــة

الرمز	اسم المنظمة	سنة الإنشاء
CAP	. الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل.Confédération Algérienne du Patronat	-
CIPA	Confédération des Industriels et Producteurs Algériens. كنفدرالية الصناعيين و المنتجين الجزائريين.	1997
CNP	التنسيقية الوطنية لأرباب العمل Coordination National du Patronat ..	-
CSPA	المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريينConseil supérieur du patronat algérien.	-
CGEOA	Confédération Générale des Employeurs et Opérateurs Algériens. الكنفدرالية العامة لأرباب العمل الجزائريين.	1999
CNPA	Confédération Nationale du Patronat Algérien. الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين.	1990
CEIMI	Club des Entrepreneurs et Industriels de la Mitidja. نادي المقاولين و الصناعيين للمتيجة	1998
LIC	Ligue des Investisseurs de la Capitale رابطة المستثمرين للعاصمة	2001

2001	Association Nationale Des Industriels de la Céramique. الجمعية الوطنية لصناعيين الخزف.	ANICER
2001	Club des Entreprises et Organismes Certifiés ISO. ندي المؤسسات و الهيئات المصادق عليها ISO .	CEOCI
2000	ciation des Chefs d'Entreprises Asso جمعية مديري المؤسسات	ACE
1997	L'Union National des Agences Immobilières. الإتحاد الوطني للوكالات العقارية.	UNAI
1994	L'Union Algérienne des sociétés d'Assurances et de Réassurance. الإتحادية الجزائرية لشركات التأمين و إعادة التأمين.	UAR
-	Association de la Parfumerie, Cosmétique et Chimie. جمعية مواد التجميل، الروائح و الكيمياء.	APCC
1999	Association algérienne des femmes chefs d'entreprise. الجمعية الجزائرية لنساء مديري المؤسسات.	SEVE
-	Association de défense de l'Economie de Marché. جمعية الدفاع عن إقتصاد السوق.	ADEM
2001	Association Nationale des Exportateurs Algériens. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين.	ANEXAL

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل مختلف هذه الجمعيات بفضل تدخلها على رسم دورها في الخريطة الاقتصادية للبلاد، سواء بالتكامل مع القطاع العام أو الإحلال محله للتكفل الفعلي لمتطلبات التنمية، وكانت مطالبهم تعكس إلحاحهم على المساواة بين كل المتعاملين الوطنيين خواص و عموميين فيما يتعلق بتوزيع المواد الأولية والتموين، على أسس ومقاييس تستند على مبدأ الفعالية أو الجدوى الاقتصادية لا على قوانين المؤسسة، و من بين أهم مطالبهم. هو دعوة السلطات العمومية على تصفية القطاع العام عن طريق فتح المجال للمساهمة في رأس مال المؤسسات الاقتصادية، وذلك في إطار برنامج الخوصصة الذي ينتظر مباشرته مع السداسي الثاني من سنة 1995 بعد وضع الإجراءات القانونية و التنظيمية الخاصة به.

- جمعيـــة البورصـــة الجزائريـــة للمقـــاولة البـــاطنية و الشراكة: B.A.S.T.P

(L'Association Bourse Algérienne de Sous-traitance et de Partenariat)

في إطار الاهتمام بالتكامل الصناعي، و تحقيقا لمتطلبات السياسة الصناعية الشاملة تأسست البورصة الجزائرية للمقاولة الباطنية و الشراكة، حيث تعتبر الإطار الذي يتم فيه :

- الجميع مابين مختلف المتعاونين الاقتصاديين عموميين وخواص.
- مناقشة مختلف المشاكل دون قيود بيروقراطية.

وينتظر بفضل تنظيمها المستقل أن تشكل أداة عملية في مجال التعاون الوطني والجهوي والدولي، والتنظيم العقلاني لعلاقات المقاولة الباطنية والشراكة بين وحدات الإنتاج وذلك كبنك للمعلومات والتنشيط وترقية النشاط الصناعي. تهدف هذه الجمعية من خلال نشاطاتها المتعددة إلى تقديم المساعدات لمختلف الشركاء وخاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال :

1- القيام بتحقيقات صناعية بغرض دراسة إمكانيات المقاولة الباطنية في مجال الإنتاج والخدمات وقنوات التوزيع والمنافذ الموجودة والممكنة.

2- ترقية العلاقات فيما بين المؤسسات في مجال المقاولة الباطنية والشراكة على المستوى الوطني والدولي في جميع المجالات الاقتصادية.

3- ترقية الإنتاج الوطني من أجل المساهمة في إحلال السلع المستوردة.

4- الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية الموجودة والتي يتم إنشاؤها حسب حاجة الاقتصاد والمساهمة في العمل التنموي بتكثيف النسيج الصناعي.

5- مساعدة الأعضاء المنخرطين في مجال التوجيه حول مجالات الاستثمار من خلال المعلومات التقنية و الإدارية الضرورية.

6- عرض لخدمات تقنية في مجال التسيير بغرض تحسين طاقات الوحدات التي تقدم بالمقاولة الباطنية. و تشخيص المؤسسات من أجل إرشادها حول الإجراءات الضرورية التي يجب اتخاذها بغرض تحسين التسيير في المجال التقني و التكوين و التجهيزات.

7- تقدم الاستشارة المؤسسات في الميدان التقني والقانوني والتجاري والمالي وإعداد عروض للقيام بنشاطات المقاولة من الباطن.

8- تنظيم مشاركة المؤسسات الأعضاء في المعارض الوطنية والدولية للمقاولة الباطنية.

9- إصدار مذكرة إعلامية (المجال التقني والاقتصادي) حول فرض المقاولة الباطنية.

- **الجمعيـــة الجزائريـــة لإنشـــاء و ترقيـــة المؤسســـة** : (A.C.P.E)

L'Association Algérienne pour la création et la promotion de l'entreprise

كان كل من الطابع المركزي للتنمية، وغياب سياسة ديناميكية لصالح المؤسسة، وحرية عمل وفق قواعد السوق، الأسباب الأساسية التي عرقلت نمو وتطور المؤسسات الإقتصادية في الجزائر. وبالرغم من المساهمة الأخيرة في ترقية الاستثمارات عن طريق خلق نسيج صناعي عام بدون شك، إلا أنه لم يتمكن من الأسئلة الحالية، التي تعيق العمل التنموي والتي لها علاقة:

- بتوقف الطاقات الإنتاجية القائمة.
- الثقل الكبير للعبء الضريبي و الشبه الضريبي.
- عدم القدرة على تجديد عوامل الإنتاج.
- غياب إستراتيجية واضحة للنمو.

أمام هذه الوضعية جاءت الجمعية الجزائرية لإنشاء وترقية المؤسسة بغية توحيد الجهود في خدمة الأهداف المسطرة التي ينتظر منها وضع الإجراءات التي تسمح بالتكيف مع قواعد السوق والبحث عن الأساليب الأكثر مواءمة التي تسمح بتحقيق مستويات نمو مقبولة. كما تؤدي إلى تدعيم التعاون وترقيته بين المؤسسات على المستوى الوطني والمغاربي والدولي. وتدخل مهمة هذه الجمعية في:

أ- **ترقيـــة الشراكـــة** : (Promotion du Partenariat): يسمح الاهتمام الصناعي الحالي (الترشيد، التنويع، تعظيم الإنتاج، بناء نسيج صناعي، إنشاء مناصب عمل، إحلال الواردات عن طريق الإنتاج)، يضاف إليه التجربة المتراكمة للمتعاملين الاقتصاديين تسمح بدفع التعاون الإيجابي بين المؤسسات. وهنا تظهر الأهمية أمام المؤسسات/الصناعية الصغيرة المتوسطة لتحسين النوعية و توسيع تشكيلة الإنتاج.

ولمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تجاوز الصعوبات المرتبطة بالأعمال المتعلقة بالشراكة. فجمعية A.C.P.E سطرت مجموعة من الأهداف :

- تحسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتعلقة بالشراكة والتعاون الصناعي بين مختلف الأطراف.
- البحث والتعريف بالمتعاونين الصناعيين الأجانب والقيام بالاتصالات الضرورية.
- التحري عن المشاريع التي تحفز المتعاملين الأجانب وتوزيعها على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و الاتحادات المهنية.
- إقامة علاقات بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والهيئات التي تتدخل في اعدد عمليات التعاون الاقتصادي والفني.
- تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير عرض يتلاءم والطلب، البحث عن الدعم المالي لتحقيق المشاريع.

ب- إنشـــاء الفـــروع : تعمل جمعية A.C.P.E في إطار مهامها بترقية نشاط التعاملي وذلك من خلال إدماج عملية إنشاء مؤسسات مختلفة في إطار الإستراتيجية الشاملة لإعادة هيكلة النشاطات الإنتاجية، وبإشراك جميع الطاقات (القطاع العام و القطاع الخاص الوطني و رأس المال الأجنبي). ويتعلق الأمر أساسا بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها قطب للتنمية وذلك من خلال :

- ضمان علاقات ثابتة مع الهيئات الوطنية و الدولية للترقية الشراكة.
- تعبئة فرق المسيرين من إطارات و تقنيين لتقديم خبراتهم
- تطوير نشاطات التكوين و التأهيل لصالح المستثمرين.

- **الشركـــات المـــالية**: لقد فتحت التوجهات الجديدة في السياسة المالية الباب أمام الخواص والشركاء الأجانب لإنشاء مؤسسات بنكية خاصة.

أ- **الشركة المالية الجزائرية-الأوروبية**[1] (la Finalep): هي شركة جزائرية أوروبية للمشاركة برأس مال قدره 125 مليون دينار جزائري، أنشئت في 30 أبريل 1991 بين بنوك جزائرية (بنك التنمية المحلية 35% القرض الشعبي الجزائري 25%) إلى جانب مساهمين أوروبيين (الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي 24%، والبنك الأوروبي للاستثمار14%،

[1] SEKAK : Le Partenariat En Algérie "cadre institutionnel et réglementaire" Forum International du Partenariat et de l'investissement en Algérie .Hôtel Hilton "Pins Maritimes" 15an 18 Juin 1993.

ومؤسسة ألمانية للاستثمار 2.0 %)، وتمثل مهمة الشركة في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمشاركة الجزائرية-الأوروبية في كل مجالات النشاط الاقتصادي وذلك بالتدخل في:

- إنجاز دراسات ذات مردودية.
- البحث مصادر التمويل المشاريع.
- تقديم دراسات تقنية اقتصادية (التركيب المالي).
- و ضع قروض المشاكل و قروض على شكل حسابات جارية.

ب. شركة الخدمات المالية و الاستثمار[1]: (La SOFIN) : هي شركة مالية مختلطة، ورأسمالها ملك لشركة الاستثمار والتحويل الجزائرية (IFA) وأحد أكبر البنك التجارية الأوروبية، وتهدف هذه الشركة إلى تقديم خدمات مالية متعلقة بـ :

- ✓ تقديم معلومات و استثمارات في مجال إنشاء المؤسسات.
- ✓ تطور الشراكة الصناعية (Partenariat industriel)
- ✓ المساهمة في تمويل المشاريع.
- ✓ إعداد الدراسات التقنية والاقتصادية للمشاريع الصناعية لفائدة المتعاملين المحليين أو الأجانب.
- ✓ تعبئة الموارد المالية المحلية أو بالعملة الصعبة.

المطلب الرابع: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مثلها مثل أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة وخبرة واسعة في مجال التسيير والتنظيم وإدارة المشاريع الاقتصادية، الأمر الذي جعل من عنصر التكوين وإعادة تأهيل الطاقات المتوفرة ضرورة اقتصادية وذات أهمية إستراتيجية لترقية وتطوير قدرات وأداء عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تتمكن من مسايرة التطورات الفنية والتقنية، وهذا من خلال استيعاب الخبرات والتجارب والمهارات التكنولوجية الحديثة التي من شأنها أن تساعد على تحسين نوعية الإنتاج المحلي وتحديث أساليب العمل والتسيير إلى جانب الرفع من المستوى التقني والرسكلة التي تمثل ممرا حتميا للوصول إلى التأهيل الدائم.

[1]L.GOUMIRI ; Société de Service financiers et d'investissement. Symposium National sur les opportunités de financement dans partenariat et la PMI Organisé par prospeco-conseil les 9 et 10/11/1992 Hôtel El-Aurussi Alger.

1- **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها** [1]: إن تجاوز العقبات التي تعترض وتحد من التطور الملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب إعداد برنامج للتأهيل يشتمل على المحاور الأساسية التي تعالج المشكلات الكثيرة التي تواجه المستثمرين و قد حاولت الوزارة المكلفة بالقطاع إعداد هذا البرنامج الذي سوف نتعرض لأهم عناصره، و هو يتكامل مع البرامج القطاعية للوزارات و الهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة المؤسسية الاقتصادية، ويمتد لفترة 12 سنة يشتمل على مرحلتين هما:

- مرحلة التكييف و تمتد على مدى 5 سنوات؛
- مرحلة الضبط و تمتد على مدى 7 سنوات؛

و يسعى إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محافظتها على مكانتها في السوق الوطنية و ضمان حصة في السوق الدولية.

1-1- **أهـــداف برنـــامج التـــأهيل** : يهدف البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير و الإدارة، و الالتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة النوعية.
- ضمان استمرار وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الحفاظ على العمالة الموظفة والتخفيف من البطالة.

1-2- **المجالات التطبيقية لبرنامج التأهيل** : إن برنامج التأهيل ممول من قبل المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في طار تأهيل الاقتصاديات المحلية للاندماج في المنطقة الحرة الاورو متوسطية، وتتمحور عمليات التأهيل في مجالات عديدة على مستويين:

1-2-1- **مجالات التأهيل على مستوى المؤسسة** : من خلال تحديث أنماط التسيير والإدارة وتحديث وسائل الإنتاج المتقادمة وطرائق الإنتاج المستخدمة، وإتاحة الأعلام الاقتصادي اللازم سواء المتعلق بالقضايا الاقتصادية للمؤسسة او بالمحيط الخارجي للمؤسسة. ويشمل التأهيل للمؤسسات التي تمتلك إمكانيات معتبرة تساعد على نمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو

[1] وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002 ص 1.

الإقليمية، كما يمتد التأهيل لبعض الجمعيات ذات العلاقة مثل منظمات أوقات العمل...نظرا لدورها في الحوار مع السلطات العمومية وفي توصيل المعلومات والتوجهات إلى المؤسسات.

1-2-2- محيط المؤسسة لتكون أكثر استجابة لنموها وتطورها واستمرارها ومنها:

- المحيط القانوني والإداري والتنظيمي.
- المحيط العقاري.
- المحيط المالية والمصرفي.
- المحيط الجبائي وشبه الجبائي.

1-3- الهيئات المكلفة ببرنامج التأهيل: يتم تطبيق برنامج التأهيل بمعية مجموعة من الهيئات أهمها:

1-3-1- الصندوق الوطني للتأهيل: وهو تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية وأرباب العمل والنقابات ومن مهامه [1]:

- وضع السياسة العامة لتأهيل المؤسسات.
- تسيير الإعانات المقدمة في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- تقديم الإعانات المتعلقة بالتأهيل على ضوء القرارات الصادرة عن اللجان الجهوية للقيادة .
- الإشراف والمتابعة لأنشطة وأعمال اللجان الجهوية.
- المشاركة في تمويل عمليات التأهيل التكنولوجي .

1-3-1- اللجان الجهوية للقيادة: وتتكون من مكتب التسهيلات والتدعيم ومكتب التأهيل وتحتوي على خبراء ومتخصصين ممن لديهم القدرة الفنية والمهنية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل، وتتوزع اللجان الجهوية للقيادة على عشر مناطق جهوية تظم جميع الولايات حيث أن أهم مهمة لها تنحصر في مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل وتحديد أفضل طرق التمويل بما فيها مهمة تقديم قرارات التأهيل.

2- برامج التعاون الدولي: تمثل الشراكة أحسن فرصة للتعاون من أجل ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والوصول إلى تحقيق هذه الأهداف. وذلك أنه من خلال

[1] برنامج التأهيل، مرجع سابق، ص8

الشراكة يمكن الاستفادة من تجارب الطرف الخارجي الأجنبي، خاصة تجربة الدول المتقدمة في مجال التسيير والتنظيم ونقل المهارات وإدارة الأعمال التي تعد تجربة رائدة ومثمرة.

بإضافة إلى هذا يمكن للشراكة أن تمثل حلا مناسبا لمشاكل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من حيث الحصول على التمويل والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة ودخول الأسواق الخارجية وتعزيز مكانتها في السوق الداخلي، كما ستسمح لها بإعادة هيكلة رأس مالها من خلال انفتاحه على الغير.

كما أن الشراكة تشكل أيضا مفتاحا لتطوير منتجات جديدة ناتجة عن الطلب الداخلي المتزايد للمواطنين على السلع التي تستورد بالعملة الصعبة، والتي بإمكان إنتاجها في الداخل. وفي هذا المجال خطت الدولة خطوات جد مشجعة تمحورت أساسا حول تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والتقني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تشجيع الشراكة مع شركات ومؤسسات أجنبية والعمل على تبادل وفود المتعاملين الاقتصاديين إلى جانب تعبئة التمويلات الخارجية لتوسيع القروض لصالح المستثمرين الجزائريين وتحسين التقنيات التسييرية والفنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا بواسطة عمليات التكوين ونقل الخبرات الأجنبية.

وعلى الصعيد الميداني تم وضع عدة برامج للتعاون الثنائي مع الشركاء الأجانب من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجالات تكوين، المعلومات، الاستشارة، ... الخ على ضوء الخبرة والمهارات والمساعدات التقنية والكيفية التي يمكن أن تساهم بها هذه الدول في تفعيل دور هذا القطاع الحيوي في المحيط الاقتصادي، ومن بين أهم الأعمال المسجلة ضمن هذا الإطار يمكن ذكر :

2-1 التعاون الجزائري الألماني (برنامج التكوين والاستشارة): بالتعاون مع الطرف الألماني تم تسخير من الطرف الألماني غلاف مالي قدره 3 ملايين دوتش مارك ألماني قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية عامة من الناحية التنظيمية والتسييرية.

يخص هذا البرنامج (برنامج التكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أبريل 1988 تكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا سيتولون بدورهم مستقبلا تكوين

وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر. ويعتبر هذا المشروع بمثابة مشروع يخص مجال الاستشارة والتكوين حيث سجل ضمن برنامج التعاون الجزائري الألماني التقني والتكنولوجي الذي هو الآن في مرحلته الثانية، ويهدف هذا المشروع أساسا إلى وضع شبكة مؤهلة للاستشارة ومجموعة من المكونين للمصالح المشرفة على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ويهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية :

يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية ومنافسة المنتج المستورد ودخول الأسواق الخارجية أما الأهداف المباشرة فتتمثل في:

* خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة والتكوين في مجال إدارة الأعمال والتسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

* دفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للجوء إلى خدمات مراكز الدعم. ويخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نوعين من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1 – المؤسسات المتوسطة الصناعية التي توظف (50 – 250) عامل والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية :

- الصناعات الغذائية
- الصناعات الحديدية، ميكانيك وكهرباء (ISMME)
- الصناعات الكيماوية والصيدلانية.
- صناعة مواد البناء.

2 – المؤسسات المصغرة والصغيرة التي توظف (1 – 10 عامل) الشباب المؤسسون الجدد للمؤسسات والمستفيدين من إجراءات الدعم الخاصة بوكالتيL’ANSEJ ، L’ANDI .

- تكوين مستشارين ومكونين وخلق إطار جيد للاستشارة مختص في إدارة الأعمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (من 4 إلى 5 مستشارين لكل مركز دعمك).
- تكوين قاعدة حول الاستشارة. وإضافة إلى هذا المشروع هناك مشروع تعاون في الأفق مع الطرف الألماني في إطار الشراكة والتعاون يقدر بـ 2.3 مليون دوش مارك يخص ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2- **برنامج التعاون الجزائري والاتحاد الأوروبي:** بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي تم الاتفاق مع هذا الأخير بأن يتكفل بتمويل برنامج خاص يخص تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يقدر غلافها المالي الإجمالي حوالي 66.445.000 يورو منها 57 مليون يورو رفع عنها التجميد لفائدة البرنامج. وبموجب الاتفاق المبرم بين الطرف الجزائري والاتحاد الأوروبي تتولى لجنة مختصة مكلفة من الاتحاد الأوروبي بمتابعة سير البرنامج منذ أكتوبر 2000 بالجزائر، تعمل هذه اللجنة المختصة بالتنسيق والتعاون مع المصالح التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المكلفة بمقتضى الاتفاق المالي المبرم في 1999 بين الحكومة الجزائرية واللجنة الأوروبية.

2-2-1- **أهداف البرنامج** : يهدف البرنامج إجمالا إلى تحسين مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة الجزائرية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما عن الأهداف الأخرى للبرنامج يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في مجال التكوين والاستشارة والمعلومات... الخ من أجل تحقيق أفضل اندماج لها في اقتصاد السوق.
- تحسين طريقة الحصول على المعلومات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأصحاب المؤسسات ومختلف المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.

2-2-2- **النتائج المرتقبة من البرنامج** : تحسين القدرة التنافسية لحوالي 3000 مؤسسة صغيرة و متوسطة من خلال الرفع من قدرتها التقنية في مجال الاستشارة، تكوين المعلومات ... الخ.

- تأهيل أنظمة جديدة للدعم تتولى تقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير شبكة وطنية للمعلومات تتولى مهمة تسيير وتوزيع مختلف المعلومات الاقتصادية، المالية، التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

3- **برنامج ميدا:** لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها القطاع تؤتي ثمارها وخاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف وليس على ذلك أدل من برامج ميدا المندرج في إطار التعاون الأورو- متوسطي من خلال منح مساعدات إضافية إلى ممنوحات

البنك الأوربي للاستثمار والدول المؤهلة للمساعدة هي تسعة من بين اثني عشر شملها برنامج ميدا الذي انشأ سنة 1995 وهي :الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، تركيا السلطة الفلسطينية ويتدخل برنامج ميدا للمساعدات المالية ففي مجالات كبرى للنشاط الاقتصادي هي:

- دعم التعديل الهيكلي خاصة التوازن السوسيو - اقتصادي بما فيها التعليم، الصحة، التنمية الريفية

- الانتقال الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص؛

- تدعيم المجتمع المدني تمويل المنظمات غيرالحكومية والجمعيات كما أن هناك مزايا لتوحيد العملة " اليورو " وهي:

- تكلفة المعاملات مع الخارج وبصفة خاصة الدول الأوربية ستكون أقل من التعامل بعملة واحدة أقل تطور من التعامل بأكثر من عملة.

- تنويع الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية إلى عملتين أساسيتين يمنح حرية الاختيار في استخدام هذا الاحتياط ويعطيه مزيدا من الأمان والاستقرار.

- إعطاء فرصة أكبر للمصدر المستورد للمقارنة بين مختلف الأسعار في مختلف المواقع التي تتعامل بعملة واحدة.

- رفع مستوى المنافسة وتحسينها في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يسمح لها بالتأقلم ومتطلبات اقتصاد السوق وتسهيل الوصول إلى المعلومات والمتعاملين ورؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم تفعيل برنامج ميدا بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له؛ إذ وانطلاقا من هدفه المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها تم تحقيق إلى غاية جوان 2004، حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر وكذا إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20مليون أورو سيحسن ظروف حصول المؤسسات على القروض.

الجدول 85 برامج التعاون ميدا للإتحاد الأوربي [1]

القيمة بملايين الأورو

اسم البرنامج	القيمة
دعم نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمناعات الصغيرة و المتوسطة	57
دعم إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة	38
دعم تحديث القطاع المالي	23.25
دعم الجمعيات ا لجزائرية للتنمية	5
دعم الصحفيين ووسائل الإعلام الجزائري	5
دعم تحديث الشرطة	8.20
دعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية المحلية بمستوى شمال شرق الجزائر، دعم الشبكة الاجتماعية	50
دعم تسوية قطاع السكن الاجتماعي	13.28
إزالة التلوث الصناعي (تخفيض الفوائد)	10.75
أموال مخاطر بها	11
دعم إصلاح المواصلات والخدمات البرية وتنمية مجتمع الإعلام	17
دعم عملية تسوية نظام التكوين المهني	60
دعم اعمار المناطق المتضررة من أعمال الإرهاب بمستوى 6 ولايات شمال شرق الجزائر	30
التعاون في قطاع التعليم العالي	8
المجمـــــــــوع	336.48

[1] مجلة الإتحاد الأوربي – الجزائر ربع قرن من التعاون ص16

الشكل 04 : برامج التعاون ميدا للإتحاد الأوربي [1]

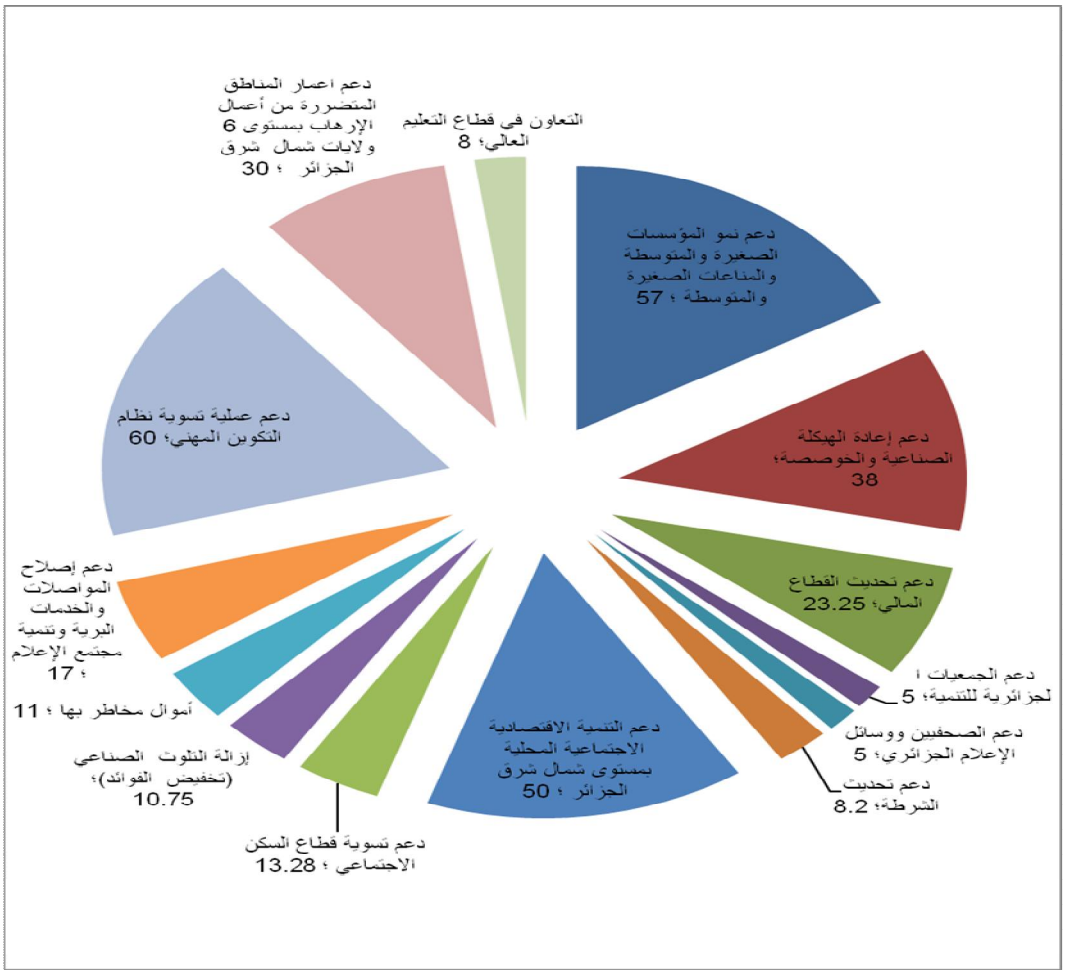

4- **برنـــامج تنميـــة وتطويـــر بورصـــات معالجة المعلومات** : في إطار المشروع الأورو متوسطي (EUMDIS) الذي يعد أكبر مشروع أنجز من طرف اللجنة الأوروبية من أجـــل تنمية المجتمع الدولـــي في مجال المعلومات، اقترحـــت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة برنامجـــا يخـــص إنشـــاء بورصـــة أورو متـــوسطية للتعـــاون ومعـــالجة المعلـــومات (Une Bourse de sous Traitement) ضمن إطار التعاون الأورو متوسطي بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يخص توفير وتبادل المعطيات ذات الطابع الاقتصادي في إطار تدعيم التعاون الاقتصادي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط.

[1] مجلة الإتحاد الأوربي – الجزائر ربع قرن من التعاون ص16

هذه البورصة من شأنها أن تتقدم على شكل موقع على شبكة الانترنيت يحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية الخاصة بوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط.

في إطار البرنامج تم إنشاء 04 بورصات لمعالجة المعلومات على مستوى التراب الوطني (شرق، غرب، وسط ، جنوب) مهمتها توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الجهات من الوطن بموجب اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر واللجنة الأوروبية حتى تستفيد كامل بلدان البحر الأبيض المتوسط من مشروع هذا البرنامج (EUMEDIS) . وقد تم إنشاء هذه البورصات على شكل تعاونيات طبقا لما نص عليه القانون رقم 90 – 31 الصادر في 4 ديسمبر1990، تمثل بورصات معالجة المعطيات والتعاون (BSTP) فضاءات وسيطية للمعلومات ومؤشرا هاما لتنمية نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤدي المهام التالية:

- معاينة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتوعية مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- إحصاء المؤسسات المتوفرة وتكوين بنك للمعلومات الاقتصادية من خلال معالجة مختلف المعلومات المتحصل عليها من عند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعامل مع العرض والطلب الوطني والدولي في مجال معالجة المعلومات والتعاون.

5- التعـاون الجزائــري الكنــدي : في إطار صندوق تطوير القطاع الخاص، تم تخصيص غلاف مالي[1] قدره 10 ملايين دولار كندي من طرف هذا الشريك من أجل تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية، دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتمكينه من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجه، ففي إطار هذا التعاون فقد تم تجسيد 72 عملية :

* 60 **عملية** خصت المؤسسات في كل القطاعات لاكتساب الخبرة والمساعدة التقنية والتكوين وكذا الاستشارات في مجال التنظيم والتسيير مع التركيز أكثر على قطاع الصناعات الغذائية.

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جويلية 1998، ص9 ، 10.

* 10**عمليات** خصت المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي كلجنة مراقبة أعمال البورصة ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها وبورصة التنمية والشراكة.

* 02**عملية** خصت علاقات العمل للمقاولين الاقتصاديين لكلى البلدين.

6- **التعاون الجزائري الأسباني:** بغية تكوين تقنيين وإطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع الجلود وهذا قصد تمكينهم من اكتساب تقنيات الإنتاج والتسيير الجديدة والمعمول بها في هذا البلد.

7- **التعاون الجزائري الجنوبي الإفريقي:** حيث تم تسجيل أعمال تأهيل تقني وتسييري تخص فروع الرخام والصناعة المنجمية وكذا إنجاز دراسة من أجل وضع نظام إعلامي اقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع هذا الشريك. وتجدر الإشارة إلا أنه فيما يخص الجانب المالي لترقية وتطوير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم تسجيل خط قرض خاص لهذا القطاع خلال انعقاد اللجنة المختلطة الأولى مع الطرف الجنوب الإفريقي.

إلى جانب هذا فقد تم تنظيم العديد من الملتقيات مع الأطراف الإيطالية والمصرية والصينية والفيتنامية والهندية والجنوب إفريقية دارت كلها حول محاور متصلة ومتعلقة بالتجارب الأجنبية في ميدان التسيير وتقنيات التصدير وتحسين نوعية المنتج والتصميم والدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا عبر مختلف جهات الوطن.

الخلاصـــــــة:

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية دورها المحتشم في إنعاش الاقتصاد ودفع عجلة النمو من خلال مساهمتها الفعالية في الاقتصاد الوطني، حيث كل المؤشرات كانت لصالحها، وهذا ما دفع الدولة إلى مضاعفة جهودها من خلال إصدار مجموعة من القوانين وخلق مجموعة من الوكالات حتى تهيئ الجو المناسب لتطويرها و ترقيتها وبالفعل فبعد كل عملية تحفيزية من طرف الدولة تظهر هذه المؤسسات استجابة فعالة وتحقق أحسن النتائج.

ولكن بالرغم من كل هذا بقيت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من بعض المشاكل والعراقيل التي تقف في وجه تطورها وتعمل على إعاقة نشاطها وحتى إلى انسحابها من السوق لعدم قدرتها على الاستمرار، مما سيعمل على فقدان العديد من مناصب الشغل وتراجع التنمية الوطنية في وقت يتطلب منا رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات خاصة في أفاق الانضمام إلى منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي أين سيكون عليها مواجهة المنافسة.

ولهذا يجب الاهتمام أكثر لهذا القطاع، ومحاولة التخفيف من هذه المشاكل واتخاذ إجراءات جديدة لدعمه وتطويره.

تمهيد:

تتلخص فكرة الدراسة أن محورها الأساسي هو محاولة التصدي إلى عدد من المشكلات و المصاعب المالية و الإدارية و التنظيمية و البيئية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الراهن .و باعتماد استمارة استبيانيه أعدت لهذا الغرض تم جمع و تحليل البيانات المرتبطة بتلك المشكلات بمساعدة عدد من الأساليب الإحصائية، و تحقيقاً لأهدافها سعت الدراسة إلى تقديم معالجات نظرية و تطبيقية تتضمن استعراض عدد من الدراسات السابقة، و خلصت إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها سريان مفعول% 66 من المشكلات المدروسة تعيق جميعها أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و التحديات التي تواجهها .

المبحث الأول: منهجية الدراسة و أسلوب جمع البيانات:

1- مؤشرات مشكلة الدراسة:

أشارت الدراسة الاستطلاعية تشكيلة متنوعة من المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تم تصنيفها وفق الآتي:

أ – المشكلات التمويلية و عبرت عنها العوامل التالية:

- قلة بل ندرة مصادر التمويل.
- رفض التعامل مع البنوك الربوية.
- عدم فهم الصيغ المتطورة في التمويل.
- صعوبة و طول إجراءات الحصول على التمويل.

ب – المشكلات الإدارية و التنظيمية من خلال العوامل الآتية:

- صعوبة إجراءات التسجيل و الترخيص و الشهادات.
- غياب تكنولوجيا التعبئة و التغليف و الإنهاء.
- ضعف الخبرة الفنية في الإدارة و التسويق.
- القيود و الصعوبات عند استيراد الخامات و مستلزمات الإنتاج.
- تقادم المكنات و الآلات.
- ارتفاع نسبة أجور الخدمات المقدمة من الدولة.
- صعوبة عقد اتفاقيات مع شركات كبيرة.
- قلة الاهتمام بجوانب الصحة و السلامة المهنية.

- انخفاض المستوى التعليمي للعاملين.
- ضعف قاعدة المعلومات عن الشركات الصغيرة، و بالتالي غياب التنسيق فيما بينها.

ج -المشكلات البيئية و تتضمن العوامل الآتية:

- استفحال النشاط الغير رسمي.
- التستر و الغش الصناعي و التقليد.
- العلامات التجارية المزورة بالنسبة للمواد الأولية و الأجهزة و المعدات الإنتاجية.
- دخول منتجات رخيصة الثمن و الجودة.
- عمليات التهريب.
- ضيق مواقع العمل و استحالة التوسع مكانيا.
- رداءة البنية التحتية حول هذه الصناعات.

2-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و ما تواجهه من مشكلات، من خلال مسح شامل لآراء المشتغلين فيها، بغية توجيه إداراتها عن آليات التصدي لها أو التقليل من تأثيراتها السلبية، انطلاقًا من فكرة أن عملية حصر و تحديد المشكلات يعد الأساس التمهيدي لاتخاذ السبل الكفيلة لتجاوزها أو تجاوز تأثيراتها السلبية.

3-نموذج الدراسة و فرضيتها:

للوفاء بمتطلبات التحليل المنهجي أقمنا نموذجا يعكس عددا من المتغيرات التي تصف المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق وجهة نظر المشتغلين، و تم بناء النموذج وفق طبيعة المشكلة المعروضة ليجري بعدها إقامة فرضية رئيسة مفادها " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تواجه مزيجًا من المشكلات التمويلية، الإدارية و التنظيمية، و البيئية) " أنظر الشكل رقم:05".

4-القطاع و العينة المشمولة:

لتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في أربع ولايات هي "سعيدة، البيض، النعامة و تلمسان" فمثلت العينة عددا من المؤسسات الصناعية و الخدمية و التجارية الصغيرة و المتوسطة الموزعة فيها ، فكانت بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشمولة قديمة التأسيس وتتمتع بالخبرة و الدراية في التعامل مع السوق المحلي، و قد امتازت بالوجود المستقر نوعا ما لمقومات نظم الإدارة و المالية، فضلا عن تمايز القطاعات التي تنتمي إليها.و البعض الآخر جديد النشأة.

5-أسلوب الدراسة و إطارها:

تضمنت أساليب الدراسة ما يلي:

1-الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الأسس النظرية للموضوع من خلال الدراسة المكتبية و بالاعتماد على ما تيسر من مصادر عربية و أجنبية.

2-أسلوب المقابلات الميدانية التي أجراها الباحث مع المستجيبين من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3-استمارة استبيانيه لحصر المشكلات التي أشارت إليها الدراسة الاستطلاعية.

6-أسلوب جمع البيانات و سمات العينة:

تعد الاستبيانات أو المسوحات الشاملة، الأداة المفيدة في حصر المشكلات من وجهة نظر المتعاملين معها يوميا، فتم اختيار عينة عشوائية شملت صناعات و متاجر و مؤسسات لتقديم الخدمات تقع تحت تصنيف صغيرة و متوسطة،" جدول رقم:87" و تم توزيع 300 استمارة إما عن طريق المقابلة المباشرة أو من خلال الزيارات الميدانية للباحث، كما تم إرسال بعض الاستمارات و استقبالها من خلال البريد الإلكتروني، (و استردت233 استمارة كاملة، أي أن نسبة الاستجابة الكلية بلغت 71 % "جدول رقم:88"، و كان لوضوح عبارات الاستمارة و رغبة و اندفاع المستجيبين الأثر الأبلغ في ارتفاع نسب الاستجابة، و يوضح "الجدول رقم:89" السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

لقد صممت الاستمارة وفق مقياس ليكرت الذي يضم خمس عبارات (اتفق تماما، اتفق، غير متأكد، لا اتفق، لا اتفق تماما و التي أعطيت الأوزان 1، 2، 3، 4، 5 على التوالي)، و قد ابتدأت بمقدمة و عدد من الملاحظات على الإجابة، ثم المعلومات الشخصية للمستجيب،

الشكل رقم 05: نموذج و خطوات الدراسة

الخطوة الأولى	**تحديد المشكلات التي تواجهها الشركات الصغيرة من خلال أساليب الدراسة**		
الخطوة الثانية	**المشكلات التمويلية**	**المشكلات الإدارية و التنظيمية**	**المشكلات البيئية**
	-قلة بل ندرة مصادر التمويل. -رفض التعامل مع مصارف ربوية. -عدم فهم الصيغ المتطورة في التمويل. -صعوبة و طول إجراءات الحصول على التمويل.	-صعوبة إجراءات التسجيل و الترخيص و الشهادات. -غياب دور أجهزة و هيئات الدولة. -غياب تكنولوجيا التعبئة و التغليف و الإنهاء. -ضعف الخبرة الفنية في الإدارة و التسويق. -القيود و الصعوبات عند استيراد الخامات و مستلزمات الإنتاج. -تقادم المكنات و الآلات. -ارتفاع نسبة أجور الخدمات المقدمة من الدولة. -صعوبة عقد اتفاقيات مع شركات كبيرة. -قلة الاهتمام بجوانب الصحة و السلامة المهنية. -انخفاض المستوى التعليمي للعاملين. -ضعف قاعدة المعلومات عند الشركات الصغيرة و بالتالي غياب التنسيق فيما بينها.	- استفحال النشاط الغير رسمي. -التستر و الغش الصناعي و التقليد. -العلامات التجارية المزورة بالنسبة للمواد الأولية و الأجهزة و المعدات الإنتاجية. -دخول منتجات رخيصة الثمن و عالية الجودة . -عمليات التهريب. -ضيق مواقع العمل و استحالة التوسع مكانياً. -رداءة البنية التحتية.
الخطوة الثالثة	تحديد الأدوار المطلوبة من أجهزة الدولة و من القائمين على الصناعات الصغيرة لغرض المساعدة في تجاوز المشكلات.		

الجدول رقم 88: طرق توزيع الاستمارات و نسب الاستجابة

الرقم	طريقة التوزيع	الاستمارات الموزعة و المرسلة	الاستمارات المتسلمة	نسبة الاستجابة%
01	المقابلة المباشرة	190	175	92
02	الزيارات الميدانية	40	20	66
03	البريد الإلكتروني	70	18	60
المجمـــــــــوع		300	213	85.20

الجدول رقم 89: السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

السمات الشخصية		العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	197	92
	أنثى	16	08
العمر	20-29 سنة	27	13
	30-39 سنة	34	19
	40-49 سنة	122	57
	50 سنة فأكثر	30	14
التحصيل الدراسي	ابتدائي	57	27
	متوسط	51	24
	ثانوي	39	18
	جامعي	66	31
مدة عمل المشروع	1-5 سنوات	9	4
	6-10 سنوات	20	9
	11-15 سنة	55	26
	16-20 سنة	38	18
	21 سنة فأكثر	91	43

المبحث الثالث: الاستنتاجات:

بموجب النتائج السابقة و النتائج المشار إليها من أسلوب المقابلات الميدانية يمكن توضيح الاستنتاجات التطبيقية الآتية:

1-تبين وجود مجموعة من المعوقات التي تمنع الأفراد من دخول عالم المشروعات الصغيرة أو الاستمرار في القائم منها، و بالتالي تأثيراتها السلبية.

2-مشكلة التستر و الغش و التقليد الصناعي و العلامات التجارية المزورة و التي اقتربت نسبة الاتفاق عليها من الوزن" أتفق تماما (4.31) "كانت في ظل غياب الرقابة بكل صورها، و لعل الأجهزة الموضوعة الحاضرة و الغائبة عن كل ما يجري داخل السوق الوطنية تتحمل المسئولية الأكبر في هذا الصدد، فلا يوجد ضوابط صارمة لمعاقبة المزورين و لا أحكام ضد المقّلدين.

4-عدم إخضاع أغلب المنتجات المقدمة للسوق الجزائرية، سواء المستوردة أو المنتجة من المعامل الصغيرة و الشركات لفحوصات الجودة طبقًا للمواصفات الموضوعة.

5-فتح الإستيراد على مصراعيه أعطى المجال لدخول منتجات صناعية بمتوسط موزون (4.32) فهي تقدم إلى الزبون الجزائري بأرخص الأسعار و بألوان براقة و أغلفة جذابة مما يسهل عملية اتخاذ قرار الشراء لدى المستهلك.

6-بناءا على النقطة السابقة و نظرا لتفشي ظواهر متعددة ، اوتيحت فرص كبيرة لإدخال منتجات غير مطابقة للمواصفات الصحية.

8-الوازع الديني الذي يحدد القائم على المشروع في التعامل مع القروض المصرفية الربوية (متوسط موزون4.31).

9-القيود المفروضة على استيراد الخامات و مستلزمات الإنتاج، مما يسبب نقصا في المواد .الأولية يرافقه تقادم المكنات و الآلات (بمتوسط موزون4.21).

10-عدم استقرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العاملين فيها مع نقص في العمالة المدربة و المؤهّلة.

11-أحادية الإنتاج و تركزه في مناطق محددة، و ضعف علاقته بالمشروعات الكبيرة.

12-انخفاض المستوى التعليمي للعاملين.

13-رداءة البنية التحتية حول هذه الصناعات.

14-فقدان التنظيم و عدم توافر المعلومات الإحصائية عنها.

15-انخفاض المستوى العام لإنتاجيتها.

و بالتالي تجتمع هذه المشكلات لتسبب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد يكون فشلا رسميا بإشهار الإفلاس أو فشلا شخصيا بإجراء التصفية الاختيارية للعمل، و لعلّ اعتماد صاحب المؤسسة الصغيرة على خبراته الذاتية بشكل رئيسي و محدودية قدرة المشروع على تحمل الخسائر لفترة معينة، هذا بالإضافة إلى وجود مشكلات حددتها الدراسة (الجدول رقم 96) و عددها ثماني و هي.

1-قلة بل ندرة مصادر التمويل.

2-عدم فهم الصيغ المتطورة للتمويل، إذ مكن الانفتاح على العالم و تجاربه خلال الفترة القليلة الماضية من قلة تأثير هذا المتغير.

3-صعوبة إجراءات التسجيل و الحصول على التراخيص، فلم يؤثر هذا المتغير بسبب يسر و سهولة تلك الإجراءات.

4-غياب تكنولوجيا التعبئة و التغليف و الإنهاء عن المنتج الجزائري و حتى الانفتاح على العالم لم يؤثر على هذا المتغير.

5-ضعف الخبرة الفنية في الإدارة و التسويق.

6-قلة الاهتمام بجوانب الصحة و السلامة المهنية.

7-ارتفاع نسبة أجور الخدمات التي تقدمها الدولة.

8-تعمل أغلبها في أماكن محدودة المساحة منتشرة في مناطق سكنية و تجارية في المدن.

و يظهر تطابق واضح بين المتغيرات التي عبرت عن التحديات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية و المؤشرة ضمن محور الدراسات السابقة (Chuta & Liedholm,1995) .

الجدول رقم 96: مشكلات الدراسة سارية المفعول

الرقم	المحور	عدد المتغيرات الإجمالية	عدد المتغيرات سارية المفعول	النسبة %
01	المشكلات التمويلية	04	02	50
02	المشكلات الإدارية و التنظيمية	12	07	58
03	المشكلات البيئية	08	07	87.5
المجمـــــــــــوع		24	16	66.7

المبحث الخامس : توصيات الدراسة و اتجاهات الحل:

أظهرت دراسة و تحليل واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية، أنها تعاني من مشكلات عديدة اقتصادية و تمويلية و تسويقية و إدارية و مشكلات نقص المعلومات، و هي مشكلات متداخلة من حيث أسبابها و نتائجها، و يلاحظ أن بعض هذه المشكلات داخلية تتعلق بأمور تتصل بكل مؤسسة بذاتها و تكون ناتجة عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي لها، أي أن هذه المشكلات تـنبع في داخل المؤسسة، و أن بعض تلك المشكلات خارجية تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي بصفة عامة، و مناخ الاستثمار بصفة خاصة، أي أن هذه المشكلات تأتي من خارجها.

يتضمن هذا المحور إطارين، الأول يرتبط بتوصيات الدراسة المركبة من واقع نتائجها و استنتاجاتها و الثاني يرتبط بالأدوار المطلوبة من جهات عدة، مثل القائمين على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أجهزة الدولة و على النحو الآتي:

1-توصيات الدراسة:

1-1-يجب التأكيد على حقيقة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة هي المصدر الرئيس للأفكار الجديدة، و هي تتعرض دائما للتجديد و التحديث أكثر من المؤسسات العامة، لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر في أرباحهم و هو حافز لدفعهم نحو العمل.

1-2-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على المرونة و المغامرة في التعامل مع سلع ليس لها طلب مستمر، و لا يمكن التنبؤ باتجاهات المستهلكين حولها.

1-3-صاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و المستقل له دور كبير في طرح الابتكارات الجديدة و إثبات جدواه على نطاق ضيق قبل أن يصل إلى مرحلة النمو و التكامل و قد يبيع الابتكار إلى شركة كبيرة.

1-4-تشجيع إقامة المجمعات الصناعية أصبح ضرورة ملحة في جميع الاقتصادات النامية و المتحولة

وفق اعتبارات عدة، مثل القاعدة الاقتصادية المحلية، تدني تكلفة الإنتاج و التوريد و اتجاهات السكان و دخولهم و المعوقات الديمقراطية للمستهلكين و الشركات المنافسة.

1-5-تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتوجه نحو الاستثمار في التجارة الأكثر نموا و هي التجارة الإلكترونية، فهي تستأثر بالنصيب الأكبر من النشاط التجاري على المستوى الدولي، فوصل حجمها دوليا عام 2003 نحو 900 مليار دولار، بل إن المستهلكين باتوا يصرفون ما يقرب من مليوني دولار كل دقيقة في عمليات الشراء إلكترونيا، و هذه التجارة ذات آفاق واسعة للنمو و الاستمرار.

1-6-تأسيس مراكز المعلومات بغرف التجارة و الصناعة و اتحادات رجال و سيدات الأعمال و مراكز الأعمال لتوثيق كل ما يرتبط بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يلبي احتياجات المستفيدين من البيانات المختلفة، سواء الباحثين أو الهيئات الحكومية عن هذه الصناعات، و يمكن أن تؤشر تلك البيانات ما يلي:

أ -فرص الاستثمار المستقبلية.

ب -حصر شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في مختلف الأنشطة و تصنيف درجاتها و جعل الوصول إلى مواقعها ميسرا دائما.

ج -الأسس اللازمة لدراسات الجدوى الاقتصادية في المجالات الخدمية و الصناعية المتعددة، مع توفير خدمات المعلوماتية عن الوكالات التجارية بالتنسيق مع الوزارات المعنية.

د -معلومات السجل التجاري للشركات المسجلة و التي من المتوقع أن تتعامل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة معها، و يتضمن ذلك اسم الشركة، و نوعها و النشاط المرخص لها، و

اسم المالك و جنسيته، و رقم السجل التجاري، فظلا عن توفير بيانات السمعة التجارية و الأدبية للشركات الأجنبية و بياناتها المالية و الإدارية.

هـ –قاعدة معلومات الأعمال و الصناعات الدولية و التي تسهم في رصد اتجاهات الأسواق و الصناعات العالمية و توفير التنبؤات و التقارير الشاملة عن السلع و الخدمات.

2–الأدوار المطلوبة من القائمين على الشركات الصغيرة:

2–1–يجب أن يتضمن تحليل الموقع الصناعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة عوامل عدة تضمن نجاح المشروع الجديد و تضمن استمرار المشروع القائم و من هذه العوامل:

–القرب من الموردين، و توافر المواد الخام، و توافر القوى العاملة و توريدات الطاقة و تكلفتها (الكهرباء، الماء، الصرف الصحي) مع توافر خدمات النقل و انخفاض تكلفتها، كذلك القرب من السوق لتخفيض تكلفة و كمية الوقت اللازم لنقل المنتج النهائي، و القرب من مصانع المشروعات الأخرى التي تتكامل عموديا أو أفقيا مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2–2–يجب أن تتضمن الخطة التسويقية للمشروع دراسة جدوى السوق للسلعة أو الخدمة التي يراد تقديمها، و يتضمن ذلك معرفة السلعة أو الخدمة و المستهلكين الحاليين و المحتملين و بالمنافسين، كما يجب أن تتضمن الخطة وصفًا لاستراتيجيات التسويق و التي تشمل سياسات مثل التسعير (الأسعار، الحسومات، التخفيضات، و خدمة المستهلكين المجانية و التي بمقابل و الائتمان و الإعلان و الترويج و التوزيع).

2–3–يتوجب على إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اكتساب ثقة الآخرين سواء المستهلك أو الدائن، مع توافر القدرة على استغلال الوقت و الموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة لتجّنب العجز، و على المستوى الشخصي يجب أن يمتلك مدير المشروع مهارات التخطيط و المهارات الاجتماعية و القيادية و مهارات إدارة الوقت و التفاوض، و مهارات القدرة على التكيف و حل المشكلات، فضلا عن مهارات معالجة الاضطرابات في العمل و اللباقة و الإقناع و مهارة الاستماع إلى الآخرين.

3–الأدوار المطلوبة من أجهزة الدولة:

نظرا لارتفاع الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني ، فمن المرتقب أن يكون لها دور بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية، وأن هذا الدور مرهون بمزيد من الدعم والتشجيع المرتقب توجيهه لها من طرف الدولة.

3-1-نقترح تنفيذ سياسات خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إقرارها، و الإشراف على تنفيذها، مع دعم من أعلى مستوى قرار في الدولة.

3-2-تنمية المناطق الصناعية خاصة في المناطق التي تشتهر بصناعات معينة.

3-3-تكثيف الندوات و المؤتمرات التي تساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقنيا و بشريا و مهنيا مع تشجيع ترابطها مع المشاريع الكبيرة.

3-4-إخضاع منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لرقابة أجهزة الدولة من حيث جودة المنتج و سعره... .

3-5-توسيع فرص التسويق أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج القطر، من خلال المنشورات و البرامج المتعلقة بالتسويق الدولي و برامج تمويل الصادرات و برامج التأمين للتسهيلات الائتمانية للمصدرين، مع تأمين المشاركة في المعارض التجارية الخارجية.

3-6-الاهتمام بالصناعات الريفية و التراثية و دعمها بقوانين الاحتكار من أجل حماية العمل و تشجيع المنافسة النظيفة.

3-7-تفعيل القوانين النافذة لتوفير الحماية الاجتماعية و الصحية للعاملين في هذه الصناعات.

3-8-توفير القروض (غير ربوية) للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و المساعدات المالية و الإدارية و الفنية التي تدعم النشاط الإنتاجي و التجاري و التسويقي لها.

أظهرت دراسة و تحليل واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سواء العاملة في مجال الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو الخدمات أو المقاولات، دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بما لها من خصائص و مزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي و التوطين في جميع جهات الدولة، بما يحقق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية و العمل على تحقيق نمو متوازن لجميع جهات الدولة، و إزالة الفوارق الجهوية الناتجة عن تركز الأنشطة الاقتصادية في جهات معينة و التي تعتبر موطن جذب دائما للمشروعات الكبيرة.

إلا أنها تعاني من مشكلات عديدة اقتصادية و تمويلية و تسويقية و إدارية و مشكلات نقص المعلومات، و هي مشكلات متداخلة من حيث أسبابها و نتائجها، و يلاحظ أن بعض هذه المشكلات داخلية تتعلق بأمور تتصل بكل مؤسسة بذاتها و تكون ناتجة عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي لها، و أن بعض تلك المشكلات خارجية تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي بصفة عامة، و مناخ الاستثمار بصفة خاصة، و يمكن حصر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الآتي:

أولا: مشكلات اقتصادية:

- تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من انكماش النشاط الاقتصادي، و الذي انعكس بصورة رئيسية في ركود أنشطتها و حركة التبادل التجاري... و غيرها، مما أدى إلى انخفاض الطلب على منتجاتها.

- عدم وجود المنافسة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بعضها البعض أولا، و بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة الوطنية ثانيا، و كذلك المنافسة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية و الأجنبية من ناحية ثالثة، بسبب الحرية شبه المطلقة للاستيراد من الأسواق الخارجية و عدم توافر الحماية الكافية للمنتجات الوطنية.

- ضعف أو عدم إجراء دراسة جدوى تسبق إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الأمر الذي جعلها في موقف إنتاجي و تمويلي و تسويقي ضعيف، و غير متناسب مع متطلبات السوق و الظروف الاقتصادية و الإمكانيات المتاحة لأصحابها.

ثانيا: مشكلات تمويلية:

- تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبة الحصول على قروض من البنوك التجارية، و ذلك بسبب عدم تمكنها من توفير الضمانات التي تطلبها البنوك، و عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة لتلك المؤسسات، مما يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوحة لتلك المؤسسات.

- عدم وجود فصل بين الذمة المالية الخاصة بأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذمة المالية الخاصة بالمؤسسة، مما يجعل صاحبها في بعض الأحيان يسمح لنفسه بتعويض العجز من ميزانيته الخاصة لميزانية المشروع، و ما يترتب على ذلك من إحداث ارتباك مالي للمؤسسة.

- يفضل أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاقتراض غير الرسمي، على حصولهم على التمويل بشروط ملائمة.

- إهمال معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقواعد المحاسبية و المالية.

ثالثا: مشكلات تسويقية:

- عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدراسة السوق المتوقعة لتصريف منتجاتها، و عدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ بالطلب على منتجاتها.

- مشكلة نقص الكفاءات التسويقية، و نقص القوة البيعية، كنتيجة لتشغيل أفراد غير مناسبين من حيث المؤهل و الخبرة.

- إنعدام أو نقص في المعرفة و الخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق من جانب إدارة المؤسسة، و حصر مفهوم التسويق في أعمال البيع و التوزيع، إضافة إلى عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية و نقص المعلومات عن السوق.

- الاتجاه إلى تشجيع اندماج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في وحدات أو كيانات اقتصادية أكبر حجما، مما يقوى من مركزها التنافسي، و خاصة تلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تمارس أعمالا تجارية متنافسة أو تلك التي تنتج سلعة واحدة، و يترتب على ذلك الاستفادة من وفورات الحجم الكبير للمؤسسة الكبيرة الدامجة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المندمجة، و تكون الصناعات الصغيرة الحديثة أكثر حاجة إلى اقتصاديات التجميع Economies of Agllomeration.

- ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل:

- شركات تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- شركات تنظيم و إقامة المعارض المحلية و الدولية.

- شركات الخدمات الصناعية.

رابعا: المشكلات الإدارية المتعلقة بالبيئة الخارجية و الداخلية:

نظرا لارتفاع الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني ، فمن المرتقب أن يكون لها دور بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية، و أن هذا الدور مرهون بمزيد من الدعم و التشجيع المرتقب توجيهه لها من خلال:

- خلق توازن في التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مما يؤكد وجود عدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة بها.

- ضرورة وضع جهة تساعد في عملية خلق و تطوير رواد الأعمال، و يمكن الاعتماد في ذلك على الجامعات و المعاهد المتخصصة من خلال تقديم المعارف التي يجب أن يلم بها رائد الأعمال.

- العمل على وضع برنامج للحوافز التشجيعية (مالية أو عينية) يقدم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- ضرورة قيام الهيئات الحكومية بفروعها المختلفة بدور نشط لدعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يمكنها تحقيق هذا التوجه من خلال إعداد دراسات أولية عن الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، و إتاحة هذه الفرص أمام أصحاب المدخرات الصغيرة، و تشجيعهم لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة للاستفادة من تلك الفرص.

- قيام الهيئات و الوزارات بدور أكبر لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و خاصة تلك العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، و يمكنها القيام بهذا الدور من خلال تشجيع التعاقد من الباطن Subcontracting كأسلوب صناعي بين المؤسسات الكبيرة الوطنية، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية، أو بين المؤسسات الكبيرة في دول أخرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية.

- إجراء الاتصالات بالمؤسسات الدولية ذات الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، للتعرف على الإمكانيات و القنوات المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية، للاستفادة من برامج الدعم المالي و التقني و برامج التدريب التي تقدمها تلك المؤسسات الدولية التي تقدم برامج خاصة بدعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتمثلة في:

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO.

- منظمة العمل الدولية ILO.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

- البنك الدولي.

- تطوير المهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نضرا لنقص المستوى التعليمي و التدريبي لديهم، حيث يسود نمط "المدير المالك غير المحترف" و الذي يتولى الإدارة باعتباره أحد أفراد عائلة أصحاب المؤسسة.

- مركزية اتخاذ القرارات، حيث يضطلع شخص واحد غالبا بمسئولية جميع المهام الإدارية شاملة وظائف الإدارة العليا و الإنتاج و التمويل و التسويق... و غيرها، و هي مسئوليات تتوزع في المؤسسات الكبيرة على أكثر من شخص بل على أكثر من إدارة.

- وجود تنظيم واضح للمؤسسة يوضح المسئوليات و السلطة الخاصة بالوظائف لتفادي ظهور مشكلات فرعية عديدة منها:

- عدم وجود تخصص و تقسيم عمل داخل المؤسسة.

- عدم وجود تنظيم واضح للأقسام داخل المؤسسة.

- عدم وجود لوائح أو نظم داخلية تنظم سير العمل داخل المؤسسة.

- الاهتمام بتحليل و تصنيف الوظائف، لتفادي عشوائية اختيار العاملين، و إتباع سياسات مقنعة للعاملين، في مجال الأجور و التدريب و تطوير الكفاءات الإدارية، حيث كان هذا الوضع مقبولا في الماضي، و إنه من غير المعقول استمراره في الوقت الحاضر.

- تقوية الثقة بين المدير و العاملين في المؤسسة.

خامسا: مشكلات نقص المعلومات:

يترتب على عدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (أو عدم رغبتها) في الإنفاق على البحوث و توفير المستشارين و الاتصال بمصادر المعلومات، ظهور مشكلات نقص المعلومات و التي تبرز بصورة واضحة في:

- نقص المعلومات عن أسواق الموارد و مستلزمات الإنتاج التي تستخدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و كذلك نقص المعلومات عن أسواق السلع التي تتعامل فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مما يؤدي إلى وقوعها فريسة للاستغلال، و الحصول على مستلزماتها أو السلع التي تحتاجها بأسعار مرتفعة أو بجودة أقل.

- نقص المعلومات لدى المسئولين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن بعض القوانين و القرارات التي تنظم الحياة الاقتصادية، و ما يترتب على ذلك من وقوع تلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مشكلات كان من الممكن تفاديها.

- عدم وجود أي تنظيم رسمي أو غير رسمي بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة داخل فرع النشاط الاقتصادي الواحد.

من خلال تحليل معمق و تقييم نقدي موضوعي, و القيام بتنفيذ أكثر المهام إلحاحاً و استعجالاً أصبح إلزاما على الجزائر أن تُعيد النظر في سياستها الاقتصادية، من خلال صياغة إستراتيجية اقتصادية متكاملة. و من خلال رؤية اقتصادية شاملة، تُترجم بصورة ديناميكية و فعالة مبدأ التعددية الاقتصادية. ويجب أن تتميز هذه الإستراتيجية بوضوح الأهداف و جلاء السياسات و الإجراءات و السبل المحققة لهذه الأهداف، بإبراز مراحل التنفيذ و بأن تشتمل على تحديد و تجديد جريء فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كونها لا تساهم بشكل فعال في تدعيم النمو و تحقيق التنمية من خلال تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الكلية، لما تتسم به من مرونة كبيرة في التكيف مع مختلف الأوضاع، و أنها تمثل النهج الاقتصادي الجديد في العالم من خلال مقدرتها على خلق قيمة مضافة.

قائمة المصادر و المراجع

- عبد اللطيف بن اشنهو – التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 82/62 الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية . الجزائر 1982.

- خالد عبد العزيز محمد السهلاوي : معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ، الإدارة العامة ، المجلد 41 يوليو2001 .

- د. ناجي مرتجي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة المفهوم والمشكلات وإطار التطوير، جامعة القاهرة، 22 .يناير 2004 مصر

- جالن سبنسر هل، منشآت الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، ترجمة د. صليب بطرس، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1986.

- الشريف رحماني، "الجزائر غدا"، ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

- عبد السلام محمد أبوقحف: مقدمة في الأعمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2003.

- حسن عبد القادر صالح: الوجه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل، عمان 2002

- عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996، ص.

- صفوت عبد السلام عوض الله: اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، 1993.

- سعاد لجينة، عضو مجلس إدارة غرف تجارة وصناعة تجربة تشجيع المشاريع الصغيرة في سلطنة عمان، مارس 2005 .

- نبيل جواد، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. مجد، بيروت 2006.

المجلات و الدوريات و التقارير و المؤتمرات العلمية

- عيسى محمد الغزالي : القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر 2003.

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة سنة 2003.

- مركز البحرين للدراسات والبحوث، تمويل المؤسسات الصناعية الصغيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين، 1994.

- مكتب العمل العربي، منظمة العمل العربية، الوضع الاقتصادي العربي وتحديات التشغيل، سلسلة دراسات الاستخدام، القاهرة، العدد 4، 1993.

- صلاح الدين حمدي(دور الأجهزة و الخدمات المساندة في خدمة و تحسين أداء المشروعات الصغرى في البلدان العربية) الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغرى و المتوسطة 15-16 فبراير 2004، عمان.

- عبد الفتاح شرايبي (ورقة عمل قطرية حول التجربة المغربية في مجال التنمية الصناعية الصغرى و المتوسطة) الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغرى و المتوسطة 15-16 فيفري 2004 عمان.

- تقرير الاستثمار العالمي،2002 .

- سعيد بريش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، مجلة أفاق جامعة باجي مختار عنابة، العدد 05 مارس 2001 .

- أ.د. سيد ناجي مرتجى مداخلة بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والمشكلات وإطار التطوير.من نـدوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية . القاهرة جمهورية مصر العربية 18-22 يناير 2004

- د .ماهر حسن المحروق، د .إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن آذار 2006.

- نادية قويقح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد14 ،2006.

- الهيئة العامة للتصنيع – ورقة عمل عن دور وزارة الصناعة والثروة المعدنية في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر مقدمة إلى الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية، فبراير 1998 .

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, جوان 2002.

- الغرفة التجارية بالرياض: منتدى الرياض الاقتصادي، تنمية اقتصادية مستدامة، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، أكتوبر 2003.

- الزاهي اسبيرو، أهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية، مداخلة أمام المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، جوان.2002

- اليونيدو، تحليل مقارن لاستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سياسات وبرامج دول مبادرة أوروبا الوسطى- الجزء الثالث:www.unido.org/doc/331152

- أ.د. محمد فتحي صقر واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة – جمهورية مصر العربية 18 -22 يناير 2004.

- مصطفى يوسف كافي، جامعة تشرين، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الوحدة ،مؤسسة الحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، اللاذقية، 2006/09/05.

- أ .آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -أفاق وقيود مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس.

- صلاح الدين حمدي(دور الأجهزة و الخدمات المساندة في خدمة و تحسين أداء المشروعات الصغرى في البلدان العربية) الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغرى و المتوسطة 15-16 فبراير 2004، عمان، ص 02

- مكتب العمل العربي، منظمة العمل العربية، الوضع الاقتصادي العربي وتحديات التشغيل، سلسلة دراسات الاستخدام، القاهرة، العدد 4، 1993.

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة سنة 2003.

- عيسى محمد الغزالي : القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر2003.

- البنك العالمي : تقرير الاستثمار العالمي ص 82.

- مركز البحرين للدراسات والبحوث، تمويل المؤسسات الصناعية الصغيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين، 1994.

- سعيد بريش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، مجلة أفاق جامعة باجي مختار عنابة، العدد 05 مارس 2001.

- د .ماهر حسن المحروق، د .إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن آذار 2006 .

- مازن جلال خيربك، يومية الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر سوريا 2005/11/22.

اليونيدو، تحليل مقارن لاستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سياسات وبرامج دول مبادرة أوروبا الوسطى- الجزء الثالث:www.unido.org/doc/331152

- سعاد لجينة، عضو مجلس إدارة غرف تجارة وصناعة تجربة تشجيع المشاريع الصغيرة في سلطنة لعمان، مارس 2005 .

– وزارة اعادة الهيكلة الصناعية و المساهمة : اعادة الهيكلة الصناعية و ثقافة إدارة الاعمال . ملخص و توصيات ، أكتوبر 1995 .

- مكتب العمل العربي، منظمة العمل العربية، الوضع الاقتصادي العربي وتحديات التشغيل، سلسلة دراسات الاستخدام، القاهرة، العدد 4، 1993.

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة سنة 2003، ص77[1] مركز البحرين للدراسات والبحوث، تمويل المؤسسات الصناعية الصغيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين، 1994.

- وزارة العمل، الحماية الاجتماعية والتكوين المهني، "دليل الإجراءات"، ديسمبر 1997، ص:06.

- شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، سوق العمل بالجزائر واثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية عدد خاص أزمة البطالة في الدول العربية المجلد العاشر، .المعهد العربي للتخطيط يوليو2008

- نشرية المعلومات الاقتصادية ، العدد 10، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 2006، ص ص. 4-5

- أ. عبد الرحمان بن عنتر(واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية) مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.2002-2001 ص161.

- غرفة تجارة وصناعة عمان، سبل دعم وتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان (مسقط: غرفة تجارة وصناعة عمان، دائرة البحوث والدراسات الاقتصادية، 1992) ص 10

-عبد الكريم بن عراب، "مستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 15، 2004، ص. 182

- جمال بلخباط- متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة- جامعة الحاج لخضر-باتنة- الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية- يومي 17 و 18 أفريل 2006 -ص636.

- نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 09-10-12 للسنوات 2007/2006/2005

- محمد بن يوسف، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة باليمن أيام 25 -26 نوفمبر 2007*www.xinhuanet.com*

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشريه 2006 رقم 12، ص06

- نشرية المعلومات الاقتصادية، العدد 12، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنة2007 ، ص. 4

- نشرية المعلومات الاقتصادية (الجزائر) عدد 2006/10، وعدد 12/ 2007، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- احمد مجدل – إدراك واتجاهات المسئولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2004 ص46.

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جويلية 1998، ص9 ، 10.

- مجلة الإتحاد الأوربي – الجزائر ربع قرن من التعاون ص16.

- مصطفى يوسف كافي، جامعة تشرين، دور المشروعات الصغيرة فى التنميتين الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الوحدة ،مؤسسة الحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، اللاذقية، 2006/09/05 ص 07

- توفيق عبد الرحيم يوسف ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن -2002.

- عبد الغفور، عبد السلام، وأخرون. ،" إدارة المشروعات الصغيرة " دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.2001

- المساعد، زكي،" التسويق في المفهوم الشامل"، دار زهران للنشر،1997 .

- ثائر، محمود العاني "تجربة تنمية المصانع الصغيرة في العالم"، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، ع1 ، سنة2 ، بغداد، العراق 2000.

- مقدادي، يونس عبد العزيز؛ ومحمد علي حسينز ،" واقع المناخ الاستثماري لدى المؤسسات التجارية الصغيرة في محافظة جرش :دراسة ميدانية"، المجلة العربية للإدارة، مج 20،ع1 ، حزيران.(2000).

- ميسر إبراهيم أحمد،" الشركات العراقية الصغيرة مشكلات الواقع واتجاهات الحل" المجلة العربية للإدارة، مج 27 ، ع1 يونيو -حزيران 2007.

القوانين و المراسيم

- "القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية العدد 77 الصادرة في الجزائر يوم 15 ديسمبر 2001 .

11- القانون رقم 1/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق باعادة توجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية .

- القانون رقم 2/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بالتخطيط .

- القانون رقم 3/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بانشاء صناديق المساهمة.

- القانون رقم 25/88 المؤرخ في 1988/07/12 المتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص .

- القانون رقم 29/88 المؤرخ في 1988/07/19 المتعلق باعادة تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

- القانون رقم 12/89 الؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بالاسعار و المنافسة

- المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003.

- الجريدة الرسمية، العدد 13، 2003.

قائمة المصادر و المراجع باللغات الأجنبية

EN FRANCAIS.

- VERSTRAETE. T ; Entrepreneuriat, connaître l'entrepreneur, comprendre ses actes, éd. L'Harmattan France 1999.
- VERSTRAETE, T. Proposition d'un cadre théorique pour la recherche en entrepreneuriat ; éd. L'Harmattan France 2003.
- GALEN spencer Hull : La petite entreprise à l'ordre du jour .éd, L'Harmattan, paris, 1987
- GILLES bressy, Économie d'entreprise , éd SIREY 1990.
- ARREGLE Jean-Luc ET AUTRE, les nouvelles approches de la gestion des organisations, economica, Paris, 2000.
- CAMPBELL, r.m. et L.B. Stanley, Economics: principles, problems, and policies, McGraw-Hill Publishing Company, (1988).
- HOROVITZ Jacques, PITOL-BELIN Jean-Pierre, Stratégie pour la PME, Mcgran-Hill, Paris, 1984.
- TORRES Oliver, PME de Nouvelles Approches , Economica, Paris, 1998,- BOUDJENAH, Y., Algérie, décomposition d'une industrie : la restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : l'État en question, Édition l'Harmattan, (2002)Paris.
- XAVIER. Greffe : les pme créent elle des emplois? Economica, paris 1984.
-FOURCADE. Colette : Petite entreprise et développement local, éd ESKA,1991.
- PENOUIL M et LACHAUD JP, 1985,"Le développement spontané : les activités informelles en Afrique", ED: Pedone.
-HENNI A, " Essai sur l'économie Parallèle, cas de l'Algérie", Ed :ENAG Alger. 1990.
- LAUTIER B, DE MIRAS C, MORICE A, "L'état et l'informel ", Ed : l'Harmattan Paris. 1991.
- PHILIPPE Hugon, Les petites activités marchandes dans les espaces urbains africains (essai de typologie) 1980,Volume 21, Numéro 82.
- BOSSENAULT Chantal, PRETET Martine, Organisation et gestion de l'entreprise, vuibert, 1991.

EN ANGLAIS.

- BAUMOL, W.J. « Formal entrepreneurship theory in economics: existence and bounds », Journal of Business Venturing, (1993). vol. 3
- CAROLEO, Floro and FRENANDA Mazzotta, Youth Unemployment and youth Employment Policies in ltaly, Ilo: Employment and Training Department, Geneva, 1999.
- ROSE GM & SHOHAM A. "Export performance and market orientation: establishing an empirical link", *Journal of Business Research* , Vol. 55, Issue 3,(March 2002),.
- SHOHAM, Aviv, "Export Performance: A Conceptualization and Empirical Assessment", *Journal of International Marketing* , Vol. 6 Issue 3(1999).
- GROSS Dominque, Youth Unemployment and youth labor market policies in gemany and canada. Ilo: action program on youth unemployment, 1998.
- NADVI khalid, Industrial Clusters and Neworks, Case Studies of SME Growth and Innovation, UNIDO; Small and Medium industries branch , october 1995.

- POSNER (1961), International Trade and Technological change, *Oxford Economic Papers* , New Series , Vol. 13, Issue 3.
- VERWAAL E. & DONKERS B. (2002), "Firm Size and Export Intensity: solving an empirical puzzle", Journal of International Business Studies, Vol. 33, Issue 3.
- STERLACCHINI A. (Nov 1999), "Do innovative activities matter to small firms in non-R&D-intensive industries? An application to export performance" *Research Policy* , Vol. 28, Issue 8.

REVUES;PERIODIQUES;RAPPORTS;COLLOQUES… .
- Agence algérienne de Promotion du Commerce Extérieur, Bulletin l'Algérie en chiffres, Alger, (2008).
- Petite entreprise et croissance industrielle dans le monde aux XIX et XX éme siècles T1 éd, CNRS 1981.
- Organisation de coopération et de développement économique, « perspectives de l'OCDE de sur les PME » PARIS 2000.
- BELARBI A., 2009 " De la précarité de l'emploi formel à la durabilité de l'informel en Algérie ", Revue les Cahiers du MECAS N° 7, Faculté des Sciences économiques, Université de tlemcen.
- BELARBI A, "l'Algérie entre le chômage et le secteur informel", thèse de doctorat 2011.
- La politique pour les PME dans la CEE , In Collection ISGP , Carrefour d'Echanges,1991,
- BANQUE MONDIALE, Octobre 1997," Etude sur la pauvreté en Algérie", ED : ESKA, BM.
- Hernandez, Emile-Michel (1994) la nature du travail entrepreneurial. Note de recherche n°94-43 du reseau de chercheurs entrepreneuriat
- Conférence des ministres des PME et de l'Industrie ¨ Améliorer la Compétitivité des PME dans l'Economie Mondiale Stratégies et Politiques ¨ Bologne 14-15 juin 2000.
- Philippe Hugon, Les petites activités marchandes dans les espaces urbains africains (essai de typologie) 1980,Volume 21, Numéro 82.
- B. SEMMOUD croissance du secteur industriel privé en Algérie, en particulier dans ses relations avec le secteur National R.A S.E.E.P Volume XX N°3 sep
- BOUDJENAH, Y. (2002), Algérie, décomposition d'une industrie : la restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : l'État en question, Édition l'Harmattan, Paris.
- BRAHIMI . M, Une lecture du discourt politique sur le secteur privé ; en guise d'introduction, in Revue Algérienne des sciences juridiques et économiques et politiques volume xx, N° septembre 1983.
- Ministre de la petite et moyenne entreprise, Rapport sur l'état des lieus du secteur de la PME/PMI, juin 2000.
- A. L BOUKHARI le développement économique décentralisé Etude, Bilan et Réflexion sur le cas Algérien. Thèse pour le doctorat d'Etat Juin 1989.
- Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique ; DSIS ; bulletin, N° 3 1er semestre 2003.
- ONS, Collection statistiques ; N° 55
- Ministère de l'Industrie, plan de développement de PME 1974-1977 (document), Alger 1980.

- RABEA KHARF - B. DERKAOUI , le secteur privé industriel en ALGERIE doctrine économique et logique de financement , In monde en développement , tome 17 , N°: 67 1989 .
- Alain Nikels , Directeur de l'ONUDI pour l'Algérie , le Maroc , la Tunisie.
L'appuie de PNUD et de l'ONUDI au développement de la PMI EN Algérie, symposium national sur les opportunités de financement dans le partenariat et la PMI, Alger 9-10 Nov. 1992.
- Conseil National Economique et Social(CNES), Rapport pour une politique de développement de la PME en Algérie, 17 avril 2002.
- Mounir Ben Sassi, Rapport de diagnostic des programmes de mise a niveau des PME des la république d'Algérie, union méditerranéenne des nfédérations d'entreprises, juillet 2004,
- www.cgem.maIMGdocMise_a_niveau_- Algerie.doc, le 16/06/2005.
- Karou YAMINA , La Veille stratégique dans les PME - PMI , Algériennes , séminaire international sur l'importance de la transparence et de la performance pour s'intégrer dans l'économie mondiale, Alger, 31mai /01-02 juin 2003.
- M ;BOUSMOUHA . L'entreprise socialiste en Algérie, OPU,Alger, p35.
- Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Actes des assises nationales de la PME, janvier 2004.
- Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord, XXIIIème réunion du Comité Intergouvernemental d'experts (CIE), Rabat (Maroc), 10-13 mars 2008.
- Ministère de la participation et de la coordination des réformes, Evaluation du dispositif actuel de promotion de l'investissement, juillet 2001.
LE JEuNE INDEPENDANT, n° 485, du 04 décembre 1999.
- Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise, et de l'Artisanat, bulletin d'information, statistiques n° 15, 1er semestre 2009.
- Klein, L., 1991, "Financial Options for Economic Development, "The Pakistan Development Review, vol. 30.
- Sapienza, H. J., 1992, "When Do Venture Capitalists Add Value?", Journal of Business Venturing, vol. 7.
- Oliveira LIMA , Gestion stratégique des PME face au mande évolutif des affaires : une approche d'apprentissage systémique , 6éme congrès international francophone sur la PME, Montréal,2002.
- LAMIRI Abdelhak, 1999, " Crise de l'économie Algérienne", ED: Les presses d'Alger.
- Ministère de la PME et de l'Artisanat d'Algérie (2008), Bulletin d'information économique N°12, Alger.
- Document de stratégie 2002 – 2006 et programmes indicatif national 2002 – 2004 " partenariat euro-med ", Algérie, FMI.
- bulletin d'informations économiques pour l'année 2002, site Internet du ministère des PME et l'artisanat,
- Hajjar, B., 1989, Financing Small Business in Saudi Arabia, Doctoral Dissertation, Loughboro University of Technology, U.K
- SEKAK : Le Partenariat En Algérie "cadre institutionnel et réglementaire" Forum International du Partenariat et de l'investissement en Algérie .Hôtel Hilton "Pins Maritimes" 15an 18 Juin 1993.

- L.GOUMIRI ; Société de Service financiers et d'investissement. Symposium National sur les opportunités de financement dans partenariat et la PMI Organisé par prospeco-conseil les 9 et 10/11/1992 Hôtel El-Aurussi Alger.
-ACTES, des assises nationales de la PME, ministère de la PME et de l'artisanat, janvier 2004
- Adair, P. et C. Bounoua (2001), « Économie informelle en Algérie », Projet CMEP, 1999
-GIRAN jean pierre et GARNIER Roland, 1983, "politique de l'emploi", Ed: Economica.
- Barry, C., C. Muscarella, J. Peavy and M. Vetsypens, "The Role of Venture Capital, In The Creation of Public Companies". Journal of Financial Economics, vol.27.
- Brittain, P. and R. Cox. (1990) "Retail Management " Pitman Pub.
- Capati, A. (1996) "Introduction to Entrepreneurship" Enterprise Research & Development Foundation. Manila. Philippines.
- Chuta, E. and C. Liedholm. (1985) "Employment & Growth in Small–Scale Industry" The Macmillan Press LTD.
- Curran, J. et. al., (1996) "The Pricing Decision in Small Firms: Complexities and The Depriotising of Economic Determinates" International Small Business Journal. Vol. 2. Issue 5.
- Julien. P., et. al., (1996) "Artyplogy of Strategic Behavior Among Small & Medium–Sized Exporting Business: A Case Study" International Small Business Journal. Vol. 2. Issue 5.
- Siropolis, N. (1994) "Small Business Management: A Guide to Entrepreneurship" H. M.
- Sondeno. S. R. (1985) "Small Business Management Principles" Business Pub. Inc. USA..
- UNCTAD. (1998) "The foreign Direct Investment by Small & Medium Size Industries". Geneva.
- UNIDO. (1990) "Small–Scale Industry in Arab Country of The Middle East".
- Otto, loesener diaz. (2002)"Benefits of Quality Management Systems For Small & Medium Enterprises" Industrial Development Officer. unido..

الروابط على شبكة الأنترنت

- www.undp.org/psdp/eed_index.html
- CHARMES J, "Le secteur informel en Afrique", in www.cybercale.tm.fr/jarna/ 1998.
- OCDE :Perspectives d'emploi 2000 site Internet www.cipe.org.
-http//www.unica-na. Or g/cie2008documents/samia.ppt
- Ministère de la PME et de l'Artisanat d'Algérie (2008), Bulletin d'information économique N°12, Alger, p. 7-40.
- Document de stratégie 2002 – 2006 et programmes indicatif national 2002 – 2004 " partenariat euro-med ", Algérie, FMI, p. 10.
- bulletin d'informations économiques pour l'année 2002, site Internet du ministère des PME et l'artisanat,
- Hajjar, B., 1989, Financing Small Business in Saudi Arabia, Doctoral Dissertation, Loughboro University of Technology, U.K
- www. ANSEJ.org.dz
- www.pmeart-dz.org

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التوقعات و الانجازات المتعلقة بالاستهلاك المالي في القطاع الصناعي للفترة الممتدة من 1980-1984	14
02	بنية الاستثمارات الصناعية للمجموعات السلعية للفترة الممتدة من 1980-1984	14
03	يشير إلى التقييم النسبي لانتقال بعض دول أوروبا الشرقية إلى اقتصاد السوق 1998 بالنسبة المئوية	25
04	يشير إلى العجز في الموازنة العامة بين 1985 -1990	26
05	يشير إلى تذبذب معدلات النمو الاقتصادي بين 1987-1990	27
06	يشير إلى تطور حجم المديونية من 1980-1989	28
07	يشير إلى تطور حجم المديونية من 1994-1990	28
08	يشير إلى تطور حجم خدمة المديونية من 1994-1990	28
09	يوضح تطور بنود الموازنة العامة خلال الفترة 1990 - 2004	29
10	مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1993 - 2000	31
11	المبالغ المخصصة لدعم الأسعار	42
12	أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	48
13	يشير إلى نتائج الخوصصة في الجزائر	53
14	يشير إلى و ضع الجزائر في تقييم ممارسة الأعمال مع تونس و المغرب	55
15	يشير إلى توزيع رغبات الاستثمار حسب قطاع النشاط	61
16	يشير إلى توزيع رغبات الاستثمار حسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار	62
17	الحد الأدنى للمساهمات الخاصة	84
18	المعايير الكمية المستخدمة في تحديد أحجام المؤسسات	111
19	االمعايير الكمية في تحديد التعريف	112
20	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي	118
21	التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	120

22	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	120
23	تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	121
24	مؤشر العمالة لاتحاد بلدان جنوب شرق آسيا (L' ANASE)	124
25	تعريف تايلاند للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	127
26	تعريف كوريا الجنوبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	128
27	معايير تعريف و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	129
28	قيمة صادرات الدول النامية حسب الفئة لسنة 2000	152
29	حصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من صادرات بعض الدول	157
30	أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الياباني.	176
31	محددات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس	181
32	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	196
33	عدد المؤسسات التي تشغل اقل من 10 عمال	196
34	التنظيم الصناعي للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 10 عمال(التوزيع بين الفروع الصناعية)	197
35	الإعتمادات المالية المرخص بها في إطار برامج تنمية الصناعات المحلية	201
36	الاستثمارات المخصصة لتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المحلية للفترة الممتدة ما بين 1967– 1974	202
37	التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية برامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 74-1979	203
38	يشير إلى معدلات إنجاز وحدات صناعات الإنتاج المحلية خلال سنة1978	205
39	المشاريع الصناعية المعتمدة بين 1967 و1978	206
40	توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 1976	207
41	توزيع المشاريع الصناعية الخاصة المعتمدة للفترة 83-1987	210
42	التوزيع الجغرافي المشاريع المعتمدة من اللجان الولائية و الوطنية للاستثمار للفترة 83 .1987	211
43	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية	212

44	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال 1988/1984	213
45	توزيع مشاريع الاستثمار حسب عدد مناصب الشغل 1999/1993	215
46	نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1992 إلى 2004	216
47	تطور عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر بين 1999 و 2003.	221
48	اتطور عدد المؤسسات الصغيرة حسب فئة العمال 2003/1999	222
49	تطور عدد المؤسسات ص،ص،م حسب النشاط وبالنسب المئوية للفترة 2003-1999	223
50	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	226
51	معدل التطور السنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر 2006/2002	228
52	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2007)	229
53	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2003-2010	229
54	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2007)	231
55	عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب الطابع القانوني2005 - 2007	232
56	عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب قطاعات النشاط المهيمنة 2004- 2009	233
57	كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لكل 100.000 ساكن	234
58	كثافة المؤسسات بالنسبة لكل 100.000 نسمة في بعض الدول	235
59	ترتيب تصاعدي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط الاقتصادي في سنة 2003	236
60	وتيرة انجاز المؤسسات المحلية 1969-1994	237
61	وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني بين 1995 و 1999.	238
62	حركية عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2011	239
63	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 1999- 2003	240
64	توزيع العاملين حسب عدد المؤسسات	244

65	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على قطاعات النشاط من حيث عدد المؤسسات وحجم العمالة	245
66	مساهمة المؤسسات في القيمة المضافة حسب القطاع الاقتصادي و القطاع القانوني في 1998	246
67	تطور توزيع القيمة المضافة حسب القطاع القانوني بين سنتي 1994 و 1998.	247
68	مساهمة المؤسسات في القيمة المضافة حسب فروع النشاط و القطاع القانوني في 1998.	248
69	ترتيب تنازلي لفعالية المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاط الاقتصادي في سنة 1998.	249
70	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	251
71	تطور عدد المشاريع الاستثمارية لدى APSI من 1993 إلى 2000	252
72	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب فروع النشاط الاقتصادي في سنة 1999.	254
73	تقييم نتائج المشاريع الاستثمارية لدى CALPI من 1995 إلى 1999.	255
74	تطور المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني	256
75	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القطاعات	257
76	تقييم نتائج المشاريع الاستثمارية لدى ANSEJ في سنة 2000.	258
77	حالة تمويل البنوك للمشاريع المؤسسات المصغرة سنة 2000.	259
78	توزيع المشاريع الاستثمارية الممولة حسب قطاع النشاط	260
79	حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التجارة الخارجية سنة 1999.	262
80	نسب المساهمة مقابل مبالغ الإستثمار	281
81	يشير إلى تطور المستفيدين من برنامج التأمين/البطالة من 1997 إلى 31-09-2003	287
82	الهيئات والإدارات المشكلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات	294
83	توزيع المشاريع المنجزة على الأنشطة الاقتصادية	295

84	الجمعيــات والمنظمـــات المهنيــة	302
85	البرامج التعاون ميدا للإتحاد الأوربي	314
87	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قيد الدراسة على مجال العمل ونسب الاستجابة لكل مجال	323
88	طرق توزيع الاستمارات ونسب الاستجابة	323
89	السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة	324
90	المتوسطات الموزونة لمحور المشكلات التمويلية	328
91	المتوسطات الموزونة لمحور المشكلات الإدارية والتنظيمية	329
92	المتوسطات الموزونة لمحور مشكلات السوق والبيئة ومواقع العمل	331
93	تحليل الفجوة للمشكلات التمويلية	333
94	تحليل الفجوة للمشكلات الإدارية والتنظيمية	334
95	تحليل الفجوة لمشكلات السوق والبيئة ومواقع العمل	335
96	مشكلات الدراسة سارية المفعول	338

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يشير إلى تطور PME/PMI في الجزائر بين 2003-2010	230
02	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط	233
03	الظروف الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	264
04	برامج التعاون ميدا للإتحاد الأوربي	315
05	نموذج وخطوات الدراسة	322

فهرس العناوين

المقدمة العامة 01
الفصل الأول: خصوصيات التنمية الاقتصادية في الجزائر 11
تمهيد 11
المبحث الأول : دوافع التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق 11
المطلب الأول: مسيرة الاقتصاد الوطني قبل التسعينات 12
المطلب الثاني: نتائج وانعكاسات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية و أثره علي النمو 22
المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1994 31
المبحث الثاني: حيثيات العهد الاقتصادي في الجزائر 53
المطلب الأول: خصوصيات اقتصاد السوق 53
المطلب الثاني : آليات عمل اقتصاد السوق 55
المطلب الثالث: تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة 63
المبحث الثالث: آفاق و إستراتيجية ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 63
المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة 63
المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة المتوسطة الخاصة 69
المبحث الرابع: إشكالية القطاع غير الرسمي في الجزائر 88
المطلب الأول: مفاهيم القطاع غير الرسمي 88
المطلب الثاني: القطاع غير الرسمي بالجزائر 94
الخلاصة 97
الفصل الثاني:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطارها النظري و التطبيقي 98
تمهيد 98
المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية 99
المطلب الأول: الأسس النظرية والإيديولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99
المطلب الثاني: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 105
المطلب الثالث: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 107
المبحث الثاني: التجارب الدولية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 117
المطلب الأول: تعريف البنك الدولي ودول الاتحاد الأوروبي و بعض الدول المتقدمة 117
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول النامية 122
المطلب الثالث: التعريف الشامل للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة 133
المبحث الثالث: خصائص وأهمية ودوره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 136
المطلب الأول: دواعي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 137
المطلب الثاني:دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 140
المبحث الرابع: العولمة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : التحديات والفرص 149
المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمي 149
المطلب الثاني : أثر تطورات العولمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 154
المطلب الثالث:القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد المعرفة العالمي 161

المبحث الخامس: التجارب الدولية الناجحة في تأطير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 169
المطلب الأول: التجارب الدولية الناجحة في تأطير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالدول الرائدة 170
المطلب الثاني: التجارب الدولية الناجحة في تأطير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالدول النامية 177
الخلاصة 192
الفصل الثالث :إستراتجية التنمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 193
تمهيد 193
المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية 193
المطلب الأول: اختيار الاستثمارات الصغيرة (الجزئية) 194
المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1962-2011 197
المبحث الثاني : مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري وأفاق تطورها 219
المطلب الأول: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 219
المطلب الثاني: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 234
المبحث الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري 242
المطلب الأول: الدور الاقتصادي و الاجتماعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 243
المطلب الثاني: معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 263
المبحث الرابع: أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 278
المطلب الأول: الدور الاقتصادي و الاجتماعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 278
المطلب الثاني: الأجهزة التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات 286
المطلب الثالث: وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 290
المطلب الرابع: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 307
الخلاصة: 318
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية 319
تمهيد 319
المبحث الأول: منهجية الدراسة و أسلوب جمع البيانات 319
المبحث الثاني: الدراسات السابقة 325
المبحث الثالث: عرض و تحليل النتائج 327
المبحث الرابع: الاستنتاجات 336
المبحث الخامس: توصيات الدراسة و اتجاهات الحل 338
الخاتمة العامة: 342
قائمة المصادر و المراجع 347
فهرس الجداول و الأشكال 358
فهرس العناوين 364

الملخص:

تهدف هده الأطروحة إلى دراسة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم المناسب له حتى يؤدي الدور الذي يجب أن يلعبه، كما هو جاري بمختلف دول العالم لاسيما داخل الدول المنتهجة لنظام السوق.

تم التطرق إلى دراسة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،من خلال تحليل عينة دراسة مست 213 مؤسسة، بالاعتماد على استمارة أسئلة ،تعلقت بالمتغيرات الأساسية المشكلة لمحور البحث و المتمثلة في التمويل ،الإبداع ،البيئة الإدارية و الإقتصادية ،الجباية ،التشريع ،بالإضافة إلى تهديدات الاقتصاد الموازي، و درجة الانفتاح الاقتصادي التي تبرز في حجم مساعدات الدولة لهذا القطاع الناشئ، و كلها أسباب و نتائج قد ترهن مستقبل الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-التنمية الإقتصادية-العولمة – الجزائر

Résumé

Le sujet de notre thèse vise à étudier le secteur des petites et moyennes entreprises, en particulier en ce qui concerne le soutien approprié qu'il doit avoir afin de participer au développement comme ça se passe dans les pays qui ont choisi l'économie de marché comme système.

Pour cela, nous avons enquêtés 213 PME algériennes sur des questions relatives aux problèmes de la finance, l'innovation, la gestion environnementale, économique, législation, en plus des menaces de l'économie parallèle, et le degré d'ouverture économique qui émerge en fonction des aides l'État pour ce secteur émergent

Mots-clés

Les petites et moyennes entreprises -Développement économique-mondialisation – Algérie

Abstract

The subject of our Doctoral thesis is to study the Algerian sector of small and medium enterprises, especially regarding the proper support that must have in order to participate in development as it happens in countries with a market economy system. To do this, we surveyed 213 Algerian SMEs on issues related to the problems of finance, innovation, environmental management, economic, legislation, in addition to threats of the informal economy, and the degree of openness emerging economy based on state aid for this emerging sector.

Keywords

Small and medium enterprises -Development economic - globalization - Algeria